ماشاءالله لا قوة الا بالله

بعون ونصرت حضرت ملك مستعان براى افادهٔ طالبان
عقائد دينيه حاشية مرغوبهٔ محبوبه مسمى ومشهور



وقف لاولاده

قد طبع فى المطبعة الميرية فى بلدة قزان المحروسة
بمصارف التاجر ملا عبدالكريم بن حسين
الانديجانى ١٩٠٣ سنه‌ده

Дозволено цензурою. С.-Петербургъ, 13 января 1903 г.

КАЗАНЬ.
Типо-литографія Императорскаго Университета
1903.

١ فى تعلق الحمد للذات اولاثم للصفة ثانيا ايماء الى الاستحقاقين اعنى الاستحقاق الذاتى والاستحقاق الوصفى والاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق للذات البحت من غير مدخلية الوصف وملاحظته وقد يفسر بالاستحقاق باعتبار جميع الصفات الكمالية وتعقل الاستحقاق الذاتى بالمعنى الاوّل لايخ عن الصعوبة منه عفى عنه (قال المحشى قول الشارح وفى اكثر النسخ قوله والاولى هى النسخة الاولى لعدم احتمال الاضمار قبل الذكر فيها فكان الاولى هو الاول الاقدم الناشى من قلم المحشى ثم نسخ الناسخون اعتبارا لما بعده من امثاله مع تحمل الاحتمال المذكور باحتمال تقدم الديباجة ومدح الشارح او الغفلة عنه الا ان يقال انه يفهم من سوق الكلام كما فى قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس الآية نظم الفرايد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله[١] الحمد لله اردف[٢] التسمية[٣] بالتحميد

٢ هذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان التعقيب بهما يستلزم ابتداء الكتاب بهما معا فالدليل منطبق على المدعى الكاتبه

(قوله) اردف التسمية بالتحميد اى انما لم يكتف بها وحدها كابن الحاجب بل جمعهما كما يقال اردف فلان زيدا بعمرو على فرس ولم يترك ان يركب وحده لكذا اى اضعفه اولارضه فان المقصود ههنا تعليل عدم الركوب متوحدا ومنفردا او المراد لان عقب التسمية بالتحميد على نهج ماذكره الفاضل الخيالى فح قوله لان الفعل لايتم ولا يعتد به اشارة الى صغرى القياس وينتظم القياس هكذا لان متمم الفعل اى مايتم وما يعتد به الفعل شرعا هو الابتدأ بهما والابتدأ بهما ارداف التسمية بالتحميد اوتعقيبها به وبعبارة اخرى لان اتمام الفعل واعتداده شرعا هو الابتدأ بهما والابتدأ بهما ارداف التسمية بالتحميد اوتعقيبها به وهذا على هيئة الشكل الاول فبين الانتاج اما الصغرى فلقوله لما ورد فى الحديث كل امر ذى بال الخ واما الكبرى فلما تقرر فى موضعه من ان الزمان غير قار الذات وغير مجتمع الاجزاء فلايمكن ان يبدأ بهما بحسب التلفظ معا بلا تعقيب فى اجزاء الزمان ولا يتصور ان يذكر كلاهما مجتمعا فى آن الابتدأ وايضا يمكن ان ينتظم القياس هكذا لان الفعل لايتم ولا يعتد به شرعا الا بالابتداء بهما والابتداء بهما ارداف التسمية بالتحميد اوتعقيبها به وبعبارة اخرى بدل الصغرى لان الفعل انما يتم ويعتد به شرعا بالابتداء بهما الخ وهذا القياس مما جعل متعلق محمول الصغرى موضوع الكبرى وليس من الاشكال الاربعة المشهورة ومع ذلك -

ـ مسلم الانتاج عندهم فاثبات كلا جزئى هذا الشكل كاثبات جزئى الشكل الأول والمحشى
لما اشار الى صغرى القياس فاثبته بقوله لماورد فى الحديث كل امر اهوا كتفى عن كبراه بالاذهان
الذكية فاكتفى عن دليلها بماذكرنا فان قيل ان الابتدأ بهما يتصور بنحوين بماذكره وبعكسه
ايضا فاختيار هذا النحو المعين ترجيح بلا مرجح قلنا لانسلم لان الارادة والاختيار عندنا مما
يرجح افعالنا واقوالنا بل اسلوب الكتاب المجيد واجماع السلف ايضا مرجح نقل عنه فى الحاشية
وفيه نظر لانه لا يدل على الارداف المذكور بل يدل على تصدير الكتاب بهما فقط وهو
ظاهر عند المتأمل اللهم الا ان يقال دلالته عليه يكون بمقارنته لاحد من الكتاب والاجماع تأمل
انتهى * وقد يقال يمكن ان يقال قوله شرعا تميز عما قبله وعما بعده معا على سبيل التجاذب
والتنازع يعنى ان الفعل لايتم ولا يعتد به شرعا مالم يبدأ بهما شرعا فالدليل حينئذ يدل
على الارداف المذكور على وجه الجلاء فان الابتدأ الشرعى بهما مايكون على اسلوب الكتاب
المجيد وعلى طريق اجماع الائمة وهو الارداف المذكور لكنه يأباه قوله لماورد فى الحديث
الخ الا ان يقال انه دليل للجزء الخفى من المدعى فان الابتدأ بهما شرعا يتصور على ثلثة
اوجه على نهج نحو الكتاب اوعلى نهج الاجماع وكون الارداف المذكور على هذين الوجهين
ظاهر او على نحو السنة

(٣)

لانّ الفعل لايتم ولا يعتد به شرعا ما لم يبدأ بهما لما ورد فى الحديث كل امرذى بال لم يبدأ باسم الله فهو ابترٌ وكل

وكونه على هذا النحو غير
ظاهر فاثبته بقوله لما ورد
فى الحديث الخ اما لان
الابتدأ فى الاول حقيقى
وفى الثانى اضافى اولانه مما ثبت من اقواله عليه
السلام عند شروعه فى الافعال الشريفة والاقوال اللطيفة اوما يحتمله نظم الفرائد

٣ اعلم ان مفهوم الارداف مركب من امرين احدهما الجمع بينهما والثانى تعقيب امر على
امر فقوله لان الفعل آه دليل للجزء الاول ولم يذكر دليلا للجزء الثانى اكتفاء لشهرته وهو
الاجماع على تعقيب التسمية بالتحميد على تقدير ذكرهما معا رشيديه ١ اقول فيه نظر لانه
لايدل على الارداف المذكور بل يدل على تصدير الكتاب بهما فقط وهو ظاهر عند المتأمل
اللهم ان يقال دلالته عليه يكون بمقارنة لاحد من الكتاب والاجماع والشيوع منه عفى عنه
٢ ولو قيل ان الابتدأ بالتسمية ليس ابتدأ باسم الله لان الباء والاسم ليس شئ منهما من
اسماء الله تعالى قلنا ان لفظ الاسم مضاف الى الله ويراد به اسمه فذكر اسمه ههنا لكن لا
بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا ليدل على ان التبرك بجميع اسمائه ولئلا يتوهم اختصاصه
باسم دون اسم واما الباء فهو وسيلة الى ذكره فكانها من تتمته منه سلمه الله تعالى * الاضافة
بيانية اولامية (منه‌ره) ٣ والمراد بالابتر مالاعقيب له اى منقطع النسب كماذكره بعض الافاضل
وقيل معناه ما لا نتيجة له واما فى العرف فهو عبارة عما هو خارج عن حيز الانتفاع وهو مستلزم
لما لا نتيجة له اى مالم يكن له شائبة التمامية وهو المراد بالاجزم وفى بعض النسخ الا قطع
الناقص اى ما كان له شائبة من التمامية فيكون حينئذ معنى حديثى الابتداء كل امر
اختيارى عظيم عند الشرع لم يصدر بهما فهو لاعقيب له ولا نتيجة له منه ٣ والابتر فى
الاصل مقطوع الذنب والمراد كونه ناقصا غير معتد به (چلپى رحمه الله)

امر ذی بال لم یبدأ بالحمد لله فهو اجزم[1] ومعنی[2] بدأ الشیٔ بالشیٔ وابتدائه* به جعل ما یبدأ به سابقا علی غیره فی کونه متعلقا للامر* الذی اعتبر الابتدأ ابتدأ له کما فی بدأ القرأة باسم الله فان اوّل ما یتعلق به القرأة هو[3] اسم الله او[4] جعله سابقا علی الامر الذی اعتبر الابتدأ ابتدأ له کما فی ارکب وارتحل[5] باسم الله فان اسم الله سابق علی الرکوب والارتحال ولهذا* توهم التعارض بین ظاهری الحدیثین اذ العمل باحدهما یفوت[6] العمل بالآخر واجیب عنه بوجوه[7] احسنها* حمل الابتدأ علی الابتدأ العرفی الممتد من حین

---

١ والاجزم مقطوع الیدین من الجزم وهو القطع لا من الجزام وهو الایذاء المعروف (چلپی ره)

٢ هذا اذا کان متعدیا بالباء واما اذا کان متعدیا بنفسه کما فی قوله تعالی بدأنا اول خلق نعیده الآیة فمعناه الانشأ والخلق (منه عفی عنه)   ٢ ومعنی بدأ الشیٔ بالشیء تمهید للاعتراض علی الدلیل المذکور بقوله لما ورد فی الحدیث کل امر ذی بال الخ فانه اذا کان معنی الابتداء ماذکر یلزم التعارض بین الحدیثین اذ العمل باحدهما یفوت العمل بالآخر علی هذا التفسیر وحکم التعارض بین النصین تساقطهما عن الحجیة فینز لان عن رتبتهما (نظم الفرائد)   * فیه اشارة الی ان الثلاثی المجرد والمزید بمعنی واحد س   * ای الفعل الذی هو التصنیف ههنا س   ٣ قوله هو اسم الله فان قیل اول ما یتعلق به القرأة انما هو الجار والمجرور بل الجار فقط لا اسم الله قلنا ان الاسم المجرور المضاف الیه تعالی انما هو مرآة لملاحظته تعالی باسم من الاسماء الحسنی وعنوان لفهمه تعالی بصفة من صفاته العلی وانما المقصود هو الذات المعنون المقدس المنزه کما فی سائر العنوانات وانما فسره لیدل علی ان التبرک یحصل بجمیع اسماء الله تعالی الا ان اسم الذات مختار وممتاز فی هذا الباب او بخصوص هذا الاسم یحصل التیمن والتبرک علی وجه الکمال لانه دال علی غایة الکمال لاان حصول اصل التیمن مخصوص به واما ذکر الباء فللتوسل الی ذکره تعالی (نظم الفرائد)   ٤ قوله اوجعله وهذا المعنی بیان للواقع لانه مراد فیما نحن فیه   ٥ الاتحال[sic] چیزی را ازجایی برداشتن وبجای رفتن منتخب اللغات   الاخذ

* لاجل المعنیین   ٦ اذ الابتداء الحقیقی المتبادر عند اطلاقه لایتصور لکل واحد من الشیئین الذین بینهما ترتب زمانی منه سلمه الله تعالی   ٧ ومن جملتها ان یکون احدهما بالجنان او باللسان او بالکتابة والاخر بآخر منها او یکونان بالجنان لجواز احضار الشیئین معا بالبال وفیه ان احضار الشیئین معا لایتصور الا لواحد بعد واحد للمتجردین عن جلباب البدن بالمرة وکون احدهما بالذات والآخر بالتبع ینافی التسویة بینهما والحدیث الوارد فیهما انما هو علی نمط واحد بلاتفاوت اصلا کما یقتضیه الحدیث وایضا ان التبرک یقتضی انیکون عن قلب حاضر وتوجه تام منه   * وجه الاحسنیة ان هذا الجواب یوافق العرف)

١ وقد يقال ان قصد التيمن بالشئ او التبرك به يستدعى خروجهما عن المتيمن به (منه رحمه الله)
١ وقد يقال ان قصد التيمن و التبرك بشئ مستدع خروجه عن المتيمن تامل وايضا ان التبرك باسم الله يأبى من ان يجعل من جملة اجزاء التصنيف (منه رحمه الله)

٢ قوله الاول ان باء الملابسة يستدعى تلبس اه يعنى باء الملابسة يقتضى تلبس فاعل الفعل الذى هو فى مابعد ذلك الفاعل بمجروره حال تلبس ذلك الفاعل بذلك الفعل كما فى الافعال اللازمة نحو خرج زيد بعشيرته اى ملابسا بقبيلته وهذا بيان الواقع ذكره لاتمام القاعدة تحرزا عن الخداع اذ مانحن فيه ليس من هذا القبيل اويقتضى تلبس مفعول الفعل الذى هو فى حيز ذلك المفعول بمجرورها حال تلبس ذلك المفعول بذلك الفعل كما فى الافعال المتعدية نحو اشتريت الفرس بسرجه واشتريت الرحى بادواتها وبدأت الكتاب بحمد الله فما نحن فيه من هذا القبيل فمقتضاها انما هو خروج مدخولها عن المفعول وانفكاكه عنه فاذا كان جزأ منه كما فعله الفاضل الخيالى كذلك يكون ذكرها بلا فائدة نحو اشتريت الفرس برأسه وبما ذكرنا ظهر ان الموصول معتبر فى المعطوف ايضا وقوله بمجرورها متعلق بالتلبس والضمير فى قوله تلبسه راجع الى كل واحد من الفاعل والمفعول وقوله وذلك يأبى اشارة الى مقتضاها بكلا صورتيها العدم الفائدة فى خرج زيد برجله مثلا ايضا وظهور لغويته قطعا قال الفاضل السيالكوتى واندفع ما اورده بعض الفضلاء ان باء الملابسة يستدعى صدور الفعل عن الفاعل الذى هو فى حيزه اوتعلقه بمفعوله حال تلبسه بمجرورها ومن البين المكشوف ان ذلك يأبى عن وقوع الابتداء بالمجرور على وجه الجزئية فان الجزئية من المبتدى غير مناف كما علمت فى امسكت بزيد من ان المجرور فيه عين المسوك والجزئية من الابتداء غير لازم انتهى وما نقله ذلك الفاضل من عبارة المحشى وان كان مخالفا لاكثر النسخ لكن مفادهما واحد وهو ماقررناه ثم قوله والجزئية من الابتداء عطف على قوله والجزئية من المبتدأ غير مناف يعنى ان اراد بعض الفضلاء من قوله ان ذلك يأبى عن وقوع الابتداء بالمجرور على وجه الجزئية التحميد من المبتدى بالفتح فهى غير لازم لكنه غير مناف كما فى امسكت بزيد فان المسوك عينه اذ اصله امسكت زيدا فادخلوه الباء ليعلموا ان امساكك اياه كان بمباشرة منك فاذا كانت العينية غير مناف فليكن الجزئية غير مناف اولى وان اراد جزئيته من الابتدأ فهى محال لكنها غير لازمة فان قلت اذا كانت الجزئية من المبتدأ غير مناف لكون الباء للملابسة كما عرفت فى امسكت بزيد ان المجرور فيه عين المسوك فليكن جزئية المجرور مطلقا من المفعول مطلقا غير مناف لكون الباء للملابسة بطريق الاولى كما قرره ذلك الفاضل فى توجيه ماذكره الفاضل الخيالى وتصحيح ما ادعاه من -

الاخذ فى التصنيف مثلا الى الشروع فى البحث واجاب الفاضل المحشى بحمل الباء على الملابسة بان الملابسة تعم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وبذكره قبل الابتداء بلا فصل فيجوز ان يجعل احدهما جزأ ويذكر الاخر قبله بدون فصل فيكون آن الابتداء آن التلبس بهما تم كلامه[١] ورد بوجوه الاول[٢] ان باء الملابسة تستدعى صدور الفعل عن فاعل

ـ جعل التحميد جزأً له مع ان المنافات فى مثل اشتريت الفرس برأسه بديهى ومنكرها مكابر جزما قلت عدم المنافاة انما هو على تقدير اعتبار مباشرة الفاعل بمجرورها كما فى امسكت بزيد بخلاف المثال المذكور فان المعتبر فيه مباشرة المفعول ولايمكن اعتبار مباشرة الفاعل فيه بخلاف قولنا بدأت الكتاب بحمد الله فانه يمكن فيه اعتبار مباشرة الفاعل قطعا ويمكن ان يحرر مرام ذلك الفاضل بعبارة اخرى بان جزئية المجرور من المبتدأ غير مناف لايرادها فجعل التحميد جزءاً من المفعول اعنى الكتاب غير مناف كما ان كون المجرور عين المفعول غير مناف فى امسكت بزيد فليكن عدم منافات الجزئية اولى فيكون حاصل الدفع اى دفع ذلك الفاضل ايراد المحشى عن الفاضل الخيالى ان قولنا بدأت الكتاب بحمد الله على تقدير الجزئية من قبيل امسكت بزيد حيث اعتبرنا مباشرة الفاعل وملابسته بمدخولها لا من قبيل اشتريت الفرس برأسه حتى لايفيد حيث اعتبر فيه مباشرة المفعول بمجرورها * ويمكن ان يقال فى توجيه رد المحشى واندفاع دفع ذلك الفاضل عنه ان الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم كل امرذى بال لم يبدأ بحمد الله على تقدير حمل الباء على الملابسة ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق اعنى ملابسا حال من الضمير المرفوع المفعول المستتر فى قوله لم يبدأ وجعله حالا عن الفاعل بعيد فيكون المعتبر فيه مباشرة المفعول بمجرورها لامباشرة الفاعل فلا يصح جعله جزءاً فلا يكون حينئذ وقوع الابتدأ بالمجرور على وجه الجزئية ممكنا (نظم الفرائد)

الفعل الذى هى فى حيزه[١] اوتعلقه بمفعوله حال تلبسه بمجرورها ومن البين المكشوف ان ذلك* يأبى وقوع الابتداء بالمجرور

٢ وقد يقال ان الابتدأ على وجه الجزئية ينافى ما اتفق عليه ان ترجح حمل الباء على الملابسة على حمل الباء على الاستعانة من ان الاول يفيد مصاحبة الاسم فى تمام التصنيف دون الثانى منه سلمه الله تعالى)

١ اى اذا كان الفعل لازما فباء الملابسة تستدعى صدور الفعل عن الفاعل حال تلبسه بمجرورها نحو خرج زيد بعشيرته اى ملابسا بقبيلته واذا كان متعديا يستدعى تعلقه بمفعوله حال تلبسه بالمجرور نحو اشتريت الفرس بسرجه اى ملابسا بسرجه فمقتضى باء الملابسة التغاير وصحة الانفكاك من المفعول والمجرور وايضا على تقدير وقوع الابتدأ بالشئ على وجه الجزئية لايكون فائدة لايرادها كما اذا قال احد اشتريت الفرس بسرجه لكان لا يرادها فائدة واضحة وهى تلبس الفرس بالسرج وصحة انفكاكه عنه حين وقوع الشراء له واما اذا قال اشتريت الفرس برأسه فلا فائدة لايرادها كما لايخفى * سمع من الاستاذ المحقق * اوبالتأويل بان يجعل الاثنين الملاقيين فى حكم واحد منه رحمه الله

* قوله ذلك يأبى وقوع الابتدأ بالمجرور على وجه الجزئية لان جزئية المجرور من المبتدأ يستلزم كون المجرور مفعولا بالاصالة اذ لوكان جزءاً كان جزءاً اول لامحالة فيقع فعل الابتدأ به ابتدأ واصالة ومقتضى الباء ينافى ذلك اذهو ينبئ ان المجرور ليس فاعلا ولا مفعولا اصالة بل من متعلقاته وتوابعه ولما كان هذا الاستلزام فى فعل الابتدأ لا فى غيره من الافعال خص فى جانب الاباء ذلك وقال ذلك يأبى عن وقوع الابتدأ بالمجرور على وجه الجزئية ـ

- وان كان المذكور فى بيان الاقتضاء الفعل مطلقا وانما قلنا باختصاصه فى فعل الابتدأ لما ان
العشيرة مثلا فى قولنا خرج زيد بعشيرته وان كان داخلا فيما صدر عنه الخروج لما ان الخارج
مجموع زيد وعشيرته لكن ليس فاعلا للخروج بالاصالة بل بتبعية فاعلية زيد للخروج وكذا
الادوات فى قولنا اشتريت الرحى بادواته وان كان داخلا فيما تعلق به الاشتراء اذ العقد
وقع على المجموع صفقة واحدة الا انه ليس مفعولا بالاصالة للاشتراء بل بتبعية مفعولية الرحى
للاشتراء وقس عليه سائر الافعال فمحط الاباء استلزام الجزئية وكون المجرور مفعولا اصالة
لا مجرد الجزئية واجاب عنه المولى المحقق السيالكوتى بتسليم ذلك الاستلزام ومنع المنافات
بسند المثال حيث قال فان الجزئية من المبتدأ غير مناف اى لمقتضى الباء كما علمت فى امسكت
بزيد من ان المجرور فيه عين الممسوك مع تحقق مقتضى الباء فيه وهو ان الفاعل فيه متلبس
بالمجرور حال تلبسه بفعل الامساك فكذا فيما نحن فيه مولانا ابو الفضل رحمة الله عليه
(قال المولوى الجندى ورد بوجوه الاول ان باء الملابسة تستدعى تلبس فاعل الفعل الذى
هو فى حيزه اومفعوله بمجرورها حال تلبسه بذلك الفعل ومن البين المكشوف ان ذلك يأبى
وقوع الابتدأ بالمجرور على وجه الجزئية والثانى ان كل واحد من التسمية والتحميد امر
زمانى فالتلبس باحدهما قبل التلبس بالآخر زمانا فلا يتصور ان يكون آن الابتداء آن
التلبس بهما من غير ان
يجعل الابتدأ امرا عرفيا
فحينئذ فالجواب هذا
لاذاك والثالث ان الابتدأ

بالمجرور على وجه الجزئية والثانى ان كل واحد من التسمية والتحميد

على وجه الجزئية لايتصور فى اكثر الصور كالذبح والاكل انتهى كلامه فنقول
اذا قيل ابتدأت الكتاب ملابسا بالتحميد يجوز ان يكون المعنى ابتدأ ملابسا بالتحميد فلا
يلزم اعتبار التلبس بين المتكلم والتحميد وبين الكتاب والتحميد فالاستدعاء المذكور غير
مسلم ولو فرضنا ان المتكلم متلبس بالتحميد وهو جزء من الكتاب وكان ابتدائه وشروعه
فى الكتاب تلبسه بهذا الجزء لا استحالة فى ذلك ولا يستقيم الحكم بالاباء المذكور وقوله فلا
يتصور ان يكون آن الابتداء الخ قد مر انه على التسامح يعنى آن الابتدأ هو آن التحميد
متصل بآن التسمية وقوله لايتصور فى اكثر الصور قلنا الكلام فى ابتداء الكلام لا فى كل الصور
فلا بأس بانتفاء الجزئية فيما سوى ابتداء الكتاب فوائد باقيه من نفسه * قوله ولا
يبعد كل البعد ان يجاب عنه بحمل الابتداء اى عن التعارض به فظهر ان قوله لايبعد
على صيغة المعلوم لا المجهول وقوله ان يجاب بتأويل المصدر فاعله لا مفعوله لانه فعل لازم غير
متعد الى المفعول وقوله كل البعد منصوب على المصدرية لانه صفة المحذوف قائم مقامه فهو فى
حكم المصدر كقولك خير مقدم وانما يكون بعيدا فى الجملة كما يستفاد من قوله كل البعد لانه وان كان
موافقا للتحقيق الا انه مخالف للعرف واللغة فان من اكتفى بالتسمية وحدها لا يقال انه حامد نظم الفرائد)
* اى مقتضى باء الملابسة ١ لان التلبس يستدعى انيكون فاعل الفعل اومفعوله مغائر المجرور
الباء واذا كان التحميد جزءا من الكتاب لا يكون مغائرا للكتاب وحينئذ لا يصح الملابسة لمولوى ميرك
خواجه بخارى رحمه الله ١ لان باء الملابسة يستدعى المغايرة والانفكاك من المفعول والمجرور
مثلا والابتدا على وجه الجزئية يستدعى عدم الانفكاك بينهما لكاتبه غفر عنه)

* اى جعله امرا عرفيا ممتدا كما عرفت * حين ان يجعل الابتداء عرفيا ١ قوله ما اى الخروج الذى هو ادل على المقصود الذى هو التلبس باسم الله تعالى فى تمام التصنيف اذ الامر الخارج عن الشئ تساوى نسبته الى جميع اجزاء الشئ بخلاف الجزء فانه متلبس بما يليه فقط وفى ذلك نظاير تجدها بالتأمل وما قاله الفاضل السيالكوتى وما قيل ان التلبس على وجه الجزوية يفوت ماهو المقصود من حمل الباء على الملابسة اعنى التلبس باسم الله تعالى فى تمام التصنيف ففيه ان المحشى لم يعين جزئية التسمية بل يجب ان لايجعل جزءا لئلا يفوت التعقيب المجمع عليه على ان استلزام الجزوية للفوت المذكور محل تردد اذ ليس التلبس بهما الا التيمن والتبرك بهما ولا مدخل فى هذه للجزئية والخروج انتهى كلامه ففيه اما اولا فلان مراد المحشى من قوله اعنى التلبس باسم الله ليس على وجه الحصر بل على سبيل التمثيل للابهام الواقع فى عبارة الفاضل الخيالى حيث قال بجعل احدهما جزءا الخ واما ثانيا فلان ايراد المحشى عليه بناء على انه حمل الملابسة على معناها الحقيقى اى التلبس بلفظ التسمية والتحميد لا على معنى التجوزى اعنى التلبس بهما من حيث التيمن والتبرك كما اعترف ذلك الفاضل نفسه فى آنف كلامه بقوله واعلم ان ما ذكره المحشى انما هو على تقدير ان يراد الخ

امر زمانى فالتلبس باحدهما قبل التلبس بالآخر زمانا فلايتصور انيكون آن الابتداء آن التلبس بهما من غير ان يجعل الابتداء امرا عرفيا فح* فالجواب هذا الاذاك على ان التلبس على وجه الجزئية يفوت ماهو الادل* على المقصود من[٢] حمل الباء على الملابسة اعنى التلبس باسم الله فى تمام التصنيف والثالث ان الابتداء على وجه الجزئية لايتصور[٣] فى اكثر الصور كالذبح والاكل ولايبعد كل البعد[٤] ان يجاب عنه بحمل الابتداء على[٥] الحقيقى بناء على ان الابتداء باسم الذات المنبىء عن الصفات

* اى اظهر دلالة ٢ قوله من حمل الباء متعلق بقوله المقصود وليست للتبيين نظم الفرايد) ٣ قلنا الكلام فى ابتداء الكتاب لا فى كل الصور فلا بأس بانتفاء الجزوية فيما سوى ابتداء الكتاب (فوائد باقيه)

٤ وجه البعد انه وان كان الامر كذلك بحسب نفس الامر لكنه مخالف للعرف واللغة لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا وفيه نظر لان الحمد العرفى على ما ذكره فى شرح المطالع يتحقق فى ضمن التسمية چلپى برتلوبح ووجه البعد ان الامر وان كان كذلك بحسب الحقيقة لكنه خلاف العرف لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا (منه عفى عنه) ٥ وانت خبير بان الابتداء الحقيقى لا يتصور بالتسمية وحده بل بالحرف الاول منها ايضا كما لايتصور بهما معا كما اشرنا اليه فى الحاشية السابقة (منه عفى عنه)

١ بان يراد بالامر ما يلاحظ بالذات ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى امر آخر منه عفى عنه ٢ يحتمل انيكون اشارة الى انه لاحاجة الى تخصيص الكلية لان الابتداء بها للتبرك والتسمية متبركة بنفسها مثل كرن الضوء مضيئا بنفسه سمع من الاستاذ رحمه الله ٢ قوله فليتأمل اما اشارة الى الدخل الوارد فى قوله ولايبعد كل البعد بان الكلام كان فى بيان ارداف التسمية بالتحميد والجواب بهذا القول ينافى ذلك اواشارة الى رد الدخل الوارد فى قوله لابد ان يخصص الكلية بانها اذاخصصت كان كل من الحديثين عاما مخصوصا بالبعض ولايصلح للحجية فيخرج عنها والجواب عنه بانه اذا كان العقل مخصصا لايخرج النص عن الحجية كقوله تعالى الله خالق كل شئ وقوله تعالى ومن الماء كل شئ حى وما نحن فيه ايضا نظم الفرائد

٢ اعلم ان لفظ تأمل اذا استعمل بعد الجواب اشارة الى سؤال فيه واذا استعمل بعد السؤال اشارة الى الجواب واذا استعمل بعد الفاء اشارة الى الدخل واما بدونه اشارة الى التحقيق (مولوى يوسف)

الصفات الكمالية محقق للابتداء بالتحميد ايضا حقيقة اذ هو فى التحقيق اظهار الصفات الكمالية ولاشك ان التغاير الاعتبارى كاف فى ورود حديثى الابتداء والعمل بهما ومما ينبغى ان يعلم انه لابد ان يخصص الكلية المستفادة من الحديث لئلايتسلسل فليتأمل قوله بجلال ذاته اى عظمته يقـ جل فلان اذا عظم قدره ولعل التفسير بالتنزه عن سمات النقصان والصفات السلبية بناء على انه غاية العظمة ومعنى التوحد التفرد والامتياز وعدم شركة الغير له فى صفة الجلال وتقييد التفرد بالجلال المضاف الى ذاته تعالى ليس بكمال إذ كل شخص يتفرد بصفته المختصة به ولايتجاوز غيره لامتناع قيام الصفة

٣ متعلق بالتوحد ولابعد فى ان يتعلق بالحمد بانيكون محمودا عليه اوبه وان كان ابعد (منه عفى عنه) ووجه تقديم السلبية على الثبوتية وتقديمها على الفعلية ملاحظة ترتيب البحث وله وجه آخر كما لايخفى منه

٤ قوله ولعل التفسير آه جواب سؤال مقدر وهو ان بعضهم فسر الجلال بالتنزه وبالصفات السلبية وهو خلاف الواقع بحسب العرف واللغة على ما ذكرتم اوهو مخالف لما فسرتم فالواقع فى نفس الامر اما هذا اوذاك فصحح مجيبا بقوله ولعل (نظم الفرائد)

٥ قوله بناء على انه غاية العظمة اما مرفوع بناء على انه خبر لعل اومنصوب بناء على انه مفعول له وخبره قوله بالتنزه باعتبار المتعلق فالمعنى لعل تفسير المفسرين الجلال ثابت بالتنزه بناء على ان التنزه المذكور غاية العظمة نظم الفرايد ٦ قوله رحمه الله لامتناع قيام الصفة اذلو قامت بالمحلين يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصى لما تقرر فى موضعه ان المحل المعين علة تامة لماتحل فيه نظم الفرائد * الفرق بين العظمة والجلال والكبرياء على مافهم من كلام الغزالى فى شرح اسماء الله ان الكبرياء يرجع الى كمال الذات والجلال الى كمال الصفات والعظمة الى كمال الذات والصفات جميعا ردا على من قال المشاركة فى الذات والتمايز باعتبار الصفات من ارباب الحال من قدماء المتكلمين منه)

* اى تعظيم المضاف كقولك بيت الله وناقة الله (منه رحمه الله) فى حق مسجد الحرام)
فى حق ناقة صالح عليه السلام ٣ الباء للسببية ويحتمل الملابسة (منه رحمه الله)
* اى لا يكون اضافته بمعنى اللام)
١ اما لفظا فلانه حمل اللفظ على خلاف المتبادر من غير قرينة واما معنى فلان المراد من الذات فى قوله الذات الجليلة اما المهية الكلية او الشخصية وعلى اى حال لايفيد التمدح اذ بعض الاشياء متفرد بمهية كلية كالشمس وكل متفرد بذاته الشخصية (منه عفى عنه) ١ اذ على ذلك التقدير يكون المعنى المنفرد بذاته الجليلة اى لايكون ذاته الجليلة امرا مشتركا بين الكثيرين فلا يكون كمالا ايضا الا ان يقال ان الذات هنا بمعنى الحقيقة لا بمعنى الهوية فلامرية فى كونه كمالا (منه عفى عنه) ١ لانه يوهم تشبيه جلال الذات بحصول صورة الشيء وان لم يكن فى الحقيقة تشبيه الا فى العبارة لان

الواحدة بالشخص بالمعلين وقد يجاب عنه بان الاضافة لقصد التعظيم* دون التخصيص كما يقتضيه* المقام والقول بان قوله بجلال ذاته على نهج حصول الصورة ليس١ على ما ينبغى كما لايخفى٢ قوله وكمال٣ صفاته الظاهر انه اراد بالصفات الصفات٤ الثبوتية كالعلم والقدرة وبكمالها دوامها وثباتها وعدم تناهيها ومن البين المكشوف ان صفات غيره تعالى خالية عن تلك الكمالات فيكون منفردا٥ بذلك الكمال كما انه متفرد بنفس* الصفات قوله المتقدس فى نعوت الجبروت التقدس التنزه والجبروت مبالغة فى الجبر وهو القهر٦ كما ان الملكوت مبالغة فى الملك هذا ان حمل على

المراد من قوله على نهج حصول الصورة تشبيه العبارة بالعبارة فى كونهما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لا تشبيه جلال الذات بحصول الصورة فى المعنى تأمل لكاتبه (عفى عنه)
لان المراد بذاته تعالى اما المهية الشخصية او النوعية وعلى التقديرين لايكون كمالا (منه ره)
٢ وجه عدم الخفاء من وجهين احدهما ان العدول من ظاهر العبارة والثانى انه يتوهم من ذلك تفرد الله تعالى فى الذات الجليلة دون الصفات الجليلة وهو خلاف الظاهر (منه ره) ٣ واسناد التفرد الى كمال الصفات دون انفسها لايخلو عن الاشعار الى الاشتراك المعنوى كما هو المشهور ويحتمل ان يراد بكمال الصفات كمالها فى انفسها لم يشارك غيره فى نفس الصفات الا بحسب الاشتراك اللفظى كما ذهب اليه بعض ارباب التحقيق (منه عفى عنه) ٤ ويقال لها الصفات الحقيقية كما يتبادر عند الاطلاق فى السنتهم ويؤيده اضافة الكمال (منه عفى عنه) ٥ فكان الاشتراك بين علم الله وبين علم المخلوق وكذا فى سائر الصفات الثبوتية لفظى كما ذهب اليه بعض ارباب التحقيق تأمل (منه عفى عنه)
* لان نفس الصفات قديم فى الواجب وحادث فى الممكنات (منه) ٦ وهو القهر يحتمل انيكون تفسير الجبروت او الجبر والاول اظهر كما قال بعض المحشى تفسير الجبر بمعنى القهر لم يوجد فى ما رأيناه من كتب اللغة ولعله معنى مجازى مناسب لمعنى الايجاد فوايد ٦ قيل من الجبر بمعنى -

ـ الاصلاح اى المصلح لامور الخلايق وقيل من الجبر بمعنى الاكراه اى المجبر خلقه ويحملهم على مايريده فمرجعه بالمعنيين الى صفة فعلية وقيل هو العظيم هكذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه بمعنى انتفت عنه صفات النقص وحصل له جميع صفات الكمال فيرجع الى الصفات السلبية والثبوتية معا وعلى كل من التقادير فاضافة النعوت الى الجبروت بيانية كما ذكره فى اصل الحاشية والاحسن ان يراد من الجبروت العظمة ومن النعوت جميع الصفات السلبية والثبوتية المقابلة لها حتى يكون اثبات التقدس فى جميع الصفات غير مختص بالفعلية ان كان له وجه كما لايخفى (منه عفى عنه)

على المعنى المصدرى والا فمحمول على الصفات الفعلية على مايستدعيه حمل الصفات على* الصفات الثبوتية والجلال على السلبية ونعوت الجبروت هى الخلق والايجاد والترزيق وغير ذلك من الصفات الفعلية ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة صفات الذات الى وصفها لكمالها فى تلك الصفة فكانها نفس الجبروت فاضيف مالها اليها قصدا* للمبالغة ويحتمل ان يكون بيانية وفيه مبالغة ايضا كمالايخفى قوله عن شوائب النقص الشوب[١] الخلط والسمة العلامة قوله والصلوة لما كان لنبينا[٢] عليه الصلوة والسلام بهداينه لنا الى سواء الصراط مننا لايمكن احصاؤها كما ان لله تعالى نعما لايتصور استقصاؤها قرن التصلية عليه السلام بالتحميد عليه امتثالا لامره* وقضاء لبعض حقوقه قوله المؤيد[٣] بساطع حججه الساطع الجلى يقال سطع الصبح اذا ارتفع اراد بالاول آيات القرآن وبالثانى ماعداها من* بواقى المعجزات اوبالعكس ويحتمل عطف التفسير والمراد بالحجج ادلة النبوة دون الالوهية فالمناسب ح كون الضمير للنبى عليه السلام فما ذكره الفاضل

* اى ان يحمل على المعنى المصدرى فنعوت الجبروت محمول على الفعلية)

*حيث اضاف الجمع الى المفرد منه ره)

١ وفيه مبالغة لان العلامة اعم من الخلط فنفى العام بعد نفى الخاص من باب الترقى (منه عفى عنه)

٢ والنبى انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول كذلك ايضا واخص منه وهو انسان يكون له كتاب ووجه اختياره على الرسول على تقدير كونه اخص منه فلدلالته على انه عليه السلام يستحق الصلوة والسلام بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى اوللاشارة على استحقاق كل نبى لها تدبر (منه عفى عنه) * لقوله تعالى ياايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (منه ره)

٣ انما قال المؤيد مع ان الحجج ادلة الاثبات تنبيها على ان ثبوته بساطع جلى لايحتاج الى البيان وما ذكره فى صورة الحجج للتأييد دون الاثبات (منه عفى عنه) * اويراد باحدهما البراهين العقلية وبالآخر النقلية (منه عفى عنه) * كشقوق القمر وسجود الشجر (منه)

١ ولايبعد ان يقال كون الضمير لله تعالى ليفيد ان آية النبى صلى الله عليه وسلم الدالة على النبوة ليس من عنده بل من عند الله البحت بدون المدخلية منه صلى الله عليه وسلم ليفيد انها خالية عن شائبة النقص ومداخلة الوهم (منه عفى عنه) ٢ اقول بل لا يجوز انيكون الضمير لله تعالى لان قاعدة اهل العربية ان المشتق ومايجرى مجراه اذا اضيف الى شيء يكون باعتبار تعلق المبدأ لذلك الشيء فيكون فى اضافة الحجج اليه تعالى باعتبار تعلق مبدأها الذى هو الدلالة بالله تعالى فيلزم انيكون الله تعالى مدلولا لتلك الدلايل لا ان يصدر هذه الدلايل عنه تعالى فح يكون نبوة محمد عليه السلام مؤيدا بتلك الدلائل فافهم (قل احمد)

الحشى الاولى كون الضمير لله تعالى ليفيد ان آية نبينا عليه السلام اعظم من ايات سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام ليس على ما ينبغى وايضا ان مجرد كون الضمير لله تعالى لا يفيد ما ادعاه وان كان الامر كذلك فى نفس الامر اذ آيات سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام ايضا حجج الله وليست من عند انفسهم قوله وعلى آله واصحابه وهما يستعملان استعمال المترادفين وقد يخصص الآل باهل البيت ولما كان الآل والاصحاب رضوان الله تعالى عليهم اجمعين مشاركين له عليه الصلوة والسلام فى هدايتنا بابلاغ الشريعة وحفظها اردفهم اياه واتبعهم فى التصلية واليه اشار بقوله هداة طريق الحق قوله هداة طريق الحق الاضافة يحتمل وجوها (واعلم) ان الشارح فى ضمن خطبة كتابه اشار الى مقاصد الفن على الوجه الذى ورد فيه من مباحث الذات والصفات والنبوة

٣ وفى توسطه بين النبى وآله بعلى كما هو دأب اهل السنة والجماعة رد على الشيعة فانهم منعوا عنه (منه عفى عنه) ٤ الاصحاب هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبى صلى الله عليه وسلم مع الايمان اى مع استمرار الايمان وبقاؤه عند الوفات (عبد) ٥ الهداة جمع هاد وهو من الهداية بمعنى اراءة طريق يوصل الى المطلوب واضافته لامية لا من الهداية بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلوب (تاج) ٦ احدها انيكون لامية اذا كان الحق اسما من اسماء الله تعالى وثانيها انيكون بيانية اذا كان الحق بمعنى الحكم المطابق للواقع وثالثها انيكون اضافة الصفة الى الموصوف اى الطريق الثابت او المطابق للواقع فان الحق فى اللغة بمعنى الثابت وفى الاصطلاح بمعنى الحكم المذكور نظم ٧ واعلم ان درج اسماء الكتب فى الخطبة بلاتكلف مزيد تحسين للكلام البليغ كما ادرجها الشارح فى هذه الخطبة كالهدى والتنقيح والتوضيح والتحقيق والمقاصد والتمهيد والفوائد وكون البعض من اسامى كتب هذا الفن دون البعض غير قادح لكن فى الدرج فيما نحن فيه تأمل ولقد اعجب المحقق الرازى فى خطبة شرح المطالع حيث اتى فى بيان اوصاف المنطق بذكر كتبه المعتبرة المشهورة على وجه لايحول حوله شائبة تكلف (منه عفى عنه)

١ براعة الاستهلال ان يوضع اليد فوق الحاجب لطلب الهلال وفى الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود (منه ره)   ١ يقال برع زيد على اقرانه اى فاق (منه ره)   ٢ هذه المناقشة انما يرد لوكان براعة الاستهلال عبارة عن جعل الديباجة مشتملا على الاشارة الى مقاصد الفن والدلالة عليها واما اذا جعل عبارة عن جعل الابتداء مناسبا للمقصود سواء دل على مقاصد الفن اولا فلا (منه عفى عنه)   ٣ اى من غير زيادة اختصاص الامور المذكورة بذلك الكتاب (نظم الفرائد)   * وعلى هذا لايجوز الجمع بينها وبين اما هذا اذا كان للاقتضاب اوفصل الخطاب كما هو المشهور المتعارف واما اذا قصد ضبط اجمال بعد التفصيل فيكون بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو للعطف فيجوز الجمع بينهما وبين اما وفائدة اما تأكيد مضمون الكلام وماوقع فى المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين من قبيل الثانى ويؤيده قوله خلاصته (منه عفى عنه)

والنبوة والامامة رعاية[١] لبراعة الاستهلال وقد ينافش[٢] فيه بان الامور المذكورة مطردة فى اوايل جميع الكتب من كل فن من العلوم الاسلامية فكيف يتحقق الاشارة بمجرد ذكرها من غير[٣] مزيد اختصاص به قوله وبعد فان هذه الفاء اما على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق والواو لعطف[٤] القصة على القصة والعامل فى الظرف ما فهم من السياق اعنى اقول اوعلى تقدير اما فى نظم الكلام والفاء قرينة لوجودها والواو مزيدة بعد الحذف تعويضا وتزيينا[٥] قوله مبنى[٦] علم الشرائع والاحكام اذ لو لاثبوت الصانع وصفاته لم يتصور الشرع والشريعة ولا الاحكام والشرع[٧] والشريعة ما شرع الله لعباده اى اظهره وبينه حاصله الطريقة[٨] المعهودة الثابتة من النبى عليه السلام وهى تعم الاصول والفروع

٤ تحقيقه على ما افاده قده فى حواشى الكشاف ان عطف القصة على القصة ليس من جملة عطف الجملة على الجملة لبطلان المناسبة المصححة لعطف الثانية على الاولى بل من عطف جمل متعددة مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخر فيشترط فيه التناسب بين الغرضين دون آحاد الجملة الواقعة فى المجموعين (منه عفى عنه)   ٥ ويمكن ان يقال المناسبة المصححة للتعويض كون كل واحد منهما للاستيناف فى الجملة (ملا قاسم)
٦ الظاهر ان المراد به المعنى الاضافى ويحتمل ان يكون مراده المعنى اللقبى مثل اصول الفقه نظم الفرائد)   ٧ والشريعة فى الاصل الطريقة الظاهرة التى توصل الى الماء شبه بها الدين لانه طريق يوصل الى ماهو سبب الحيوة الابدية كما ان الماء سبب الحيوة الفانية الدنيوية (منه عفى عنه)   ٨ الظاهر من الطريقة المعهودة نفس ماورد من الرسول صلى الله عليه وسلم بعينه سواء كان من الادلة الشرعية او الاحكام الاعتقادية او العملية (منه عفى عنه)

والاحكام شائع* في الفروع قوله واساس قواعد عقايد الاسلام القواعد جمع قاعدة وهي الاساس والعقايد المسايل التي يقصد بها نفس* الاعتقاد دون العمل والاسلام وهو الدين المنسوب الى نبينا عليه الصلوة والسلام وهو الوضع الالهي السائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات والمراد بالقواعد الكتاب والسنة لان العقايد ما لم يستنبط منهما لم يعتد بها وهما[١] يتوقفان على المسايل[٢] الكلامية اذ لولا[٣] ثبوت الصانع وصفاته لم يتصور الكتاب والسنة فالمسائل[٤] الكلامية من حيث الاعتقاد موقوفة عليهما وهما يتوقفان عليها من حيث الذات ولا شك ان الموقوف عليه من حيث الذات اشد واقوى من الموقوف عليه من جهة الوصف ولهذا جعل علم الكلام رئيس الشرع والشريعة دون العكس وقد* يحمل القواعد على المعنى المصطلح اعني المسايل الكلية التي تصلح لكبروية الشكل الاول ويراد بها المسايل الاصولية اذ استنباط[٥] العقايد من الكتاب والسنة ليعتد بها موقوف على المسايل الاصولية كما يتوقف استنباط المسايل الفرعية العملية منهما عليها والمسايل الاصولية متوقفة على علم الكلام

---

*بل هي حقيقة عرفية (منه ره)   وهي المسايل الكلامية (منه ره)

١ الكتاب والسنة يتوقفان على المسايل الكلامية لانهما يتوقفان على ثبوت الصانع وصفاته اذ لولا ثبوت الصانع وصفاته لم يتصور الشرع والشريعة وثبوت الصانع وصفاته هو الكلام ينتج ان الكتاب والسنة يتوقفان على الكلام (عفي عنه)

٢ ما لم يثبت وجود صانع عالم قادر مكلف مرسل للرسل منزل للكتاب لم يتصور علم تفسير وحديث ولا علم فقه واصوله فكلها متوقفة على علم الكلام (شرح مواقف)

٣ اذ الاحتياج اليها باعتبار موضوعها كاف لكونها محتاجا اليه واساسا واصلا كما ان احتياجها من حيث الموضوع كاف في كونها محتاجا وفرعا له (منه عفي عنه)

٤ دفع سؤال كانه قيل يلزم من كون الكلام اساس اساس العقايد اساسية الشيء لنفسه ودفعه ظاهر من تقريره (عفي عنه)

٤ قوله فالمسايل الكلامية نتيجة لقوله لان العقايد ما لم يستنبط مع الاشارة الى دفع الدور بقيد الحيثية وهو انه يلزم من كون الكلام اساس اساس العقايد اساسية الشيء لنفسه لان العقايد نفس الكلام فيلزم ان يكون الكلام اساسا لنفسه لان اساس الاساس اساس فدفع بقوله فالمسايل ره بان الكلام اساس من جهة الذات وفرع من جهة الاعتقاد فلا يلزم كونه لما مر اساسا لنفسه من جهة واحدة بل من جهتين وهذا ليس بمستحيل (نظم الفرايد رحمه الله)

٥ بان يقال النظر في معرفة الله تعالى واجب لانه مدلول الامر وهو قوله انظروا الى آثار رحمة الله وكل مدلول الامر واجب وهو مسئلة من مسائل الاصول ينتج النظر في معرفة الله تعالى واجب كما يقال في استنباط المسايل الفرعية من مسايل الاصول الصلوة واجبة لانه مدلول -

-- الامر وهو قوله تعالى صلوا وكل مدلول الامر واجب ينتج ان الصلوة واجبة سمع
١ اى فى توقف الاستنباط والظاهر عدم التوقف واما توقف الاصول على الكلام فالظاهر التوقف (منه عفى عنه) * لان المسايل الاصولية ثابتة باللغة لمولوى حسن ٢ يحتمل الوجهين احدهما عدم التوقف فى توقف العقايد على المسايل الاصولية وفى هذه الصورة يكون جوابا عن قوله وفيه تردد وثانيهما انه لا شك فى عدم توقف العقايد على المسايل الاصولية فحينئذ يكون لتقوية قوله وفيه تردد (منه عفى عنه) ولا يبعد ان يراد بالقواعد ح الكتاب والسنة لاشتمالهما على المسايل الكلية (منه سلمه الله تعالى) *من قوله اذ لو لا ثبوت الصانع ٣ اعلم ان القاعدة

لما مر آنفا وفيه تردد[*] والظاهر عدم[١] التوقف[*] وقد يراد بالقواعد[٢] المسائل الكلامية الكلية وبالعقايد الجزئية المندرجة تحت الكلية وبالاساس الكتاب والسنة ويعطف قوله واساس اه على علم الشرائع[*] وفيه[*] بعد[*] كما لا يخفى قال الفاضل المحشى ويمكن ان يقال اساس العقايد ادلتها التفصيلية وهى يتوقف على هذا العلم بناء على ان مباحث النظر جزء منه على ما هو المختار[*] تم كلامه ولا خفاء فى ان هذا لا يفيد مدح كلام القدماء اذ ليس[*] مباحث النظر جزءا منه فى كلامهم والكلام فى مدح الكلام مطلقا بل الانسب ان يكون فى مدح كلامهم اذ المصنف منهم وايضا ان المبين فى هذا الجزء ما يعرض[٥] المبادى[٦] دون المبادى انفسها واعلى العلوم ما بين فيها انفسها دون

مثلا قولهم ان مبدع العالم عالم قادر واحد وغير ذلك ويؤيده قول المصنف ره والمحدث للعالم هو الله الواحد القديم الحى اه فالعلم بهذه القواعد الكلية يفيد العلم بالعقايد الجزئية مثل ان ذاته الشخصية اى الجزئى الحقيقى الذى يعبر عنه باسم الله تعالى عالم وواحد وقادر بناء على انه مبدأ له وكذا القاعدة قولهم ان من ادعى النبوة واظهر المعجزة فانه يجب التصديق به وهذه القاعدة يفيد العلم بان محمدا صلى الله عليه وسلم يجب التصديق به وقس على ذلك وكذا يمكن ان يقال من المسايل الكلية كل ما اخبر المخبر الصادق فهو حق ويندرج فيه الحشر حق والميزان حق والجنة حق والنار حق وغيرها وفيه بعد لانه لا يجرى فى بعض المسايل السمعية ككونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما فانه ما ورد السمع لثبوت هذه الاوصاف الثلثة الا فى ذاته البسيط الجزئى الحقيقى لا فى مفهوم كلى مثل المبدء والمحدث والواجب والصانع (نظم الفرائد) ٤ اى فى كون القواعد عبارة عن المسايل الكلامية بعد اذ لا يتصور الاصل والفرع فى اكثر المسايل الكلامية سمع) * فى عطف الاساس على علم الشرايع) * بل الكلام فى صحته (منه ره) * والظاهر عطفه على مبنى اه) * عند المتأخرين * ومن هذا ظهر لك ان كون مباحث النظر جزءا منه منكر جدا فضلا عن كونه مختارا منه) * والقول بعدم كونها من المسايل مكابرة ولهذا حكم العلامة الدوانى ان مسايل الكلام ليست بقواعد كلية (نظم الفرائد) ٥ من الصحة والفساد (منه) ٦ حاصله ان المبحوث عنه فى مباحث النظر ما يعرض المبادى -

ـ وهو كون المبادى كلية او فعلية مثلا اوشرط لانتاج الشكل الاول ايجابية الصغرى وكلية الكبرى سمع) ١ اعنى الحواشي العضدية (منه ره) ٢ دفع دخل مقدر وهو ان المنطق وان كان فى نفسه ادنى العلوم لكن جعله جزءاً من الكلام يوجب كونه اعلى العلوم (نظم الفرايد) * وليس كذلك بل خادمها كما صرح به الشيخ (منه سلمه) * وليس كذلك بل خادمها ٣ لان حقية عذاب القبر انما يثبت بقوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان الفاء للتعقيب من غير تراخى عند اهل العربية فلو لم يلاحظ التعقيب لم يثبت المدعى لجواز كون دخول النار فى الآخرة سمع) ٤ وجهه انه يكفى فى الترغيب حصول مدح الكلام فى الجملة بل يحصل مدح كلام القدماء ايضا لانه المقصود بالذات فى كلام المتاخرين (منه سلمه)

ما يعرضها والالزم كون المنطق اعلى من العلم الالهى ولم يقل به احد وبه صرح قده فى بعض تصانيفه[١] بل نقول هذا[٢] فى الحقيقة جعل ادنى* العلوم الفلسفية اعلى العلوم الاسلامية ورئيسها اذ مباحث النظر نفس المنطق غير انهم جعلوا المنطق جزء[٤] علم الكلام لئلا يحتاج اشرف العلوم الاسلامية الى الخارج عنه ومن البين ان مجرد جعله جزأ لا يخرجه عن هذه الحيثية وايضا يلزم منه كون الاصول ايضا رئيس العلوم اذ مباحث النظر جزء منه عند الشيخ ابن الحاجب بل كون اضعف العلوم اشرفها اذ استنباط بعض المسايل الكلامية موقوف على العلوم العربية فليتامل[٣] قوله المنجى[٥] عن غياهب الشكوك[٦] وظلمات الاوهام[٧] من قبيل لجين الماء الغياهب جمع الغيهب وهو ما اشتد سواده[٨] ووجه تخصيص الغيهب بالشك فلرجحان الشك

٥ المنجى صفة ثانية لعلم التوحيد والصفات وفيه تعريض بالحكمة النافية للصفات وبكلام نفاة الصفة وغياهب الشكوك شدايد ظلماتها ولاشك ان ظلمة الشك اشد من ظلمة الوهم والمراد بالشك والوهم اما معناهما او الادلة الضعيفة المبنية عليها المذاهب الضعيفة فان قلت من العقايد السمعيات التى لا طريق اليها الا السمع والسمع قد لا يفيد اليقين فكيف يكون فى الكلام نجات عن ظلمة الوهم قلت الوهم ظلمة فى اليقينيات دون الظنيات (عصام الدين) ٦ وفى ايراد الشكوك على صيغة جمع الكثرة والاوهام على صيغة جمع القلة اشارة الى ان الشك على اقوى من الوهم فى الظلمة ع ٦ ولا يبعد ان يراد بالشكوك والاوهام التشكيكات والشبه الباطلة والادلة العقلية الغير المؤيدة بالكتاب والسنة اذهى لا تخلو عن مداخلة الوهم واحتمال النقيض ما ولو لم يحتمل حالا فكانها شكوك واوهام كسراب بقيعة يحسبه الظمآن اى العطشان ماء بخلاف المؤيدات فانها لا يحول حولها شائبة الوهم (منه عفى عنه) ٧ ولو اريد بالوهم القوة المدركة لكان له وجه (منه ره) ٨ قال الفاضل الرومى المراد بالشك ههنا هو التردد فى الامور الواجب اعتقادها من غير ان يرجح شيء من طرفيها عندك وبالوهم تجويز نقايضها تجويزا مرجوحا فمرتبة الشك اعلى فى الفساد من الوهم فلهذا اضافه اليه (مولوى قاسم)

١ ولاشك ان الاقرب الى الحق اصعب دفعا وازالة من الابعد (منه سلمه) ٢ اى المتفاوتة فى الفساد قربا وبعدا كما نقول ان الله تعالى صفات حقيقية ازلية والفلاسفة ينفونها والكرامية يثبتونها ولكن تقول لانها حادثة فكلام الكرامية قريب وكلام الفلاسفة بعيد والشك كناية عن القريب والوهم عن البعيد سمع * اى بعلم الكلام ٣ قوله وان المختصر عطف على ان مبنى علم الشرائع الخ انما قال وان المختصر ولم يقل وان الكتاب او المتن اما لانه اختصر المصنف عن بعض

على الوهم اذ[١] الشك اقرب من العلم لتساوى الطرفين بخلاف الوهم اذهو جانب المرجوح ولعل الشك والوهم كناية عن العقايد الفاسدة المتفاوتة[٢] قربا وبعدا الى مرتبة اليقين اوعن مرتبة التقليد اذ* به يرتقى من مرتبة التقليد الى مرتبة التحقيق واليقين قوله[٣] وان المختصر شروع فى مدح ما قصد شرحه بعد الفراغ عن مدح الفن قوله الهمام[٤] هو الملك المعظم اشاربه الى نفاذ حكمه ورأيه فيمابين علماء الاسلام وانقيادهم اياه فى كل ما استقر رأيه به قوله نجم الملة والدين[٥] هما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ الوضع الالهى الذى مر ذكره دين من حيث انه يطاع وينقادبه وملة من حيث انه يجمع عليه وقيل* من حيث انه يملى ويكتب وشرع من حيث انه اظهره الشارع وناموس من حيث انه اوحى الله اياه الى الانبياء عليهم السلام بواسطة الملك المسمى بالناموس قوله فى دار السلام[٦] اى الجنة سميت بها اما السلامة اهلها من كل الم وآفة وبلية[٧] اولمجئ البعض

المفصلات المتقدمة والمطولات القديمة ووقف له الشارح العلامة ولكن لم يبين اولانه مختصر عن البراهين وقول المصنف ره فيماسيأتى اذهو اعيان واعراض ندر اوخداج اولانه مختصر اى مختار منتقى ومصفى من بين جميع المسايل المتعلقة بعلم الكلام لكونه وما فيه من اهم المهمات والعقايد الاسلامية الضرورية نظم الفرايد)

٤ الهمام كسى بزرك والمقصود بيان علو درجة المصنف فى العلوم الاسلامية (منه عفى عنه)

٥ والملة امامن مللت الثوب بمعنى خطته اومن امللت الكتاب بمعنى امليته وفى كل منهما معنى الجمع

(منه عفى عنه) ٥ والملة ماشرع الله لعباده على لسان الانبياء من امللت الكتاب اذا امليته كذا فى تفسير القاضى منه * قاله السيد فى شرح المواقف ٦ حاصله ان المراد بدار السلام اما المعنى العلمى وهو الجنة سميت بها اما لهذا واما لهذا او المعنى الاضافى وهو الجنة المضافة الى السلام وانما اضيف اليه تشريفا لها كما يقال للكعبة بيت الله ولعل هذه النكتة بعد الوقوع والا يحصل التشريف بكل واحد من اسماء الله تعالى سمع من الاستاد المحقق مع ٧ ويمكن المناقشة بقصة آدم عليه السلام الان يقال كانت الاهلية زايلة منه قبل --

-الافة وكانت الافة عارضة له بانعدام الاهلية شرح تجريد ١ معطوف على قوله سميت بها لا انه عطف على قوله لسلامة اه اولمجئ اه لانه يلزم انيكون وجها للتسمية ولايصح كونه وجها لعدم افادته بل هذا تعليل للاضافة (لكاتبه عفى عنه) * دليل للمدعى المطوى ٢ وقد استعير ههنا بالمسايل المتيقن بعد تشبيهها بهذا البياض فى وضوحها وظهورها لكاتبه ٢ وهذا معنى اصطلاحى سمع ٣ سميت فريدة لانفراده فى الصدف اوفى ظرف الصراف على ما قيل او لانفرادها فى البلد والاقليم اولانفراد مالكه على ماقيل عصام الدين ٤ متعلق

بعضا فيها بالسلام اولانه* من اسماء الله تعالى اضيفت اليه تشريفا ويظهر منه ان المراد بها هو المعنى الاضافى قوله على غرر الفرايد الغرر جمع غرة بالضم وهى فى الاصل بياض فى جبهة الفرس فرق الدرهم وغرة كل شئ اوله واكرمه الفرائد جمع الفريدة وهى الدرة الكبيرة وفرائد الدرر كبارها قوله فى ضمن فصول هى الالفاظ الدالة على المعانى و*المسايل التى يتفرد كل واحدة منها بمسئلة من مسايل الفن وتلك الالفاظ باعتبار الدلالة عليها قواعد الدين قوله واثناء نصوص اه عطف على قوله فى ضمن* فصول وهى الالفاظ التى هى قطعية الدلالة على المعانى المقصودة منها وتلك الالفاظ باعتبار الدلالة على اليقين اى المتيقن يعنى المسايل المتيقنة جواهر وفصوص اى خيار وفص الشيء صفوته وخلاصته والظاهر انه اراد بالفصول والنصوص عبارات المختصر ويحتمل ان يراد بهما الكتاب والسنة او البراهين القطعية قوله

فحاولت

بغرر الفرائد اى يشتمل هذا المختصر من هذا الفن على غرر الفرائد التى هى فى ضمن فصول اى فى ضمن الالفاظ الدالة عليها وهذا كناية عن ان كل واحد من غرر الفرائد يصلح لان يجعل فصلا على حدة بانيكون فائدة كل مسئلة من هذا المختصر مقدار فائدة تحصل من الفصل الذى هو مشتمل على غير المسايل مثلا وقوله هى يجوز انيكون راجعا الى غرر الفرايد وانيكون راجعا الى فصول باعتبار مافى ضمن فصول اى تلك الالفاظ باعتبار الدلالة عليها قواعد الدين (منه عفى عنه)

٥ الفصول جمع فصل بمعنى الفاصل بين الحق والباطل اوبمعنى المفصول اى الممتاز وانما عبر عن كل من الالفاظ الدالة على مسئلة من مسائله بالفصل دلالة على ان كل لفظ من هذا المختصر بمنزلة فصل وباب مما عداه (منه عفى عنه) * عطف تفسير للمعانى ٦ يعنى ان قواعد الدين صفة المسايل وتسمية الالفاظ بها من قبيل اجراء حال المدلول على الدال لعلاقة الدالية والمدلولية سمع من الاستاد * اى على ضمن فى قوله فى ضمن فصول س ٧ فيه تأمل اذ ظاهره يدل على ايراد الكتاب والسنة والبراهين فى هذا المختصر وليس كذلك مولوى حسن

١ وهو ايصال الملال (منه ره) ٢ عملا بالحديث النبوى عليه السلام خير الامور اوسطها (منه ره) ٣ واعلم ان التعبير عن المراد اما انيكون بلفظ مساو اولا والثانى اما ان يكون بلفظ ناقص عنه اوزائد عليه والاول اما انيكون بلفظ واف اولا والثانى اما انيكون لفائدة اولا فهذه طرق خمسة ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان والاول اى التعبير عن المراد بلفظ مساو مساواة والثانى اى التعبير عنه بلفظ ناقص عنه واف ببيانه ايجاز والثالث اى التعبير عنه بلفظ غير واف ببيانه اخلال وهو غير مقبول والرابع اى التعبير عنه بلفظ زائد عليه لفائدة اطناب والخامس اى التعبير عنه بلفظ زايد عليه لالفائدة تطويل واطالة انكان الزائد غير متعين وحشو ان كان متعينا كذا حققه فى موضعه لمولوى حسن قودانى *وهو قولناهما *وهو اعنى

فحاولت رتب بالفاء اشارة الى ان مابعدها مسبب عما قبلها قوله طاويا كشح المقال حال من المستكين فى اشرحه وكذا قوله متجافيا الكشح الجنب والطى القطع وهو كناية عن الاحتراز عن الاطالة والاملال قوله متجافيا عن طرفى الاقتصاد التجافى التباعد والاقتصاد المتوسط[٢] والطرفين عبارة عن الاطناب وهو الزيادة على قدر مايتضح به المراد والاخلال هو النقصان عن القدر المذكور قوله والاطناب والاخلال بالجر بدل عن الطرفين وبالرفع خبر المبتدأ* المحذوف ويحتمل النصب بالفعل المقدر* قوله وهو حسبى ونعم الوكيل قال الفاضل المحشى رحمه الله رد الشارح فى بعض كتبه[٦] هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلاتعطف* على الاولى الاخبارية وكذا على حسبى باعتبار تضمنه معنى يحسبنى لانه خبر ايضا تم كلامه وقوله وكذا على حسبى الخ يريد به ان عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمنه معنى يحسبنى[٧] لكنه فى المآل عطف الانشاء على الاخبار ثم اجاب الفاضل المحشى عنه بانه يرد عليه ان المراد بالجملة الاولى انشاء

٤ لعل الفاضل المحشى اعترض على الشارح واورد كلام الشارح فى بعض كتبه رد هذا العطف تقوية للاعتراض سمع

٥ وكذا لا يجوز العطف على حسبى اما على تقدير عدم التاويل فلانه يلزم عطف الجملة على المفرد

* ٢

وهو غير جايز لمامر واما على تقدير تأويله بيحسبنى فلانه وان حصل المناسبة بينهما بان كلامنهما جملة فعلية لكن الاولى خبرية والثانية انشائية على هذا التقدير ايضا س ٦ اراد به شرح التلخيص * لكمال الانقطاع بينهما ٧ قوله معنى يحسبنى يعنى ان عطف الجملة على المفرد يحتاج الى اعتبار تضمن المفرد معنى الجملة ليحصل المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه قال الشيخ الرضى يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم -

- معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا اى فلق الاصباح فلايجوز مررت برجل طويل ويضرب وعلى العكس اذ ليس الاسم بتقدير الفعل فاسم ره
١ حيث قال ليس عطفا على نرد ليدخل تحت التمنى ويكون ليتنا لا نكذب بل هو عطف على التمنى عطف اخبار على انشاء وهو جايز باقتضاء المقام (منه عفى عنه) * الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه س

التوكل لا الاخبار عن الله تعالى بانه كاف وهو ظاهر وايضا يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية تم كلامه وقد يقال ان مقصود الشارح ثمه ليس الرد والقدح فى التركيب بل تحقيق توجيه العطف وتبيين طريق التركيب وان كان ظاهر عبارته ناظرا اليه اذ قد نقل عنه فى حواشيه هكذا المقص بذلك بيان الواقع لا الاعتراض وايضا ان مقصود الشارح ليس رد هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار فى شرحه للكشاف عند الكلام على قوله تعالى ياليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الاية الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفى مباحث الفصل والوصل* باعتبار عطف القصة على القصة استحسنه ونص فى اوايل احوال المسند على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده ويقدحه وانما مقصوده[٢] هو الرد والقدح الزاما على المصنف لانه لايسلم[٣] صحة مثل هذا التركيب قوله واعلم ان الاحكام[٤] الشرعية اى المأخوذة[٥] من الشرع كالكتاب والسنة والاجماع سواء كان ذلك الاخذ لاجل[٦] الاعتقاد من غير

٢ اى مقصود الشارح من رد هذا العطف فى بعض كتبه (منه عفى عنه)
٣ ومن ههنا شروع فى بيان باعث تدوين العلوم وتمهيد وتوطئة (منه عفى عنه)
٤ الاحكام المأخوذة من الشريعة النبوية عليه السلام قسمان احدهما ما يقصد به العمل كقولنا الوتر واجب وغير ذلك من الاحكام التي يقصد بها العمل وهذه الاحكام تسمى فرعية وعملية اما كونها فرعية فلكونها فروعا للقسم الثانى من الاحكام واما كونها عملية فلكون المقص منها العمل والقسم الثانى من الاحكام ما يقصد به نفس الاعتقاد كقولنا الله قادر وبصير وغير ذلك وهذه الاحكام تسمى اصلية واعتقادية اما كونها اصلية فلكونها اصلا للقسم الاول واما كونها اعتقادية فلكون المقص منها نفس الاعتقاد ان (مولوى شريف)
٥ اى مايكون على قانون الشرع واوزانه او متعلق به كتعلق الاحوال بالموضوعات فيندرج فيه علم اصول الفقه وعلم التفسير والحديث بلاشبهة (منه عفى عنه)
٦ لقاول ان يقول ان الاخذ لاجل الاعتقاد انما هو فيما لايتوقف ثبوت الشرع عليه لان النتيجة تابعة للدليل بل لاحسن مقدمتيه فالمقدمة لايتقوى بالنتيجة فانظر فيما قال—

— بعضهم من تجويز كسب اعتقاد مقدمة الدليل والموقوف عليه من النتيجة والموقوف وان كان الامر فى الاثبات بالعكس كما قال المحقق القراباغى فى التتمة فى مبحث النظر سمع
*اى وجوب الرؤية فى الاخرة منه ١ وقد يطلق الحكم على الاثر المترتب كما يقال حكم المبنى اى الاثر المترتب على بناء المبنى وقد يطلق على الامر يقال حكم الامير على حفر خندق على اطراف القلعة وقد يطلق على الالزام كما يقال حكم القاضى على امر لزيد بعشرة دراهم اى الزم القاضى عشرة دراهم على نفع زيد سمع *وهو فى اللغة فرمان دادن

ان يتوقف اثباته عليه ويستقل العقل فى اثباته كاكثر المسايل الكلامية اولاجل الاثبات بان لايستقل العقل فى اثباته ولايكون له طريق الاثبات سوى الشرع كالمسايل المبينة فى علم الفقه وانما قلنا كاكثر المسايل الكلامية لان البعض منها كمسئلة* الرؤية والحشر الجسمانى ومايتعلق به ومسئلة السمع والبصر وكالكلام عند البعض مما لاطريق له سوى الشرع ولهذا لم يثبته الحكماء واعلم ان الحكم* ١ فى العرف يطلق على نسبة ٢ امر الى اخر ايجابا اوسلبا وفى اصطلاح المنطقى على ادراك تلك النسبة وعلى النسبة الحكمية وعلى المحمول وفى اصطلاح الاصولى على خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء ٣ اوالتخيير والاقرب هو الاول ثم الثانى واما الخامس فقال الفاضل المحشى انه غير مراد ههنا لانه وان عم الفعل الاعتقاد لكن يلزم انحصار مسايل الكلام فى العلم بالوجوب واخوانه تم كلامه وفى لزوم ما ادعى لزومه

٢ نسبته اليه بالايجاب والسلب وبه صرح المحقق التفتازانى فى التلويح وانت خبير بان ماوقع فى الرسالة الشمسية ان الحكم اسناد امر الى آخر ايجابا اوسلبا صريح فى انه عبارة عماهو مصطلح المنطقى كما صرح به المحقق الرازى فى شرحها وبين الكلامين تدافع (منه عفى عنه) والتوفيق انه ان فسر الاسناد بالنسبة على مافى التلويح فعرفى وان فسر بالادراك كما فى الرسالة فمصطلح ومع هذا لا يخ عن سماجة (منه عفى عنه)

٣ معنى الاقتضاء طلب الفعل من المكلف مع المنع من الترك وهو الايجاب اوبدونه وهو الندب اوطلب الترك مع المنع عن الفعل وهو النهى ومعنى التخيير اباحة الفعل والترك للمكلف كذا فى التلويح (منه عفى عنه)

ع لا ادراك وقوع النسبة اذ لايناسب قوله فى العلم المتعلق بالاولى اه اذ يصير المعنى والادراك المتعلق بالادركات فلابد ان يجعل العلمان عبارة عن المسايل اوالملكة فلا يصح حملهما على كل واحد من المعانى الثلاثة من غير التاؤيل سمع

٥ من الاحوال المبينة فى علم الفقه (منه عفى عنه)

١ فانه يجوز معنى التعلق فى الثانية كونها بعضا من معلوماته فيصير المعنى والعلم المتعلق بمعلومات تلك الخطابات بعض منها يسمى علم التوحيد فلا يلزم حصر مسايل الكلام فى تلك الخطابات (لكاتبه عفى عنه) ا) لجواز انيكون العلم بالثانية من قبيل تعلق العلم ببعض معلوماته لكاتبه ٢ لامطابل من حيث الصحة والفساد والحل والحرمة والاباحة والكراهية (منه عفى عنه) * كتعديل الاركان منه ره ٣ اى فى تعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية دون العمل نفسه نظر بانا لانسلم ان يتعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية دون العمل كما يتعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية كذلك يتعلق بالعمل من قبيل تعلق العلم بالمعلوم ان اريد بالحكم ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة* اوالنسبة اه ان اريد بالحكم النسبة الحكمية اوباحدهما ان اريد بالحكم اسناد امر الى اخر ايجابا اوسلبا اوالمحمول المنتسب الى الموضوع اومن قبيل تعلق الاصل بالفرع ان اريد بالحكم المعنى الاصولى اوالجزئى بالكلى ان اريد بالحكم المحمول وفيه وجه آخر (منه عفى عنه)

تأمل[١] قوله منها ما يتعلق بكيفية[٢] العمل اراد بالعمل فعل المكلف وبالكيفية الاحوال والاعراض الذاتية المبينة فى علم الفقه او تصحيح العمل والاتيان به على الوجه الذى* امر به الشارع وانما زيد لفظ الكيفية ولم يقتصر على العمل كما اقتصر عليه فى شرح المقاصد دلالة وارشادا على ان تعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية دون العمل نفسه وفيه[٣] (واعلم) ان تعلق الاحكام بكيفية العمل اما من قبيل تعلق العلم بالمعلوم[٤] اوالنسبة[٥] بالطرفين اوباحدهما[٦] اومن قبيل تعلق الاصل[٧] بالفرع اوالجزئى[٨] بالكلى اوذى[٩] الغاية بالغاية ان اريد بالكيفية تصحيح العمل[١٠] او جعل قوله بكيفية العمل من قبيل حصول الصورة ولو قيل العمل يعم الاعتقاد فيندرج القسم الثانى فى الاول قلنا بعد التسليم ان المراد بالعمل عمل الجوارح لايقال فح يشكل بمسئلة النية شرط الوضوء لانه[١١] يأول بان الوضوء مشروط بالنية وبهذا اندفع ما يتوهم من ان موضوع الفقه اعم من فعل المكلف لان قولنا الوقت سبب وجوب الصلوة من مسايل الفقه لانه بعد التسليم[١١] مأول بان

٤ ان اريد بالحكم مصطلح الميزانى (منه ره)
٥ ان اريد بالحكم المعنى العرفى (منه ره)
٦ ان اريد بالحكم المحمول (منه ره)
٧ ان اريد بالحكم النسبة الخبرية الكلية (منه ره)
٨ ان اريد بالحكم المحمول وفيه وجه آخر (منه عفى عنه)
٩ اوذى الغاية بالغاية اذ المقصود والغرض من هذا القسم ليس الاعتقاد بل تصحيح العمل (منه عفى عنه)
١٠ بمعنى ان الغرض والغاية منه كيفية العمل (منه عفى عنه)
١١ اى بعد تسليم كونه من مسايل الفقه اذ يجوز ذكره فيه على سبيل التبع (منه عفى عنه)

الصلوة

وجعل الاضافة بيانية لايخ من تكلف كما يشعر به عبارة شرح المقاصد (منه عفى عنه)

١ قيل هذا لا يصح على اطلاقه كما فى الاسلام والصلوة (منه ره) ٢ وقد يجاب عنه بان المراد بالمكلف مامن شانه ان يكلف (منه عفى عنه) ٣ وفيه ان المراد بالخطاب ماخوطب به كالوجوب واخوانه فلاشك انها فرعية من غير الخدشة (منه سلمه الله تعالى) ٤ بل ينبغى لان خطاب الله على قسمين

احدهما ما يتعلق بالعمل وثانيهما ما يتعلق

الصلوة واجبة بسبب دخول الوقت وايراد علم الفرايض فى الفقه اما من قبيل تكميل الفن بايراد مايتعلق به اوباعتبار ان موضوعه قسمة التركة وكذا مسئلة المجنون والصبى راجع الى فعل الولى فيكون مرجع الكل الى فعل المكلف تامل[٢] قوله ويسمى اى ما يتعلق بكيفية العمل من الاحكام هذا ان فسر الحكم بالعرفى اوالمنطقى فظاهر واما ان فسر بالاصولى فلا اذ تسمية خطاب الله تعالى بالفرعية[٣] ليس على ما ينبغى[٤] قوله ما يتعلق بالاعتقاد تعلق المعلوم بالعلم هذا ان حمل[٥] الاعتقاد على معناه الحقيقى واما اذا اريد به المعنى المجازى اعنى المعتقد به فالتعلق من قبيل ما مر* وانما لم يقل بكيفية الاعتقاد اكتفاء* بما قبله اواشارة الى ان الحكم متعلق بنفس* الاعتقاد دون كيفيته ولا خفاء فى ان هذا على طريق القدماء فظاهر واما على طريقة المتأخرين سيما على طريقة من جعل مباحث النظر جزءا[٦] منه فلا اذ هى[٧] ما يتعلق بكيفية العمل دون الاعتقاد وتخصيص العمل بالاعمال الظاهرة لايجدى[٨] نفعا وقد يقال الظاهر منه ان الغرض[٩] منه حصر الاحكام فيما يتعلق بالعمل والاعتقاد

بالاعتقاد ويسمى الاول بالنسبة الى الثانى فرعية * سمع ٤ وهذا ايضا مانع من ان يراد بالاحكام المعنى الاصولى نسخه ٥ سواء كان حقا او باطلا لان المخطئ من ارباب علم الكلام ومسايله من مسايل الكلام وان كفر او بدع ولعل المراد بالاعتقاد مابلغ الى حد الجزم دون المطلق لان المقلد ليس من ارباب علم الكلام تامل (منه عفى عنه) * اى على الوجه الذى مر تفصيله منه ره * ان اريد بالكيفية تصحيح العمل * ان اريد بالكيفية الاحوال والاغراض الذاتية للعمل لانها بهذا المعنى ليس من الاعتقاديات الا فى مسئلة معرفة الله تعالى واما الكيفية بمعنى تصحيح العمل فمتحققة فيها ايضا س ٦ وهو قوله النظر فى معرفة الله تعالى واجب واطلاق المباحث عليه باعتبار متعلقه * سمع

٧ وحمل الاول على الايجاب الكلى والثانى على رفعه مما يساعده العبارة (منه عفى عنه)

٨ اذ الكلام فى عدم جامعية التعريف المستخرج من التقسيم للقسم الثانى والتخصيص فى القسم الاول لايوجب التعميم فى الثانى مع انه يلزم عدم الانحصار نعم يفيد لو كان الثانى رفعا للاول ونقيضا له وليس كذلك (منه عفى عنه) ٩ اى غرض الشارح من هذا التقسيم -

ـ انحصار المقسم فى هذين القسمين اى ما يتعلق بالعمل وما يتعلق بالاعتقاد (منه عفى عنه) ٢ وان كانت خالية عن اداة الحصر (منه ره) ١ الا ان يعتبر الايجاب الكلى فى احد القسمين ورفعه فى عديله بان يراد بما يتعلق بالاعتقاد ما لا يتعلق بالعمل تعلقا على وجه الكلية وفيه تعسف (منه عفى عنه)

ويؤيده ما ذكره قدس سره فى شرح المواقف حيث قال فالاحكام المأخوذة من الشرع قسمان احدهما ما يقصد به نفس الاعتقاد والثانى مايقصد به العمل تم كلامه وليس بمنحصر اذ علم الاصول والتفسير وعلم الحديث من الاحكام الشرعية وليس شيئا منهما وقد يقال ان العلوم المذكورة[٢] وانكانت مما يتعلق بالشرع لكنها ليست مأخوذة منه فخرج عن المقسم بقيد الشرعية واما مجموع القسمين فخارج عن المقسم بقيد الوحدة المعتبرة[*] فى جميع التقسيمات كما هو المشهور[*] قوله والعلم المتعلق بالاولى اى بالاحكام المتعلقة بكيفية العمل فالاقرب الى الفهم ان المراد بالعلم هى[٣] الملكة كماهو المناسب لما سيجىء عن قريب انشاء الله تعالى لا المسايل والتصديقات والا فالحق ان يقال فالاولى يسمى بعلم الشرايع والاحكام ولعله صرح باطلاقه على الملكة بعد الاشارة[٤] على الاطلاقين تنبيها على انه المرضى عنده قوله لما[٥] انها لاتستفاد الا من جهة الشرع ولايدرك لولا خطاب الشارع اولان العلم المتعلق بالاحكام الشرعية العملية من حيث انها كمو[*] ارد الشاربة

٢ الا ان يراد بالشرعية مايتعلق بالشرع سواءكان ذلك التعلق من حيث الاخذ اومن وجه اخر بان يبين فى الشرع ويتعلق ببيان احواله فانه بهذا المعنى يسمى الكل علوما شرعية تأمل (منه عفى عنه)

٣ والتحقيق ان المعتبر فى علم الاحكام هى الملكة لانه تتزايد يوما فيوما والضابطة فيه التهيؤ التام وسيأتى تحقيقه انشاء الله تعالى (منه عفى عنه)

* بالمعنى الذى اشرناه (منه ره)

* صرح به قده فى حواشى المطالع (منه ره)

* كماصرح به الشارح فى التلويح (منه ره)

٤ وجه الاشارة انه قال والاولى يسمى فرعية وعملية وضمير يسمى راجع الى الاحكام والاحكام اما النسب الخبرية فيكون الفقه المسايل واما التصديق بمعنى ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة فيكون الفقه التصديق بالمسايل (منه عفى عنه) ٥ هذا علة تسميته بالشرائع والاحكام لا بالعلم مع ان الاسم هو علم الشرائع وعلم الاحكام لان اطلاق العلم على الملكة والمسايل وعلى التصديقات مطلقا شائع فيما بينهم سمع * فى الانتفاع (منه ره)

١ فيكون التسمية بها من قبيل تسمية الكل باسم اشرف اجزائه او نزل ما عداها منزلة العدم وكان الكل ليس الاهذا تأمل (منه ره)

٢ والا فمسئلة الوجود اشرف المقاصد واليها يدور الكل (منه ره) اما التوحيد فظاهر اذ يدور عليه الفوز والنجاة فى الدارين وكذا الصفات ان حمل على الصفات الوجودية واما ان حمل على مايعم السلبية والفعلية فلاشتمالها على الوجودية اوبالقياس على ماعدا مقاصد الذات والصفات وافراد التوحيد على تقدير تعميم الصفات اهتماما بشانه (منه عفى عنه)

يسمى بالشرائع قوله واشرف[١] مقاصده ولعل اثبات[٢] وجود الصانع من قبيل علم الصفات قوله لصفاء عقايد هم اشارة الى وجه الاستغناء عن تدوين علم الكلام قوله ولقلة آه اشارة الى وجه الاستغناء عن تدوين علم الفقه ومنه يعلم وجه الاستغناء عن تدوين اصول الفقه قوله بالنظر والاستدلال اشارة الى تدوين علم الكلام وقوله والاجتهاد الى تدوين علم الفقه قوله ما يفيد معرفة الاحكام والاقرب الى الفهم والانسب للسباق[٣] هو ان الموصول عبارة عن المسايل وان الاحكام عماهو المبين فى علم الفقه من النسبة الخبرية او المحمولات المنتسبة الى الموضوعات فيتجه[٤] عليه ان المفيد عين[٥] المفاد واجيب تارة بان التغاير الاعتبارى كاف فيه* كما يقال علم زيد يفيد صفة كماله واخرى بان المراد من الاحكام ههنا الاحكام الجزوية المندرجة تحت الاحكام الكلية ويؤيده لفظ المعرفة[٦] وفيه ان الاول حمل اللفظ على خلاف المتبادر من غير قرينة

٣ اى بسابق الكلام من قوله عن تدوين العلمين لان التصديق والملكة لا تدوين لهما بل للمسايل سمع

٤ لان المسايل لا يفيد الامن حيث الوجود لان المفيد للوجود لابد انيكون له الوجود قبل الافادة ووجود المسايل لايكون الا فى الذهن وعين علمه فيلزم انيكون المسايل من حيث العلم مفيد العلم فرجع الى افادة العلم بنفسه فتدبر (منه ره)

٥ ولا يبعد كل البعد ان يقال المفيد هو الكل والمفاد هو الجزء (منه عفى عنه)

* اى فى الافادة

٦ اذا لفظ المعرفة يستعمل فى ادراك الجزئيات كما انها يستعمل فى ادراك البسائط بخلاف لفظ العلم فانه يستعمل فى ادراك الكليات والمركبات فقد عرفت من هذا البيان الفرق بين العلم والمعرفة وبينهما فرق من وجهين آخرين كل ذلك مفصل فى كلام الشارح فى المطول والفرق الاول سياتى فى كلام الشارح فى بحث الالهام *(سيد ره) ٦ اذ المعرفة يستعمل فى الجزئيات كما ان العلم يستعمل فى الكليات (منه عفى عنه)

١ والاضطراب ان لايكون جميع الاجزاء على طريق واحد *فوائد باقيه ٢ بل فى الاصول ايضا بهذا الدليل المذكور (منه عفى عنه)
٣ لان استخراج الفرع عن الاصل وان كان بالدليل لكن المراد بالدليل المذكور فى التعريف هو الدليل السمعي تأمل (منه عفى عنه) ٤ وجه الاباء ان المأخوذ عن ادلالة التفصيلية هى الاحكام الكلية لا الجزئية ويمكن دفعه باعتبار الواسطة هذا والعلم بالاحكام الكلية تفيد معرفة الاحكام الجزئية (لمولوى قاسم) ٥ للزوم المنافات بينهما لان كون الموصول ملكة يقتضى معرفة الاحكام وهذا القيد ايضا كذلك * (سمع)

والثانى مع كونه موجبا للاضطراب[١] والانتشار فى الكلام اذ لايصح هذا التوجيه فى تعريف[٢] الكلام لعدم تصور الاصل والفرع[٣] فى اكثر مسايله مما يا[٤]باه التقييد بقوله عن ادلتها وانت تعلم ان هذا القيد كما يابى عن الجواب الثانى كذلك يأبى[٥] عن جعل الموصول عبارة عن ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تحصيل المسايل ومشاهدتها مرة بعد اخرى بل قيد المعرفة ايضا لان الملكة يفيد الاستحضار والمشاهدة بعد الغيبة دون المعرفة والعلم وحق الجواب ههنا وان كان فيه خروج[٦] عن السباق جعل الموصول عبارة عن ملكة الاستحصال والاستنباط اعنى التميز التام الحاصل للمجتهد من ممارسة الموارد[٧] التى لها مدخل فى حصول مرتبة الاجتهاد فانها يفيد* المجتهد معرفة* الاحكام عن ادلتها التفصيلية وهى متزائدة[٨] يوما فيوما بتعاقب الحوادث اليومية فلايتصور ان يحاط بها* وانما مبلغ[٩] من يعلمها* هو التميز التام اعنى ان يكون عنده مايكفيه فى الاستعلام .

٦ والمناقشة فى اطلاق اسم المدون على الملكة امر بين مع انه شائع واقع بينهم (منه عفى عنه)
٧ والمراد بالموارد الآيات وهى عبارة عن الحوادث والواقعات * (سمع)
٨ قوله وهى متزائدة آه بمعنى الدليل على قوله ان الحق جعل الموصول عبارة عن ملكة الاستنباط حاصله ان العلم بجميع الاحكام لايتصور فلو عرف الفقه بالعلم بالاحكام لا يوجد فقيه اصلا قوله مبلغ بصيغة اسم المكان بمعنى محل البلوغ اوبصيغة اسم الفاعل من التبليغ سمع * على قياس قولنا خبر الرسول يفيد لكن يرد عليه انه يرد اطلاق اسم العلم (منه) * على ان اطلاق المدونة على الملكة شائع كما يق ان اسامى العلوم المدونة يطلق على كذا وكذا (منه عفى عنه) * اى قدرة معرفة الاحكام (منه) * لان المجتهد قال فى بعض المسئلة لا ادرى ٩ ويحتمل ان يكون المبلغ بفتح الميم وسكون الباء وفتح اللام وهو الكمال وحينئذ يكون صيغة يعلم من العلم وان يكون المبلغ اسم فاعل ويعلم من التعليم ومآلهما واحد سمع * الضمير الى الفقه اوالى الاستنباط اى يعلم طريق الاستنباط)

* سواء حصل اولم يحصل (س)   ١ يعنى لاجل التزايد وعدم تصور الاحاطة بجميع الاحكام قيل جعل الفقه اه ولايصح ان يجعل عبارة عن العلم بجميع الاحكام العملية عن ادلتها (فوائد باقيه)   ٢ وفيه الخ اذ اسماء العلوم المدونة لا يطلق على الالفاظ (منه عفى عنه)   ٣ والظاهر ان مراده بالمسايل المدللة المسايل المستندة الى ادلتها ويرد عليه ان المفيد حقيقةهو الدليل دون المسائل المستندة اليها ولا مجموع المسائل والدليل (منه عفى عنه)

فى الاستعلام وقت المراجعة اليه والاحتياج وان استدعى زمانا* ولهذا قيل جعل الفقه عبارة عن الاستعداد القريب الذى هو التهيؤ التام ضرورى ويمكن الجواب عنه بان يجعل الموصول عبارة عن الالفاظ[٢] الدالة فان من طالعها ووقف على ادلتها حصل معرفة الاحكام عن الادلة التفصيلية ولعل هذا مراد الفاضل المحشى من المسايل المدللة[٣] حيث قال فى الجواب المعرف ههنا هو المسايل[٥] المدللة لان من طالعها ووقف على ادلتها حصل له معرفة الاحكام عن ادلتها[٦] وانت خبير بانه يرد على الاجوبة كلها سوى الجواب الحق[٧] كون المقلد فقيها وذلك ليس كذلك واجيب بالتزامه والاجماع على عدم فقاهته مبنى على اعتبار[٨] التهيؤ التام فى الفقه والفقاهة اعنى ملكة الاستنباط دون ملكة الاستحضار وكيف لا[٩] والفقه علم من جملة العلوم المدونة لكن يرد على الجواب[١٠] الحق كون من حصل له هذه المرتبة من الاستعداد وان لم يكن عالما ومستحضرا بشىء من مسايل الفقه اويكون عالما بمسئلة اومسئلتين فقيها وليس* كذلك وايضا ان اطلاق اسامى العلوم على تلك الملكة اعنى ملكة الاستنباط والاستعداد

٤ وح المراد بالمدللة المعنى اللغوى لا الاصطلاحى تدبر (منه عفى عنه)

٥ وفيه اذ المفاد ايضا المسايل المدللة اعنى معرفة الاحكام عن ادلتها (منه عفى عنه)

٦ وقد يقال قوله عن ادلتها مشعر بالاستدلال فخرج المقلد ويمكن ان يدفع بان المراد بالمعرفة هو التيقن بالدليل بمعنى الممارسة لا يتصور فى غير المجتهد (منه عفى عنه)

٧ هذا الكلام مبنى على عدم تقييد المسايل باليقينية الحاصلة من الامارات والا فلا سؤال ولا جواب (منه عفى عنه)

٨ بل على اعتبار قوة استنباط اليقين من الامارات كما اعتبر الشيخ ابن الحاجب (منه عفى عنه)   ٩ اى كيف لا يكون المقلد فقيها والحال ان الفقه من العلوم المدونة والمقلد عالم به سمع   ١٠ والجواب ان مجرد الاحتمال يكفى فى النقض بل لابد من ان يتحقق مادة النقض وقيل يكفى الامكان فيه (منه عفى عنه) *يعنى من حصل له هذه المرتبة ولم يكن عالما مستحضرا لشىء محض احتمال (منه)

١ وفيه ان الظاهر ان قوله ومعرفة احوال الادلة وكذا قوله ومعرفة العقايد معطوف على معرفة الاحكام فالضرورة ح مشتركة فى الكل على ما فهمه فلا يتحقق الاضطراب والانتشار فى الكلام ولعله اراد بالتأمل هذا (لكاتبه) *اى الكلام والاصول ٢ هذا على تقدير عطف قوله معرفة احوال ومعرفة العقايد على معرفة الاحكام كما هو الظاهر تأمل (منه)
٣ وجه التأمل ان الجواب ان مجرد الاحتمال لايكفى فى النقض بل لابد ان يتحقق مادة النقض وقيل يكفى الامكان

القريب غير شايع ولايصار اليه من غير ضرورة ولاضرورة فى غير علم الفقه فلابد ان لايصار اليه ولايعتبر فى الباقيين* فتفسير علم الفقه بها دون الباقيين يوجب الاضطراب[٢] والانتشار فى الكلام والخروج عن الاسلوب تأمل[٣] قوله من[٤] ادلتها[٥] التفصيلية متعلقة بالمعرفة ولا شك ان المعرفة عن الادلة يشعر بكونه استدلاليا فيخرج* علم الجبرئيل والرسول عليهما السلام فانه بالحدس* وكذا[٦] علم الله تعالى قال الفاضل المحشى فان قلت للرسول عليه السلام علم اجتهادى ببعض الاحكام فلا يخرج علمه بهذا القيد قلت تعريف* الاحكام للاستغراق[٧] فلا اشكال* تم كلامه وانت خبير بانه حينئذ بطل[٨] الجمع وان صح المنع وانما قيد الادلة بالتفصيلية لان العلم بوجوب الصلوة لوجود المقتضى ليس من الفقه مثلا اذا قال المستدل الصلوة واجبة لوجود المقتضى لذلك وشرب الخمر حرام لوجود الناهى لحليتها وهذا علم اجمالى لايسمى فقيها ما لم يعلمهما ولم يستنبطهما من قوله تعالى واركعوا الآية وقوله

فيه (منه عفى عنه)
٤ ونظيره ما قال قدس سره فى حاشية المطول فى بحث المقدمة وكذا العلمان فى الحقيقة عبارتان عن التصديق بمسايلها مستندا الى ادلتها منه ٥ ان جعل عن ادلتها متعلقة بالمعرفة واما ان جعل متعلقة بالاحكام فلا ورد ذلك بان الحاصل من الدليل هو العلم والمعرفة بالشئ لا الشئ نفسه تأمل (منه عفى عنه)
*عن تعريف الفقه وهو سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب ٦ اى علم كل واحد منهما حاصل بالحدس فلا يكون استدلاليا
*اى الالف واللام فى الاحكام
٧ يعنى ان المراد بالاحكام جميعها فالمعنى سموا العلم بجميع الاحكام عن ادلتها بطريق الاستدلال بالفقه فلا اشكال بعلم الرسول صلى الله عليه وسلم لان علمه بطريق الاستدلال فى بعض الاحكام والمراد بجميع الاحكام جميع الاحكام الحاصلة له يعنى ان يكون علمه بجميع الاحكام الحاصلة له حاصلا بالاستدلال عبد الحكيم ٧ فيكون المعنى ان الفقه معرفة جميع الاحكام العملية من ادلتها التفصيلية فوائد باقية *فى التعريف ٨ لان الظاهر من الاستغراق المعنى الحقيقى وح لا يصدق التعريف على شئ من افراد المعرف فبطل الجمع فيفسد التعريف وان صح المنع وان لم يصح المنع يفسد التعريف بطريق الاولى لانه لا يكون جامعا ومانعا شرح

وقوله تعالى حرمت عليكم الخمر الآية فان هذا دليل تفصيلى
قوله اجمالا اى معرفة* احوال الادلة فى ضمن قضايا كلية
من غير نظر الى خصوصية الاحوال والادلة قوله فى[١] افادتها
اى الاحوال المتعلقة بكيفية افادة الادلة الاحكام على معنى
انيكون البحث عن الاحوال التى لها مدخل فى افادة الادلة
الاحكام على وجه تعرف به كيفية استنباط الاحكام عن الادلة
السمعية وكيفية الاستدلال بها عليها والاخذ من ماخذها
ونكتة ترك التقييد بقيد الادلة* ههنا مع التقييد بها فى الفقه
والكلام غير ظاهر قوله معرفة[٢] العقايد ان عطف[٣] على[٤]
الموصول فالامر ظاهر لكنه خروج عن السياق وان عطف
على معرفة الاحكام ففيه مثل ما مر سؤالا وجوابا على ما
عرفت ووجه تغيير الاسلوب حيث قال معرفة العقايد ولم
يقل معرفة احوال الذات والصفات اومعرفة الاحكام الاعتقادية
على نمط واحد من السابقين غير ظاهر قوله لان عنوان
مباحثه اى عنوان المباحث فى كتبهم الكلام فى كذا وكذا
موقع الباب والفصل فى كذا وكذا فسمى الفن بما وقع فى
العنوان فبعد تغيير الاسلوب بقى الاسم بحاله قوله ولان
مسئلة الكلام بانه مخلوق اوغير مخلوق ولانه سبب لتدوينه
قوله حتى ان بعض المتغلبة روى ان بعض خلفاء العباسية
كان على الاعتزال فقتل كثيرا من علماء الامة طلبا منهم
الاعتراف بحدوث القرآن ومخلوقيته قوله كالمنطق
للفلاسفة قال الفاضل المحشى عد فى المواقف كونه بازاء
المنطق وجها اخر مقابرا لكونه مورثا للقدرة على الكلام

---

* واستنباط الاحكام منها (منه)

١ وبقيد افادتها خرج علم المنطق وفيه تأمل (منه رحمه الله)
ولو قيل بدل قوله فى افادتها من حيث افادتها لكان اظهر (منه رحمه الله)
١ قيل لا يكون الكلام عنوانا بل العنوان مدخول فى كما فى قولهم المقالة الاولى فى القضايا (منه عفى عنه)
* اى اصول الفقه
٢ وفيه ان المراد بالعقايد الاحكام (منه رحمه الله)
٣ ولعل الشارح انه لاحظ كلا الاكتفائين وفيه غرابة الاسلوب فافهم (منه رحمه الله)
٤ ولو قيل ان العطف على الموصول لا يخلو عن الاشارة الى ان ما هو المعتبر فى الفقه لا يليق ان يعتبر فيهما وبالعكس من ملكة الاستنباط كما اشرنا لكان له وجه (منه عفى عنه)

٥ جماعة نسخه

١ من حيث انه يبين فيه احوال مبادی العلوم من حيث الصحة والفساد ولذا سمی خادم العلوم (منه عفی عنه) ٢ من حيث انه يبين مبادی العلوم انفسها ولذا سمی رئيس العلوم (منه عفی عنه)

وجمعهما الشارح نظرا الی كونه بازاء المنطق باعتبار انه يفيد قدرة علی الكلام كما ان المنطق يفيد قوة علی النطق فيؤل الی كونه مورثا للقدرة ثم كلامه ولا يشتبه عليك ان كونه بازاء المنطق يحتمل ان يكون باعتبار ان لهم علما نافعا فی علومهم سموه بالمنطق وايضا ان لنا علما نافعا فی علومنا سميناه فی مقابلته بالكلام الا ان نفع المنطق بطريق الالية والخدمة ولهذا[١] سمی خادم العلوم ونفع الكلام بطريق الاحسان والرحمة ولهذا[٢] سمی رئيس العلوم لا بالاعتبار الذی توهمه الفاضل المحشی وقد يوجه كونه بازاء المنطق من حيث الاستمداد فی تحصيل المبادی الا ان الاستمداد من المنطق باعتبار انه يبين ما يعرض المبادی كالصحة والفساد ومن الكلام من حيث انه يبين نفس المبادی ولهذا سمی الاول بالخادم والآلة والثانی بالرئيس وقد يقال ان هذا راجع الی احد التوجيهين وفيه تدبر[٣] قوله فاطلق عليه هذا الاسم لذلك يعنی لاجل كونه اول ما يجب من العلوم التی الخ الملق وسمی[٤] بهذا الاسم اولا قوله ثم خص[٥] به والظاهر انه من قبيل[٦] نخصك بالعبادة[٧] وقوله ولم يطلق الخ من قبيل عطف التفسير كانه قيل ما ذكرته انما يقتضی تخصيص الاسم به[٨] اولا وابتداء دون التخصيص مطلقا بان لا

٣ وجه التدبر ان هذا الوجه وان كان يرجع الی الوجهين الاولين لكنه باعتبار الحيثية يصح ان يقال له وجه آخر (منه عفی عنه)

٤ وهذه التسمية من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (مولوی حسن رحمه الله)

٥ هذا علی تقدير رجوع ضمير وخص الی ما يفيد لكن يحتمل انيكون الضمير راجعا الی الاسم وضمير به راجعا الی ما يفيد

٦ وح يكون الضمير فی قوله خص راجعا الی العلم والضمير فی قوله به راجعا الی الاسم ويحتمل انيكون الضمير فی خص راجعا الی الاسم وضمير به راجعا الی العلم وكان مدخول الباء مقصورا عليه فافهم (منه عفی عنه)

٧ يعنی ان الباء داخل علی المقصور عليه علی قلب ما هو الاشهر الاغلب من دخولها علی المقصور لعل الباعث الی ذلك تقدم ذكر المقصور عليه علی المقصور فی قوله فاطلق عليه هذا الاسم فهذا الترتيب يستدعی يسمی مثله فيما بعده وذلك بان يرجع المستكن علی المقصور عليه والمجرور الی المقصور واما قوله ولم يطلق علی غيره فيستدعی عكس ذلك الترتيب (فوائد باقيه) ٧ ای دخل الباء علی المقصور (٨ ای بعلم الكلام)

يسمى به غيره لا اولا ولا ثانيا فما وجه التخصيص به ثانيا
فاجاب بقوله ثم خص به فكان كلمة ثم اشارة الى التخصيص
فى الزمان الثانى قوله تميزا اوتفخيما[١] لشأنه وانما تعرض
بوجه التخصيص ههنا دون ساير الوجوه لان هذا الوجه
يقتضى التخصيص اولا لا مطلقا بخلاف سائر الوجوه فانها
يقتضى تخصيصه مطلقا قوله ولانه اكثر العلوم وكونه اكثر
من الفقه محل تردد قوله لابتنائه على الادلة القطعية لان
المعتبر فيه هو اليقين بخلاف[٢] سائر العلوم الاسلامية فان
الظن كاف فيها وانت خبير بان الابتناء على الادلة العقلية
اكثرى لان البعض منه كمسئلة السمع والبصر والمعاد الجسمانية
وما يتعلق بها وكمسئلة الكلام عند البعض لايدرك لولا
خطاب الشارع قوله المؤيد اكثرها آه قيد به لان
البعض منه كاثبات الصانع مما لا يمكن التاييد بالنقل والا[٣]
لدار ولعل التقييد لعدم القطع بتأييد الكل به وقد يقال ان
الكل مقطوع التاييد اذ كون البحث على[٤] قانون الاسلام
معتبر فى علم الكلام تامل قوله اشد العلوم تأثيرا فى
القلب وهى النفس الناطقة هذا هو[٥] التحقيق اوالحلم
الصنوبرى الواقع فى جانب اليسار كما هو المشهور
المتعارف قوله تغلغلا التغلغل الدخول يقال تغلغل
الماء فى الشجر اذا تخللها قوله وهذا هو كلام
القدماء[٦] قال الفاضل المحشى اى ما يفيد معرفة العقايد
تم كلامه ولعل هذا بناء على ما هو الظاهر من
العطف والا فالظاهر ان يقال اى معرفة العقايد

---

١ تعظيما للمسمى اذ امتياز المسمى بالاسم اشارة الى تعظيمه وتشريفه (منه عفى عنه)

٢ قوله بخلاف سائر العلوم الاسلامية قد يقال ان الثابت بالنص المتواتر والمشهور والثابت بالاجماع من المسائل الفرعية يجب على المسلمين اليقين به فكيف يصح ذلك الحكم واجيب بان المراد بالقطع القطع العقلى والواجب على المسلمين اليقين الشرعى وهو يجامع ظن العقلى (فوائد باقيه)

٣ فيه ان مجرد التاييد لا يستلزم الدور بل الاثبات (منه عفى عنه)

٣ لان النقل يتوقف على وجود الصانع لما مر آنفا ووجود الصانع يتوقف على الدليل القطعى فلو كان الدليل القطعى مؤيدا بالدليل السمعى لزم توقفه على نفسه (لكاتبه عفى عنه)

٤ ومعنى البحث على قانون الاسلام هو التطبيق على الشرع والملاحظة بان لايكون على خلاف قانون الشرع (منه عفى عنه)

٥ قال فى شرح المقاصد هذا هو التحقيق جمعا بين النقل والعقل (منه عفى عنه)

٦ كما هو مذهب الامام الغزالى (منه رحمه الله)

١ ويحتمل انيكون معظمية الخلاف باعتبار معظمية محل الخلاف او باعتبار كثرة الخلاف والنزاع وشدته وامتداده كما فى مسئلة الكلام (منه عفى عنه) (١) بل معظم الخلافيات مع الفلاسفة ٢ واما العلوم الفلسفية كالالهى الفلسفى وان كانت مستندة الى العقلية القطعية لكن ليست مؤيدة بالسمعية فلا اعتداد

قوله ومعظم خلافياته يعنى اكثر خلافيات مسايل الكلام قبل خلط الفلسفيات مع الفرق الاسلامية هم الذين يتوجهون الى القبلة ويتمسكون بالكتاب والسنة واما مع غير الاسلامية فالقدماء قلما حاولوا الرد عليهم ولم يشتغلوا بالمناظرة والمباحثة معهم اذ لا اعتداد لهم لعدم تأييد ادلتهم بالشرع بخلاف الاسلاميين اذ اكثر ادلتهم مؤيد بالنقل والشرع فلا يتجه ان المسايل الخلافية مع غير الاسلامية اكثر مما هو مع الاسلامية تدبر فيه قوله لانهم اول فرقة لاخفاء فى ان مجرد كونهم اول الفرقة على تقدير الثبوت لا يفيد المطلوب تأمل قوله وذلك اى كونهم اول الفرقة وفيه مثل مامر كما لا يخفى قوله فقال الحسن قد اعتزل عنا اعترض الفاضل المحشى بان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر عند الحسن فلا اعتزال عن مذهبه اجاب بان الكافر ينصرف عند الاطلاق بالمجاهر والمنافق كافر غير مجاهر فلا منزلة بين المنزلتين عنده تأمل تم كلامه يعنى ان الحسن نفى الكفر عن المنافق بمعنى الانكار ظاهرا لا الكفر المطلق اعنى الانكار مطلقا سواء كان ظاهرا اوباطنا فيلزم له المنزلة بين هذا النوع من الكفر وبين الايمان دون مالزم المعتزلة اعنى

لاحتمال مداخلة الوهم

٣ وهى التى اشار اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تستفترق امتى ثلاثا وسبعين فرقة كلها فى النار الا واحدة وهى على ما انا عليه واصحابى كذا فى آخر المواقف ومن اراد تفصيل معرفة الفرق الاسلامية فليطالع ثمه مولوى قره كمال

٤ بل معظم الخلافيات مع الفلاسفة (منه)

٥ وجه التدبر ان غير الاسلامية مع انهم يستدلون بدلائلها لكن لما كان مدعاهم غير موافق للكتاب والسنة لا اعتداد بدلا يلهم (منه عفى عنه)

٦ لانهم وان كانوا اول فرقة اسسوا الخلاف لكن يجوز انيكون مخالفتهم اقل ممن هو بعدها ويمكن ان يقال بناء على موجب الحديث وهو من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيمة ومن خالف اياه فهو يستحق ان يخالف معه اى مخالفة كثيرة لان له وزره ووزر كل من يخالف مع اصحابه (منه عفى عنه) ٧ يعنى لا يدل على الاولية لانه يحتمل ان يعتزل احد قبل الواصل فافهم اللهم الا ان يقال ههنا مقدمة مطوية وهى انه لم يعتزل عنه احد قبله فيكون المعتزلة اول فرقة اسسوا (منه عفى عنه) ٨ بل بين الايمان وبين احد قسمى الكفر وليس باثبات منزلة بين المنزلتين (منه)

اعنى المنزلة بين منزلة الايمان الشرعى وبين ما يقابله ولو قيل لم لم يأول كلام المعتزلة بمثل ما اول به كلام الحسن بان يقال انهم ارادوا بالايمان المنفى عن الفاسق ايمان الكامل الذى عد العمل ركنا منه لا الايمان الشرعى الذى هو الاساس فى دخول الجنة حتى لايلزم المنزلة بين الايمان الشرعى وبين مقابله قلنا لان قدمائهم صرحوا بان من اخل الطاعة ليس بمؤمن شرعا قيل فى الجواب من اعتراض الاصل بان الحسن اراد بالمنافق المنافق فى الاعمال لا المنافق فى الدين اعنى من صلحت سريرته وظهر فساده وبالايمان المنفى الايمان الذى عد العمل ركنا منه فلا منزلة بين المنزلتين عنده ويؤيده محل النزاع وهو ان مرتكب الكبيرة هل خرج من الايمان ام لا يعنى من اخل الطاعة مع صلاح الباطن هل خرج من الايمان ام لا وقيل والحق ان مذهب الحسن راجع الى مذهب الخوارج وقيل انه رجع عن هذا المذهب **قوله** ثم نقلت الفلسفة اى من اليونانية وفى اللغة اليونانية هى التشبه بحضرت الواجب فى العلم والعمل ثم سميت بها الحكمة **قوله** فيما خالفوا فيه الشريعة اى فيما ليس على قانون الشرع **قوله** وهلم جرا اى يقال تعال يا من يخاطب بهذا الكلام اوتقرأ اوتطالع كتابى هذا تجرجرا سلسلة خوضهم ومجادلتهم وخلطهم اوسلسلة ما خاضوا وحاولوا وخلطوا وفيه عطف الانشاء على الاخبار الا ان يعطف على المقدر يعنى اسمع ما تلونا عليك وهلم جرا **قوله** الى ان ادرجوا وجعلوا موضوع الكلام ما يعم الذات والصفات اعنى الموجود والمعدوم

---

١ كانه جعل الايمان عبارة عن مجموع التصديق والاقرار والعمل فمن اخل بواحد منها يلزم ان لايكون مؤمنا لان الكل ينتفى بانتفاء الجزء وجعل قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات مقابل قوله تعالى الذين كفروا وكذبوا الآية فاعتبر الكذب فى الكفر والعمل الصالح فى الايمان فاذا انتفى العمل الصالح لم يكن مؤمنا عنده (منه عفى عنه)

٢ ويحتمل ان يكون مراده بالمنافق المنافق العرفى وهو من يخالف سره علنه مطلقا (منه عفى عنه)

٣ والمراد بالمنافق فى الاعمال هو الفاسق (منه عفى عنه)

٤ وقيل يحتمل انيكون مراده بالمنافق المنافق العرفى وهو من يخالف سره علنه مطلقا (منه عفى عنه)

٥ وهو ان مرتكب الكبيرة من اهل القبلة كافر (منه عفى عنه)

٦ ولعلها كانت مشتركة فى تلك اللغة (منه عفى عنه)

٧ وسيأتى فى كلام الش ان الفلسفة محب الحكمة فى اليونانية (منه عفى عنه)

من حيث يتعلق به اثبات العقايد الدينية قوله على السمعيات من الكتاب والسنة قوله وبالجملة اى حاصل ما فيه الكلام اعنى بيان شرف[2] الفن وانت خبير[3] بان قوله وبالجملة ليس بواقع موقعه اذ فيه اشارة الى وجه الشرف باعتبار المسايل والغاية والادلة ولم يكن له فيما سبق عين ولا اثر تدبر قوله ورئيس العلوم لنفاذ حكمه فيها قوله ومعلوماته اى معظمها قوله ومانقل جواب دخل مقدر كانه قيل كيف يكون اشرف العلوم والحال ان السلف منعوا عن المباحثة عنه والاشتغال به قوله اصل الواجبات آه اعنى معرفة الذات والصفات والنبوة قوله لما كان مبنى الكلام جواب سؤال كانه قيل لم لم يبدأ الكتاب بمباحث الذات والصفات مع انه المقصود بالذات وصدر بما هو غير المقصود بالذات قوله بوجود[4] المحدثات* اى المسبوق وجوده بالعدم والمخرج من العدم الى الوجود بمعنى ما كان معدوما اولا ثم وجد واما المحدث بمعنى المحتاج الى الغير فى وجوده فلم يقل به المتكلم بل هو من مصطلحات الحكيم وانت تعلم ان المستدل به حقيقة هو المحدثات من الاعيان والاعراض على ما سيأتى[5] وانما اسند الى الوجود تسامحا اذ له مدخل تام فى الاستدلال فكانه به *واعلم ان الاستدلال بهما[6] من جهة الحدوث مسلك المتكلم ومن جهة الامكان مسلك الحكيم وانما آثر المحدث على الممكن دلالة على ذلك

١ والحق ان يقال بدله وهذا كلام واقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول تدبر (منه عفى عنه)

٢ وانما لم يتعرض الى بيان شرفه باعتبار الموضوع لكونه باحثا عن الذات والصفات لانه لا يستقيم فى كلام المتأخرين وكذا بيان شرفه باعتبار عمومه لانه لا يتم فى كلام القدماء (منه عفى عنه)

٣ وفيه اشارة الى شرف الفن باعتبار المسايل بقوله مبنى علم الشرايع والاحكام وباعتبار الغاية بقوله المنجى وباعتبار الادلة بقوله لانه لقوة ادلته فلا اشكال فى كلامه ولعله اشار اليه بقوله تدبر سمع من الاستاد

٤ واعلم ان للمحدث عند المتكلمين معنيين كما هو المبين فى هذه الحاشية لكن يرد فى المعنى الثانى نظر لان كلمة من والى للابتداء والانتهاء وهما يقتضيان المسافة ولا مسافة فى المحدثات ولدفع هذا النظر قال بمعنى ما كان معدوما اولا ثم وجد وهذا لا يقتضى المسافة ش* زمانا كما يدل عليه كلمة ثم فيما بعد (منه رحمه الله)

٥ وهو على نهج حصول الصورة ونكتة التسامح ما اشرنا اليه فى اصل الحاشية (منه رحمه الله)

٦ اى من جهة الحدوث مع الامكان على قول طائفة من المتكلمين (منه رحمه الله)

١ اعني الوجود الخارجي المحمولي ان عطف قوله وتوحيده على المضاف كما هو الظاهر وان عطف على المضاف اليه فالوجود اعم منه ومن الرابطي والتوحيد وان كان من الصفات لكن لابد من اعتبار ايجابها وجعلها موجبة سالبة المحمول والسوالب على صرافتها بدون اعتبار ايجابها لا يكون مسئلة الفن وبه صرح قدس سره فى حاشية المطالع فى بحث الموضوع (منه عفى عنه)

ذلك قوله على[1] وجود الصانع الايجاد ان كان مسبوقا بالعدم فهو الصنع والا فهو الابداع فاثر الصانع لا يكون الا محدثا ومن هذا[2] ظهر لك وجه اختيار الصانع بدل الواجب مع انه مطلب المتكلم كما ان اثبات الواجب مطلب الحكيم ولا خفاء فى ان ذكر قوله على وجود الصانع لتعيين المستدل عليه والا[3] لا مدخل له فى الاستدلال والمبنائية[4] تدبر[5] قوله وتوحيده اذ التعدد يوجب فساد المحدثات ببرهان التمانع على ما بين فى موضعه قوله وصفاته اى الثبوتية ولعله اشار الى الصفات السلبية بقوله وتوحيده بما هو الاهم منها ويحتمل ان يراد بها ما يعم السلبية ايضا وافراد التوحيد اهتماما بشانه كما يشعر به التقديم والظاهر منه ان العقل مستقل فى اثبات الصفات كلها وليس[6] كذلك على مامر غير مرة قوله ثم منها[7] اى الانتقال[8] من وجود المحدثات الى سائر الخ وفيه ميل الى المعنى[9] لكون المعنى هكذا على الانتقال من وجود المحدثات الى وجود الصانع وانت تعلم ان الاستدلال بالمحدثات على السمعيات بتوسط العلم بالذات والصفات

٢ قوله ومن هذا آه يعني ان الصانع انسب بذكر المحدث حيث اختص اثره به بخلاف الواجب فاثره غير مختص به بل يتعلق بما ليس بمحدث ايضا كالصفات القديمة (فوائد باقيه)

٣ قوله لا مدخل آه يعني ان وجود المحدثات يدل على ان المحدث ثابت سواء كان المحدث مؤثرا فى القديم اولا ولو كان لذكر الصانع بمعنى مافهمه المحشى مدخلا فى الاستدلال لما دل وجود المحدثات على المحدث اذا كان مؤثرا فى القديم ايضا ولما يستدل بهذا الاستدلال على وجود الواجب (منه)

٤ بل نفس الكلام المبنى عليه (منه رحمه الله)

٥ لعل وجه التدبر ان لذكر الصانع مدخلا فى الاستدلال ولا يتم بدونه وعدم الاستدلال على وجود الواجب بوجود المحدثات لعدم الجزم بكونها اثرا له لان اثر الواجب اعم من الصادر بالايجاب والاختيار والظاهر من المحدثات ما هو الصادر بالاختيار (سمع)

٦ اذ السمع والبصر وكذا الكلام عند البعض لا يثبت الا بالسمع (منه رحمه الله)

٧ وفى ضمير منها احتمال آخر وهو ان يرجع الى المطالب المذكورة من وجود الذات والصفات والتوحيد والافعال (منه عفى عنه)

٨ لتضمن الاستدلال معنى الانتقال (منه عفى عنه)

٩ فكانه قال لما كان مبنى الكلام على الانتقال بوجود المحدثات ثم على الانتقال منها (منه عفى عنه)

١ دفع لما يقال من انه لايصح كون السائر بمعنى الجميع لانه يفيد كون جميع السمعيات بمعنى ما ورد به السمع معلوما ثانيا مع انه قد علم البعض اولا بان يأول السمعيات بما لا يستقل العقل فى اثباته اولما يقال من انه لايصح كونه بمعنى الباقى لافادته كون بعض الصفات سمعيا بمعنى ما لا يستقل العقل فى اثباتها مع انه ليس كذلك بناء على خروج السمع والبصر والكلام عند البعض عنها بان يأول السمعيات بما ورد به السمع وبه يندفع الايراد بمسئلة النبوة سمع من الاستاد المحقق (رحمه الله) ٢ السائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقى فى الكشاف ان العربى

والیه اشار بكلمة ثم فليتامل قوله سائر السمعيات اى التى لايستقل العقل فى اثباتها ولا تدرك لولا خطاب الشارع من الحشر الجسمانى وما يتعلق به وفى عد مسئلة النبوة من السمعيات تأمل اذ اثبات النبوة مما يستقل به العقل وفيه نوع ايماء الى ان البعض من الصفات سمعى لو كانت السائر بمعنى الباقى واما لو كان بمعنى الجميع فلا بد من التأويل فى السمعيات* ولا خفاء فى ان هذا المقام لايخلو عن الاضطراب٣ تأمل قوله بالتنبيه٤ تنبيه على ان المنبه عليه بديهى والنازع* مكابر للبديهة لايقى كيف يكون مسئلة الفن بديهيا لانه ليس من مسائل الفن بل من المبادى مع ان* المسائل قد تكون بديهية قوله على٦ وجود مانشاهده آه والظاهر المناسب لمافرع عليه من قوله فقال قال آه ان يقال على وجود الماهيات والحقايق من الاعراض والجواهر الا ان يقال فى الكلام

مضاف

هو السائر بمعنى الباقى وقد استعمله صاحب الكشاف بمعنى الجميع (منه رحمه الله)
٢ ثم السائر اذا كان من السؤر بالهمزة وهو ما بقى بعد الاكل كان بمعنى الباقى واذا كان من السور بدون الهمزة وهو الحائط المحيط بالبلد كان بمعنى الجميع
فوائد باقيه * من اسباب السعادة والشقاوة من الايمان والكفر والطاعة والمعصية (منه عفى عنه) *بان يراد بها ماسوى الصفات او المصطلح اعنى مايتوقف على السمع اعنى المباحث المتعلقة بالنبوة وما يليها واحد (منه عفى عنه)
٣ معناه ان كلام القوم فى هذا المقام مضطرب بعضه يدل على ان بعض الصفات سمعى وبعضه يدل على ان الكل عقلى (فوائد)

٤ لعل وجه التأمل انه لو كان السائر بمعنى الباقى يكون المراد بالسمعى ما ورد به السمع فيخلو الكلام عن الاضطراب وايضا ان مسئلة النبوة لايخرج عن السمعيات بهذا المعنى لان ماورد به السمع عام يشمل ما لايستقل العقل به ويستقل العقل به سمع من الاستاد المحقق (رحمه الله) ٥ التنبيه يستعمل فى الموضعين الاول فى حكم علم ضمنا فيما تقدم والثانى فى مقام يكون المنبه عليه بديهيا (منه رحمه الله) *كالسوفسطائية *لكنه خلاف رأى الشارح (منه رحمه الله) ٦ ويدل عليه قوله تصدير الكتاب حيث اخذ الكتاب بدل الكلام مع ان السوق يقتضى اخذ الكلام بدله حيث قال فى جانب المقدم لما كان مبنى الكلام (منه عفى عنه)

مضاف محذوف اى جنس ما نشاهد قوله وتحقق العلم اى الوقوع والوجود الرابطى دون الوجود المحمولى اذ مبنى الاستدلال على الاول مع انهم لايقولون بالثانى لافى الذهن ولا فى الخارج قوله الى معرفة ما هو المقصود وهو معرفة الذات والصفات وانما اخذ المعرفة بدل العلم اذ يقال عرفت الله دون علمته قوله فقال يعنى لماناسب* تصدير الكتاب بوجود المحدثات وتحقق العلم بها فقال قال اهل الحق وانت خبير بان المترتب لما رتب عليه ان يقال حقايق الاشياء دون ان يقال قال اهل الحق حقايق الاشياء ثابتة آه تدبر قوله اهل الحق آه الظاهر من السباق والاقتصار على تفسير الحق ان مقول القول حقايق الاشياء ثابتة والعلم بها متحقق وان المراد من اهل الحق ليس جماعة مخصوصة ومن هذا ظهر ضعف ما قاله الفاضل المحشى الظاهر ان المقول مجموع ما فى الكتاب فالمراد باهل الحق اهل السنة والجماعة تم كلامه مع ان قول المصنف فيما سيأتى والالهام ليس من اسباب المعرفة بصحة الشى عند اهل الحق مما يأباه قوله وهو الحكم

٢ قوله مضاف محذوف اى جنس ما نشاهد آه فح كلمة ما موصولة ومن الاعيان والاعراض بيان الجنس ونسبة المشاهدة الى الموصول حقيقية فكان حاصله على وجود جنس الامر الذى نشاهده من الاعيان والاعراض وذلك الامر عبارة عن الجزئيات وهى مشاهدة حقيقة اويتوسع فيما نشاهد بان يجعل كلمة ما شاملا للجنس والجزئيات ونسبة المشاهدة اليها حقيقة واليه مجازا (سمع)

٢ اويتوسع فيما نشاهد ٢ لكنه خلاف راى الشارح (منه رحمه الله) *حيث رتب بالفاء وقال فقال (منه ره)

٣ اى اللازم مما سبق المقول دون القول مع المقول فلا يصح ان يقال فقال قال (منه عفى عنه)

٤ وجه التدبر انيكون الشرط قوله لما ناسب وقصد المصنف ره ان يجعل كلامه معتدا به دون قوله اما ناسب فقط حتى يرد ذلك الاعتراض فحينئذ يكون قوله فقال قال آه مترتبا لما ناسب تصدير آه دون على قوله لما ناسب فقط فيكون الشرط المحذوف مجموع لما ناسب وتصدير الى اخرهما فلايرد الاعتراض المذكور (سمع)

٥ وانما قال الظاهر فانه يحتمل انيكون غرضه مما تقدم من قوله لما كان آه هو الاشارة الى وجه ترتيب ماذكر فى الكتاب بالتصدير بهاتين المسئلتين ثم بالبحث عن الذات والصفات ثم بالبحث عن السمعيات فحينئذ يكون المقول مجموع ما فى الكتاب كما قال الفاضل المحشى رحمه الله لكنه خلاف الظاهر (منه عفى عنه)

٦ اى من تصدير الكتاب بهاتين المسئلتين اعنى ثبوت الحقايق وتحقق العلم بها ويؤيده التصريح بالرد وتخصيصه على المخالف فى هاتين المسئلتين بقوله خلافا للسوفسطائية دون البواقى (منه رحمه الله)

٧ ويحتمل ان يكون مقصوده الاعتراض الفعلى على ماهو الظاهر من عبارة الشارح لكنه بعيد جدا (منه عفى عنه)

٨ ولعل الاعادة لطول الكلام اوللاهتمام والتأكيد لما فيه من الخلاف وقد يقال ان ذلك مشعر بان المقول مجموع ما ذكره فى الكتاب (منه عفى عنه)

المطابق والغرض منه تعيين ما هو الموصوف بالحق واما ان المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع وفى الصدق بالعكس فليس منظورا فى هذه المرتبة الا ان الكسر اشهر فيما بينهم فاعتباره اولى والحكم الموصوف بالمطابقة والصدق هل هو الحكم بالمعنى* العرفى[١] المنطقى وفيه[٢] نزاع فالمرضى عند الشارح هو[٣] الاول ويؤيده قوله باعتبار اشتمالها آه قوله للواقع اى الثابت المتحقق فى نفس[٤] الامر من غير اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهو المحكى عنه بالاقوال والمسمى بمضمون القضايا واختلف اقوال العلماء فى نفس الامر قال فى حواشى المطالع نفس الامر نفس[٥] الشئ والامر هو الشئ ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه موجود فى حد[٦] ذاته* والظاهر منه ان نفس الامر عبارة عن الموضوع[٧] وبه صرح الكاتبى فى شرح الملخص قوله اشتمالها[٨] اشتمال الكل

*اى الوقوع واللاوقوع منه رحمه الله * ٢ اى بين السيد والشارح وعند السيد هو الايجاب والانتزاع (منه) ٢ واما الثانى فهو المرضى عند المحقق الرازى والسيد قده فيكون المغايرة بين المطابق والمطابق بالذات واما عند الشارح فبالاعتبار منه رحمه الله ٣ ويمكن ان يراد بالواقع نفس الامر منه عفى عنه ٤ وقد يطلق نفس الامر على العقل الفعال ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه ينطبق على الصورة المرتسمة فى العقل الفعال بناء على ان صورة جميع الاشياء مرتسمة فى العقل الفعال وهذا الاطلاق لايصح لانه نظرا على هذا التقدير لم يصح الحكم منا بان الشئ حق لان صحة الحكم فرع علمنا بان الصورة مرتسمة فى العقل الفعال وهو ليس بمقدورنا ولذا لم يتعرض على هذا الاطلاق (الكاتبه عفى عنه) ٥ واعلم ان نفس الامر عند الصوفية ما فى علم الله تعالى وعند اهل الشرع ما ثبت فى اللوح المحفوظ وعند البعض الشئ الخارجى وعند المتكلم مقتضى البديهة والبرهان كما بين فى موضعه تحرير ٥ ومن هذا يظهر لك انه يمكن ان يراد بالواقع فى عبارة الشرح نفس الامر لا ما هو الواقع فى نفس الامر لانه يلزم التكرار (منه عفى عنه) ٦ فاذا قلنا البياض عرض فى نفس الامر معناه ان البياض فى حد ذاته عرض بمعنى ان البياض بحيث لو لاحظه العقل لوجده كذلك اومتصفا به (منه عفى عنه) * تم كلامه ٧ اى موضوع القضية وما يجرى مجراه من المقدم والتالى (منه رحمه الله) ٨ ولاخفاء فى ان الظاهر من قوله باعتباره الخ بيان علاقة المجاز وان قوله يطلق آه دفع دخل كانه قيل كيف يصح تفسير الحق بالحكم مع ان الحق يطلق على الاقوال واما قوله واما الصدق وكذا قوله وقد يفرق ناظر الى ان مقصوده هو الاشارة الى بيان الفرق بينهما وانما قال واما الصدق مع ان الظاهر ان يقال واما الصادق اذ المطلق على الاقوال هو الصادق دون الصدق رعاية للمقابلة اذ المستعمل فى مقابلة الحق هو الصدق وان كان بمعنى الصادق (منه عفى عنه)

* وايضا اسم من اسمائه تعالى نعم قد يطلق ويراد به الموجود (منه رحمه الله)
١ بمعنى الصادق وانما قال واما الصدق والظاهر ان يقال واما الصادق لان الشايع المستعمل في مقابلة الحق هو الصدق دون الصادق حيث قال والحق والصدق مشتركان في المورد ولا يقال الحق والصادق (منه عفي عنه) ٢ فانهما مترادفان ولا تفاوت بينهما الا باعتبار ماذكره (منه رحمه الله) * بان يجعل الواقع فاعل طابق (منه ره)

على الجزء مشعر بان اطلاق الحق على الامور المذكورة بطريق المجاز والعلاقة هو الاشتمال قوله وقد يفرق ولاخفاء في ان هذا مع ما سبق من قوله واما الصدق صريح في ان المرضي عنده هو عدم التفاوت بينهما الامن حيث شهرة الاستعمال وعدمه والمقابلة بان الحق مستعمل في الكل على السواء وان مقابله هو الباطل وان الصدق شائع في الاقوال ومقابله الكذب واما بحسب المعنى فلا قوله بان المطابقة تعتبر في الحق آه يعني ان المطابقة مفاعلة لا يتصور الا بين الشيئين يقتضي نسبة كل منهما الى الاخر بالفاعلية والمفعولية معا فاذا نسب الواقع الى الحكم بان يقال طابق الواقع الحكم كان الواقع منسوبا اليه ومنظورا اولا والحكم منظورا ثانيا فان عكس النسبة كان الحكم منسوبا اليه ومنظورا اولا والواقع منظورا ثانيا فانتساب الحكم بالمطابقة الى الواقع في الصورة الاولى اعتبار المطابقة من جانب الواقع وانتساب الحكم الى الواقع بالمطابقة كما في الصورة الثانية اعتبارها من جانب الحكم فللحكم هيئتان هيئة من جهة المفعولية وهي المطابقية بفتح الباء وهيئة من جهة الفاعلية وهي المطابقية بالكسر والاول هو المسمى بالحق والثاني بالصدق وانما سمي حال الحكم بالاعتبار الاول باسم الحق لان المنظور اولا في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف بصفة

٣ وكذلك يحصل للواقع هيئتان هيئة الفاعلية وهيئة المفعولية وليس شيء منهما مسمى باسم (منه رحمه الله)
٣ اي بان يقال طابق الحكم الواقع (منه رحمه الله)
اي الهيئة من جهة المفعولية (منه رحمه الله)
٤ اي كون الحكم مطابقا
٥ اي مطابقة الواقع الحكم
* اي كون الحكم مطابقا
٦ حاصله ان الواقع والحكم متضايفان وللحكم وصف حاصل من انتساب الواقع اليه وهو المطابقية بالفتح وللواقع ايضا وصف حاصل قبل الاضافة وهو الحق بمعنى الثابت ثم نقل منه الى وصف مقابله سمع من الاستاد المحقق (رحمه الله)
* الاضافة بيانية
٧ يعني ان الواقع منشأ لحصول هذا الوصف فلهذا سمي باسم وصفه
٨ وبهذا التحقيق اندفع ماذكره البعض من ان الحق ثلاثي مجرد لايصح تفسيره بالمطابقة التي هي من باب المفاعلة المقتضية للفاعلية والمفعولية من الجانبين وكانه اطلع عليه حيث سلمه ثانيا وقال ولو سلم فلا يفهم من قولنا هذا قول او اعتقاد حق مطابقة الواقع اياه مولوي قاسم (رحمه الله)

* الاضافة بيانية *وعلاقة النقل التضايف *اى من معناه اللغوى*اى الحكم ١ وهما الواقع والحكم وتضايفهما باعتبار المطابقية والمطابقية (منه عفى عنه) * اى من انتساب الواقع الى الحكم (١)وهو الحكم (منه ره)*اعنى الواقع (منه رحمه الله) اى فى صورة العكس بان يقال طابق الحكم الواقع (منه رحمه الله) *اى من الحق الذى يكون بمعنى الثابت ٢ قال الشيخ فى الشفاء واما الحق من قبيل المطابقة فهو كالصادق الا انه صادق فيما احتسب باعتبار نسبته الى الامر وحق باعتبار نسبة امر اليه (منه عفى عنه)

الحق* بمعنى الثابت من حق بمعنى ثبت ثم نقل* منه الى وصف مقابله* تسمية بوصف احد المتضايفين من هذه* الاضافة بوصف المضايف الاخر* الذى كان له* فى نفسه مع قطع النظر عن هذه الاضافة ثم اخذت الصفة المشبهة* عنه بالمعنى الثانى المنقول اليه فللحق ثلثة معان احدها الثابت بانيكون صفة مشبهة وثانيها المطابقية المذكورة وهو بهذا المعنى منقول من الاول وثالثها الصفة المشبهة المأخوذة منه بالمعنى الثانى المنقول اليه واما حال* الحكم فى الاعتبار الثانى انما سمى صدقا قال قدس سره فى حواشى المطالع تميزا عن اختها* وقال الفاضل المحشى لان المنظور اولا فى الاعتبار الثانى هو الحكم الموصوف بالمعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن الشئ على ما هو عليه وهذا* اولى مما قيل سمى الاعتبار الثانى بالصدق تميزا فليتأمل تم كلامه وانت خبير بان ماذكره المحشى من كون الانباء معنى اصليا للصدق وكون الانباء

وصفا

*النسبة من جانب الفاعلية (منه) ٣ ويخطر بالبال ان الاولى فى وجه التسمية بالصدق ان يقال ان الصدق فى الاصل هو الانباء عن الشئ على ما هو عليه وهو صفة المتكلم المخبر ثم نقل منه الى المخبر عنه الملحوظ اولا تأمل (منه عفى عنه)

ع اى لاجل التميز* عن الاخت* بالاسم (منه عفى عنه) * اى تميز المطابقية بالكسر *اى المطابقية بالفتح *اى عن الاعتبار الاول (قدس سره)

٥ حاصله ان للحكم فى الاعتبار الثانى صفتان احديهما المطابقية بالكسر وهى حاصل بعد انتساب الحكم الى الواقع وثانيهما المعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن الشئ على ماهو عليه والصدق اسم لهذا الانباء ثم نقل منه الى وصف ما هو منظور فيه اولا تسمية للشئ بوصف ما هو منظور فيه اولا (لكاتبه عفى عنه) *الذى ذكرنا فى وجه التسمية (مولوى قاسم)

٦ حاصله ان فى الاعتبار الثانى من الاعتبارين المذكورين نظر لان الحكم سواء كان بمعنى الوقوع اوالانتزاع لا يكون متصفا بالمعنى الاصلى للصدق حتى يكون الحكم انباء واخبارا بل المنبئ والمخبر هو المتكلم اقول ان اطلاق الانباء والاخبار على الحكم على سبيل المسامحة واعتبار ان مخبر الحكم متصف بالانباء والاخبار كمخبر الحكم فى زيد قائم مثلا (لمولوى عبد الرحمن)

١ اذ الظاهر ان الانباء بمعنى الاخبار صفة المتكلم (منه رحمه الله) ٢ اذ لم يوجد فى الصحاح وغيره من الكتب المشهورة (ملا عبد الحكيم) ٣ قوله الا انه مركب دفع توهم نشاء من الكلام السابق وهو ان مصداق كون الشيء موجود الشيء وقائما به اختصاص الناعت بالمنعوت ومعناه صفة يصح اشتقاق

وصفا للحكم فى حيز المنع[١] والقول بان الانباء[٢] وصف للحكم الا انه[٣] مركب فلا يشتق منه له صفة مما لايلتفت اليه ولعل هذا منشأ الامر بالتأمل وكذا منشأ عدم التفاته* قدس سره اليه فى وجه التسمية بالصدق فان قيل لم لم يعكس الامر فى التسمية بان يسمى حال الحكم فى الاعتبار الثانى بالحق وفى الاعتبار الاول بالصدق فما وجه الترجيح قلنا الوجه ان الحق فى الاول حال المنظور اولا بخلافه فى الثانى فانه حال المنظور ثانيا[٤] فالنقل من حال المنظور اولا راجح على النقل من حال المنظور ثانيا كما لا يخفى تأمل قوله فمعنى صدقه هذا تفريع على قوله بان المطابقة قدمه مع ان السوق يقتضى التأخير لئلا يقع الفصل بين المتفرع والمتفرع عليه فى الموضعين قوله ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه والسوق يقتضى ان يقال مطابقة[٥] الحكم اياه وما ذكره الفاضل المحشى من ان مفهوم قولنا مطابقة الواقع اياه وصف للحكم الا انه مركب فلا يشتق منه له صفة على تقدير تسليم افادته كونه وصفا للحكم لكنه لا يفيد كونه معنى[٦] الحقية وانما الكلام فيه وكذا القول بان الكلام ههنا محمول على التسامح فى العبارة بناء على ظهور المعنى فالمعنى كون الحكم بحيث يطابقه الواقع فغير مفيد لما فيه الكلام تأمل قوله حقايق الاشياء والظاهر[٧] انه اراد بالاشياء الجزويات

صفة مفردة من النعت للمنعوت كما اذا كان السواد وصفا للشيء وقائما به يصح اشتقاق الاسود من السواد لذلك الشيء وههنا لم يصح اشتقاق صفة مفردة من الانباء المذكورة للحكم فدفع ذلك التوهم بان ههنا مانعا من الاشتقاق وهو تركيب الوصف (منه عفى عنه)
اى السيف السند اى الى وجه المحشى (رحمه الله)

٥ يعنى ان اللازم من الفرق المذكور هو ان يقال مطابقة الحكم بفتح الباء (منه عفى عنه)

٦ انت خبير بان المقصود من التوجيهين دفع الاعتراض على التفسير لا اثبات كونه معنى الحقية فانه لم يثبت بعد ولم يرض به الشارح وغيره من الائمة الاعلام كما عرفت سابقا من كلام الشيخ الشهيد وكانه لهذا امر بالتأمل كما وقع فى بعض نسخ هذا الفاضل (لمولوى* قاسم رحمه الله)

٧ بل نقول ان الظاهر هو الاعم فى المقامين يعنى ان لكل شيء سواء كان كليا اوجزئيا موجودا كان او معدوما حقيقة اى مهية بمعنى ما به الشيء هو هو سواء كانت مهية نوعية اولا (منه عفى عنه)

الاضافية المندرجة[١] تحت الحقايق النوعية ويحتمل[٢] ان يراد بها
الاعم[٣] وانما زاد الحقايق ولم يقل الاشياء كما هو الملايم لما سبق
من قوله على وجود ما نشاهد آه تمهيدا وتقريبا لما سيأتى من
قول المص العالم بجميع اجزائه محدث لان[٤] العالم اسم الاجناس
قوله حقيقة الشيء ومهيته وانما زيد المهية[٥] تنبيها على ان
الوجود والتحقق ليس معتبرا فى مفهومها كما هو المشهور قال[*] فى
حواشى المطالع لفظ الحقيقة فى الاصطلاح انما يطلق على الموجودات
وانت خبير بان المناسب حينئذ[*] ان[٦] يفسر بما يقع فى
جواب ما هو اذ ما به الشيء هو هو يعم الكلى والجزئى
والماهية شائعة فى الكلى ومفسرة بما يقع فى جواب ما هو
ومن ثم قيل[*] ان المهية تدل على[٧] الكلية التزاما[٨] تدبر

١ قال الكاتبى الجزئى كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقى كذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئى الاضافى فنقول اذا كان الحكم مقصورا على نوع فلا وجه لاندراج ما سواه فيه بذكر ما يعمها فلا بد ان يراد بالاشياء الجزئيات الحقيقية دون الاضافية مطلقا (فوائد باقيه)
٢ على وجهين احدهما ان يراد الجزئيات الاضافية المندرجة تحت الاجناس او تحت الكليات مطلقا والثانى ان يراد مطلق المفهومات فعلى الاول يخرج الجنس العالى وعلى الثانى يدخل الكلى (فوائد باقيه) ٣ سواء كانت حقيقة الشيء مغايرة له بالذات كالانسان بالنسبة الى زيد او بالاعتبار كحقيقة واجب الوجود وكالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان (منه عفى عنه) ٤ قوله لان العالم اسم الاجناس يدل على ان المراد بالحقايق حقايق الاجناس فيلزم الحكم بثبوت الكلى الطبيعى هف وايضا لا يناسب قوله على ما نشاهد آه وذكر فى الصحاح ان العالم الخلق والعالمون اصناف الخلق والخلق انما يطلق على الجزئى الحقيقى دون الكلى فكيف يكون العالم اسما للجنس بمعنى المهية الكلية ليكون الحقيقة بهذا المعنى تقريبا بقوله العالم بجميع اجزائه محدث (فوائد باقيه) ٥ وايماء الى ان المراد بالشيء ما يعم الموجود والمعدوم ولو مجازا او اشارة الى ترادفهما (منه عفى عنه) قوله ٥ لان الوجود ليس معتبرا فى مفهوم المهية عند الكل وايرادها عقيب الحقيقة يشير اليه س * اى السيد قده * اى حين ايراد المهية عقيب الحقيقة والاشارة الى الترادف (س)
٦ لو فسر الحقيقة والماهية بما وقع فى جواب ما هو لكان اسلم من النقض بالفاعل والفصل واحوط فى عد النوع والجنس من الحقيقة بالقياس الى الاشخاص والانواع تأمل (منه عفى عنه)
٧ بان يكون مدلول المطابقى للمهية ما يقع فى جواب ما هو والكلى مدلوله الالتزامى شرح * قائله السيد (قدس سره) ٨ لعل وجهه ان المهية لا تدل على الكلية التزاما لانها عام والعام لادلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلث سمع من الاستاد
* ويحتمل ان يكون المهية شايعة فى الكلى وكونها مفسرا بما يقع فى جواب ما هو مخصوص للمنطقيين وكانت عند المتكلمين اعم من الكلى (تحرير)

٢ والاقرب ان يراد بالسبب السبب القريب كما هو المتبادر فلا يرد النقض بالفاعل على شئ من المذهبين لكن يرد النقض بالجزء الاخير كالفصل (منه عفى عنه) ٣ ولكل واحد من اجزاء الحقيقة المركبة كالحيوان والناطق اذ لكل واحد منها مدخل فى كون الانسان انسانا والجواب ان المراد ما يكون مستقلا فيه والمعنى ما به وحده من غير مدخلية غيره ويدل عليه تقدم الظرف ويتجه عليه ان النسبة يقتضى التغاير ولا تغاير بين الشئ وحقيقته الا بالاعتبار ولا مخلص عنه الا بالتوسع بان يراد به معنى الاستغناء عن غيره اعنى

قوله ما به[2] الشئ[3] هو هو نوقض[4] بالفاعل ودفع[5] بان الفاعل ما به الشئ موجود دون ما به الشئ هو هو وانت تعلم ان النقض بالفاعل باق على رأى من جعل[6] الموية مجعولة الا ان يقال ان الباء صلة الاتحاد[7] المستفاد من لفظ هو هو فكانه علم الاتحاد والمعنى ما يتحد به الشئ ولهذا[8] لم يقل ما به الشئ هو اوما به هو هو مع كونه اخصر ولو قيل ان الاتحاد مشترك بين الذاتيات والعرضيات فلزم النقض بالعوارض والفصول قلنا المراد الاتحاد فى المفهوم[9] سواء كان ذلك قبل حذف المخصص كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان[10] اوبعده كالانواع والاجناس بالقياس الى ما تحتها من الجزئيات لكن بقى شئ انه يلزم حينئذ ان يكون الانسان بالنسبة الى الحيوان الناطق حقيقة ولم يقل به احد تامل قوله[11] ما يمكن تصور الانسان اى[12] بالكنه بناء على ان

الخارج عنه (منه عفى عنه) ٤ الا ان يجعل احد الضميرين للموصول والاخر للشئ الا انه حينئذ بطل التعريف طردا وعكسا وايضا يلزم التفكيك الا ان يفسر بالاستغناء عن الخارج (منه عفى عنه) ٥ معناه ان الاشياء موجودة فى حد ذاتها ولم يكن الفاعل موجدا بل مظهرا (منه عفى عنه) ٦ فح يكون تاثير الفاعل الى الشئ نفسه والوجود يكون منتزعا عقليا فيكون تعريف الفاعل ما به الشئ هو هو ٧ كما يقال الحمل بالمواطاة الحمل بهو هو اى بالاتحاد (منه عفى عنه) ٨ اى فى الصدق اى كل من الذاتيات والعرضيات صادق على شئ واحد اى محمول على شئ واحد كالكاتب والانسان فانه محمول على زيد (منه عفى عنه) ٩ دون الذات ولا الاعم وفيه حمل اللفظ على خلاف المتبادر من غير قرينة (منه عفى عنه) ١٠ فان الانسان والزيد مثلا متحد ان فى المفهوم بعد حذف التشخص من زيد وكذلك الحيوان والانسان متحدان فى المفهوم بعد حذف الفصل وهو الناطق (منه عفى عنه) ١١ لعل وجهه ان مهية الشئ ما يتحد به الشئ بحيث كان فى مرتبة التفصيل دون الاجمال فلا اشكال حينئذ عبد الرحمن ١٢ ولو لم يقيد بقوله بالكنه لم يتميز الذاتى عن العرضى لانه لا يمكن تصور الانسان بالوجه بدون تصور الذاتى غاية الامر ان الذاتى متصور اجمالا (منه عفى عنه) وجه التأمل ان المراد بالمفهوم مفهوم الفصل (منه رحمه الله)

١ قوله وقد يقال ان الذاتى متصور آه يريد انه لولم يقيد بقوله بالكنه لم يتميز الذاتى عن العرضى لانه لايمكن تصور الانسان بالوجه بدون تصور الذاتى غاية الامر ان الذاتى متصور اجمالا وظاهر انه لا يمكن تصوره بالكنه بدون الذاتى فيصح ان يقال انه لايتصور الانسان مطلقا بدون تصور الذاتى واما العرضى كالضاحك فتصور الانسان يوجد بدونه كما اذا تصور الكاتب وظاهر انه يتصور بالكنه بدون العرضى (فوائد باقيه) *اى اعترض عليه ٢ يعنى يجوز ان لايكون المستفاد تعريفا والجمع والمنع من شرايط التعريف (منه) ٣ اوبطريق الحكم المساوى اوالخاصة المساوية سواء كان بطريق التعريف اولا فلا وجه للتخصيص بطريق التعريف (منه عفى عنه) ٤ اى تصور الملزوم وكان ملحوظا بالقصد مخطرا بالبال

تصوره بالوجه يمكن بدون الذاتى ايضا وقد يقال ان الذاتى متصور عند تصور الانسان بالوجه وغايته بالاجمال قال الفاضل المحشى قيل عليه يستفاد منه ان الذاتى مالا يمكن تصور الشيء بدونه يرد عليه اللوازم البينة بالمعنى الاخص وجوابه بعد تسليم الاستفادة بطريق التعريف ان المستلزم لتصور اللازم انما هو تصور الملزوم بطريق الاخطار على ما نص عليه فى حواشى المطالع فامكن تصوره بدونه فى الجملة بخلاف الذاتى وايضا زمان تصور اللازم غير زمان تصور الملزوم فانفك فى هذا الزمان بخلاف الذاتى وهذا القدر كاف فى هذا المقام تم كلامه ولاخفاء فى ان النقض ببعض اللوازم البينة كالملكات بالنسبة الى اعدامها باق غير مندفع بشيء من الجوابين وايضا ان القول بالانفكاك يهدم

يستلزم تصوره على هذا الوجه تصور لازمه القريب (منه عفى عنه) ٥ نظرا الى هذا الجواب لايمتاز التضايف من الذاتى اذ يستلزم تصور احد المتضايفين تصور الآخر وجوابه ان هذا بطريق الاخطار والايلزم عدم خلو النفس عن تصور التضايفين هذا محال (منه عفى عنه) *اى تصور ماهية الملزوم *اى بدون اللازم البين ٦ اى فى بعض الاوقات وهو وقت كون تصور الملزوم ضمنا (ق) ٧ فانه لا يمكن التصور بدونه اصلا لا قصدا ولاضمنا (ق) *جواب آخر *فانه لايمكن تصوره بدونه اصلا ٨ بل نقول تصوره عين تصوره بلا شبهة فكيف يتصور الانفكاك فتأمل حق التامل) *من الانفكاك وان كان فى غاية القلة يكفينا *وهو مقام الفرق بين الذاتى والعرضى (ق) ٩ ولكن لايلزم فى الجميع لان اعتبار هذا القيد بناء على دفع التسلسل والتسلسل يدفع باعتباره فى الجملة (منه رحمه الله) ١٠ اعلم ان عدم اندفاع الشبهة ببعض اللوازم البينة بناء على ملاحظة المعنى التفصيلى واما اذا لوحظ المعنى الاجمالى من غير ملاحظة مضاف اليه فى العمى حال البصر لايلزم من تصور الملزوم تصوره فحينئذ يندفع الشبهة (منه عفى عنه) ١١ قد يقال انه مندفع بالجواب الاول لان الاستلزام انكان مشروطا بالاخطار بالبال فلو كان العمى متصورا لا بطريق الاخطار لا يلزم عند تصوره البصر لان تصور العمى حينئذ تصور اجمالى غير محتاج الى تصور البصر فوائد

قاعدة[1] اللزوم الا ان يفسر اللزوم بالاستعقاب* ولو قيل ان العلوم
معدات فانفكاك البعض من بعض ضروري لامتناع اجتماع
المعد مع المعد له تحقيقا سواء كان المعد قريبا او بعيدا كما
بين فى موضعه قلنا[2] فح وجب الانفكاك فى الذاتيات ايضا
على ان ما قالوا ان العلوم معدات ليس على اطلاقه بل
فى العلوم النظرية[3] والوجه[4] الوجيه فى الجواب ان يقال ان
معنى امكان تصور الانسان بدونه امكان فرض تحققه بدونه سواء
كان المفروض محالا كما فى اللوازم البينة اولا كبواقى
العوارض بخلاف الذاتى فان الفرض[5] ههنا كالمفروض محال
على قياس ما قيل فى خواص الذاتى ونظيره عدم[6] امكان
الشركة فى الجزئى الحقيقى دون نقايض الامور[7] العامة[8] لكن بقى
شئ وهو انه[9] يستفاد منه ان كل ما لا يمكن تصور الشئ
بدونه فهو حقيقة ذلك الشئ فيرد عليه النقض بالفصول[10]
تأمل قوله فانه من العوارض وكل عرض مما يمكن تصور
الشئ بدونه يتجه عليه المنع المذكور* ولا مخلص عنه الا
بما قررناه* فتأمل قوله وقد يقال دل على ان هذا غير

١ على ما قرره القوم من ان اللزوم امتناع الانفكاك) * اراد بالاستعقاب ان يكون تصور اللازم عقيب تصور الملزوم تحرير ٢ وقد يجاب عنه بان المراد بامكان الانفكاك هو الانفكاك باعتبار النوع (منه رحمه الله) ٣ بناء على ما وقع فيها من الافكار والانظار لا باعتبار انفسها (منه) ٤ ويؤيده ما قال قدس سره فى صدر المرصد الثانى فى المهية فى شرح المواقف وبالجملة اذا لوحظت مهية فى نفسها ولم يلاحظ معها شئ زائد عليها كان الملحوظ هناك نفس المهية وما هو داخل فيها اما مجملا او تفصيلا (منه عفى عنه) ٥ قوله فان الفرض الفرق بين فرض الملزوم عند عدم اللازم وبين فرض الكل عند عدم الجزء مع ان كلاهما فرض بوجود الشئ عند عدمه بامكان الاول وامتناع الثانى نوع تحكم كيف والجزء لا يكون مشعورا به واللازم الخارج قد يكون مشعورا فح ينبغى ان يكون الامر عكس ما ذكر (فوائد باقيه) ٦ ولهذا قالوا فرض الشركة فيه فرض محال بطريق التوصيف لا فرض محال بطريق الاضافة كما فى نقايض الامور العامة (منه عفى عنه) ٧ كالوجود واللاوجود والشئ واللاشئ (منه عفى عنه) ٨ وذلك لان المانع من الشركة هو التشخص الخاص فى الجزئى الحقيقى بخلاف نقايض الامور العامة (فوائد) ٩ قوله يستفاد آه قد يقال بل المستفاد ان كل ما لا يمكن تصور الشئ بدونه فهو ذاتى ذلك الشئ اذ المقابل للعرضى وهو المعرف بما يمكن تصور الشئ بدونه انه هو الذاتى مطلقا فلو دخل الفصول فى هذا التعريف لا ينتقض لانه دخول فرد المعرف فى التعريف (فوائد باقيه) ١٠ وجه التأمل ان المقصود من تفسير المهية بما لا يمكن آه امتيازه من العرضى فدخول اجزاء المهية فيه غير مضر (لكاتبه عفى عنه) * اى لا يخفى * وهو الوجه الوجيه

١ واعلم ان عدم اطلاق الحقيقة على المهية المعدومة ليس متفقا عليه فلعل الشارح يكون من جملة من اطلقها (لكاتبه) * اى القول بوجود الكلى والقول بخلافه ٢ قال بعض الفضلاء ان نسبة التشخص الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس (منه عفى عنه) * اذ اعتبار التحقق فى الحقيقة ليس بطريق العروض منه رحمه الله * ومعنى استدعاء السوق ان الكلام فى بيان مابه الشئ هو هو فيكون هو المسمى (فوائد باقيه) ٣ اى يطلق الهوية على الوجود الخارجى وعلى الشخص وعلى

مرضى عنده والمرضى ما مر من عدم اعتبار التحقق فى الحقيقة كما فى المهية لكن السؤال بقوله فان قيل فالحكم ناظر الى ان التحقق معتبر فى الحقيقة كما هو المشهور وكذا عدم اطلاق الحقيقة على الماهيات المعدومة اذ يقال مهية العنقاء لا يقال حقيقة العنقاء يؤيد ما قيل قوله باعتبار تحققه فى ضمن الافراد اما بالتبع او بالاصالة على المذهبين* قوله وباعتبار تشخصه هوية اى ما به الشئ هو هو مع التشخص بطريق العروض كما يستدعيه السوق والعديل لكن المشهور ان الهوية بمعنى الشخص هو المهية مع التشخص بطريق الجزئية وهذا هو المشهور وقد يطلق الهوية على التشخص وعلى الوجود الخارجى ايضا قوله ومع قطع النظر عن ذلك اى التحقق والتشخص بمعنى لابشرط شئ لابشرط لاشئ قوله الشئ عندنا الموجود يعنى لفظ الشئ لايطلق الا على الموجود عند الاشاعرة فكل شئ موجود كما ان كل موجود شئ واما انهما مترادفان فغير مقطوع به والمقطوع به هو التساوق والتلازم

التشخص كزيد والهوية بمعنى الشخص اعم من عروض التشخص وجزئيته والهوية بمعنى الشخص بطريق الجزئية مشهور من الهوية بمعنى الشخص بطريق العروض واشار اليه لكن المشهور ان الهوية بمعنى الشخص هى المركبة من المهية والتشخص والهوية بمعنى الشخص مشهور من الهوية بمعنى الوجود الخارجى والتشخص واشار اليه بقوله وهذا هو المشهور (تحرير) عم قوله وهذا هو المشهور اى الهوية بمعنى الشخص المركبة من المهية والتشخص بطريق الجزئية مشهور من الهوية بمعنى الشخص اعم من الهوية بطريق عروض التشخص والجزئية وهذه الهوية مشهور من الهوية بطريق عروض التشخص سمع من الاستاد (المحقق) ٥ لابشرط شئ يدل على ان الحيوان الناطق اذا لوحظ مع التحقق لا يكون مهية وكذا اذا لوحظت مع اللا تحقق لا يكون مهية وذلك غير سديد لان كلا من التحقق واللا تحقق امر كلى وملاحظة الكلى مع الكلى لايوجب الجزئية (فوائد باقيه) ٦ ولهذا قال الشارح والشئ عندنا الموجود والثبوت آه ولم يقل الشيئية والثبوت والتحقق (منه عفى عنه) ٧ ولذا قال المحقق الطوسى فى تجريده ويساوقه الشيئية ولم يقل يرادفه (منه عفى عنه) ٧ التردد بين الترادف والتساوى (منه رحمه الله)

والظاهر

١ وانما قال الظاهر عدم الترادف لان الترادف لا يستلزم الاطلاق كالشافى والطبيب فان الاول يطلق على الواجب دون الثانى مع القول بالترادف (منه عفى عنه)
٢ والا لم يتعرض بالشيئية فى بيان الترادف بين التحقق والثبوت والكون (منه عفى عنه)

والظاهر عدم[1] الترادف[2] اذ الماهيات يوصف بالامكان[3] والامتناع[4] والوجوب[5] بالقياس الى الوجود دون الشيئية وايضا قد يفيد حمل* الوجود دون الشيئية قوله معناها بديهى التصور اى بالكنه وكذا الحكم بالبداهة هذا هو المشهور بين جمهور الحكماء والمتكلمين خلافا للبعض فى المقامين فمنهم من قال بكسبية التصور ومنهم من قال بامتناعه ومنهم من قال بكسبية الحكم بالبداهة وبديهة التصور كالامام قوله فالحكم قال الفاضل المحشى اورد الفاء[6] ايذانا بانه ناش عما سبق والمنشا مجموع امور ثلثة تعريف الحقيقة وكون الشئ بمعنى الموجود وكون الثبوت بمعنى الوجود تم كلامه ولك ان تقول ان كون الشئ بمعنى الموجود[7] لم يلزم مما سبق بل اللازم التساوق ولا مدخل للتساوق[8] فى لغوية الحكم وكذا لا مدخل لتعريف الحقيقة على ما ارتضاه من عدم اعتبار التحقق فى مفهوم الحقيقة نعم لتعريف الحقيقة مدخل فى المنشائية على ماقيل والقول بان مراده بتعريف الحقيقة تعريفها المستفاد عما قيل دون ما اختاره وفسرها به اولا ليس بسديد[9] وقد يقال ان تعريف الحقيقة بما به الشئ هو هو مطلقا يدل على

٣ اذا لم يكن المهية جالب الوجود والعدم)

٤ اذا كانت المهية جالب عدم الوجود)   ٥ اذا كانت المهية جالب الوجود تحرير)

* فثبت عدم الترادف

٦ قوله ناش عما سبق اراد قول الشارح رح والشئ عندنا الموجود ولا شك ان هذا القول متبادر فى الترادف وليس شئ مثله لافادة التساوى (فوائد باقيه)   ٧ حيث قال الشئ عندنا الموجود ولم يقل الشئ بمعنى الموجود فيلزم التساوى ولقائل ان يقول المقصود ههنا بيان معنى الحقيقة والشئ والثبوت لا افرادها فالمراد اذا كان كذلك فلا بد ان يكون معنى قوله والشئ عندنا الموجود ان معنى الشئ ومفهومه الموجود (منه عفى عنه)

٨ اذ لا لغوية فى قولنا الناطق ضاحك مع التساوى والتساوق بينهما (منه عفى عنه)

٩ اذ بناء الايراد على التعريف الذى يستفاد عما قيل خلاف الظاهر وايضا لا يكون لكون الشئ بمعنى الموجود حينئذ مدخلا فى لغوية الحكم (تحرير)   ٩ لان المتبادر هو التعريف المذكور دون التعريف المستنبط على انه حينئذ لا يستقيم قوله والقصر على البعض تقصير لان زيادة كون الشئ بمعنى الموجود تطويل (فوائد باقيه)

١ قوله وفيه ان وجود الطبايع الخ يريد ان التعريف المذكور لايدل على الاتحاد اذلو كان دالا عليه لما عرفوا الحقيقة بذلك باجمعهم لانهم تنازعوا فى وجود الطبايع والاكثر على انه لا وجود لها فى الخارج والتعريف المذكور لو دل على ماذكر لكان الطبايع عين الاشياء الموجودة عندهم هف والملازمة مبنية على ان الحقيقة اعم من المهية الكلية والحقيقة الجزئية فلو افاده التعريف المذكور لكان كل منهما عين الموجود والجواب ان منكر وجود الطبايع لم يرد بالشىء الموجود بل ارد ما يصح ان يعلم فلا يلزمه القول بوجودها ولعل قوله تأمل اشارة الى هذا الجواب (فوائد باقيه)

٢ اى نزاع فى ان الطبايع فى الخارج موجود اولا (منه رحمه الله)

الاتحاد مع الاشياء فيكون له مدخل فيها وفيه[1] ان وجود الحقايق فى الخارج معركة بين[2] العقلاء مع تعريفهم الحقيقة بما فسر به تأمل[3] قوله يكون لغوا بمنزلة قولنا آه حاصله ان الثبوت مرادف للشيئية او لازم بين بالمعنى الاخص فالحكم به بعد الملاحظة بالشيئية والحقيقة يكون لغوا[5] غير مفيد وان صح فى نفسه لا يقال لاحمل بين المترادفين حقيقة بل صورة فكيف يصح الحمل فى نفسه والصحة فرع[6] تحقق الحمل لانا نقول لاحمل بينهما اذا اريد بهما فى جانبى الوضع والحمل مفهوما هما واما اذا اريد بهما فى احد الجانبين الفرد فلا شك فى تحقق الحمل وصحته فالحمل متحقق بالضرورة كما[7] فيما نحن فيه قوله قلنا المراد حاصله ان الحكم بالثبوت على مافرض اتصافه بالشيئية والحقيقة كما هو تحقيق[8] مذهب الشيخ فى عقد الوضع لا على ما علم وصدق به كما زعمه السائل ولعله اراد

٣ كان الامر بالتأمل للاشعار بان كون وجود الحقايق معركة مع التفسير المذكور لايضر فى المدخلية فان للمعترض ان يورد الاعتراض على القوم ايضا (لمولوى قاسم)

٤ قلنا اذا اريد بهما فى جانبى الوضع والحمل مفهومهما يكون الحمل بينهما مفيدا ولا يكون القضية طبيعية فان المراد من المفهوم من جانب الوضع المفهوم فى ضمن الفرد لا المطلق حتى يلزم كون القضية طبيعية ويكون بينهما مغائرة فيكون مفيدا كتب فى حاشية الكتاب سمع من مولانا (احمد رحمه الله)

٥ لان ما هو المعتبر فى المحمول فهو معتبر فى الموضوع (منه عفى عنه)

٦ بان يكون القضية طبيعية وفيه اذ لا شك فى صحة قولنا الكلى كلى بل فى كونه مفيدا (منه عفى عنه)

٧ حيث قال بمنزلة قولنا ولم يقل مثل قولنا الامور الثابتة ثابتة لان صورة قوله حقايق الاشياء ثابتة غير صورة الامور الثابتة ثابتة لان العنوان فى هذه القضية تركيب توصيفى وفى حقايق الاشياء اضافى (لمولوى حسن)

٨ لا على ما هو المشهور من مذهب الشيخ من ان الفعل الذى اعتبره فى عقد الوضع هو بحسب نفس الامر لا بحسب الفرض كما زعمه المتأخرون (منه عفى عنه)

١ انما عبر عنه بالاعتقاد رعاية لدلالة اللفظ اذ التركيب التقييدى ينبئ عن الاعتقاد (منه) * اى ما فرض اتصافه بالشيئية ٢ والجواب ان اعتقاد الحقية قد لايكون مطابقا لما فى نفس الامر فاعتبار نفس الامر فى جانب عقد الحمل قد يجدى نفعا (منه عفى عنه) ٣ اذ مآل التصديق هو الحكم بان الامر كذا فى نفس الامر سواء كان مطابقا اولا (منه عفى عنه) ٤ قوله فان الاخبار فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كانت المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ للتورية ويمكن ان يق مراده ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اوصافا لا انها كذلك دائما مولانا چلپى على المطول فى احوال الاسناد الخبرى *جواب عن قوله لكن بقى

اراد بالاعتقاد الفرض لا المصطلح اعنى التصديق كما يشعر به ظاهر عبارته لان عقد الوضع تركيب تقييدى ويكفيه الفرض والاعتبار فلا يلزم اعتبار التصديق والاعتقاد بالمعنى المصطلح فى عقد الوضع كيف لا فلو اريد به المصطلح لزم لغوية الحكم واعتبار نفس الامر فى جانب عقد الحمل لا يجدى[٢] نفعا اذ مآل[٣] التصديق هو الحكم بان الامر كذلك فى نفس الامر لكن بقى ان النسبة التقييدية مشعرة بالخبرية فان[٤] الاخبار بعد العلم بها اوصاف كما ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار وقد يق[*] ان معناه ان فرضنا[٥] ففرضناه والا فلا فالاولى[٦] فى الجواب[٧] منع الترادف اوكون اللزوم بينا بالمعنى الاخص اويق ان العنوان هو الحقيقة بمعنى المهية التى لم يعتبر فى مفهومها التحقق كما مرت الاشارة اليه وفرق ما بين جعل العنوان نفس الاشياء وبين جعله الحقيقة المضافة اليها

٥ اى ان فرضنا عقد الوضع ففرضنا النسبة الخبرية المستفادة من التقييدية فلا يكون الحكم لغوا وحاصل الايراد الذى اشار اليه بكلمات فيه ان النسبة الخبرية لا بد فيها من التصديق ولا يكفى فيها الفرض فح يكون لغوا تحرير

٥ يعنى ان كان التركيب التوصيفى فرضيا اى مفروضا كان الخبرى ايضا فرضيا وفيما نحن فيه التوصيفى بحسب الفرض سمع من الاستاد

٦ اى فى جواب الاعتراض الذى اورده الشارح فى لغوية الحكم منه عفى عنه

٦ وقد يق ان مراده بما نعتقده ما نسميه بالاسماء وقوله نسميه من قبيل عطف

التفسير حاصله مسميات الاسماء ثابتة وفيه تعسف كما لايخفى منه عفى عنه ٧ اقول لا يتوجه الشبهة اصلا لانه لم يعتبر الاعتقاد فى عقد الوضع بل الاعتقاد داخل فى وصف الموضوع اى حقايق الاشياء على اعتقادنا فيكون عقد الوضع عبارة عن المجموع فعقد الوضع يتم حينئذ ولان التركيب التوصيفى ينافى تحقق الاعتقاد ولاينافى ملاحظة الاعتقاد ولايكون الاعتقاد متحققا فيه حينئذ بل فيه ملاحظة الاعتقاد لمولوى عبد الرحمن (رحمه)

١ وجه التأمل انه ان اريد الفرق بالاعتبار فمسلم لكنه لايجدى نفعا وان اريد الفرق بالذات فمم لان هذا انمايتم لو كان حقيقة الشئ مغائراله بالذات وذلك ليس كذلك لان حقيقة الشئ عينه فعلى هذا لايكون بين جعل العنوان آه وبين جعل الحقيقة آه فرق فالحق والصواب الجواب المذكور لمحرره ٢ ويؤيده قوله واجب الوجود موجود اذ عقد الوضع فيه ماخوذ بحسب الفرض لا من حيث الاعتقاد كما لا يخفى وايضا ان الرد على السوفسطائية باعتبار عقد الحمل دون الوضع منه رحمه الله * اى بالبينة والتفسير (منه رحمه الله تعالى) ٣ قوله

وفيه تأمل قوله واجب الوجود موجود اى ما نفرضه واجب الوجود فهو موجود فى نفس الأمر قوله ربما يحتاج الى البيان اى قلما يحتاج الى الاثبات بالدليل كما سيصرح الشارح به حيث قال نجزم بثبوت بعض الاشياء بالعيان وبعضها بالبيان* وما نقل عنه فى هذا المقام هكذا هذا تأكيد لقوله مفيد والمعنى انه مفيد بل هو يحتاج الى البيان يعنى ليس بديهيا وهذا نفى لقوله لغوا تم كلامه* صريح فى ان البيان بمعنى الاثبات بالدليل كما هو الشايع المتبادر منه لا ما توهمه الفاضل المحشى اى قلما يحتاج الى بيان معناه فان اكثر من سمعه يفهم منه ذلك* المعنى كما فى مثل واجب الوجود موجود والحاصل* ان اخذ موضوعه بحسب الاعتقاد متبادر فيما بين الناس فهو مفيد بلاحاجة الى بيان معناه اللهم الا ان يكون بالنسبة الى بعض الاذهان القاصرة تم كلامه قوله ليس مثل قولك الثابت ثابت

ومانقل عنه مبتدأ وخبره قوله هكذا والاشارة الى تفسير البيان بالاثبات بالدليل فوائد باقيه

٤ اى لو افاد عقد الوضع ما افاده عقد الحمل لم يكن هذا الكلام مفيدا ولم يحتج الى البيان اصلا عبد الرحمن

* اى الكلام الذى نقل من الشارح فى هذا المقام فوائد

٥ فنقول اذا حمل البيان على الاثبات بالدليل فالناسب حمل رب على التكثير فهذا الصق باعتبار كونه مؤكدا لقوله مفيدا واعتبار كونه نفيا بقوله يكون لغوا واذا حمل البيان على بيان المعنى والتاويل المذكور من قبل فالمناسب حملها على التقليل فلما اختار من البيان المعنى الاول كان ينبغى ان يختار فى رب المعنى الثانى اذ فوايد باقيه ٦ واعترض عليه بان كلا المعنيين فى لفظ البيان شائع متبادر وارادة احدهما بعينه فيما سيأتى لايستلزم ارادته بعينه ههنا ورد عليه بان مبنى كلام الجندى على مانقل عن الشارح هو وقد ايد بتصريح الشارح فيما بعد ولا خفاء فى التأييد اذ الملايم ان البيان فى المقامين بمعنى واحد لمولوى قاسم رحمه ٧ اذ عقد الوضع فيه مأخوذ بحسب الفرض لا من حيث الاعتقاد كما لا يخفى وايضا ان الرد على السوفسطائية باعتبار عقد الحمل دون الوضع منه رحمه الله

* اى اخذ الموضوع بحسب نفس الامر * اى حاصل الجواب

١ لاحاجة اليه فى نفى المماثلة لانه لو اطلق الموضوع عن اعتبار نفس الامر والاعتقاد ايضا ينفى المماثلة بقوله اذ المفهوم آه فوائد باقيه ٢ قوله اذ لم يعهد لنا شئ آه قيل حقايق الاشياء فى معنى

اذ اخذ موضوعه بحسب نفس الامر دون الاعتقاد والفرض اذ المفهوم من الثابت ما اتصف به بحسب نفس الامر فيكون الحكم لغوا اذ لم يعهد لنا شئ يفرض اتصافه بالثبوت ويعبر عنه بالثابت فيحكم عليه بحسب نفس الامر بخلاف واجب الوجود موجود وحقايق الاشياء ثابتة قال الفاضل المحشى هذا ناظر الى قوله وهذا الكلام مفيد اى ليس مثل المثال الذى ذكره السائل فانه غير مفيد اذ قد اعتبر متحد الموضوع والمحمول تم كلامه يعنى ان موضوعه اخذ بحسب نفس الامر كمحموله اذ لم يعهد فى امثاله اخذ الموضوع بحسب الاعتقاد والفرض بخلاف مانحن فيه وواجب الوجود موجود وامثاله فانه معهود بان اخذ موضوعه بحسب الفرض والاعتقاد ومحموله بحسب نفس الامر وانت خبير بان الفرق بين العنوانات لايخ عن التكلف والتعسف اما بحسب العرف واللغة فظاهر لانا اذا قلنا كل ج ب يكون مفهومه عند اهل العرف واللغة ثبوت الباء بالفعل بحسب نفس الامر واما بحسب الاصطلاح فهو ان الفعل اما بحسب نفس الامر فى الكل على ما هو ظاهر مذهب الشيخ على ما عليه العرف واللغة وفهمه جمهور المتأخرين من مذهبه او الفعل بحسب فرض العقل على ما هو تحقيق مذهب الشيخ كما حققه محقق الرازى فى شرح المطالع فليتأمل قوله ولا مثل

الثوابت والثابت فى ضمن الثوابت فلو كان لنا اشياء نفرض الخ ٣ واما الفرق بان الفعل فى البعض يعتبر بحسب نفس الامر وفى البعض الآخر بحسب الفرض لايخ عن التكلف والتعسف منه عفى عنه ٤ وماذكره الشيخ الرئيس على ما هو العرف واللغة ولذا لم يكتف فى عقد الوضع بالامكان واعتبر الفعل على ماصرح به المحقق الرازى فى شرح الشمسية والسيد قدس الله سره فى حاشية المطول منه عفى عنه ٥ حيث قال ما ذهب اليه الميزانيون لايخالف كلام العربية كيف وهم فى صدد بيان مفهومات القضايا المستعملة فى العلوم والعرف منه عفى عنه ٦ ولعل وجه الامر بالتأمل ان السائل اعتبر هذا المثال متحد الموضوع والمحمول حيث اخذ موضوعه ومحموله بحسب نفس الامر ولذا حكم بلغويته واما اذا اخذ موضوعه بحسب فرض العقل كما هو تحقيق مذهب الشيخ

٭ ٤ يكون ايضا مفيدا فان مقصود الشارح ليس الفرق بين العنوانات حيث اخذ قوله حقايق الاشياء ثابتة بحسب الفرض والثابت ثابت بحسب نفس الامر بل مقصوده ان السائل قد اخذ العنوان فى قوله الثابت ثابت كذلك وقولنا حقايق الاشياء ثابتة ليس من هذا القبيل سمع من الاستاد

١ المقص ههنا هو ذكر قوله شعرى شعرى واما ذكر قوله انا ابو النجم تنبيه على ان الكلا
كلام من كان مشهورا بالفصاحة والبلاغة لمولوى قره كمال رحمه ٢ قوله وهو ظاهر اى كور

انا ابو النجم وشعرى شعرى اذ عقد الوضع فيه مأخوذ بحسب نفس الامر لكن المراد بالمحمول ليس مفهومه الظاهر بل ماهو عليه بحسب الشهرة من كمال الفضل والبلاغة قال الفاضل المحشى وقوله ولا مثل انا ابو النجم ناظر الى قوله ربما يحتاج الى البيان فان شعرى شعرى يحتاج الى البيان البتة اى الى بيان معناه لخفائه وهو ظاهر ولك* ان تقول حقايق الاشياء ثابتة محتاج الى البيان لا بطريق التأويل والصرف عن الظاهر المتبادر لشهرة امر المراد به بخلاف شعرى شعرى وهو محتاج الى تأويل وهو ان شعرى الآن كشعرى فيما مضى* اوشعرى هو شعرى المعروف بالبلاغة وهذا* المعنى لا يحصل بجعل الاضافة للعهد لان معنى العهد ارادة بعض اشعار المتكلم بعينه وكم فرق بين المعنيين* والمشهور ان المراد بالبيان بيان صدق* الكلام ففيه تأكيد لكونه مفيدا ويرد عليه ان شعرى شعرى كذلك ثم كلامه وانت تعلم فكما ان اخذ الموضوع فيما نحن فيه على الوجه المذكور مشهور فيما بينهم كذلك* اخذ طرفى شعرى شعرى على الوجه المذكور مشهور فيما بينهم* واما بالنسبة الى القاصرين فمتساويان والفرق غير ظاهر ومن ادعى الفرق فلابد له من البيان وايضا ان شعرى الآن او الشعر المعروف بالبلاغة بعض الاشعار بعينه لكن بالتعيين النوعى والتعيين المعتبر فى العهد ليس مقصورا على الشخصى

وقد

الاول ناظرا الى الاول والثانى الى الثانى اوكون شعرى محتاجا اليه او الخفاء ظاهر والابعد ابعد والاقرب اوسط والاوسط اقرب لمولوى قاسم *فى توجيه قوله ربما يحتاج الى البيان
٣ والفرق بين التأويل والبيان ان التأويل ما يذكر فى الكلام ولا يفهم منه الحصل فى اول الوهلة والبيان ما يذكر فيه ويفهم ذلك بنوع خفاء بالنسبة الى البعض لمولوى چلپى
*فى الفصاحة وكمال البلاغة
*اى المستفاد من التاويل
*اى المناقشة فيه من حيث عدم الذكر لا من حيث التعيين لان التعيين النوعى كاف منه
٤ واما ملاحظته بقيد كونه الآن وفيما مضى اوموصوفا بالبلاغة فمما لا يدل عليه الاضافة فارادته ليس الا بالتاويل والصرف عن الظاهر لمولوى عبد الرحمن
* اى المستفاد من التأويل ومن العهد *اى الاتيان بالدليل
٥ اى فى قوله ربما يحتاج الى البيان اذا اريد بالبيان الاثبات بالدليل لمولوى قاسم * اى يحتاج الى بيان صدقه بالدليل * اى الميزانيين

والمناقشة فيه من حيث عدم الذكر لا من حيث التعيين لان التعيين النوعى كاف (منه عفى عنه) والمذكور الحكمى هو المذكور فى القلب فكانه مذكور وقد يقى الذكر الحكمى متحقق كما قيل فى تعريف الكلمة منه ٢ وقد يق ان الذكر الحكمى متحقق كما قيل فى تعريف الكلمة بان يحمل على العهد الخارجى بارادة الشعر المتعارف فيما بينهم بكمال فكانه مذكور حكما منه عفى عنه وهو ان شعرى الآن كشعرى فيما مضى اوشعرى هو الشعر المعروف بالبلاغة منه رحمه الله

وقد يناقش فيه بان العهد يقتضى الذكر الحقيقى لفظا او تقديرا او الحكمى والكل منتف ههنا وايضا ان المراد بالبيان هو بيان صدق الكلام بالدليل ومن البين ان شعرى شعرى ليس كذلك اذ استقامة معناه موقوف على التقدير والتقدير ليس بيانا له ولا دليل صدقه فليتأمل* قوله وتحقيق ذلك اى الجواب المذكور وتفصيله ان القضية المتعارفة يشتمل على العقدين عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بالعنوان بطريق التقييد وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بمفهوم المحمول بطريق الخبرية والوضع قد يستلزم الحمل استلزام بينا بالمعنى الاخص فح يكون الحكم لغوا وقد لا يكون* كذلك فح قد يحتاج الحمل والحكم الى امر خارج عن الطرفين وذلك الخارج ان كان غير النظر فالحكم بديهى والافنظرى وعلى التقديرين فالحكم مفيد وان اختلاف الشئ المحكوم عليه بالاعتبار قد يكون باعتبار اختلاف العنوان كالجسم والحيوان الناطق وقد يكون باعتبار اخذ الموضوع بحسب الاعتقاد والفرض والمحمول بحسب نفس الامر كما فيما نحن فيه وكواجب الوجود موجود ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى الجواب التحقيقى فى هذا المقام دون المذكور فكان الجواب المذكور ليس مرضيا عنده تحقيقا اذ مبناه على اخذ عقد الوضع بحسب الاعتقاد والفرق بين اخذ

٣ فالمعنى ان هذا الكلام مفيد بل قد يحتاج على هذا التقدير الى بيان صدقه بالدليل بالنسبة الى بعض الاشخاص كالسوفسطائية فيكون ذكره تاكيدا للافادة فان السائل لما انكر الافادة اكد بانه يحتاج الى الدليل فكيف يتصور عدم كونه مفيدا مولوى عبد الرحمن

٤ فاندفع الايراد الذى اورد على التوجيه المشهور ش

* وجه التأمل انه من اين جزمتم بعدم احتياجه الى الدليل والحال ان قوله شعرى الآن كشعرى فيما مضى محتاج اليه تحرير

٥ فمحصل مفهوم القضية راجع الى العقدين عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقييدى والثانى تركيب خبرى لمولوى قاسم رحمه الله * اى نسبتين * الوضع * اى يستلزم الحمل ٦ وايضا عبارة المصنف لايساعد ماذكرناه من قوله ونسميه بالاسماء منه ره

١ وذلك خلاف العرف واللغة منه ره   ٢ فيه ان هذا الجواب ايضا بعد التزام كون الشیٔ بمعنى الموجود او كون الوجود لازما بينا بالمعنى الاخص والا لا حاجة الى الجواب التحقيقى بل الجواب هو المنع ابتدأ فجعله منشاء لعدم كون الجواب الاول مرضيا ليس بسديد سمع
٣ بان يكون الضمير للقضية المذكورة وانت خبير بان هذا غير ما قيل تأمل منه عفى عنه
٤ اى فى رد كلام الخصم وهو انه لا علم بثبوت حقيقة ولا بعدم ثبوتها لانه سالبة كلية واثبات الموجبة الجزئية يكفى فى رد السالبة الكلية (منه عفى عنه)   ٥ قوله والتصديق بها آه فيه ان حقايق الاشياء بمعنى الموجودات ولذلك اعترض بانه كلام لغو بمنزلة الثوابت ثابتة والموجودات هى الجزئيات الحقيقية وكل منها مباين الآخر فكيف يتصور حمل بعضها على بعض فوائد باقية
٦ والباء اذا كانت صلة التصديق كانت واردة على المحمول الكلى وفيه نوع اشعار على ان الحقايق عبارة من الطبايع الكلية كما اشار اليه منه عفى عنه   ٧ بان يكون الضمير للقضية المذكورة وانت خبير بان هذا غير ما قيل تأمل (منه عفى عنه)

العنوانات بعضها بحسب الفرض والبعض الاخر بحسب نفس الامر وقد عرفت ما فيه من ان الاخذ بحسب الفرض دون نفس الامر وكذا الفرق على خلاف ما عليه العرف واللغة او[١] بناء[٢] على ان الجواب المذكور بعد التزام كون الشیٔ بمعنى الموجود او كون الموجود لازما بينا بالمعنى الاخص وذلك ليس كذلك غاية الامر التلازم بحسب نفس الامر دون التعقل حتى يلزم لغوية الحكم **قوله** اى بالحقايق يحتمل ان يراد العلم[٣] بالقضية المذكورة اذ هذا القدر كاف فى الرد[٤] **قوله** والتصديق[٥] بها[٦] بان يحمل[٧] بعضها على بعض كقولنا الجسم متحرك

٧ قوله بان يحمل بعضها اى بعض الحقايق على بعض ولو فى ضمن اثنين او ثلثة او الكل على الآخر بان يحمل كل واحد واحد من افراد الحقايق على الآخر بمعنى انه لا يخلو شیٔ من الحقايق من المحمولية وقوله كما هو الظاهر نظرا الى الثانى لان الجمع المحلى باللام يفيد الاستغراق ووجه تقديم الاوّل مع كون الثانى اظهر لكونه مرادا وقوله كقولنا الجسم متحرك مصداق الحمل سمع من الاستاد   ٧ قوله بان يحمل بعضها على بعض حتى يحصل تصديق جنس الحقايق فى ضمن هذا البعض كما فهم الشارح (او الكل على الاخر) اى حمل كل واحد من الحقايق على الاخر بحيث لا يبقى حقيقة بلا علم وتصديق كما هو الظاهر من عبارة المصنف اذ المتبادر من رجوع الضمير فى قوله والعلم بها الى الحقايق المستغرقة من غير تقدير الثبوت فيقتضى حصول التصديق بجميع الحقايق وذا لا يحصل الا بحمل كل واحد من الحقايق المستغرقة على الاخر وينبغى ان يراد بالحقايق المحمولة الذاتيات وبالاحوال العوارض حتى يحصل الفرق سمع
٧ بان يكون الحقيقة ذا ابعاض واجزاء ويحمل بعض اجزائها على بعض بان يق الجسم متحرك وكل واحد من الجسم والمتحرك جزء من الحقيقة وهو الحيوان الكاتبه عفى عنه

١ قد غفل المحشى المولوى عن لفظ الجمع والفاء التفريعية فى قوله فاللام فى العلم فوائد باقيه ١ اى حمل الكل على الاجزاء ظاهر من العبارة لان حمل البعض على البعض

متحرك او الكل على الاخر كماهو الظاهر قوله باحوالها بان يجعل الحقايق موضوعا ويثبت عليها الاحوال ولاشك ان التصديق بحال الشيء من حيث النسبة الى ذلك الشيء علم بذلك الشيء فيصح عد التصديق باحوال الحقايق من قبيل العلم بالحقايق كالعلم بانفسها فلا يتجه ان الكلام فى العلم بالحقايق فكيف يصح عد التصديق باحوالها من جزئيات العلم بها كما لا يخفى قال الفاضل المحشى فاللام فى العلم لاستغراق الانواع بمعونة المقام تم كلامه ولعله اراد بالانواع نوع التصور والتصديق وبالمقام مقام الرد كما يشعر به جواب الشارح عما قيل ولاخفاء فى ان جمع التصور ناظر الى استغراق الاشخاص وليس مقصورا على استغراق الانواع وان مقام الرد لا يستدعى الاستغراق مطلقا فضلا عن الاستغراق النوعى اذ ثبوت جنس العلم كاف فى الرد كما ان ثبوت جنس الحقيقة كاف فيه كمالايخفى على من تفطن فى جواب الشارح ونكتة ٣ جمع التصور وافراد التصديق لا يخفى ٤ على الفطن الذكى قوله متحقق * بمعنى انه واقع ٥ فى نفس الامر لا بمعنى انه موجود فى الخارج اذالعلم عندالاشاعرة * اضافة وهى اعتبارية

تصديق ببعض الحقيقة لا التصديق بها لكاتبه عفى عنه ٣ قوله ونكتة جمع التصور آه لا يخفى ان كل تصديق يستلزم ثلث تصورات متوقفاعليها والتصديق بحسب المرتبة مقدم على التصوراذ به يتحقق الايمان وبه سعادات الدنيوية والاخروية وايضا التصديق تبلغ درجة الكمال وهو اليقين والتصور لاتبلغ درجة الكمال وهو معرفة كنه الشيء فالو احد من التصديقات بمنزلة الجمع من التصور فوائد باقيه

٤ يعنى لما كان للتصور انواع مختلفة يتعلق بهاحتى لا حجر فى التصور بخلاف التصديق فان متعلقه يكون نوعا واحدا وهو الحكم اى الوقوع واللا وقوع تحرير ٤ لان متعلق التصور انواع مختلفة بخلاف متعلق التصديق فانه هو النسبة الخبرية فقط تدبر منه عفى عنه * بالتحقق الرابطى دون المحمولى منه ره

٥ قوله واقع فى نفس الامر لعل المرادان اتصاف الشيء به خارجى ونفس الصفة معدومة فى الخارج كالعمى فوائد باقيه * اى عند بعضهم فلا يصح الاطلاق فوائد

١ قوله اتفاقا من المتكلمين سوى الاين ذكر فى المواقف فى المرصد الرابع فى المقدمة
اثبت الحكماء المقولات التسعة وانكرها المتكلمون سوى الاين لانها لو وجدت لزم التسلسل
اما اولا فلان محلها يتصف بها فله اليها نسبة موجودة يعود الكلام فيها واما ثانيا فلان وجودها
اليها نسبة وهذه النسبة ايضا موجودة واما ثالثا فلان لاجزاء الزمان بعضها الى بعض نسبة بالتقدم
والتأخر فلو كان النسب موجودة لكان التقدم والتأخر موجودين مع موصو فيهما ومع التقدم
فيكون التقدم الموجود مع الزمان المتقدم متقدما على المتأخر الموجود مع الزمان المتأخر
فللمتقدم تقدم اخر وهكذا للمتأخر تأخر آخر والجواب ان الدليل انما يدل على رفع الايجاب
الكلى دون السلب الكلى

اتفاقا[1] من المتكلمين سوى الاين قوله العلم بثبوتها بتقدير
المضاف ورجع الضمير الى الحقايق واقامة المضاف اليه مقامه اورجع
الضمير الى الثبوت الذى فى ضمن ثابتة* والتأنيث باعتبار
المضاف اليه وفيه نظر[2] اذ ليس فى الكلام اضافة الثبوت الى
الحقايق وكفاية الاضافة من حيث المعنى فى التأنيث محل الخدشة[3]
والظاهر ان المراد بالعلم على هذا التوجيه هو التصديق[4] لا ما
يعم التصور والتصديق واللام فى العلم لاستغراق اشخاص
نوع التصديق ولا يبعد حمل اللام على[5] الجنس والحقيقة قوله
للقطع بانه لا[6] آه يعنى ان الحقايق عام مستغرق[7] فرجع الضمير
اليها يقتضى كون العلم بجميع الحقايق حاصلا لنا وهو بين البطلان
وقد يقال ان الآية الكريمة وعلم آدم الاسماء كلها اى
مسمياتها نص فى حصول العلم بالجميع تفصيلا[8] ودفعه[9] غير خفى كما
لا يخفى

والثانى هو المطلوب ويمكن ان يقال تقدم شىء على آخر فليكن عين تأخر الآخر عن الاول فكما ان التأخر قائم بالمتأخر كذلك التقدم وكما ان الموجود مع المتأخر فكذلك الثانى فوائد باقية

*فان مصدر الثابتة المستندة الى ضمير الحقايق مصدر مضاف اليها والضمير له منه عفى عنه ٢ لان جواز كون التأنيث باعتبار المضاف اليه اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وههنا ليس كذلك شرح ٣ ووجه الخدشة ان التركيب الاضافى اذا كان فى نفس الكلام يرجع الضمير المؤنث الى المضاف باعتبار تأنيث المضاف اليه فهو معقول والا فلا وههنا مثل الثانى عبد الرحمن ٤ لان العلم اذا كان متعلقا بالمركب الاضافى فهو ظاهر فى التصديق كالعلم بقيام زيد سمع ٥ اى جنس التصديق لا العلم لان العلم بالثبوت لا يكون الا تصديقا فلا يصح حمل اللام على الجنس لراقمه ٦ اى على سبيل التفصيل منه رحمه ٧ اذ الجمع ظاهر فى العموم منه ره ٨ اى العلم التفصيلى التصورى بالكنه او بالوجه المساوى او التصديقى منه عفى عنه * بان الانبياء صلوات عليهم مستثناة والكلام فى علم سائر الناس منه عفى عنه
٩ لان مراد صاحب القيل انه لاعلم لنا بجميع الحقايق تفصيلا او المراد انه لاعلم من غير تعليم المعلم او يكون المراد بالاسماء المسميات المخصوصة سمع

لا يخفى قوله والجواب ان المراد الجنس حاصله انا لاندعى الايجاب الكلى بل الايجاب الجزئى يعنى جمع من الحقايق ولو[٢] ثلثة اواربعة او حقيقة من حقايق الاشياء ثابتة والعلم[٣] بجنس الحقايق متحقق لان الخصم يدعى السلب الكلى فى المقامين والايجاب الجزئى كاف فى ابطاله وانت خبير بان الانسب ان يق حقيقة الشئ ثابتة من غير جمع[٤] المضاف والمضاف اليه قوله ردا اى بدليل انه رد على القائلين اه قوله ولا بعدم ثبوتها وانما لم يقتصر على الاول مع انه كاف فى المقص تنبيها[٥] على ان للمنكر ينبغى ان يتعرض لنفى القسمين معا ليكون نصا فى مراده لان العلم بالحقايق منحصر[٦] فى القسمين العلم بثبوتها والعلم بعدم ثبوتها بخلاف الرد عليه فانه يحصل بمجرد القول بان العلم متحقق بها من غير ان يتعرض بالثبوت وبالعدم قوله ومنهم من ينكر حقايق الاشياء انفسها بمعنى انها مرتفعة عن نفس الامر بالمرة وليس للمهية تخالف وتمايز بعضها عن بعض وليس شئ منها مظروفا

---

١ وبيان الدفع ان المراد ان للقطع بانه لا علم بجميع الحقايق بلا تعليم المعلم الخاص وهو الله تعالى لمولوى عبدالرحمن ره

١ اذ على تقدير تسليم كون المراد المسميات فالآية الكريمة تدل على حصول العام بالجميع على آدم عليه السلام لا على القوم سمع

٢ والقرينة لتعيين المراد فى الثانى ابطال جمعية الحقايق بالاضافة وفى الثالث ابطال جمعية الاشياء بالالف واللام اوعدم تقييد الجنس بالحقيقة او بالعلم اونقول ان المراد من الحقايق ههنا الحقيقة يدل عليها الحقايق كدلالة الجمع على الواحد كما فى المرفوعات هو اى المرفوع والضمير فى بها راجع الى تلك الحقيقة وهذ الجواب معارضة بحسب المناظرة منه عفى عنه

٣ فان قلت جنس حقايق الاشياء ثابتة فى الاستغراق قلت الجنس لاينافيه لان الاستغراق بالنسبة الى العلم والجنس بالنسبة الى المعلوم فان قلت مسائل العلوم كليات قلت هذا من المبادى كما يفهم من قوله ثم لما كان منه ره

٤ ويحتمل انيكون اختيار صيغة الجمع اشارة الى تعدد انواع الحقايق كما يستفاد من كلام المحقق اللارى فى مبحث المرفوعات حيث قال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع شرح

٥ قيل التنبيه المذكور تعليم للمنكر طريق انكار الحق وهذا ليس شان اهل الحق فوائد باقية

٦ قوله منحصر اه هذا الحصر ممنوع لان العلم بسائر احوال الحقايق علم بالحقايق كالعلم بعدم ثبوتها فوائد باقيه

لنفس الامر لا بنفسه[1] ولا بوجوده اذ مامن نسبة ايجابية كانت
او سلبية الا فلها نسبة ينا قضها[2] بل الكل خيالات واوهام
لا اصل له كالسراب الذى يحسبه الظمآن ماء لاان الكل راجع
الى اصل واحد حقيقى موجود فى الخارج وحده حقيقية بحيث
لا تعدد ولا تمايز بوجه من الوجوه الا بحسب الظاهر وبادى
الرأى واما بحسب التحقيق فلا كما ذهب اليه جمع من اهل
المشاهدة والمكاشفة لايقـ[3] فح يلزم ارتفاع النقيضين لان
ارتفاع النقيضين فرع تحقق اصل النسبة فحيث لا نسبة
فلا ايجاب ولا سلب وذلك[4] ليس ارتفاع النقيضين على ان
امتناع ارتفاع النقيضين من جملة المخيلات[5] عندهم ومن[6]
هذا يظهر لك ان انكارهم لايختص بالحقايق الموجودة فى
الخارج كمايشعر به[7] ظاهر عبارة الشرح[8] وقد يقال ان مرادهم
بالانكار بها انكار ثبوتها على حذف المضاف[9] كما فى مذهب
العندية والفرق بين المذهبين باعتبار ان العندية يقولون
ثبوتهاتابعة للاعتقاد بخلاف العنادية فانهم ينكرون الثبوت مطلقا
قوله ومن ينكر ثبوتها اى اتصاف الماهيات بالوجود وثبوت
بعضها لبعض بحسب نفس الامر مع قطع النظر من الاعتقاد
بل هى تابعة للاعتقاد فان اعتقدنا موجودا فموجود
ومعدوما فمعدوم وان حادثا فحادث وان قديما فقديم الى
غير ذلك فمعتقد كل طائفة حق بالقياس اليهم وباطل
بالقياس الى خصومهم فيكون النقيضان حقا بالقياس الى
الطائفتين ولا استحالة فيه عندهم اذ ليس فى نفس الامر شئ محقق

واحتجوا

[1] كالعنقاء فانه عند المتكلمين المحققين مظروف لنفس الامر بنفسه لا بوجوده منه عفى عنه
[2] فاذا تعارضا تساقطا لان حكم التعارض التساقط فيثبت عدم تحقق نسبة امر الى آخر فى نفس الامر تحرير
[3] اى حين ارتفاع النسبة بالمرة
[4] اذ لا ثالث للنقيضان تحرير
[5] فلا ارتفاع ولا استحالة بحسب نفس الامر
[6] اى من نفى تحقق اصل النسبة
[7] اى باختصاص انكارهم بالحقايق الموجودة فى الخارج تحرير
[8] بان المراد انكار الحقايق الموجودات فى الخارج منه عفى عنه
[9] ويؤيده ما ذكره فى الدرس السابق من قوله بانه لا ثبوت لشئ من الحقايق منه عفى عنه

* ای العندیة ۱ فی شرح المواقف وذلك مما لایخفی فساده انتهی کانه اشارة الی ان هذا الوجدان لعروض غلبة الصفراء له والافصح المزاج یدرك حلوه الموافق لنفس الامر والی ان الصفراوی یجد الحلو مر الایستلزم الحکم بعدم ثبوت شیء من الاشیاء غایة الامر یصیر سبب التناسب فیلایم ما قاله اللادریة لاما قاله العندیة لمولوی قاسم ۲ ای علی کون الاشیاء تابعة للاعتقاد ۳ ای من غلب علی طبیعته الصفراء

واحتجوا علی ذلك بان الصفراوی یجد الحلو فی فمه مرا فدل ذلك علی ان المعانی تابعة للاعتقاد دون العکس فان قیل ان الاعتقاد بتبعیة ثبوت الحقایق للاعتقاد حقیقة ثابتة فان قالوا بتبعیة ذلك الاعتقاد لاعتقاد آخر فلابد من ان ینتهی الی اعتقاد ثابت فی نفس الامر فلزمهم التناقض اولا فیلزم التسلسل قلنا لهم ان یمنعوا استحالة التس لانه فی الامور الاعتباریة ولو قیل انهم اعترفوا بتحقق النفی فیلزمهم التناقض قلنا هذا ایضا تابع للاعتقاد عندهم قوله فیزعم انه شاك قیل فیلزم التس فی الشکوك واجیب بانهم شاکون فی لزوم التس مع انه التس فی الامور الاعتباریة قوله ولنا تحقیقا ای دلیلا حقا صادق المقدمات بحسب نفس الامر وان لم یکن حقا صادقا مسلما عند الخصم فیکون المقصود منه اظهار الحق لا الزام الخصم فیکون له ولایة المنع فیه ولاخفاء فی ان اللازم منه ثبوت الاشیاء فی نفس الامر واما ثبوت العلم بها فلا وفیه تدبر قوله بالضرورة الضرورة بمعنی القطع والیقین او بمعنی الوجوب دون معنی البدیهة بقرینة قوله وبعضها بالبیان قوله الزاما ای قیاسا

۴ ای هذا الوجدان ۵ ای لاینتهی الی اعتقاد ثابت فی نفس الامر ۶ والشك شائع فیما استوی طرفاه وقد یستعمل فیما یقابل الیقین والظاهر ان المراد ههنا هو الاول ویحتمل الثانی ولفظ الزعم یؤید الثانی وعلی الاول لا بد من التأویل اذ الزعم ینافی الشك والتأویل هو ان لفظ الزعم قد یستعمل ویراد به الاشارة الی خذلان مذهب الخصم منه عفی عنه ۷ والتس فی الامور الاعتباریة لیس بمحال منه رحمه الله ۸ تقدیر الکلام لنا دلیل تحقیقا علی ان دلیل مبتدأ مؤخر ولنا خبره وتحقیقا تمیز وقول الجندی بیان حاصل معناه شرح ۹ وجهه ان الدلیل یستلزم العلم سواء کان علی المعنی المشهور عندهم اولا لان العلم بالمطلوب فی مفهوم الدلیل مأخوذ منه عفی عنه ۹ وجه التدبر ان الجزم بثبوت الاشیاء علم بثبوت الاشیاء ۹ لانه یمکن ان یقال انه اذا جزمنا بالضرورة بثبوت بعض الاشیاء یحصل لنا العلم بثبوته ایضا منه عفی عنه ۱۰ قوله الضرورة بمعنی القطع الخ قد یقال ان قوله بالبیان متعلق بالثبوت وقوله بالضرورة متعلق بالجزم ویجوز ان یکون ثبوت الشیء نظریا والجزم بذلك الثبوت بالنظر بدیهیا فنفس المقید نظری وقیده بدیهی فوائد باقیه

١ قوله لا بمعنى القياس الجدلى الخ جعله مقابلا للالزام بالمعنى المذكور وانه اعم لتناوله
المشهورات ايضا ذكر فى شرح الشمسية من غير اليقينيات المشهورات وهى قضايا يعترف
بها جميع الناس وسبب شهرتها فى ما بينهم اما اشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن
والظلم قبيح واما فى طبايعهم من الرقة كقولنا مراعات الضعفاء محمودة واما فيهم من الحمية كقولنا
كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه
عند غيرهم واما من شرايع واداب كالامور الشرعية وغيرها ومنها المسلمات وهى قضايا تسلم من
الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة او بين اهل العلم كتسليم الفقهاء
مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض منه الزام
الخصم واقناع من هو قاصر من ادراك مقدمات البرهان انتهى كلام شارح الشمسية فقوله بينهما اى الخصم وبين الباقى وكونهما مسلمة عند الباقى فى الظاهر سواء كانت مسلمة عنده بحسب الحقيقة اولا فالمفهوم من كلام هذا الشارح ان مقدمات القياس الجدلى مسلمة عند المستدل وخصمه وقد جعل المولوى الجندى غير مسلمة عند المستدل وان كل جدلى فهو لغرض الالزام لان مقدمات الجدلى غير مسلمة عند المستدل لا ان الجدلى يباين الالزامى كما قال المولوى الجندى ولعل هذا اصطلاح جديد (فوائد باقيه)

مركبا من المقدمات المسلمة عند الخصم مستلزما لبطلان
مذهبه كما هى مسلمة عندنا مستلزمة لمذهبنا ايضا لا بمعنى
القياس[1] الجدلى المركب من المقدمات المسلمة عند الخصم
غير المسلمة عندنا وانت[2] خبير بان بعض المقدمات غير
مسلمة عند الخصم كيف وان امتناع ارتفاع النقيضين من جملة
المخيلات عندهم فكيف يكون الزاميا قلنا وانما جعله[3] الزاميا
تنبيها على ان من يصلح التخاطب والمناظرة يتم الزاما[4] او
اشارة الى قربه[5] بالتسليم بالنظر الى[6] الاول تامل قوله ان لم
يتحقق نفى الاشياء اى ان لم يتصف شىء من الاشياء بصفة النفى
لم يكن شىء منها منفيا اذ المنفى ما اتصف بالنفى وقام به
النفى فان لم يتصف بالنفى لزم الاتصاف بنفى النفى ونفى
النفى اثبات او ملزوم له فلزم الثبوت[7] وان تحقق النفى

٢ قوله وانت خبير بان بعض المقدمات فقد
غير مسلمة عند الخصم قد يقال انكار وجود الاشياء لو كان مستلزما لعدم صدق القضايا
وكونها من المخيلات فجميع المقدمات يكون مخيلة فلا وجه لتخصيص البعض ولو لم يكن مستلزما فلا
يلزم كون البعض من المخيلات فوائد ٣ قوله وانما جعله الزاميا يعنى ان اطلاق
اللفظ ههنا بطريق التجوز فوائد ٤ اى الزاما عليه ليكون عائدا الى اسم ان فوائد ٤ بحيث يليق
ان يجعل الزاميا منه رحمه ٥ وفيه ان قربه بالتسليم بالنظر الى الاول مم لان جمع الاشياء
عندهم من المخيلات لعله اراد بالتامل هذا اسمع ٥ اى الدليل الثانى ٦ اى الدليل الاول
٧ اى النسبة الخبرية التى يكون بين الموضوع والمحمول منه عفى عنه

١ اقول فيه بحث لانا لانسلم اذا لم يتصف الاشياء بالنفى يلزم ان يتصف بنفى النفى لجواز ان لا يكون الاشياء ثابتة فى نفسها فلا يتصف بشىء منهما عبد ٢ على الترديد اوعلى هذا الشق ى ٣ اى عند السوفسطائية ع ٤ اى نفى الاشياء فى حد ذاته
٥ لجواز ارتفاع النقيضين على مذهبهم بل جوازه ايضا من المخيلات عندهم فلا يمكن الزامهم بناء على امتناع ارتفاع النقيضين لمولوى قاسم ره

فقد ثبت[١] مهية من الاشياء اذ النفى من جملة المهيات وكذا الاتصاف بصفة النفى من جملتها قال الفاضل المحشى[٢] يرد عليه ان عدم ارتفاع النقيضين من جملة المخيلات عندهم[٣] فلا يلزم من عدم تحقق النفى[٤] الثبوت[٥] فالصواب فى الالزام ان يقتصر على الشق الاخير فيق انكم جزمتم بنفى الحقايق مطلقا[٦] وهذا النفى من جملة تلك الحقايق فثبت بعض ما نفيتم وقد يتوهم ان انكارهم مقصور على الحقايق الموجودات الخارجية[٧] ويوجه[٨] الالزام بان النفى حكم والحكم تصديق والتصديق علم والعلم من الاعراض الموجودة فى الخارج[٩] ويرد عليه[١٠] انه لا وجود للعلم فى الخارج عند كثير من المتكلمين تم كلامه ولا يشتبه عليك بانه يرد عليه مثل مايرد على ما ذكر بان يقال ان النفى من جملة المخيلات عندهم[١١] وكذا الجزم فلا يلزم[١٢] ثبوت ما نفى وايضا ان عدم وجود العلم فى الخارج عند كثير من المتكلمين لا ينافى كونه

٦ اى بطريق السلب الكلى ٦ موجودة كانت اومعدومة ٧ فلايلزم من ثبوت النفى ثبوت الحقيقة الموجودة فى الخاج ره
٨ يعنى اذا كان انكارهم مقصورا على حقايق الموجودات لا يتم الالزام عليهم ظاهرا فان امم ان يختاروا الشق الثانى ويقولوا النفى متحقق وليس من الموجودات الخارجية وكلامنا فيه فيحتاج الى توجيه الالزام اى جعله موجها فلذا وجه المتوهم بان النفى آه لمولوى قاسم
٩ لانه اما كيف او انفعال
٩ لانه من مقولة الكيف على ما اختاره الجمهور مولوى قاسم
١٠ اى على التوجيه المذكور ومدار الورود عليه مبنى على ان العلم من مقولة الاضافة فلايكون موجودا فى الخارج وقوله عند كثير من المتكلمين اشارة الى ان عند بعضهم من مقولة الكيف فيكون موجودا فى الخارج سع من الاستاذ
٨ بقياس المساواة فلزم منه كون النفى موجودا فى الخارج فيه تأمل سع اى على الخيالى
١٢ انت خبير بانه لا يتم مثل هذا الكلام من قبل العندية فان الظاهر من مذهبهم على ماعرف من تحرير شرح المواقف وغيره انهم حاكمون بجزم النفى وجزم لزومه من شبهتهم * مولوى قاسم ١١ اى عند السوفطائية

١ اقول ان العنادية انكروا ثبوت الموجودات التى قال المتكلمون بوجودها فالزامهم ان يثبت عليهم القول بثبوت بعض من تلك الموجودات فالالزام باثبات قولهم بثبوت العلم يتوقف على كون العلم موجودا عند المتكلمين فوافق باقيه ٢ اى فى رد كلام المتوهم

ملزما به اذ لا يجب انيكون الملزم به معتقد المن تمسك به والاولى فى الرد ان يق ان الكلام فى النفى بمعنى اللاوقوع دون النفى بمعنى الانتزاع لان النقيضين هما النفى والاثبات بمعنى الوقوع واللاوقوع لا النفى والاثبات بمعنى الايقاع والانتزاع لارتفاعهما عند الشك والكلام فى المتناقضين فلا يصح الحكم بان النفى حكم والحكم تصديق الخ تأمل قوله على الاطلاق اى بطريق السلب الكلى قوله انما يتم على العنادية وقد عرفت ما فيه قال فى شرح المقاصد ثم لا يخفى ما فى العنادية والعندية من التناقض حيث اعترفوا بحقية اثبات او نفى سيما اذا تمسكوا فيما ادعوا بشبهة بخلاف اللاادرية فانهم اصروا على التردد والشك فى كل ما يلتفت اليه حتى فى كونهم شاكين تم كلامه ولاخفاء فى ان الالزام يتم على العنادية والعندية معافبين كلاميه نوع تدافع وماقيل فى توجيه ما فى شرح المقاصد من ان نسبة النفى ان لم يتحقق فى نفسها فقد تحقق نسبة الثبوت اذ الواقع لايخ عن النسبتين مدفوع بما مر من ان عدم خلو الواقع من النسبتين من جملة المخيلات والاولى فى التوجيه ان يق انكم جزمتم بنفى الحقايق مطلقا واتصاف الحقايق بصفة النفى وهذا النفى والاتصاف من جملة تلك الحقايق

٣ لان اللاوقوع ليس بتصديق بل مصدق به (منه رحمه)

٤ لان اللاوقوع ما ليس بتصديق بل مصدق به (منه عفى عنه)

٥ وهو ان بعض المقدمات غير مسلمة عند الخصم لان امتناع ارتفاع النقيضين من جملة المخيلات عندهم (لكاتبه)

٥ وهو عدم ارتفاع النقيضين من جملة المخيلات عندهم وكذا (النفى والجزم)

٦ والترديد ناظر الى قول كل منهما اعنى انكار الحقايق وادعاء كونها خيالات وادعاء ثبوتها وادعاء كونها تابعة للاعتقاد وانما اورد كلمة او مع انهم اعترفوا بهما نظرا الى ان فى اثبات التناقض يكفى احديهما لمولوى عبد الحكيم (رحمه)

٧ الشبهة عقيدتهم اى مدعائهم الفاسدة فاذا ادعوا ما ادعاهم فلا بد لهم من دليل فح لا بد لهم من اثبات مقدماته فيثبتوا وثبوتها تلك المقدمات التى من الحقايق تأمل (منه عفى عنه) ٨ المراد بالشبهة ههنا الدليل الباطل من النفى والاثبات ٨ من الاصرار بمعنى الدوام ٩ يحتمل انيكون الحصر اضافيا بالنظر الى اللا ادرية فلا تدافع (سمع)

١ لان النفي والاتصاف به ليسا من الوجودات الخارجية بل امر ان اعتباريان عند المتكلمين (منه رحمه)

١ وهو ان النفي والاتصاف من جملة المخيلات لكاتبه (عفي عنه) ٢ وجه التامل ان النفي والاتصاف المذكورين ايضا من جملة المخيلات (منه عفي عنه) ٣ واعلم ان الحسيات والبديهيات هما العمدة في العلوم ويقومان حجة على الغير اما البديهيات على الاطلاق واما الحسيات فاذا ثبت على الاطلاق الاشتراك في اسبابها اعني فيما يقتضيها من تجربة اوتواتر اوحدس (منه رحمه)

وثبوتها فيثبت بعض ما نفيتم ففيه ما فيه تامل[١] قوله[٢] قالوا الضروريات[٣] هذا دليل اللاادرية وفيه نوع اشعار على[٤] دليل العندية ايضا من ان الصفراوي يجد الحلو مرا فدل على ان المعاني تابعة للادراكات واما دليل العنادية فهوانه ما من قضية بديهية كانت اونظرية الاولها معارضة مثلها في القوة تقاومها قوله والحس قد يغلط كثيرا واذا كان كذلك فحكمه في اي جزئي ومادة تفرض كان في معرض الغلط فلا يكون مقبول الشهادة قال الفاضل المحشي ان قلت قد الداخلة على المضارع للقلة فتنافي الكثرة[٥] قلت قد[٦] يستعار ويستعمل للتحقيق ايضا على[٧] ان القلة بحسب الاضافة لا تنافي الكثرة في نفسه[٨] تم كلامه هذا مبني على ما هو المشهور والتحقيق ان قد الداخلة على المضارع يفيد القلة بحسب الزمان ولا شك ان القلة بحسب الزمان لا ينافي الكثرة الاضافية بحسب المادة تامل[٩] قوله كالاحول اي الذي يقصد الحول تكلفا فانه يرى الواحد اثنين بسبب وقوع الانحراف في العصبتين اوفي احدهما واما الاحول

٣ وهذا جواب عما يقال من ان هذا الاستدلال بالجزئي وهو لا يفيد ما هو مطلبهم من نفي جميع المهيات لكاتبه

٥ كلمة قد ٦ المستفادة من لفظ الكثير فكيف جمع الشارح بينهما ٧ لا يخفى لطف هذا الكلام ف

٨ اي يجوز ان يكون الغلط قليلا بالنسبة الى الاحساس الواقعي كثيرا في نفسه ولا منافات بين القلة الاضافية والكثرة في نفسه فيكون المعنى والحس يغلط غلطا قليلا بالنسبة الى غلط كثير في نفسه عب

٩ يمكن ان يكون اشارة الى ان كلام المحشي ليس نصا في المشهور بل يمكن حمله على التحقيق وقد يقال يجوز انيكون القلة بحسب الزمان والكثرة بحسب المادة او بالعكس على انه لا يبعد ان يقال المراد بالقلة بحسب الزمان والمادة والكثرة بحسب الكيفية كما يقال بالفارسية درين سخن بسيار غلط كردي مولوي (قاسم) ٩ ولعل وجهه الكثرة الاضافية معناه ان يعتبر بالقياس الى القلة فيكون الاحساس الواقع قليلا بالنسبة الى الغلط وليس كذلك فالاولى ان يفسر الكثرة في نفسه اعني مقابلة الوحدة (منه عفي عنه)

١ فلما بالفاء واللام وما المخففة التى للنفى لا بالقاف واللام المشددة المفيدة للقلة لانه يفيد ان الاحول الفطرى يرى الواحد اثنين الا انها قليلة وليس كذلك لان الاحول الفطرى لايرى الواحد الا الواحد ولا يرى الواحد اثنين فى شئ من المواد خذ هذا تحرير
٢ يحتمل ان يكون المراد من البديهيات مايقابل الحدسيات فيشمل التجربيات والمتواترات وغيرهما فلا يرد ان الضروريات غير منحصرة فى الحسيات والبديهيات (لمولوى عبد الرحمن)

الفطرى قلما[١] يرى الواحد اثنين قوله ومنها البديهيات[٢] اى الاوليات[٣] ومافى حكمها من القضايا الفطرية[٤] فمنها القياس اذ القياس الخفى لما لم يفارق عن تصور الطرفين ههنا فكانه تصور الطرفين كاف فى الحكم كما فى الاوليات بخلاف البواقى من التجربيات والمتواترات واحكام الوهم فى المحسوسات والحدسيات فانها ليس كذلك بل يحتاج الى امر خارج عنهما فهى داخلة فى الحسيات اذ المراد بها ما للحس فيها مدخل سواء احتاج العقل فى الحكم الى شئ آخر سوى الحس اولا[٥] وفيه ان مدخلية الحس فى الحدسيات ليس مطردا وانما لم يتعرض للوجدانيات وهى التى نجدها امابنفوسنا كعلمنا بوجودنا اوبالاتنا الباطنة كعلمنا بلذاتنا و آلامنا لانها لا نفع[٦] لها فى العلوم ولا يكون حجة على الغير وقد يراد بالبديهيات ما يقابل[٧] الحسيات فيندرج الوجدانيات[٨] حينئذ فى البديهيات فينحصر الضروريات فيهما وصاحب المواقف جعل الوجدانيات قسما برأسها وثلث القسمة وانت تعلم ان عبارة الكتاب ليس نصا فى حصر الضروريات فى القسمين المذكورين وانكان المقام مقام الحصر ويستدعيه تأمل

قوله

٣ وانما فسر البديهيات بها ليصح تقابل البديهيات بالحسيات لانها ايضا من البديهيات اولئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره (سمع)
٤ القضية الفطرية هى التى يحصل من تصور موضوعها ومحمولها قياس فى الذهن مثل قولنا الاربعة منقسمة الى الاثنين فان من تصور الاربعة والانقسام بمتساويين يحصل فى ذهنه هذا القياس الخفى الاربعة منقسمة الى الاثنين والاثنان متساويان فالاربعة منقسمة الى المتساويين (منه رحمه)
٥ والجواب ان الحدس ههنا قيد القسم وليس عين القسم فيجوز انيكون اعم من المقسم فلا يلزم مدخلية الحس فى جميع افراده ولم يعتبر ذلك فى الجميع (فوائد باقيه)
٦ وما وقع فى عبارة المواقف من انها قليلة النفع فى العلوم لاينافى اصل النفع وقد يقال ان هذه العبارة قد يستعمل فى نفى الاصل ٧ اى مالامدخل للحس فيها (منه ره) ٨ وبعض الحسيات ايضا لان ذلك الغير لم يجد من باطنه ما وجدناه (منه عفى عنه)

قوله والنظريات فرع الضروريات لانتهائها اليها دفعا للدور والتسلسل قوله غلط الحس اشارة الى منع الكلية الملاحظة فى نظم الكلام وهى قولنا واذا كان كذلك تحكمه فى اى مادة تفرض كان فى معرض الغلط ونسبة الغلط الى الحس بادنى ملابسة اذ الغلط فى الحكم ليس الامن العقل قوله لاسباب جزئية غير شاملة وغير متحققة فى جميع المواد والظاهر ان جمع الاسباب باعتبار المواد[1] على انه يجوز انيكون سبب الغلط فى مادة واحدة متعددا[2] من غير لزوم توارد العلل المستقلة على المعلول الواحد بالشخص تدبر * قوله لانتفاء اسباب الغلط فى نفس الامر ومصداقه حصول اليقين فى بعض المحسوسات والتجويز العقلى لا ينافى العلم كما فى العلوم[3] العادية فلايتوجه ان يقال ليس لنا احاطة باسباب الغلط برمتها فكيف يتصور الاطلاع على انتفاء الجميع فيجوز ان يتحقق فى اية مادة تفرض من المحسوسات سبب من اسباب الغلط من غير انيكون لنا شعور بذلك السبب قوله والاختلاف فى البديهى جواب عن القدح فى البديهيات ومابعده من قوله وكثرة الاختلاف جواب عنها فى النظريات قوله لعدم الالف وقد يناقش فيه بان لا مدخل للالف لان الطرفين لابد من انيكون متصورا على الوجه الذى يدور الحكم عليه اولا فعلى الاول يكون كافيا فى الحكم من غير مدخلية امر آخر فيه كالالف فلا يتصور الاختلاف حينئذ

[1] قوله باعتبار المواد مبنى على انه ليس المراد بقوله فى البعض بعض اشخاص المحسوسات لامتناع المواد فى المادة الواحدة بل المراد بعض اشخاص الناس او بعض انواع المحسوسات (فوائد باقيه) * لانه قال منها حسيات ومنها بديهيات ولم يقل الضروريات اما حسيات او بديهيات [2] قوله من غير لزوم توارد العلل المستقلة الخ لان الغلط فى محسوس واحد يتعدد بتعدد افراد الناس فليس هناك معلول واحد بالشخص ولو سلم فالاسباب لايكون عللا مستقلة بل عللا ناقصة ولو سلم فاعتبار العلية على البدل دون الاجتماع فلا يلزم التوارد وقوله تدبر اشارة الى التدقيقات المذكورة فوائد باقيه [3] اى المستندة الى العادة كعلمنا مثلا بان الجبل الذى رأيناه فيما مضى لم ينقلب الآن ذهبا شرح مواقف

[3] اى العلوم التى عادة الله جارية عليها (منه عفى عنه) * لان المجموع علة مستقلة لا كل واحد منه رحمه ع قيل معنى قوله والاختلاف فى البديهى لعدم الالف آه يعنى ان كون الاختلاف فى البديهى لعدم تصور الطرفين على الوجه الذى يدور الحكم عليه وذلك اى عدم تصور الطرفين كذلك اما لعدم الالف او لخفاء فى التصور ففهم من هذا الكلام ان قوله لعدم الالف تعليل لامر مقدر فى نظم الكلام لكاتبه عفى عنه

١ وهو ان عدم الالف منشأ لعدم التصور على ذلك الوجه وعدم التصور على الوجه المخصوص سبب لوقوع الاختلاف فعدم الالف منشأ لوقوع الاختلاف والمراد به اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة تحرير ٢ قوله خصوصا اللاادرية وينبغي ان يقول خصوصا العنادية لعدم كونهم قائلين بالحقيقة اصلا بل يقولون انها اوهام وخيالات بخلاف اللاادرية فانهم قائلون بالحقيقة لكنهم شاكون فيها فالانسب ايراد العنادية موضع اللاادرية (لمولوى عبد الرحمن) ٣ اما وجه الدلالة على الاول فظاهر واما على الثاني فلان في الاشتقاق اللغوى لا حاجة الى اللفظ فضلا من كونه عربيا (سمع) ع اما في الاول فلان الاشتقاق

وعلى الثاني يكون الاختلاف لاجل عدم تصور الطرفين على الوجه الذى يدور الحكم عليه لا للالف وعدمه نعم للالف مدخل في السرعة ووجه الدفع غير خفي كما لا يخفى قوله لا ينافي حقية بعض النظريات بل حقية البعض مقطوع به ببداهة العقل قوله والحق اشارة الى ان ما مر من الاجوبة تحقيقا والزاما لا يتم وما مر من قوله ولا يخفى انه انما يتم على العنادية وقد عرفت ما فيه قوله خصوصا اللاادرية ليس بواقع موقعه تأمل قوله اشتقت السفسطة قال في شرح المواقف ثم عرب هذان اللفظان واشتقت منهما السفسطة والفلسفة هذا يدل على ان الاشتقاق من خواص العربية وان الاشتقاق ههنا بالمعنى المصطلح وفي القاموس تأمل قوله وهو صفة يتجلى بها واعلم ان احسن ما قيل في الكشف عن مهية العلم هذا التعريف ثم الثاني ولهذا اختارهما من بين التعريفات وقدم الاول وان المتبادر من الباء هو السبب القريب فخرج به الحيوة والوجود وغير

ههنا بالمعنى اللغوى في الصراح اشتقاق كرفتن حرفى از حرفى واما في الثاني فلان قولنا كرفته مشتق من كرفتن وداده مشتق من دادن الى غير ذلك ولا يصح الاستدلال من بكبدى او بكيب من كب ومترش من تراش ومروغن من روغن ومزعفر من زعفران ومپشم من پشم لان ذلك بعد التعريب ثم في دلالة ما في شرح المواقف على ان الاشتقاق ههنا بالمعنى المصطلح تأمل فوائد باقيه ٥ اذ لا دليل على شيء منهما منه ره ٦ وانت خبير بان هذا التعريف يشكل بالصفات النفسانية كالقدرة والارادة اذا جعلت معرفات او جزئها اذ بها ينكشف المجهول التصورى لمن قامت هى بها الا ان يدعى مزيد اختصاص ذلك لمن قامت بها كما يشعر به اللام في قوله لمن وقد يدفع بحمل السبب على القريب وفيه مجال بحث (منه عفى عنه) ٧ لان مفهومه في نفسه امر واضح لا يحتاج الى اضمار وتقدير ولا الى انظار دقيقة س ٨ يشكل هذا التعريف بعلم الله تعالى اذ لفظ من عبارة عن ذوى العقول الا ان يراد به ذوى العلم منه ره ٩ لانهما سببان للصفة وهى سبب للتجلى المذكور ١٠ لكونه ظاهر الدلالة ١١ في قوله يتجلى بها ١٢ اى بسبب حمل الباء على السبب القريب * كالصورة النوعية واعتدال المزاج ٨ اى كشف السر عن حقيقة العلم وبيانها اما بالكنه او بالوجه فلا يلزم كون واحد منها حدا فوائد باقيه

١ لعل حاصله انالانسلم تبادر السبب القريب بل المتبادر هو السبب الحقيقى الذى هو المؤثر وهو الله تعالى وهو منتف فى الصفة ولو سلم تبادر السبب القريب لكن لانم ان الصفة سبب قريب بل القريب ليس الا الايجاد والتأثير ش ٢ وهو عند الاشاعرة خلق الله وعند المعتزلة ماهو من جهة العباد (فوائد باقيه) ٣ اذ التعريف لايكون منضبطا لجواز انيكون الحيوة سببا قريبا بالنسبة الى الوجود سمع من الاستاد عم اذ لا يكون حينئذ حمل اللفظ على المتبادر ٥ اذ العلم الحضورى مع المعلوم متحد ذاتا واعتبارا كعلمنا بانفسنا وذواتنا ٥ لاخذه الصفة فى التعريف

ذلك لكن بقى ان المتبادر منه هو السبب الحقيقى[١] وهو منتف ههنا وأن السبب القريب ليس الا الايجاد[٢] وحمل القريب على الاضافى تعسف[٣] لايليق فى مقام التعريف وكذا حمل السبب على العادى[٤] وايضا لا يصدق التعريف على العلم[٥] الحضورى مع انه من جملة افراد المعرف وتخصيص المعرف بالانطباعى تعسف هذا[*] انما هو حد العلم عند من يقول العلم صفة ذات تعلق ومن[٢] قال انه نفس التعلق حده بانه تجلى المذكور وانكشافه عند النفس قوله ويمكن ان يعبر عنه عطف تفسيرى لمايذكر و به[٧] اشار الى ان المراد بالذكر الذكر بالقوة[٨] دون بالفعل والابطال[٩] الجامعية قوله فيشمل[١٠] ادراك الحواس الظاهرة اذ[١١] هم لا يقولون بالباطنة واسناد الادراك الى الحواس ليس من قبيل اسناد الادراك الى المدرك بل الى الآلة وكذا اسناده الى العقل لو اريد به القوة النظرية وعد ادراك الحواس علما موافق لمذهب الشيخ الاشعرى وهو المختار عند المتأخرين اذ بكل واحدة منها

ومعنى الصفة مايقوم بالمحل س ٥ وهو ان يكون العلم عين المعلوم * اى العلم الحصولى اى قوله صفة يتجلى ٣ قوله ومن قال انه نفس التعلق آه قيل لا حاجة لهذا القائل الى تعريف اخر لان التعلق اللغوى بالمذكور ايضا صفة الانسان كما ان الصفة الزائدة المتعلقة صفة له والتجلى المذكور لايصدق على التعلق لانه اثره فيغايره فلا يصح تعريفه به (فوائد باقيه) ٧ اى بلفظ الامكان ٨ اراد بالقوة الامكان الذاتى الشامل للفعل لا الاستعدادى والالا يتم المطلوب لان القوة بمعنى الاستعداد غير مجامع الفعل صرح بكلا الاطلاقين بعض المحققين تحرير الاستاد ٩ لخروج علم المعدومات

١٠ قوله فيشمل ادراك الحواس الظاهر ان التفريع يتعلق بتعميم المذكور من الموجود والمعدوم فلو كان المذكور مخصوصا بالموجود لما يشمل التعريف ادراك العقل مطلقا كادراك الكليات ولو كان مخصوصا بالمعدوم لما شمل ادراك المحسوسات (فوائد باقيه)

١١ دليل تقييد الحواس بالظاهرة يعنى انما قيدنا الحواس بالظاهرة اذهم آه والحاصل ان الحواس وقع فى كلام الشارح بدون التقييد بالظاهرة وقد قيد المحشى بها ثم علل التقييد بقوله اذهم آه (منه عفى عنه)

ترتسم في النفس صورة بها ينكشف المحسوسات للنفس ولا يلزم منه كون البهايم من ذوي العلم لان ادراكها بانفس الحواس دون بالنفس بواسطة الحواس ولهذا قيل لمن قامت فكانه قال صفة ينجلي بها المذكور عند النفس واما عند الجمهور وهو نوع من الادراك ممتاز عن العلم بالمهية قال الش في شرح المقاصد في بحث العلم والحق ان اطلاق العلم على الاحساس مخالف للعرف واللغة قال الفاضل المحشي عده علما يخالف العرف واللغة فان البهايم ليست من اولي العلم تم كلامه وانت تعلم ان ما عده من العلم ليس ادراك الحواس مطلقا بل ادراك النفس بواسطتها اذ ادراك الحواس مرتسمة عند النفس وايضا قوله فان البهايم اه يدل على ان التوهم والتخيل وادراك الجوع والخوف واللذة والالم لايكون علما لحصولها للبهايم تامل قوله من التصورات والتصديقات والظاهر

انه

١ قال العلامة الدواني في شرح الهياكل التصديق والحكم انما هو للنفس المجردة والحيوانات العجم لا نفس لها من شرح الهياكل ٢ اي مندرج تحت الادراك اندراج النوع تحت الجنس وممتاز عن العلم بالذات تحرير ٣ والمتحصل من هذا النقل اظهار الاندراج ٤ للزوم كون البهايم من ذوي العلم ٥ اي عد ادراك الحواس ٦ وحاصل قوله وانت تعلم ان ما عد من العلم آه انه لايلزم كون البهايم من ذوي العلم اما على وجه الاول لان العلم ادراك النفس بالية الحواس والمدرك هو النفس الناطقة وليس في البهايم النفس اما على وجه الثاني فلان الحواس وان كانت مدركة لكن باعتبار ارتسام الصور عند النفس والنفس مرتفعة من البهايم وهذا الايراد مشترك على ما في شرح المقاصد والمحشي سمع من الاستاد ٧ وجه التأمل ان المنكر لكون ادراك المدركات بالحواس الظاهرة ينكر ما ذكره بطريق الاولى فلا وجه للايراد عليه (منه عفي عنه)

٧ لعل وجه التأمل ان التخيل على ما يفهم من كلامهم هو التصرف تحليلا وتركيبا في صور المحسوسات والمعاني الجزئية المدركة بالوهم والامور الكلية المدركة بالقوة العاقلة ولا دليل على ان للبهايم تصرفا في المحسوسات والمعاني الجزئية بالتحليل والتركيب وايضا يعرضها الجوع والخوف واللذة والالم وادراك عروضها لها غير لازم فان الانسان كثيرا ما يعرضه حالة ولا يعلم بها او يوجه ان التوصيف بالعلم مبني على الفرد الكامل منه وهو الادراك بالقوة العاقلة فانتفاء التوصيف لو دل لدل على انتفاء الفرد الكامل لا على انتفاء جميع الافراد فيجوز انيكون التوهم مثلا في البهايم علما ولم يوصف بالعلم فالدلالة المذكورة في كلامه محل تأمل (فوائد باقيه)

١ بل باعتبار طرف واحد وهو الموضوع لان المحمول لا يكون الا كليا (شيخ رحمه)
٢ وجه التأمل ان حصول التصديق بالحواس باعتبار الاطراف ليس مطلقا بل باعتبار الموضوع فقط لان المحمول الكلى لا يدرك بالحواس (منه عفى عنه) ٢ وجه التامل ان المحمول كلى والكلى لايدركه الحواس تحرير ٣ عند من اعتبر منشأ ٤ التصور ٤ عند من اعتبر ذى الصورة
٥ وهذا التعريف يشكل بالبراهين والمعرفات على رأى القائلين باتحاد العلم والمعلوم تأمل (منه عفى عنه)

انه متعلق بادراك العقل اذ التصديق لايحصل بالحواس الا باعتبار[١] الاطراف تأمل[٢] قوله اليقينية اى المنسوبة الى اليقين بمعنى المندرجة تحت اليقين اندراج الجزئى تحت الكلى واليقين بمعنى الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع مختص بالتصديق وكذا غير اليقين بمعنى الاعتقاد الغير الثابت المطابق واما اليقين وغير اليقين بمعنى المطابقة وعدمها جار[٣] فى التصورات ايضا على ما زعموا والتحقيق ان التصورات كلها يقينية ولايوصف[٤] بعدم المطابقة اصلا قوله صفة توجب[٥] تميزا ه الصفة هى الامر الغير القائم بالذات او القائم بالمحل[٦] اى الموضوع وتفسيرها بالامر القائم بالغير كما فسر به قدس سره فى شرح المواقف ليس على ما ينبغى اذ يخرج[٧] علم الله تعالى بل[٨] لايتناول التعريف على شئ من افراد المعرف اذ الصفة عند الاشاعرة ليست غير المحل كما انها ليست عينه ومحصله[٩] ان العلم امر قائم بمحل[*] متعلق[١٠] بشئ يوجب ذلك الامر ايجابا عاديا كون محله مميزا للمتعلق تميزا لا يحتمل ذلك المتعلق نقيض ذلك التميز فلابد من اعتبار

٦ اقول ليس علم الواجب قائما بالمحل ايضا لما عرفت ان علم الواجب علم حضورى لاحصولى وكونه قائما بالمحل يستدعى الحصول عبد ٧ وقد يجاب بانه يحتمل انيكون مراده قده بالغير الغير اللغوى ومرادهم بقولهم لا هو ولا غيره انما هو غير الاصطلاحى ويكون تفسيره به اشارة واشعارا الى الغير بالمعنى اللغوى ايضا يجرى على لسانهم كما يجرى الاصطلاحى سمع من الاستاد ٨ الا ان يراد بالصفة فى كلامهم الصفة العينية اويراد بالغير الغير المصطلح (منه عفى عنه)
٩ ثم توضيح التعريف ان زيدا اذا تصور شيئا كالانسان فهذا التصور علم اى صفة توجب تميزا فى محله الذى هو زيد لا يحتمل النقيض متعلقه وهو اى المتعلق هو الانسان ونقيضه هو الفرس والبقر وغيرهما وان الانسان يمتاز بذلك العلم عن الفرس والبقر والغنم بعد ما كان الكل مجهولا لزيد اولا وكذلك فى العلم التصديقى عبد *اى التعريف *اعنى النفس ١٠ قوله متعلق بشئ بالرفع خبر ولو فتح اللام من المتعلق وبدل الباء باللام فى قوله بشئ يكون بالجر صفة لمحل (فوائد باقيه)

١ قوله لان التميز آه لاحاجة الى اعتبار ذلك لان نفس الصفة يقتضى المحل (فوائد باقيه)
٢ قوله ولاشك ان تميزه انما هو لشئ آه يحتمل ان يكون الباء اواللام والتميز لا بد له من مميز بفتح الباء والمميز به وهو آلة التميز فعلى الاول يراد الثانى وعلى الثانى يراد الاول وللعلم تعلق لكل منهما (فوائد باقيه)
٣ قوله اعنى المعلوم تفسير للشئ وكل من المميز كالانسان والمميز به كالحيوان الناطق معلوم غير ان الاول معلوم اولا اجمالا وبعد تصوره بصورة الحيوان الناطق معلوم تفصيلا واما الثانى فمعلوم مرة اجمالا (فوائد) ٤ قوله وان كانت توجب تميزا بمحلها على وزن التفعل بالتشديد وقوله لايوجب تميزا على وزن التفعيل بالياء المخففة بعد العين (فوائد) *لمتعلقاتها عما عداها فسخه * تميز بالتشديد متميز شدن وبسكون الياء تميز كردن قوله وفيه اى فى هذه المناقشة بحث ظاهر وهو ان قوله جواز التخلف اريد به وقوع التخلف فالمنع لان العادى قد يكون دائميا كما يكون اكثريا ولو اريد امكان التخلف فلا استحالة فيه لان صفات الله تعالى فى حد ذاتها ممكنة للاحتياج الى ذات الله تعالى فلو امكن آثارها فلا عجب فوائد

المحل الذى هو العالم لان[١] التميز المتفرع على الصفة انما هو للمحل دون الصفة ولاشك[٢] ان تميزه انما هو لشئ يتعلق به تلك الصفة والتميز اعنى المعلوم[٣] تصوريا كان اوتصديقيا وذلك الشئ المتعلق هو الذى لا يحتمل نقيض التميز فخرج بقوله تميزا عن الحد ماعدا العلم من الصفات النفسانية وغير النفسانية كالشجاعة والقدرة والسواد والبياض الى غير ذلك فان تلك الصفات وان كانت[٤] توجب تميزا لمحلها عن الغير لكن لاتوجب تميزا* بخلاف الادراك فانه كمايوجب لمحله تميزا عن غيره كذلك يوجب ايضا تميزا بمدركاته عما عداها اى يجعل المحل بحيث[٥] يستحق ان يلاحظ مدركاته وتميزها عما عداها وقد يناقش* فيه بان علم الله تعالى يخرج عن التعريف بحمل الايجاب على العادى كما هو مذهب الاشعرى فان الايجاب فى علم الله تعالى ليس بطريق العادة لان العادى يقتضى جواز التخلف وفى حقه تعالى غير مجوز وفيه نظر[٦]

٥ ولعل ان فائدة اعتبار الاستحقاق ان تحقق الصفة لايستلزم الملاحظة بالفعل س واعلم
٦ وجه النظر ان المعرف ههنا العلم المخلوق لان المصنف ره قال واسباب العلم للخلق ثلثة والظاهر ان قوله للخلق متعلق بالعلم وعلم الله تعالى خارج عن المعرف او يقال ان غير المجوز فى حق الله تعالى وقوع التخلف لاجواز التخلف (تحرير) * واجيب عنه بان المعرف سوى الله تعالى فخروجه عن التعريف لا يضر تدبر ٦ وجه النظر انه يمكن ان يمنع عدم جواز التخلف فى حقه تعالى او يقال ان العادى ممكن التخلف فى حق الممكنات دون الواجب اويمنع جواز التخلف فى العادى تحرير

* اى فى قوله يحتمل وفى قوله النقيض س * الا فى الضميرين المستتر فى لا يحتمل والمحذوف المعوض عنه اللام فى النقيض واصله نقيضه (فوائد) ١ وهى خمسة وعشرون احتمالا خمسة من التوافق وعشرون من التخالف (منه عفى عنه) ١ قوله على وجوه شئ جمع شتيت من شت اذا تفرق وهذه خمسة وعشرون وجها حاصلة من ضرب الخمسة فى الخمسة فان الضمير الاول اذا كان الى واحد من الخمسة فالثانى يحتمل خمسة وجوه (فوائد باقيه) * اى شرح مختصر ابن الحاجب ٢ يعنى قوله ومحصله ان العلم امر قايم بمحل آه

٣ قوله ثم التميز فى التصور اى التميز به الصورة كصورة الحيوان الناطق فى غير الانسان والمتعلق الماهية كماهية الانسان (فوائد باقيه)

* كمهية الانسان * اى الوقوع واللا وقوع

* بل المتعلق النسبة التى هى مورد الوقوع واللا وقوع (فوائد)

٤ ولا شك آه فى شرح المواقف لان المتناقضين هما المفهومان المتمانعان لذاتيهما ولا تمانع بين التصورات فان مفهومى الانسان واللانسان لا يتمانعان الا اذا اعتبر ثبوتهما لشئ وحينئذ يحصل هناك قضيتان متنافيتان صدقا وكذبا ولاشك ان نفى النقيض فى المفردات يناقض قولهم نقيض الاعم كاللاحيوان اخص من نقيض الاخص كاللا انسان وقولهم نقيضا المتساويين متساويان وقولهم عكس النقيض جعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثانى او لا فنقيض الشئ ما يمتنع اجتماعهما لذاتيهما فى الصدق فان كان فى الصدق بمعنى الحمل على ثالث فالتناقض فى المفردات وان كان فى الصدق بمعنى المطابقة للواقع فالتناقض فى القضية (فوائد باقيه) * على حل هذا التعريف

واعلم ان ههنا امورا الصفة والمحل الذى قام به الصفة والتميز والايجاب الذى فى توجب والمتعلق والكل يحتمل ان يراد فى الموضعين على وجوه شتى احتمالا عقليا لكن الاقرب ان يراد بالضمير فى يحتمل المتعلق وبالنقيض نقيض التميز كما اشرنا اليه فى اثناء التقرير قال الشارح فى شرح الشرح هذا هو الظاهر من مثل هذه العبارة ثم التميز فى التصور نفس الصورة والمتعلق المهية المتصورة وفى التصديق الاثبات والنفى والمتعلق الطرفان ولا شك ان الاول اعنى الصورة لا نقيض لها وان الاخيرين اعنى الاثبات والنفى كل منهما نقيض الآخر هذا هو المشهور فى حل عبارة هذا التعريف ويرد عليه ان القول بالصورة فرع القول بالوجود الذهنى واصحاب هذا

١ قوله لايقولون بالوجود الذهنى قيل انما لايقولون بالاسم ولكنهم يقولون بالمسمى وهو العلم فالصورة هى الامر الذى علم الشئ به (فوائد)
١ قوله وايضا يلزم احد الامرين آه متعلق بقوله ثم التميز فى التصور يريد ان التميز تصور فى المفردات وتصديق فى الجمل فالقول ان التميز صورة ونفى واثبات قول بان التصور صورة والتصديق نفى واثبات فالامر ان كان كذلك فليس التصور والتصديق علما لان الصورة والنفى والاثبات ليس علما وان لم يكن كذلك فالتصور غير الصورة والتصديق غير النفى والاثبات وكون التصور والتصديق علما من الضروريات فيلزم ان يكون غير الصورة ولكنه خلاف المقرر عندهم (فوائد باقيه)

التعريف اعنى الاشاعرة لا يقولون[١] بالوجود الذهنى وايضا[٢] يلزم احد الامرين اما عدم كون التصور والتصديق علما او كون التصور غير الصورة وكون التصديق غير النفى والاثبات والكل مخالف[٣] لما تقرر عندهم على ان اثبات الصفة سوى الصورة والاثبات والنفى ليس ضروريا[٤] ولا مبرهنا عليه بل يكذبه الوجدان وايضا ان ذكر التميز وارادة الصورة والنفى والاثبات به مجازا عما به التميز مجاز[٥] من غير قرينة وجعل كون التميز اضافة والصورة من قبيل الكيف قرينة المجاز مما لا يلتفت اليه وايضا[٦] ان النفى والاثبات بمعنى الايقاع والانتزاع ليس بشئ منهما نقيضا للآخر اذ هما

٤ قوله ليس ضروريا آه قيل التصور متعلق والصورة متعلق ومغائرة المتعلق والمتعلق ضرورى يصدقه الوجدان وكذلك التصديق والاثبات والنفى بمعنى الوقوع واللاوقوع (فوائد) ٣ للتحقيق للقائلين بالصورة (منه عفى عنه)
٢ قوله وايضا يلزم اى على تقدير صحة هذا التعريف يلزم احد الامرين آه لان الظاهر المتبادر من الايجاب المستفاد من قوله توجب هو المغايرة بين الموجب والموجب حقيقة تحرير
* وهو مبنى على المساهلة والاعتماد على فهم السامع للقطع بان المحتمل للنقيض هو التميز بمعنى الصورة والنفى والاثبات (س)
٥ قوله مجاز من غير قرينة قيل القرينة اضافة النقيض الى الضمير الراجع الى التميز فهذا يقتضى ان يراد من ذلك الضمير المميز به بطرق الاستخدام لان التميز انما يرفع من متعلق العلم احتمال نقيض ما هو من صفاته وانما يكون صفة المتعلق المميز به دون التميز وانما التميز صفة العالم (فوائد باقيه)
٦ قوله وايضا ان النفى والاثبات آه عطف على قوله يرد عليه ان القول بالصورة متعلق بقوله كل منهما نقيض الآخر والجواب ان المحكوم عليه بالتناقض هو النفى والاثبات بمعنى الوقوع واللاوقوع دون الايقاع والانتزاع (فوائد)

١ التوجيه هو حل عبارة هذا التعريف وهذا يدل على انه لم يرد فى التوجيه الاول المعنى المصدرى وليس كذلك وانما اريد بالضمير العائد الى التميز المميز به لا بلفظ التميز وانما اريد به المعنى المصدرى (فوايد باقيه) * اى توجيه هذا التعريف * اعنى الكشف والايضاح (س) ٢ وقد يقال لا يبعد كل البعد ان يراد بالضمير المتعلق و بالنقيض الصفة او بالعكس وفيه (منه عفى عنه) * وجه الوجيه * اى مع التميز ٣ قوله وتجويز وقوع الطرف آه تفسير الاحتمال مع العجب ان يفسر احتمال شئ شيئا بجواز تبدله به والبدلان لا يجتمعان والمحتمل مع المحتمل مجتمعان كما فى هذا الشبح يحتمل انسانا فالهذية والشبحية مجتمع مع الانسانية (فوائد باقيه)

هما يرتفعان عند الشك والوجه الوجيه فى التوجيه هو ان يراد بالتميز المعنى المصدرى وبالنقيض نقيض المتعلق اعنى الوقوع واللاوقوع فى التصديق والمهية المتصورة فى التصور ويراد بالضمير الذى فى يحتمل المتعلق ايضا وحاصله ان لا يكون معه عند العالم احتمال المتعلق نقيض المتعلق وتجويز وقوع الطرف المخالف له بدله لا يقال كيف يتصور احتمال الشئ نقيضه لان امتناع احتمال الشئ نقيضه بطريق الورود على المحل او بطريق الوقوع فى نفس الامر على سبيل البدل اى وقوع كل منهما بدل الآخر انما هو بحسب نفس الامر واما بالقياس الى المدرك العالم فقد يحتمله البتة وقد يقال ان الاحتمال بطريق الورود او الوقوع بدل الآخر فليس بمحال بحسب نفس الامر ايضا بل المحال احتمال الشئ نقيضه بطريق المواطاة وقد يناقش فيه بان التميز يعتبر

٤ هذا ايراد على الوجه الوجيه بانه يلزم دخول الشك والظن والوهم فى التعريف لان الشئ لا يحتمل نقيضه واحتمال الشئ نقيضه مستحيل شرح ٥ قوله بطريق الورود على المحل معنى الاحتمال بطريق الورود ان يجوز ورود احدهما على ما ورد عليه الآخر وبطريق الوقوع ان يجوز وقوع احدهما فى نفس الامر مع وقوع الآخر وبطريق المواطاة ان يجوز حمل احدهما بالمواطاة على ما حمل عليه الآخر بالمواطاة ولا استحالة فى شئ من ذلك اصلا واذا عرفت هذا فنقول قوله لامتناع احتمال الشئ الى قوله واما بالقياس ليس بشئ تأمل تفكر (فوائد) * نظرا الى التصور * نظرا الى التصديق ٦ قوله واما بالقياس الى المدرك آه فالرجل يعرف مهية بصفة ثم يعرفها بنقيض هذه الصفة ويعتقد نسبته بالوقوع ثم يعتقدها باللاوقوع اما بالغلط اولا وثانيا (فوائد باقيه) ٧ هذا الجواب مبنى على التحقيق والجواب السابق مبنى على المشهور (س) * اى احتمال الشئ نقيضه ٨ قوله بل المحال آه يعنى ان احتمال النقيض بطريق المواطاة على الاجتماع محال واما على سبيل البدل فلا استحالة فيها ايضا فيقال زيد قائم فى زمان ولا قائم فى زمان (فوائد باقيه) ٩ بان يقال الانسان لا انسان وليس هذا كليا لانه يصدق مفهوم الجزئى لا جزئى مثلا (س) ١٠ هذا ايراد على التعريف مع قطع النظر عن الوجه الوجيه (س) * من غيره (منه عفى عنه) * اى فى التعريف

* اى الايجاب والسلب * بدون تعقل الغير ١ قوله فلايصح الح قد يق انه فسر ايجاب التميز سابقا بجعل العالم مستحقا لتميز ماادركه فلازم العلم هو استحقاق التميز وتعقل الغير انما هو فى التميز نفسه لافى استحقاق التميز فلايلزم ان يكون العلم بالشئ مستلزما لتعقل غيره (فوائد باقيه) ٢ قوله وايضا ان التصور بالوجه الاعم والجواب انا اذا تصورنا الانسان بصورة الجسم ففى هذا التصور لا يثبت الجسم بغير الانسان (فوائد باقيه) ٣ نظيره تصور زيد بعنوان الشيئية مثلا لا يوجب التميز اصلا فلا يكون التعريف جامعا (سمع)

فيه الاثبات* والسلب عن الغير ولا شك ان السلب عن الغير لا يتصور بدون تعقل الغير فلا بد فيه من تعقل الشئ مع غيره حتى يتحقق التميز فلايكفى فيه تعقل الشئ وحده فلا* يصح جعله من لوازم العلم مطلقا وايضا[٢] ان التصور بالوجه الأعم الشامل لجميع المفهومات لا يفيد التميز اصلا وههنا[٣] اعتراضات كثيرة لايليق المقام ايرادها قوله لادراك الحواس اى الادراك الذى يحصل بمدخلية الحس الظاهرى تصوريا كان او تصديقيا وقد يخص بالتصور ووجه التخصيص ظاهر على مامر قوله بناء على عدم التقييد بالمعانى وهى التى لا يمكن ان يحس ويتعلق الحس بها سواء كان كليا او جزئيا ماديا كان او غير مادى وقد[٦] يخص بالجزئى[٧] المادى* الغير الممكن ان يتعلق به الحس الظاهرى هذا هو المشهور واعلم ان ادراك المحسوسات قبل الرؤية تعقل* وبعد الغيبة عن الحس تخيل* وعند الحضور احساس وبه صرح قدس سره فى بعض تصانيفه ولا شك ان المدرك فى الاولين ليس

٤ قوله وههنا اعتراضات الخ فى شرح المواقف واورد على الحد المختار العلوم العادية كعلمنا بان الجبل الذى رأيناه فيما مضى لم ينقلب الآن ذهبا فانها يحتمل النقيض فيخرج من الحد مع كونها من افراد المحدود ووجه الاحتمال فى المثال المذكور جواز تبدل هذه المادة من الصورة الجبلية الى الصورة الذهبية لان الجواهر افراد متجانسة فى الاجسام كما ذهب اليه البعض فيكون متساوية فى قبول الصفات المتقابلة ولو لم يكن متجانسة فيجوز افناء الله تعالى جسما عن مكان وايجاده آخر فى مكانه والجواب ان الاحتمال المعتبر فى التعريف مايكون قريبا من الوقوع والاحتمال فى العلوم العادية مجرد امكان عقلى من غير قرب من الوقوع ووجود الثانى لاينافى عدم الاول (فوائد باقيه) ٥ من قوله اذ التصديق لا من يحصل بالحواس الا باعتبار الاطراف (منه عفى عنه) ٦ اى قد يخص الجزئى بالجزئى المادى الغير الممكن ان يتعلق الحس الظاهر والكلى داخل فى المعانى والجزئى المادى خارج عنها (س) ٧ والجزئى المادى كصداقة زيد وعدوانه والجزئى الغير المادى كوجود الواجب والكلى المادى كصداقة المطلق وغير المادى كمفهوم الواجب هذا اذا كان التعميم متعلقا بكل واحد منها ويحتمل ان يكون متعلقا بالجزئى فقط تحرير * كصداقة زيد وبخله (منه عفى عنه) * اى حصولها فى العقل * اى حصولها فى الخيال

١ اما قبل الرؤية فلانا اذا سمعنا خليفة البغداد مثلا فادركناه على الوجه الكلى يحتمل ان يكون هذا او ذاك واما بعد الغيبة ايضا فهو يدرك على الوجه الكلى يحتمل ان يكون الشاهد ذاك اوذلك مثلا لو نرى فى النوم صورة رجل واذا رأيناه فى اليقظة شك فى انه هل هوام غيره فالذكر يحتمل الشركة (منه عفى عنه) * اى المدرك ٢ يعنى ان الامر على من زاد قيد المعانى فى ادراك العين المحسوس بعد غيبوبته عن الحس الظاهر مشكل لانه ليس ادراكه احساسيا لغيبوبته عن الحسن الظاهر ولا علما لانه ادراك العين المحسوس على وجه جزئى ضرورة انه ادراك بمشخصات ملحوظة معها خصوصية المحل كما فى الاحساس مثل الصورة الحاصلة من زيد عند النفس بعد غيبوبته عن البصر ادراك له وآلة لملاحظته بحيث يمنع الاشتراك فيها لمولوى عبد الحكيم * هذا بيان لمنشأ اشتباه الخيالى (س) * فى انه محسوس اومعقول (منه عفى عنه)

من الاعيان المحسوسة بل من قبيل المعانى اما قبل الرؤية فظاهر واما بعد الغيبة فلانه* امر خيالى لاشئ محض عند المتكلمين بل نقول ان المدرك فى الاولين يدرك على الوجه الكلى* لكن بمطابقته للامر الخارجي وكونه وسيلة الى معرفته بوجه ما فى صورة الغيبة اشتبه الحال واشكل الامر* فلا يتوجه ما قال الفاضل المحشى والامر فى ادراكه بعد الغيبة عن الحس[٣] مشكل فليتأمل[٤] قوله وللتصورات ذكرها فى عديل ادراك الحواس يدل على اختصاصها بادراك العقل من غير توسط الحواس قوله على انها والظاهر[٥] ان المرجع هو التصورات وكذا[٦] الحال فى ادراك الحواس اذ مبنى[٧] الشمول على ادراك الحواس ايضا عدم النقيض اذ عدم التقييد بالمعانى لا يكفى فى شمول التعريف بها اذ عدم التقييد

٣ ولا يمكن ان يقال انه تخيل اوتوهم لان من اطلق قيد المعانى لا يقول بالحواس الباطنة ع
٤ والامر بالتأمل يمكن ان يكون اشارة الى ماقال الفاضل الرومى فيه ان كون تخيل زيد بعد الغيبة عن الحس ادراكا كليا لم يقل به احد ولم يكن موافقا لما قالوا فى معنى التخيل ومع قطع النظر عن ذلك فانا اذا رجعنا الى الوجدان علمنا ان تخيل زيد بعد الغيبة على وجه يكون نفس تصوره مانعا عن وقوع الشركة بين كثيرين فظهر انه ليس ادراكا على الوجه الكلى (لمولوى قاسم) ٥ قوله والظاهر آه اشارة الى ان هناك احتمالا آخر وهو الوجه الثانى مما ذكرنا (فوائد باقيه)
٦ قوله وكذا الحال فى ادراك الحواس جعله مقابلا للتصورات ولاوجه لذلك فانه داخل فيها فالادراك الذى يكون بمدرك غير الوقوع واللا وقوع هو التصور سواء كان بآلية الحواس اولا (فوائد) ٧ قوله اذ مبنى الشمول آه للشمول معانى الاحاطة بالشئ والعموم للمتعدد والوصول الى جميع آحاده ورجوع الريح الى جانب الشمال وهبوب الريح على شئ فالتعدى بعلى انما هو فى الرابع والمراد هناك العموم وهو المعنى الثانى (فوائد باقيه)

١ ورفع المانع غير مقتضى لشمول التعريف لادراك الحواس لجواز ان يكون لادراك الحواس احتمال النقيض (منه عفى عنه)   ٢ يعنى ان من قال ان التصور لا نقيض له فهو بمعنى آخر وهو المانع عن تحققه فى نفسه اذقد يفسر التناقض بالتمانع بين الامرين بحسب الوجود فى نفس الامر وهو انما يتحقق فى العقود فان الحيوان واللاحيوان مثلا يتحققان فى الوجود بخلاف زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وما حققناه يعم الكل قاضى مبارك

رفع المانع قوله لاتنافيض لها اى لمتعلقاتها على حذف المضاف وبه صرح فى شرح مختصر ابن الحاجب حيث قال ومعنى قوله لانقيض للتصورات انه لانقيض لمتعلقاتها قال الفاضل المحشى لتميزها الذى هو الصورة تم كلامه وقد عرفت ما فيه وقد يناقش فيه بان الشك والوهم من قبيل التصورات مع انه يحتمل النقيض وقد يجاب عنه بان الاحتمال ليس من حيث انه تصور بل من حيثية اخرى وفيه تأمل قال الفاضل المحشى ان قلت كل متصور لا يحتمل غير صورته الحاصلة فلو سلم ان للتصور نقيضا فمتعلقه لا يحتمل نقيضه فلا معنى للبناء على عدم النقيض قلت هذا انما هو فى المتصور بالكنه لا فى المتصور بالوجه فانه لو فرض ان اللاضاحك بالفعل نقيض الضاحك بالفعل فلاشك ان الانسان المتصور باحدهما يحتمل ان يتصور بالآخر تم كلامه وفيه ان المتعلق هو الانسان المأخوذ باللاضاحك فلا شك انه لا

٣ ولا خفاء فى ان الظاهر من عبارة التعريف هو ان منشاء عدم احتمال النقيض ليس الا نفس التميز سواء كان له نقيض اولا بل على تقدير تسليم النقيض (منه عفى عنه)

* اى باعتبار المتعلق

* وهو تردد النفس فى النسبة

* اى عدم احتمال المتصور غير صورته الحاصلة

* اى للتصور

٤ هو ان الشك المتعلق بالنفى مثلا نقيض الشك المتعلق بالاثبات وبالوهم ايضا كذلك (منه عفى عنه)

٥ اما باعتبار انه يلاحظ فى كل منهما النسبة مع كل واحد من النفى والاثبات على سبيل التجويز المساوى او المرجوح ولذا يحصل التردد والاضطراب فله نقيض فان النسبة من حيث يتعلق به الاثبات يناقضها من حيث يتعلق بها النفى وهى بهذا الاعتبار خارجان عن العلم عبد الحكيم   ٦ اذ يمكن ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة فكما يمكن احضاره باحدها يمكن احضاره بالآخر عبد الحكيم * اذ كل متصور لايحتمل غير صورته الحاصلة لما انه لايمكن تعدد حقيقة الشئ   ٧ اى انما يحتمل المتصور باللاضاحك صورة الضاحك بطريق التعاقب بان يزول الصورة الاولى ويحصل الثانية وهذا الاحتمال غير قادح فى كون الصورة الاولى علما انما القادح هو الاحتمال بطريق البدلية بحسب العلم بان يجوز العقل ان لايكون صورة الضاحك رأسا ويثبت له صورة اللاضاحك (س)

١ والمراد من العارض الانسان المأخوذ باللاضاحك ومن المعروض الانسان من حيث هو هو لان الانسان اللاضاحك محمول على الانسان من حيث هو هو وليس عينه ولا جزئه فيكون عارضا بهذا المعنى (س) * الذى هو المفهوم * الذى هو الفرد

٢ اقول كما ان الانسان اى المأخوذ باللاضاحك متعلق التصور كذلك الانسان متعلقه وكذلك اللاضاحك متعلقه فكما ان للمتعلق اجزاء فيصح ان يقال متعلق الجزء الاول من التصور يحتمل ان يتصور بنقيض متعلق الجزء الاخر منه كما انه متصور متعلق الجزء الآخر فهذا من اشتباه الجزء بالكل واجراء حكم الكل على الجزء (فوائد)

لايحتمل الانسان المأخوذ بالضاحك بل المحتمل له هو الفرد وهذا من قبيل اشتباه العارض* بالمعروض* كما لا يخفى[٢][٣] قوله على ما زعموا وانما قال زعموا مع انهم جازمون* فيه اشارة الى تزييف قولهم وخفى لان مطلبهم قال الفاضل المحشى لانه يبطل كثيرا من قواعد المنطق مثل نقيض المتساويين* متساويان وعكس النقيض اخذ نقيض الموضوع محمولا وبالعكس تم كلامه وفيه ان كون نقيض المتساويين* متساويان وعكس النقيض اخذه من القواعد لايخلو عن الخدشة[٤][٥] والتحقيق ان النقيض المصطلح لايتصور الابعد اعتبار الصدق والحمل على شئ والجهة وشرايط التناقض على مابين فى موضعه ولهذا قالوا لاتناقض بين المطلقات واطلاق النقيض على الشئ[٦] قبل اعتبار الصدق

٣ وحاصل الكلام ان القول بعدم النقيض فى التصور يستلزم عدم النقيض فى المفردات وكل من نقيض المتساويين ونقيض المحمول ونقيض الموضوع من المفردات فابطاله بهاتين القاعدتين فى غاية الظهور والمناقشة فى ان ما ذكر ليسا من القواعد كما وقع من الفاضل الجندى ليس بجيد لان الغرض ابطالهما سواء كان سميا قاعدة اولا مع انه يمكن ان يكون المقصود ان هذا القول يبطل الاحكام والقواعد المتعلقة بعكس النقيض والنسب بين النقيضين (لمولوى قاسم) * جزما مطابقا لنفس الامر (س) * اللذين هما من قبيل المفردات

٤ اذ القاعدة هى قضية كلية منطبقة على احكام جميع جزئيات موضوعها وهذان القولان ليسا كذلك هذا لا يخفى ان عدم كون الثانى من القواعد مسلم الا ان عده من القواعد مسامحة واما الاول فيصح عده من القواعد فلاخدشة (منه عفى عنه) * اللذين هما من قبيل المفردات

٥ لان الاول مهملة لا كلية والثانى ليس بقضية لكونه تعريفا محضا (س)

٦ واجيب بان المراد من عدم النقيض لها هو النقيض الذى ذكروه فى التصديقات بقولهم هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب فجاز ان يكون للتصورات نقيض بمعنى المفهومين المتباعدين المتنافيين عبدالرحمن

١ عطف على قوله يبطل كثيرا وجه آخر لبيان ضعف قولهم انه لا نقايض لها حاصله انه اذا لم يكن للتصورات نقايض يدخل جميع التصورات فى تعريف العلم مع عدم صدق العلم عليه لان المطابقة شرط فى العلم ولا مطابقة فى بعض التصورات فلا يكون التعريف مانعا عبدالحكيم ٢ لان جميعها مما لا نقيض له على هذا القول فيندرج فى التعريف (لمولوى قاسم رحمه الله) ٣ وحاصله ان الصورة الانسانية الناشية من ذلك الشبح علم تصورى للانسان آلة لملاحظته مطابق له بحيث لا يحتمل غير تلك الصورة فى الواقع فلا خطاء فى الصورة لمطابقتها لمعلومها انما الخطأ فى الحكم المقارن بهذا التصور وهو ان هذه الصورة صورة لذلك المرئى الذى هو الحجر عبد * اى عن الاشكال * فلا يكون التعريف مانعا

والشرائط المعتبرة فى باب التناقض على سبيل التسامح قال الفاضل المحشى وايضا يلزم منه انيكون جميع التصورات علما مع ان المطابقة شرط فى العلم وبعض التصورات غير مطابقة كما اذا رأينا حجرا من بعيد فحصل منه صورة انسان واجيب عن هذا بان تلك الصورة صورة الانسان والتصور مطابق له والخطاء فى الحكم بان هذه الصورة صورة لذلك المرئى هذا هو المشهور بين الجمهور ويرد عليه انه فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشئ من ذلك الوجه فالمتصور فى المثال المذكور هو الشبح والصورة الذهنية آلة لملاحظته

فتدبر

٤ فالصورة الحاصلة من هذا التصور غير مطابق للماهية المتصورة اعنى الحجر وهو المراد بعدم مطابقة التصور لمولوى قاسم رحمه الله * اى فى الحكم المقارن لذلك التصور

٥ قوله يرد عليه انه الخ حاصله ان كون تلك الصورة تصورا وادراكا للانسان موقوف على ان يكون العلم بالوجه عين العلم بالشئ من ذلك الوجه حتى يكون العلم بالشبح من وجه الانسانية عين العلم بالانسان الذى هو وجه لكن الفرق ثابت فان معنى العلم بالوجه هو ان يحصل فى الذهن صورة يكون آلة لملاحظة ذلك الوجه فالوجه معلوم والحاصل فى الذهن صورته ومعنى العلم بالشئ من ذلك الوجه ان يكون ذلك الوجه آلة لملاحظة المذكور فالحاصل فى الذهن نفس ذلك الوجه والمعلوم بواسطتها ذلك الشئ فالعلم بالوجه فى المثال المذكور اعنى العلم بالانسان وان كان مطابقا لكن العلم بالشئ من ذلك الوجه ليس بمطابق والمقصود فى المثال المذكور هو هذا اذ المتصور هو الشبح والصورة الانسانية آلة لملاحظته ملا عبد الحكيم * الذى هو الحجر * والعلم بذلك الشبح هو العلم بالشئ من ذلك الوجه والصورة غير مطابق له تحرير * اى الصورة الانسانية الحاصلة من الشبح فى الذهن آلة لملاحظة ذلك الشبح فالصورة صورة الشبح لكنها غير مطابقة له فحصل اللامطابقة فى التصور (لمولوى قاسم رحمه الله)

فتدبر فانه دقيق تم كلامه ومن المعلوم بالضرورة ان تلك الصورة آلة لملاحظة افراد الانسان دون ذلك الحجر فالمعلوم بالوجه فى هذه الصورة افراد الانسان دون الحجر ولاخطاء فيه وانما الخطاء فى الحكم بان هذه الصورة آلة لملاحظة ذلك الشبح المرئى وبان ذلك الشبح المرئى فردمن افراد الانسان ولو استدل عليه بان معنى علم الشئ بالوجه هو العلم بوجهه لاالعلم بما جعل وجهاله وان لم يكن وجهاله قلت ليس الامر كذلك اذ عقد الوضع قد يكون بالوجه الغير المطابق وقد يكون كذب الايجاب بانتفاء عقد الوضع كما يكون بانتفاء عقد الحمل بقى شئ وهو ان الحكم منا فى هذه الصورة على ذلك الشبح المرئى بانه شاغل فى ذلك الحيز حكم صحيح ولاشك ان الحكم على الشئ فرع معلوميته وتصوره ومن المعلوم بالضرورة انه لاوجه للمعلومية سوى الصورة المذكورة

١ جواب عن الايراد بقوله يرد عليه آه وقوله فالمعلوم بالوجه الخ مقابل لقوله فالتصور فى المثال المذكور الخ ثم قوله آلة لملاحظة افراد الانسان وكذا قول مولانا قره كمال آلة لملاحظة مفهوم الانسان باطل فى الظاهر اذ ليس هذا الا صورة انسان واحد لكن لما لم يكن فى هذا الانسان ما يخص بزيد او عمرو او غيرهما يحتمل الجميع على البدل فهذا يحتمل بمنزلة الجميع وايضا بمنزلة مفهوم الانسان الشامل للكل (فوائد باقيه) * جواب عن الايراد بقوله يرد عليه فوائد ٢ وحاصل قوله ومن المعلوم بالضرورة آه انه انا نجزم بالبديهة ان المعلوم فى هذا المثال افراد الانسان دون الحجر والصورة انما هى آلة لملاحظة ذلك الفرد ومطابقة له فاندفع الايراد الذى اورد على الجواب وصح الجواب (تحرير)

٣ فالعلم بالوجه ههنا هو العلم بالانسان والعلم بالشئ من ذلك الوجه هو العلم بالحجر بالانسانية لمولوى عبد الرحمن)

* اى بسبب الوجه

* اى فى التصور

٤ قوله ولو استدل عليه المجرور يرجع الى كون المعلوم افراد الانسان دون الحجر تقرير الاستدلال ان المعلوم فى هذه الصورة معلوم بالوجه والمعلوم بالوجه انيكون معلوما بوجهه والمعلوم بوجهه هو الانسان دون الحجر وانما الحجر معلوم بما جعل وجهاله من غير انيكون وجهاله (فوائد باقيه) ٥ اى على كون تلك الصورة آلة لملاحظة افراد الانسان دون الحجر حاصله انه يدعى البديهة بكون المعلوم فى تلك الصورة افراد الانسان دون الحجر ولا يستدل عليه والا لم يتم الاستدلال (سمع) ٦ كقولنا كل حيوان يتصف بصفة الانسانية فهو ماش فان كذب هذه القضية بانتفاء اتصاف جميع افراد الحيوان بالانسانية (منه عفى عنه) *على قول هذا المحشى على قوله وانما الخطاء فى الحكم

٧ قوله شاغل فى ذلك الحيز الاولى ان يقال شاغل ذلك الحيز بدون لفظ فى لان الشغل متعد بنفسه فى الصحاح وقد شغلت فلانا فانا شاغل (فوائد باقيه)

١ جواب عن قوله لكن بقى شئ وكذا قوله وقد يقال ان الشبح المرئى من بعيد اه جواب عنه لكن يرد على الاول انه لابد للعلم بالوجه من ملاحظة ذلك الوجه وجعله آلة للملاحظة ذلك الشئ وبعد الملاحظة والتوجه عدم الشعور بهذا الوجه مكابرة كما انه يرد على الجواب الثانى الايراد الذى اشار اليه بقوله على تقدير تماميته لا يجدى نفعا فافهم فانه دقيق (سمع)   ٢ قوله وقد يقال بانه آه بتضمن معنى الجواب اى مجيبا عن السؤال بقوله وبقى شئ آه بان الشبح معلوم بالوجه المطابق آه (فوائد باقيه)   ٣ لان الصورة الانسانية آلة لملاحظة افراد الانسان دون ذلك الشبح المرئى وغايته ان ذلك الشبح منشأ لتلك الملاحظة (منه عفى عنه) * بوصف الانسانية * ولا يخفى ان هذا المنع نوع مكابرة

فيكون تلك الصورة آلة لملاحظة ذلك الحجر المرئى ودعوى عدم صحة هذا الحكم مكابرة وقد يق[١] بانه معلوم[٢] بالوجه المطابق له ودعوى انحصار الوجه فى الصورة المذكورة* فى حيز المنع وغايته ان ذلك الوجه غير مشعور[٣] به بخصوصه وذلك لايوجب انتفاءه فى نفس الامر* وايضا* ان التصور كما لا يتصف بعدم المطابقة كذلك لايتصف بالمطابقة فى نفس الامر لانها من الاعراض الاولية للحكم وايضا ان* القول[٤] بان الخطاء فى الحكم بان هذه الصورة لذلك فرع الحكم بالفعل ومن البين انه لاحكم فيه بالفعل بل يمكن الحكم والا[٥] لزم التس وقد يق[٦] ان الشبح المرئى من بعيد هو الهوية[٧] العامة المشتركة

* عدله بقى شئ
* هذا اعتراض على قول المحشى وتصوره مطابق
* وهذا اعتراض على قول المحشى والخطاء فى الحكم
٥ اى وان لم يرد امكان الحكم بالفعل يلزم التسلسل لانه على تقدير انيكون الحكم بالفعل يلزم تصور طرفى الحكم وهما الصورة وذلك الشبح المرئى فيحصل صورة من ذلك ويلزم الحكم بان هذه الصورة الحاصلة لذلك الشبح وعلى هذا فيلزم التسلسل (منه عفى عنه)
٤ فيه اذ الظاهر ان معتقده هو ان ذلك المرئى هو الفرد الانسانى والخطاء فى الصورة انما هو باعتبار هذا الاعتقاد والحكم تامل (منه عفى عنه)   ٥ والا اى وان كان بين الحكم فيه بالفعل لزم التسلسل لان الحكم يستدعى تصور الطرفين والتصور يستدعى الحكم على مافرضناه هكذا وفيه نظر لان هذا انما يلزم اذا كان التصور علما حصوليا واما اذا كان علما حضوريا فلا لان العلم الحضورى يكون مع المعلوم متحدا ذاتا واعتبارا (تحرير)   ٦ قوله وقد يقال ان الشبح المرئى آه جواب اخر عن الاستدلال بقول المحشى وايضا يلزم منه انيكون جميع التصورات مقابل بقوله واجيب عن هذا آه (فوائد باقيه)   ٧ قوله هو الهوية العامة قد نقلنا فى قوله حقيقة الشئ وماهيته مابه الشئ هو هو عن شرح المواقف ان الحقيقة الجزئية يسمى هوية وقال المحشى فى قوله وباعتبار تشخصه هوية ان الهوية نفس التشخص وقد يطلق على الوجود الخارجى والمراد ههنا المعنى الاول فالمراد بالعموم والاشتراك ما هو على البدل لاماهو على الاجتماع لانه انما يجرى فى الكليات (فوائد باقيه)

١ قوله بين الواجب آه فيه نظر لان الشبح لايحتمل الواجب لان الواجب منحصر فى البارى عز اسمه وهو لا يكون فى حيز وجهة وايضا لا يحتمل العرض لانه ليس بمتعيز بالذات (فوائد) * بل من الكل * بل نعلمها ونقدر الجواب عنها
٢ قوله وان المعلوم به آه عطف على قوله لان الوجه الاخص (فوائد)

بين الواجب والجواهر والاعراض واما خصوصية ذلك الهوية وجوهريتها وعرضيتها فلا ندركها حتى لو سئلنا عن كثير منها* لم نعلمها ولم نقدر الجواب عنها ولو لم يكن المرئى هو الهوية المشتركة بل هو الهويات المخصوصة لما كان الامر كذلك* لان رؤية الهوية المخصوصة يستلزم الاطلاع على الخصوصيات من الجوهرية والعرضية مثلا فلا يكون مجهولة مع انها مجهولة فقد ثبت ان المرئى المبصر ليس الا الهوية المشتركة بين جميع الموجودات ومن البين المكشوف ان صورة الانسان ليس وجها غير مطابق للشبح المرئى لان الوجه الاخص لايباين الاعم وان المعلوم بها ليس الا الهوية المشتركة وانت تعلم ان هذا على تقدير تمامه لايجدى نفعا كثيرا وههنا اشكال مشهور وهو ان التصديق كالتصور صورة وان كل صورة مطابقة لذى الصورة فيجب ان لا يتصف التصديق بعدم المطابقة كالتصور ايضا والا فما الفرق فليتأمل قوله لكنه لا يشمل غير اليقينيات من التصديقات الظنية والجهلية والتقليدية اذ الكل يحتمل النقيض اما الاول حالا والاخيران

٣ قوله وانت تعلم ان هذا اشارة الى كون الجزئى هوية عامة مشتركة فوائد

٤ قوله لايجدى نفعا لان المطابقة لايوصف بها التصور كما مر (فوائد باقيه)

٤ اشارة الى عدم تماميته وهو اما باعتبار ان المبصر لا يكون كليا ومشتركا او باعتبار ان الشبح المرئى من حيث لايكون مشتركا بين الواجب والممكن لتحقق امارات الحدوث وهى التحيز وغير ذلك تحرير ٤ لان المطابقة التى اعتبرت فى العلم بمعنى الاتحاد ولا عدم التباين

٥ ولعل الفارق ان الصور التصديقية مشتملة على الحكم المطابق لما فى نفس الامر دون الصورة التصورية تأمل (منه عفى عنه)

٦ قوله فليتأمل اشارة الى الجواب بان التصديق فيه اعتبار ان احدهما الكون صورة والاخر الدلالة على الوقوع واما التصور ففيه الاعتبار الاول فقط واتصاف التصديق بعدم المطابقة بالاعتبار الثانى والمطابق ح ما فى نفس الامر واما بالاعتبار الاول فلا يتصف بعدم المطابقة والمطلق هو ذو الصورة (فوائد)

* فى قوله غير اليقينيات من التصديقات هذا ١ لان تصديقات الغير اليقينية لايخ
اما ان يكون من افراد المعرف او لا فان كان الاول بطل جمعية تعريف الثانى وان كان
الثانى بطلت مانعية تعريف الاول (سمع) ٢ قوله طردا وعكسا الاول فى الاول والثانى
فى الثانى فغير اليقينيات ان لم يكن علما يبطل طرد الاول وهو كونه كلما صدق عليه
المعرف صدق عليه المعرف وان كانت علما يبطل عكس الثانى وهو كونه كلما صدق عليه
المعرف صدق هو عليه (فوائد باقيه) ٢ الاطراد التلازم فى الثبوت والانعكاس
التلازم فى الانتفاء * الواو بمعنى او * الفاء فصيحية اى لما توهم بطلان احد التعريفين
فازال ذلك الوهم بقوله

فمالا واطلاق العلم على التقليد فبطريق المجاز قوله هذا
كما ذكرنا* قوله ولكن ينبغى لما حكم بشمول التعريف
الاول على غير اليقينية وبعدم شمول الثانى عليها توهم[١] بطلان
احد التعريفين طردا[٢] وعكسا* فازال بقوله ولكن ينبغى الخ
ولو قيل[٣] التجلى مطلق الانكشاف والحمل على التام ذكر
العام وارادة الخاص من غير قرينة وذلك غير جائز فى
التعريفات قلنا المتبادر من المطلق هو[٤] الفرد الكامل وحمل
اللفظ فى التعريفات على المتبادر واجب فالتبادر قرينة
المجاز وقد يناقش[٥] فيه بان الانكشاف التام له مراتب
مختلفة وغير منضبطة والتعريف به تعريف بالمجهول سيما[٦] عند
القائلين بالتفاوت بين اليقينيات والجواب ان المراد به هو
الانكشاف الموجب للتميز بحيث لا يحتمل النقيض لا حالا
ولا مآلا ولا شك انه متعين وامر منضبط وانت خبير بانه حينئذ
يرجع

ولكن الاول طردا
والثانى عكسا
٣ قال فى شرح المواقف
التجلى هو الانكشاف التام
فالمعنى انه صفة تنكشف بها
لمن قامت به ما من شأنه ان
يذكر انكشافا تاما لا اشتباه
فيه فيخرج عن الحد الظن
والجهل المركب واعتقاد
المقلد المصيب ايضا لانه فى
الحقيقة عقدة على القلب
فليس فيه انكشاف تام
وانشراح يتجلى به العقل تم
كلامه وفيه لان التام هو
الانكشاف بلا دغدغة خالية
فهو موجود فى التقليد والجهل
المركب فان اجيب عنه بانه
عبارة عما لا دغدغة فيه لا حالا
ولا مالا قلنا انتفاء الدغدغة
فى المال امر مجهول مع انه
حمل عبارة التعريف على مالا يفهم من العبارة اصلا (منه رحمه) ٤ لاوجه للتخصيص فان
ارادة المجاز بدون القرينة لايجوز اصلا لا فى التعريف ولا فى غير التعريف (فوائد) ٥ قيل
التعريف انما هو بالمفهوم لا بانواعه او افراده والانكشاف التام له مفهوم معلوم وان كان افراده
متفاوتة (فوائد) ٦ اذا صل جائنى القوم سيما زيد يراد به ان زيدا اولى بالمجئ لصداقته
او قرابته فهذه الاولوية يفهم من التمثيل لان سيما بمعنى مثل فان المشبه به اقوى وان كانت
زائدة فزيد مجرور بالاضافة وان كانت موصولة حذف صدر صلتها اى شئ الذى هو زيد فهو
مرفوع خبر المحذوف والاكثر ان يقال لا سيما فح الافضلية يفهم من نفى المماثلة قال الجوهرى قوله -

- لاسيما كلمة يستثنى بها وهو شئ ضم اليهما والاسم الذى بعده كذلك فيه وجهان ان شئت جعلت بمنزلة الذى واضمرت ابتدا ورفعت الاسم الذى يذكره خبر الابتداء فتقول ماجانى القوم لاسيما اخوك اى لاسيما الذى هو اخوك وان شئت جررت ما بعده على ان يجعل ما زائدة ويجر الاسم بسيما لان معنى سيما معنى مثل وينشد قول امرء القيس الارب يوم لك منهن صالح فاخل مجرورا

يرجع مآل التعريف الاول الى الثانى ولايتضح المراد به بدون رجعه الى الثانى فلايتم حينئذ ما يقال فى وجه كون الاوّل احسن من الثانى من ان مفهومه فى نفسه امر واضح جلى لايحتاج فهمه الى اضمار وتقدير ولا الى انظار دقيقة بخلاف الثانى فانه لا يتضح حق الاتضاح بدون الاضمار وتدقيق النظر تدبر قوله لايشمل الظن والجهل المركب وتقليد المصيب ووجه القصر على الظن غير ظاهر والاولى ان يقال غير اليقينية بدل الظن ولعله اراد بالظن ما يقابل اليقين[١] قوله لان العلم علة الاخراج دون علة الخروج وفيه ايماء الى قرينة المجاز قوله للخلق متعلق بالمضاف اليه دون المضاف ويؤيده قوله بخلاف علم الخالق قوله اى للمخلوق[٢] من الملك[٣] والانس والجن ولاخفاء فى ان المناسب تقديم الانس ان لوحظ حيثية الشرف كما هو المناسب بعنوان العلم او تأخيره ان لوحظ حيثية الخلق والايجاد كما هو المناسب لعنوان الخالق ولعل الشارح لاحظ حيثيتى الشرف والخلق وتوسط بينهما والظاهر من تعميم الخلق ان المقصود ههنا بيان اسباب علم الانواع الثلثة وذلك ليس كذلك كما لا يخفى قوله فانه لذاته اى لذات الله تعالى بمعنى ان ذاته تعالى كاف فى

١ قوله وفيه آه وفيه ان خصوص العرف ليس سببا لخصوص التعريف على ما قيل والافلا يرد النقض على التعريفات منعا (فوائد)

٢ فان قيل ان الظاهر من قوله من الملك والانس والجن حصر المخلوق فى هذه الثلاثة لان السكوت فى مقام البيان يفيد الحصر مع ان المخلوقات كثيرة فى العالم مثل الفرس والبقر وغير ذلك قلنا ان المراد من المخلوق ههنا ذو العقل ولا شك انه منحصر فيها او نقول ان قوله من الملك متعلق بالمخلوق لا بالحصر المستفاد وحينئذ يكون معناه واسباب علم المخلوق الذى هو من الملك والانس والجن وغير ذلك لكنه وفيه تأمل (منه رحمه)

٣ والظاهر من كلامه ان اطلاق الخلق على الملك والانس والجن بعد جعله بمعنى المخلوق ويحتمل ان يكون الاطلاق قبل الجعل (منه رحمه)

ع اذ احتياج التعلق الى شئ يؤدى الى احتياج ذات التعلق اليه (منه)

حصول صفة العلم واتصافه تعالى به من غير مدخلية ما لا يستند الى ذاته تعالى ولهذا اردف بقوله لا بسبب من الاسباب فلا يتوجه ان علمه تعالى موقوف على الحيوة والوجود فكيف يكون ذاته تعالى كافيا فى حصوله واعلم ان فيه[١] ردا على المعتزلة والحكماء فانهم قالوا ان الانكشاف والتميز مترتب على ذاته تعالى من غير توسط صفة زائدة عليه تعالى قال الفاضل المحشى اى ذاته كاف فى حصول علمه وتعلقه بالمعلومات بلا حاجة الى شئ يفضى الى العلم وتعلقه تم كلامه وفى كفاية الذات فى تعلقه خدشة اذ التعلق نسبة ومن البين ان النسبة متوقفة على المنتسبين وهما العالم والمعلوم ههنا ولو اقتصر على الكفاية فى نفس العلم الذى هو صفة ذات التعلق لكان احوط تأمل قوله الحواس السليمة والخبر الصادق ونكتة[٢] جمع الحواس وافراد الخبر غير[٣] ظاهر قوله بحكم[٤] الاستقراء الناقص الذى يفيد الظن اذ دليل القسمة الاستقرائية قياس استثنائى ظنى الملازمة التى هى احدى مقدمتيه وصورة القياس هكذا لو كان هناك قسم آخر لوجد بالتتبع لكن التالى باطل وكذا المقدم والملازمة ظنية قوله ووجه الضبط ولا خفاء فى ان هذا حصر منتشر الا انه لا يخلو عن الضبط ولذا قال ووجه الضبط ولم يقل وجه الحصر والغرض من ايراد القسمة الاستقرائية فى صورة الترديد بين النفى والاثبات تقليل الانتشار وتسهيل الاستقراء اذ الاحتياج الى التتبع حينئذ فى بعض الصور دون الكل قوله ان كان من خارج والاولى[٥]

١ اى فى قوله لذاته تعالى لانه يدل على كون الصفة زائدة على ذاته تعالى وهم ليسوا قائلين بذلك (منه)

٢ ونكتته ان الحواس خمس والخبر اثنان فلهذا جمع الحواس وافرد الخبر ولو قيل قد يطلق الجمع على ما فوق الواحد قلنا هذا على طريق المجاز كما فى اصطلاح اهل الميزان والكلام مبنى على الحقيقة بحرا بادى

٣ اقول نكتته ظاهر اذ لكل مخبر خمسة حواس او اشار الى ان الحواس جنس تحتها انواع متكثرة بخلاف الخبر فانه نوع واحد (تحرير)

٤ الحكم بمعنى الاثر المترتب على الشئ والباء بمعنى كلمة من البيانية والظرف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هذا الانحصار كائن من الاثر المترتب على الاستقراء وثابت به لا بالبرهان القطعى اشتراكى (رح)

٥ ووجه الاولوية ان قوله من خارج معناه ان يكون ناش من الامر الخارج من البدن والكل خارج بهذا المعنى لان الحواس والعقل ناش من الله تعالى الا ان يقول معناه ان يكون السبب ناش من الامور الخارجية من البدن اى صادر من ان الامور الخارجية وهى الصحابة لما فى خبر الرسول والمخبرون فى خبر المتواتر (تحرير)

ان يق ان كان خارجا آه اوان يق السبب اما خارج اه والظاهر انه اراد بالخارج الامر المنفصل عن الشخص المدرك لاما لايكون نفسه ولاجزءه اذالكل بهذا المعنى خارج اما خروج الاولين فظاهر واما خروج الثالث فلان العقل بمعنى القوة على ما فسربه الشارح خارج عن النفس ومن هذا ظهر لك ان قوله والا فهو العقل تسامح وكان منشأ التسامح هو ان للعقل مدخلا تاما فى امر الادراك فكانه مدرك نفسه ونظيره قولهم القدرة صفة مؤثرة على وفق الارادة بناء على ان لها مدخلا تاما فى التأثير فكانها المؤثر نفسها قوله وان كان آلة وهى الواسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول اثره اليه فكانها هناك مستعمل فى جزء المعنى مجازا اذ العلوم ليست من الافعال النفسانية قوله والا فالعقل اى وان لم يكن آلة غير المدرك بان يكون آلة مدركة اوبان لايكون آلة قوله فان قيل حاصله ان اردتم بالسبب السبب المؤثر فهو الله تعالى لاغير وان اردتم السبب الظاهرى فهو العقل فقط وان اردتم السبب المفضى فالحصر فى الثلثة مختل لان ههنا قسم آخر وايا ما كان فالحكم بالثلثة باطل قوله والسبب المؤثر اى من غير توسط امر كما هو مذهب الحق قوله فى العلوم كلها ضروريا كان اونظريا خلافا للمعتزلة قوله وايجاده فيمن قامت به اذ لاوجود للعلم عند كثير من المتكلمين فمعنى التأثير فى العلم جعل المحل متصفا به قوله والسبب الظاهرى اى الذى يستند اليه الفعل بالصدور عنه بحسب العرف واللغة قوله آلات وطرق على طريق اللف والنشر مع الترتيب

١ اعلم ان الاصل ان النفى الداخل على الكلام الذى فيه التقييد ان يرجع النفى الى القيد كما فى المطول نقلا عن دلائل الاعجاز ولكن رجوع النفى الى القيد والمقيد ايضا شايع فى كلام الفصحاء والكلام الجيد كما صرح به اللاهورى فى حاشيته على شرح الشمسية فى بحث الالفاظ ورجوع النفى الى المقيد دون القيد ايضا جار فى كلام البعض (س)

٢ والاقرب هو الاول بناء على ماهو التحقيق من ان النفى اذا دخل على كلام فيه القيد يتوجه على القيد (منه رحمه)

٣ بخلاف مذهب الحكماء فانهم قالوا الواجب مؤثر فى الموجودات بواسطة العقل (منه رحمه)

٤ والحكماء اذ مذهبهم ان الله تعالى غير مؤثر فى جميع الاشياء بل هو تعالى مؤثر فى العقل الاول تحرير

٥ والسبب الظاهرى ما يدور عليه السبب عاديا (س)

١ اذ عادتهم الاقتصار على ما هو مقطوع الثبوت وما هو العمدة والاصل والمرجع والتعارف (منه رحمه) ٢ والظاهر ان اللام فى قوله ليشمل لام العاقبة دون التعليل (منه رحمه)
٣ هذا على عادة المشايخ اى مبنى على عادة المشايخ نسخه ٤ لان الظاهر من التعقيب هو التعقيب الزمانى وهو يدل على حصول الادراكات بعد زمان استعمال الحواس والحال انها يحصل فى زمان استعمالها الا ان يراد التعقيب الذاتى ولذا قال الظاهر (تحرير)

قوله والسبب المفضى اى الذى يخلق الله تعالى معه العلم بطريق العادة[١] وانما قال معه تنبيها على انتفاء السبب حقيقة وفيه رد على المعتزلة والفلاسفة قوله ليشمل[٢] متعلق بحسب المعنى بقوله بان يخلق الله تعالى يعنى انما فسر السبب بما ذكرنا قوله هذا على عادة اى مبنى على[٣] عادة الخ هذا جواب باختيار الشق الاخير يعنى ان حصر السبب فى الثلثة على طريق القدماء قوله عقيب[٤] والظاهر ان يقع عند استعمال آه قوله لاشك فيها اى فى وجودها ولا فى سببيتها لوجود الادراك بها من غير توسط العقل كما فى البهايم ولهذا جعلوها سببا برأسها قوله معظم المعلومات[٥] الدينية كمسئلة الحشر الجسمانى ومايتعلق به واما اثبات الواجب والعلم والقدرة ومايتوقف عليه من ارسال الرسل ليس مستفادا منه والا[٦] لدار ولايلزم من كون مسئلة الحشر الجسمانى ومايتوقف[٧] على الشرع معظم المعلومات الدينية كونها اعظم من مسئلة اثبات وجود الواجب تعالى كما لا يخفى قوله مرجع الكل اى الحدس والتجربة والتوجه والنظر قوله جعلوه سببا ثالثا رتبه على مجموع الامور الثلثة من غير عدم ثبوت الحواس وعدم تعلق الغرض ورجوع الكل لكن فى مدخلية الاول فى ذلك تردد وقد[٨] يقال

٥ لان اسناد الاعظمية الى حشر الاجساد والميزان وغيرهما انما يكون بالنظر الى ماتحتها لا بالنظر الى ما فوقها (مولوى عبد الرحمن)
٦ قوله والا لدار يعنى لو كان اثبات الواجب مستفادا من الخبر الصادق بمعنى التوقف عليه يلزم الدور فيتوقف ثبوت الواجب على الكتاب والسنة وهما يتوقفان على ارسال الرسل والارسال يتوقف على المرسل الموصوف بالصفات الكاملة وثبوت هذا المرسل ثبوت الواجب والجواب ان الموقوف على وجود الواجب وجود الكتاب والسنة دون العلم بهما وهو حاصل بالعلم بالمعجزات اذ بها يعلم ان من صدرت بيده صادق فى اقواله (فوائد باقيه)
٧ وغير ذلك مما يتوقف على الشرع نسخه
٨ قوله وقد يقال ان آه وهو ايراد آخر على الشارح حاصله انه لا يدخل شىء من الامور الثلثة فى ذلك الجعل بل يجوز ان يكون ذلك الجعل لكون العقل سلطان القوى الدراكة ولكونه مستقلا فى الادراك (تحرير)

يقال ان العقل لما كان سلطان القوى الدراكة ومستقلا فى امر الادراك استحق ان يجعل سببا ثالثا سواء تعلق الغرض بتفاصيل الامور المذكورة اولا قوله فجعلوا السبب تفصيل للجزء قوله بمعنى ان العقل يعنى ان الغرض حصر ماهو المعلوم لنا من الحواس دون ما هو الممكن الوجود او ما هو المتحقق فى نفس الامر اذ لم يقم برهان على امتناع السادس قوله بوجودها اى فيمن قامت به واما وجودها بالوجود المحمولى فليس معلوما لا بالضرورة ولا بالبرهان قوله فلا يتم دلائلها اذهى مبنية على تجرد النفس وامتناع ارتسام الصورة المادية فى المجرد وامتناع كون الواحد مبدأ الاثنين وعلى القول بالصورة والوجود الذهنى وليس شىء منها مسلما عند جمهور المتكلمين وان كان البعض منهم قائلا بالبعض منها وما ذكره القاضى البيضاوى فى تفسيره ان جمهور الصحابة والتابعين على ان الارواح جواهر قائمة بانفسها مغائرة لما يحس به من البدن ويبقى بعد الموت دراكة ليس نصا فى القول بالجوهر المجرد الذى اثبته الفلاسفة وانت تعلم ان تلك الادلة* لا يتم على اصلهم ايضا قوله السمع قدمه على البواقى مع ان اهم الحواس للحيوان هى القوة اللامسة لان معظم المعلومات الدينية مستندة الى الخبر الصادق المفيد للعلم بواسطة السمع قوله بطريق وصول الهواء المتكيف مشعر بان المسموع هو الصوت القائم بالهواء القارع للصماخ الواصل اليه من الخارج بالتموج حاملا لذلك الصوت الموجود فى الخارج قبل وصوله اليه دون الصوت القائم بالهواء الراكد

لانهم قالوا لانم ان النفس مجردة ولو سلم انها مجردة لانم انها تدرك الجزئيات المادية حتى يكون محلا للصور الجسمانية ولو سلم ذلك فلا نم انها حينئذ يكون جسمانية وايضا لانم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فانه تعالى واحد حقيقى قد صدر عنه الآثار المتعددة عندنا لانهاية لها قره كمال

٢ وهو الامام حجة الاسلام والامام فخر الدين الرازى المشهور منهما القول بالوجود الذهنى مع كون العلم من مقولة الاضافة عندهما (س)

٣ لان بعض اصول الفلاسفة ان الواحد لا يكون مبدأ الاثرين والحال ان الحس المشترك عندهم نأخذ الصورة من الحواس الظاهرة والباطنة ايضا فيلزم كون الواحد مبدأ الاثرين (سمع)

*اى الادلة التى ذكرها الفلاسفة منه

٤ قال فى شرح المقاصد الصوت عندهم كيفية يحدث فى الهواء وقال بعض الحكماء الصوت هو كيفية عارضة للهواء المتموج به وقال بعضهم هو الهواء المعروض للكيفية وقال بعضهم هو المجموع المركب من العارض والمعروض (منه رحمه)

١ المراد بالتموج تموج الهواء وهو حالة شبيهة لتموج ماء الحوض اذا القى حجر فى وسطه كذا يفهم من شرح المواقف (تحرير) ٢ قدمه على الشم لانه ارفع مكانا منه ولانه يوصف به الله تعالى دون الشم (فوائد)

فى الصماخ الذى هويتموج ويتشكل بشكل الهواء المتموج الخارجى[١] عند انتهائه الى الهواء الراكد والظاهر هو الثانى قوله بكيفية الصوت الاضافة بيانية دون لامية بان يراد بالكيفية الحروف العارضة للاصوات كما لايخفى قوله والبصر[٢] قدمه على البواقى لانه يتعلق بالقريب والبعيد ولانه اكثر انتفاعا فى تحصيل المطالب الكسبية الكمالية قوله تتلاقيان ثم تفترقان تأتى العصبتان[٣] المجوفتان من الدماغ على التضايق حتى تتلاقيان وموضع الملاقات هو المسمى بمجمع النورين ثم تتباعدان الى العينين اما بعد التقاطع[٤]* بان يتعدى الايمن الى العين اليسرى والايسر الى العين اليمنى او بدون[٥] التقاطع بان يتصل الايمن* الى الايسر* ثم يتعدى الايمن الى العين اليمنى والايسر الى اليسرى والى كل واحد منهما ذهب جماعة* قال[٦] الفاضل المحشى فيه اشارة[٧] الى انهما لايتقاطعان على هيئة الصليب تم كلامه والاولى[٨] ان لايخص كلام الشارح باحدهما جمعا للمذهبين قوله يدرك بها الاضواء والالوان واعلم ان الجمع من العلماء على ان المدرك والمبصر اولا وبالذات هو الضوء واللون فقط واما البواقى فبالعرض والجمع الاخر على ان الكل من الامور المذكورة فى الكتاب مدرك بالذات من غير واسطة والمراد من المبصر والمدرك بالبصر اما المبصر بالذات او الاعم مما هو بالذات او بالعرض وعد الشارح

الامور

٣ قوله تأتى العصبتان اى فى كل واحد منهما دون مجموعهما من حيث المجموع لانه قد يوجد البصر فى احدهما مع انتفاء الآخر (منه رحمه)

٤ كتقاطع الخطان ويذهب كل منهما الى جانب الآخر هكذا X تحرير

٤ عند البعض

٥ كهيئة الدالين محدب كل منهما متصل بمحدب الآخر هكذا ><د تحرير

٥ عند البعض الاخر

*اى عصب الايمن

*اى عصب اليسرى

*اى جماعة من الاسلاميين

٦ والظاهر ما ذكره الفاضل المحشى (منه رحمه)

٧ ولا يخفى ان الخطين مثلا اذا اتصلا ولم يتقاطعا يقال فى عرف العلماء انهما يتلاقيان واذا تقاطعا لم يقل فى عرفهم انهما يتلاقيان بل يقال انهما يتقاطعان وان القاطع لا يمكن الا مايلا فظهر ان فى ايراد لفظ يتلاقيان دون يتقاطعان اشارة الى عدم تقاطعهما (لارى)

٨ اذ لا دلالة لكلامه على ما ذكره تدبر (منه رح)

١ لان ادراك الشئ بواسطة احساس الآخر لا يعد محسوسا (منه رح) ٢ وغايته ان ابصارها مشروط بالضوء والاشتراط لاينافى الاولوية (منه رح) ٣ اى المركبة من اجزاء لا يتجزى فلا يكون مقادير حقيقة فلا يدرك بالحس (منه رح) ٤ المقدار هو عرض تقبل القسمة لذاته وقار بالذات

الامور المذكورة من المبصرات اما على ارادة التعميم اوعلى اختيار رأى الجمع الآخر والظاهر هو الاخير ولا شك ان الابصار بالذات مشروط بالوجود الخارجي واما[١] الابصار بالعرض فهل هو مشروط به ففيه تردد وعلى التقديرين فلا اشكال فى عد الحركة من المبصرات اذهى موجودة فى الخارج اتفاقا من المتكلم والحكيم واستلزامها النسبة وانكانت خارجة عن مفهومها كاف فى عدها من الاعراض النسبية فلاينافى كونها من الموجودات الخارجية واما[٢] القادير[٣] على رأى القائلين بالجواهر الفردة فمن قبيل الامور المتوهمة فكيف يدرك بالحس تدبر[٥] قوله المتكيف بكيفية ذى الرائحة اى بمايشاكل بكيفية ذى[٦] الرائحة لامتناع الانتقال وقيام العرض الواحد بالشخص بالمحلين وفى بعض النسخ بكيفية الرائحة فالاضافة ح بيانية هذا على قاعدة الاسلاميين مستقيم اذوجود الروائح غير مشروط بالمزاج عندهم اذيجوز حصولها فى جوهر فرد غير منضم الى الجوهر الفرد الآخر واما على قاعدة الفلاسفة فلا يتم اذ وجودها مشروط بالمزاج[٧] المشروط وجوده بتفاعل[٨] العناصر فلاتفاعل فى الهواء لبساطته الان يق ان الهواء المتكيف بالرائحة ليس على الصرافة بل له نوع امتزاج بالعناصر على وجه يستعد بقبول

٥ وجه التدبير انه يمكن ان يقال لايلزم فى المقادير ان يكون حقيقة بل يكفى فى الاجسام تركيبها ايضا (منه رح)

٥ وجه التدبر ان البصر ههنا اعم مما هو بالذات او بالعرض والمقادير من قبيل الثانى لعدم دخول النسبة فيها (منه رح)

٦ لان الرائحة حال فى ذى الرائحة ان وجدت فى الهواء لايخ من انيكون وجودها فيه بطريق الانتقال منه اليه او بوجودها فيهما فعلى الاول يلزم انتقال العرض وعلى الثانى يلزم قيام العرض الواحد بالشخص بالمحلين فاذا اريد بالرائحة القائمة على الهواء هى المائل والمشاكل للرائحة القائمة على ذى الرائحة لايرد (منه رح)

٧ المزاج الكيفية الحاصلة باعتدال العناصر الاربع وهى الدم والبلغم والصفراء والسوداء

٨ قوله بتفاعل يعنى تأثير بعض فى بعض وتأثره منه (فوائد) ٨ اى التراكب

٨ التفاعل التراكب والالتيام وتركيب جزء الى جزء

١ اقتبس اقتباسا لطيفا اى كل من افراد الانسان موفق بشیٔ خلق ذلك الفرد له فالمطيع موفق بشیٔ خلق المطيع له اى الطاعة والمذنب موفق لشیٔ خلق المذنب له وليس للعبد فى ذلك مدخل و تأثير منه فيض * لجواز ان لا يكون له تأثير ويكون له مدخل ٢ قوله والاولى ان يقال عند بدل عقيب لان عند يصح استعماله فيما اذا كان الخلق مع الصرف وفيما اذا كان بعده واما لفظ عقيب فانما يستعمل فيما اذا كان الخلق بعد الصرف فالصرف ان كان استطاعة وتمام مايتوقف عليه الابصار من جانب فالخلق منه وان لم يكن كذلك بل علة ناقصة لابد بعده من شیٔ آخر له مدخل فى الابصار فالخلق بعد الصرف فعلى الوجهين يصح لفظ عند واما لفظ عقيب فلا يصح على الوجه الاول (فوائد باقيه)

الكيفية المزاجية قوله منبثة اى منتشرة قوله لمخالطة الرطوبة العديمة الطعم قوله فى جميع البدن اى جلد البدن على حذف المضاف اذ الكبد خالية عن تلك القوة قوله وضعت هى له اذ كل ميسر لما خلق له قوله لا يدرك بها اى كل واحد والتأنيث بالتأويل قوله من غير تأثير للحواس والاولى ان يق من غير* مدخلية الحواس قوله عقيب والاولى[٢] ان يق عند بدل عقيب[٣] قوله فان قيل حاصله ان قولكم لا يدرك بها مايدرك بالآخر ممنوع كيف لا وان الذائقة يدرك بها الحرارة كما يدرك بها الحلاوة قوله تدرك حلاوة الشیٔ لا مدخل له فى السؤال قوله والخبر الصادق قيل[٤] فرق بين الخبر والقضية بالعموم والخصوص اذ الخبر اعم من القضية اذ الكلام الصادر عن الساهى والمجانين كزيد قائم يسمى خبرا لا قضية وفيه لان كل خبر محتمل للصدق والكذب ولا نعنى بالقضية الا هذا قوله للواقع* فى نفس الامر اى للامر الذى يكون نفس الامر ظرفا له اما لنفسه كالنسبة الخارجية او لوجوده كالاشياء الموجودة فى الخارج فالمراد بالواقع اما النسبة الخارجية او ما هو اعم منها وذكر الواقع بدل النسبة الخارجية ناظر الى العموم واشارة الى ان المطابقة لامر[٦] ما من الامور

٣ والمراد العقيب الرتبية لا الزمانية

٤ قيل الخبر اعم من القضية وقيل انه مرادف للقضية ومن قال ان القضية مرادفة للخبر لا يشترط ان يكون مفهوم القضية مصدقا به فح كلام النائم وكلام المجانين داخلان فى القضية ومن قال ان الخبر اعم منها يشترط ان يكون مفهوم القضية مصدقا به فح لا يكون كلاهما داخلان فى القضية عبد الرحمن

٥ فى نفس الامر سواء كان ذلك الامر مفردا او مركبا جزئيا او لا منه رح * فالجار والمجرور متعلق بالواقع (منه رحمه الله) ٦ وقد يراد بالواقع نفس الامر كما يقال الواقع فى الواقع واقع على جميع التقادير التى لا ينافيه بالضرورة (منه رحمه الله)

١ ولا خفاء فى ان قوله بنسبة تامة تدل على انه اراد بالنسبة مطلق النسبة والا لاستدرك التقييد (منه رحمه الله) ٢ ولعل وجه الايهام ان الشئ فى قوله بمعنى الاخبار عن الشئ على ما هو به يحتمل ان يراد بالشئ النسبة الخارجية وان الباء فى قوله اى الاعلام بنسبة تامة السببية وان يراد بنسبة تامة النسبة الذهنية وحينئذ يكون المعنى ان الاعلام بسببية النسبة الذهنية تطابق النسبة الخارجية سمع من الاستاذ المحقق ٣ اذ الوهم يذهب الى ان الواقع هو النسبة الخارجية كما ان المطابق بالكسر هو النسبة الذهنية لعله ان يراد بالتأمل ان الظاهر من الواقع هو الاعم ويحتمل ان يكون المراد بالتأمل انه لا بد فى تحقق الصدق من مطابقة النسبة الذهنية للنسبة الخارجية فلا يصح قوله ان المطابقة لامر ما كاف فى تحقق الصدق فافهم (سمع)

الامور الواقعة فى نفس الامر من غير اعتبار المعتبر وفرض الفارض كاف فى تحقق الصدق ولا يتوقف على المطابقة للنسبة الخارجية بخصوصها كما هو المشهور وكذا اعتبار المطابقة مطلقا للخارج فى البيان يؤيده لكن قوله فى اخير الدرس اى الاعلام بنسبة[١] تامة تطابق الخ يوهم[٢] التخصيص تأمل[٣] **قوله** فان الخبر تعليل للتفسير بل لصحته يعنى انما فسر الصادق بالمطابق اوصح التفسير به وجعله تعليلا لتقييد الخبر بالصادق ليس على ماينبغى تدبر **قوله** كلام اى مركب تام على ما هو مصطلح النحاة فلا نقض[٤] بمثل زيد الفاضل اذ ليس مركبا تاما وان كان لنسبته خارج تطابقه تلك النسبة وقد يق ان المثال المذكور خرج بقوله لنسبته[٥] اذ المراد بها الايقاع[٦] والانتزاع فلا حاجة الى ذلك التفسير لاخراجه **قوله** لنسبته المفهومة من الكلام القائم بالنفس وهى الوقوع[٧] واللاوقوع او الايقاع والانتزاع **قوله** خارج لعله اراد بالخارج الامر

٤ وهو انه قال الشارح فان الخبر كلام آه فيلزم منه ان يكون مثل زيد الفاضل خبرا لانه يصدق عليه ان هذا الكلام يكون لنسبته خارج وهو اتصاف زيد بالفاضلية فى نفس الامر قد يطابقه تلك النسبة وقد لا يطابقه (سمع)

٥ ولا خفاء فى ان قوله نسبة تامة يدل على انه اراد بالنسبة مطلق النسبة والا لاستدرك التقييد (منه رحمه الله) ٦ الايقاع عبارة عن ادراك الوقوع والانتزاع عبارة عن ادراك اللا وقوع فعلى هذا يكون الموصوف بالمطابقة هو العلم فيكون مطابقة العلم للمعلوم وهذا خلاف مرضى الشارح اذ مرضاه ان الموصوف بها هو الوقوع واللا وقوع فيكون مطابقة المعلوم بالعلم والاول مرضى السيد قدس سره (الكاتبه عفى عنه)
٧ هذا عند من قال بان الموصوف بالمطابقة هو الوقوع واللا وقوع كالشارح (لمحرره)

١ فالخارج ان كان عبارة عن النسبة الخارجية كان معنى عدم المطابقة كون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا كما يفهم من المطول وان كان عبارة عما يعمها كان معنى عدم المطابقة المفهوم من المقايسة كون النسبة المذكورة بحيث ينافيها شئ من الامور الواقعة فى نفس الامر او كونها بحيث لا مشاركة لها فى التحقق فتامل فيه (لكاتبه) ٢ لان المطابق النسبة والنسبة ما يتعلق بالكلام فتوصيف الكلام بالمطابقة الخارجة توصيف الشئ بوصف آه (لكاتبه)

الخارج عن القوى الدراكة وهى اما النسبة الخارجية اوما يعمها من الامور الواقعة فى نفس الامر من غير اعتبار معتبر وفرض فارض ومعنى المطابقة على التوجيه الاول فظاهر مشهور واما على الثانى هو كون النسبة المدركة بحيث لاينافيها شئ منها اوكونها مشاركة لها فى التحقق فكما ان تلك الاشياء واقعة فى نفس الامر من غير اعتبار معتبر كذلك تلك النسبة وقس عليه معنى عدم مطابقة النسبة للخارج تامل قوله تطابقه تلك النسبة من قبيل وصف الشئ بوصف مايتعلق به قوله اولاتطابقه لكن من شأنها المطابقة فالتقابل بين الصدق والكذب تقابل العدم والملكة فالانشائيات لاتوصف بشئ منهما قوله على هذا اى بناء على التفسير المذكور قوله عن الشئ على ما هوبه اى على وجه هو اى ذلك الشئ يتلبس به اى بذلك الوجه فى نفس الامر فالمراد بالشئ اما الموضوع كما هو المتبادر اوالنسبة كما يشعر به قوله اى الاعلام بنسبة تامة آه فعلى الاول ان لفظة ما عبارة من المحمول وعلى الثانى عن كيفية النسبة من الايجاب والسلب

٣ انما احتاج الى اعتبار لكن آه ليخرج الانشائيات لاعتباره الخارج فى تعريف الخبر اعم من النسبة الخارجية الا ان المطابقة وان لم يكن من شان شخص النسبة الانشائية اونوعها لكنها من شان جنسها التى هى النسبة التامة اشتراكى

٤ ولايلزم ارتفاع النقيضين من الانشاء لعدم كون العدمى مع ملكته من النقيضين ولئن قيل ان الانشاء وان لم يكن من شأن شخصه ان يتصف بعدم المطابقة لكن من شأن نوعه اوجنسه ان يتصف بالمطابقة وعدمها الا ان يقال ان الانشاء والخبر ليسا مشتركين فى النوع والجنس بل اطلاق المركب التام عليهما على سبيل الاشتراك اللفظى هكذا فهم عناية الله الشيخ البخارى فى امثال هذا المقام فى مبحث العلم لشرح التهذيب (لكاتبه عفى عنه)

٥ وفيه ان تلك النسبة التى اريدت بالشئ النسبة الخارجية المحكية عنها والنسبة فى قوله اى الاعلام بنسبة تامة النسبة المفهومة من الكلام فالاشعار فى حيز المنع اشتراكى

١ احدها الاطلاق والحمل كما يقال صدق الكلي على واحد من افراده وعلى كثير سواء والآخر التحقق كما يقال هذا صادق اى متحقق (الكاتبه عفي عنه) ١ اعلم ان الصدق قد يكون بمعنى الحمل وحينئذ يكون مستعملا بعلى كما يقال الانسان صادق على زيد اى محمول عليه وقد يكون بمعنى التحقق وحينئذ يكون مستعملا بكلمة فى كما يقال هذا صادق فى نفس الامر اى متحقق فيها هكذا يظهر من كلامه قدس سره فى حاشية شرح الشمسية وقد يكون بمعنى كون الحكم مطابقا بالكسر للواقع كما مر فى كلام الشارح (الكاتبه عفي عنه)

والسلب او الضرورة واللاضرورة واعلم ان للصدق معانٍ اخر لم يتعرض له لعدم تعلق الغرض به كما لا يخفى قوله من صفات المخبر فيه ان الاخبار وان كان من صفات المخبر لكن المجموع اعنى الاخبار مع صلته ليس كذلك الا ان يقال ان القيد خارج عن المقيد والصدق هو الاخبار المقيد قوله ومن ههنا وفيه ان الاضافة يحتمل ان يكون بيانية الا انه خلاف الظاهر ولايصار اليه من غير ضرورة وفيه تدبر قوله على نوعين اى الخبر الصادق الذى يوجب العلم[٢] الضرورى او الخبر الذى هو مقطوع[٣] الصدق والا لم ينحصر فى النوعين قوله يسمى بذلك* اشارة الى المناسبة بين المعنى المصطلح والمعنى اللغوى قوله اى لايجوز العقل تجويزا ينافى اليقين اعنى التردد دون التجويز الذى يجامع اليقين كما[٤] فى العلوم العادية قوله توافقوم على الكذب لاقصدا كما يشعر به لفظ التوافق ولا اتفاقا وانت تعلم ان هذا التعريف لا يقتضى اشتراط التعاقب فى التواتر كما يستدعيه قوله بل على[٥] التعاقب قوله ومصداقه اى ما يصدقه لان مصداق الشيء مبين صدقه فكانه آلة كونه

٢ وفيه ان حصول العلم موقوف على كون الخبر صادقا ولو قيد الخبر بايجاب العلم لزم الدور اشتراكى

٣ اى يكون الحصر الاضافى بالقياس على مطلق الصدق (منه عفى عنه)

٤ وهو الامكان الذاتى وان التجويز العقلى بان عند طلوع الشمس لم يصر نهارا او عند تسخن النار لم يصر الماء متسخنا ويتناول ذلك ما يجرى عادة الله تعالى على ايجاده عند وجوده ما هو مسبب له عادة لاينافى التعقل بتحققه عند تحقق ما هو سبب له عادى (منه رحمه)

* وانت تعلم ان بيان المناسبة بعد بيان المعنى العرفى انسب (منه رحمه)

٥ لعل مراده من قوله بل على التعاقب والتوالى على سبيل الاغلب فلا يرد الايراد الذى ذكره المحشى بقوله وانت تعلم ان هذا التعريف (الكاتبه عفي عنه)

١ وجعله ضابطة يعرف بها الخبر المتواتر ويمتاز عن غيره ليس على ما ينبغى وانكان فى نفسه امرا مطردا ومنعكسا بخلاف مراتب الاعداد فانها على عكس ذلك تأمل (منه عفى عنه)
٢ عطف تفسيرى للضابطة وليس المراد بالضابطة ههنا القانون (منه رحمه) ٣ يريد ان العلم على ما قالوا صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض لا حالا ولا مآلا فاذا كان علامة التواتر حصول العلم بعد الخبر فلا بد من الاطلاع على ان الحاصل آه فمعرفة التواتر فى غاية الصعوبة (فوائد باقيه) ٤ خرط القتاد كشيدن خار بطريق بازكونه خرط خارست قتاد انكه خار ابر امرى زنند وباز كونه كشند * وهو كون الضرورة بمعنى الوجوب او اليقين

صادقا حاصله ان الضابطة[١] وما يدل[٢] على كون الخبر متواترا هو كون العلم الحاصل عقيبه يقينيا وفيه اشارة الى رد من شرط فيه عدد المخبرين عددا معينا من الخمس او اثنى عشر اوعشرين اواربعين او غير ذلك وانت خبير بان الاطلاع على ان الحاصل عقيبه ما لايحتمل النقيض[٣] لاحالا ولامآلا امر دونه خرط القتاد[٤] قوله من غير شبهة للتوضيح والتأكيد دون التخصيص اذ العلم لايكون الاكذلك والجار متعلق بالوقوع او العلم والاقرب اقرب قوله بالضرورة اى بالبديهة او بالقطع وفيه احتمال آخر* قوله للعلم الضرورى اى غير الاستدلالى قوله والاول[٥] اقرب من جهة المعنى وان كان ابعد من جهة اللفظ اما الاقرب[٦] فظاهر[٧] واما الابعد فلان الاقرب يؤدى الى الاستدراك بل يوهم خلاف الواقع ولان فى الاول علمين وفى الثانى علما واحدا والعلمان خير من العلم الواحد قوله فههنا امران اى فى قوله الخبر المتواتر

٥ قال الشارح والاول اقرب وان كان ابعد اى الاول اقرب معنى وان كان ابعد لفظا اما كونه ابعد لفظا فظاهر واما كونه اقرب معنى فلان ذكر قوله والبلدان النائية يكون حشوا على تقدير عطفه على الازمنة لان العلم بالملوك الخالية فى الازمنة الماضية يكون من قبيل العلم بالتواتر سواء كان الملوك فى البلدان النائية اى البعيدة اولم يكن وايضا يكون ذكر قوله فى الازمنة الماضية حشوا لان العلم بالملوك فى البلدان النائية يكون من قبيل العلم بالتواتر سواء كان الملوك الخالية فى الازمنة الماضية اولم يكن قره كمال

٦ اى الاقرب فى هذه العبارة وهو كون المعطوف عليه من جهة اللفظ فظاهر لا يحتاج الى الدليل (تحرير)

٧ اى الابعد فى هذه وهو كون المعطوف اقرب بالمعطوف عليه من جهة المعنى فلان الاقرب اى العطف على الاقرب فى عبارة المصنف يؤدى الى استدراك المعطوف اذ يكفى ان يقال كالعلم بالملوك الخالية فى الازمنة الماضية (سمع) ٨ لبعد المعطوف عليه

٨ اى فى كون البلدان معطوفا على الملوك

٨ اى العلم بالملوك والعلم بالبلدان بخلاف الثانى فانه يكون العلم بالملوك فقط (لكاتبه عفى عنه)

المتواتر يوجب العلم الضرورى حكمان احدهما مذكور صريحا وهو الاول والثانى ضمنا لان الاوصاف يتضمن الاخبار على ما هو المشهور قوله وذلك اى ايجاب التواتر للعلم معلوم بالبديهة قوله فانا نجد تنبيه لا استدلال فلا يتوجه ان يقال ان هذا استدلال بالجزئى على الحكم الكلى قوله من انفسنا العلم لا بمعنى ان العلم بوجود مكة من قبيل الوجدانيات كالعلم بذاتنا على ما يتوهم من ظاهر العبارة بل المعنى انا لو رجعنا الى انفسنا نجد ان لنا علما بوجود مكة قوله وانه ليس بالاخبار عطف على قوله فانا نجد اه وقد يناقش فيه بان مجرد حصول العلم بالاخبار لا يدل على كون الخبر المتواتر موجبا للعلم الضرورى ودفعه غير خفى كما كما لا يخفى قوله ضرورى غير استدلالى لا يقال ان هذا العلم موقوف على استحضار ان الخبر الدال عليه دائر على السنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكل خبر شأنه كذا فهو حق وحكمه مطابق للواقع ولهذا ذهب جمع كالكعبى وابى الحسن الى انه نظرى لانا نمنع التوقف او هو من قبيل القياس الخفى العقلى كما فى القضايا التى قياساتها معها فلا يفيد نظرية الحكم واما الحكم بان العلم الحاصل به ضرورى يحتمل ان يكون نظريا فح يكون قوله لانه يحصل آه استدلالا والظاهر انه بديهى وما ذكره تنبيه قوله لانه يحصل للمستدل وغيره حتى الصبيان وانت خبير بانه لا مدخل فى البيان بحصوله للمستدل والاولى ان يترك ويقال لانه يحصل لمن لا يقدر على الكسب كالصبيان وقوله وغيره

---

١ الظاهر ان حصول العلم بمجرد الاخبار على ما فى الشرح اشتراكى

١ توجيه المناقشة ان ايجاب الاخبار العام المطلق لا يوجب ايجاب الخبر الخاص المقيد ودفعه ان ايجاب المتواتر العلم ضرورى وما ذكره تنبيه والمناقشة غير مسموع اشتراكى

٢ الدلالة على العلم دلالة السبب على المسبب (اشتراكى)

٣ اشارة الى منع الكبرى وهى قوله وكل علم موقوف على استحضار اه فهو نظرى (اشتراكى)

٤ قوله بانه لا مدخل اه مشعر بانه حمل المستدل على المستدل بالفعل وقوله ليس على ما ينبغى مشعر بانه حمله على القادر بالاستدلال حتى لم يبق فى الغير سوى الصبيان فلا يصح عطفه فبين الكلامين تدافع (اشتراكى)

٤ لان المستدل يحصل شيئا بالنظر وايضا فى مقام اثبات البديهة ينبغى ان لا يذكر من لا يحصل شيئا بالنظر والكسب (عبد الرحمن)

حتى الصبيان ليس على ما ينبغي وايضا ان حال الصبيان من ان الحاصل لهم هل هو علم فغير معلوم قوله اما خبر النصارى اشارة الى جواب المعارضة فى المقام الاول اعنى ان الخبر المتواتر موجب للعلم وتقريرها ان الخبر المتواتر لوكان موجبا للعلم لافاد خبر النصارى عن قتل عيسى عليه السلام العلم به لبلوغ المخبرين عنه حد التواتر واللازم باطل للقطع بوجود عيسى عليه السلام بعد ما اخبروا عنه لايقال ان هذه المعارضة ليست على قانون التوجيه لانها معارضة على المقدمة الغير المدللة لانه نزل دعوى البديهة مجرى الدليل والظاهر ان الخبر ههنا بمعنى الاخبار والاعلام ويحتمل ان يكون بمعنى الكلام قوله فتواتره ممنوع اذ عدد النصارى المخبرين عن القتل لم يبلغ حد التواتر حتى فى الطبقة الاولى والوسطى وكذا عدد اليهود المخبرين عن تأبيد دين موسى عليه السلام لم يبلغ حد التواتر فى كل طبقة وقد يقال ان خبر النصارى واليهود واقع فى معارضة القاطع ومن شرائط التواتر ان لايعارضه القاطع قوله فان قيل اشارة الى المعارضة فى المقام الاول ايضا بخلاف قوله فان قيل الضروريات آه فانه اشارة الى المعارضة فى المقام الثانى اعنى ان العلم الحاصل به ضرورى وفيه مثل ما مر من انه معارضة على المقدمة الغير المدللة وقد عرفت جوابه وقد يقال ان الثانى مدلل بقوله لانه يحصل للمستدل آه قوله لايفيد الا الظن بمعنى انه لايحصل بخبر كل واحد اثر متجدد بحيث خرج من مرتبة

الظن

---

١ فان قوله حتى الصبيان لا يوجب للمعطوف عليه قوة ولا ضعفا مع انه شرط فى العطف معه (اشتراكى)

١ ويمكن الجواب عنه بانه اورده اشارة الى ان نسبة ذلك العلم بالمستدل والصبيان متساوية يعنى لوكان ذلك العلم اكتسابيا لما كان نسبته اليهما بالتساوى (عبد الرحمن)

٢ لقوله تعالى وما قتلوه يقينا بل رفعه الله تعالى اليه (بحر آبادى)

٣ والطبقة الاولى هى التى يكون عدد المخبرين واصلا الى حد التواتر فى زمان الرسول عليه السلام والوسطى فى زمان الاصحاب (شرح)

٤ فمعارض خبر النصارى قوله تعالى وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ومعارض خبر اليهود قوله تعالى هو الذى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله (فوائد باقيه)

٥ وقد يقال معناه ان خبر كل واحد فى نفسه مع قطع النظر عن الآخر اوبشرط التقدم وبدلا عن الآخر يفيد الظن (منه رح)

٢ واعلم ان حصول اليقين بعد الظن يحتمل الامرين بان يصير ذلك الظن بعينه على سبيل التدريج من مرتبة الضعف الى القوة مفيدا كما ان الشخص الواحد يقينا قد كان صبيا ثم يصير رجلا اوبان يحصل اليقين بتوارد آحاد

الظن ويرتقى الى مرتبة اليقين[٢] سواء[٤] حصل بخبر كل واحد ظن غير ما حصل بخبر الآخر كما هو الظاهر من قوله وضم الظن الى الظن[٣] اولم يحصل على قياس خواتم منقشة انتقاشا واحدا فانك اذا ضربت واحدا منها على الشمعة انتقش بذلك ولا ينتقش بعد ذلك بنقش الآخر اذا ضربت عليه خواتم اخر قوله وضم الظن الى الظن والظاهر ان يقال وضم المفيد للظن الى المفيد له لايوجب تأمل قوله قلنا اشارة الى المنعين احدهما منع عدم ايجاب الظنون المجتمعة اليقين والثانى ان ايجاب جواز كذب كل واحد جواز كذب المجموع مستندا بقوله ربما يكون مع الاجتماع الخ وتوضيحا للسند بقوله كقوة الحبل آه قوله والمتواتر ظاهر فى تقوية الايراد فى المقام الاول تأمل قوله كالسمنية بضم السين المهملة وفتح الميم جماعة من عبدة الاصنام يقولون بالتناسخ[٥] وينكرون وقوع العلم بغير الحس ومنسوبة الى سومنات وهو اسم صنم كان فى بلاد الهند والبراهمة جمع من حكماء الهند ينكرون البعثة[٦] ولا يجوزون على الله تعالى ارسال الرسل عليهم الصلوة والسلام وهم اصحاب برهم وقيل ان السمنية منسوب الى السمن والبراهمة الى برهم وهما اسمان لاكبر الاصنام والاوثان قوله بواسطة التفاوت فى الالف وقد عرفت ما[٧] فيه قوله مكابرة وعنادا والمكابرة* هى المنازعة فى المسئلة

الظن على النفس بان يزول عنها فرد يعقبه فرد آخر اقوى فيتفاوت بذلك حال النفس فيتم استعدادها بقبول فيضان الفرد الاكمل من العلم اعنى اليقين تأمل (منه رح)

٣ على قياس صيرورة الحال ملكة بالتدريج (منه رح)

٤ قلنا الظن صفة السامع وافادة الظن صفة المخبر فتصرف السامع فى صفته اقرب الى العقل من تصرفه فى صفة الغير وايضا حصول اليقين من ضم الظنين حصول من ضم المفيدين (فوايد باقيه)

٥ وهو انتقال الروح من بدن الى بدن آخر (شرح)

٥ فيقولون ان نفس الناطقة يخرج من بدن الانسان الميت ويدخل بدن الانسان الآخر اوفى حيوان (عبد الرحمن)

٦ اى حشر الاجساد (منه ره)

٧ قوله وقد عرفت ما فيه آه يعنى ان قوله فان قيل الضروريات آه اشارة الى المعارضة فى المقام الثانى وهو ان العلم الحاصل به ضرورى وفيه انه معارضة على مقدمة غير مدللة وجوابه ان البداهة منزلة منزلة الدليل فبعد ان كان يصح الجواب بالمنع واحتمال التفاوت يكفى سند للمنع (فوايد باقيه)

* يفرق بان المكابرة نسخه

* وفى كون ماعرفت هذا تأمل بل اشارة الى البحث الذى اورده فى قوله لعدم الالف او لخفائه فى التصور (عفى عنه) ٢ وانما قال اى الثابت رسالته لان ذاته عليه السلام من حيث هو هو لم يثبت بالمعجزة بل الثابت رسالته اى مرسليته (منه ره) ٣ وانما اخذ المصنف لفظ المؤيد موضع الثابت تنبيها على ان دعوى الرسالة غنية عن البيان لمن له قلب سليم والمحتاج الى البيان معاند ومكابر (منه ره)

العلمية لا لاظهار الصواب بل لالزام الخصم واظهار الفضل والعناد هى المنازعة فيها مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه دفعا لالزام الخصم عن نفسه قوله اى الثابت[٢] رسالته بالمعجزة بيان حاصل المعنى لا تفسير[٣] قوله المؤيد لعل المصنف اراد بالرسول النبى بطريق ذكر الخاص وارادة العام او بالقول بالمساواة والترادف بينهما كما يقتضيه المقام والتقييد بقوله المؤيد بالمعجزة واليه مال الشارح فى شرح المقاصد لكنه خلاف ما عليه الجمهور وما اختاره[٤] القاضى البيضاوى فى تفسير قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى الآية حيث قال الرسول من بعثه الله تعالى بشريعة متجددة ويدعو الناس اليها والنبى يعمه ومن بعثه لتقرير شرع سابق وقيل الرسول[٥] من جمع الى المعجزة كتابا منزلا عليه والنبى غير الرسول من[٦] لا كتاب له وقيل الرسول من يأتيه الملك[٧] بالوحى والنبى يقال لمن يوحى اليه فى المنام تم كلامه ولم يتعرض للمساواة قوله والرسول انسان بعثه[٨] الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام واللام[٩] فى قوله لتبليغ للغاية والعاقبة دون التعليل لان افعال الله تعالى منزهة عن العلل الغائية

٤ وفيه نوع مخالفة لما ذكره فى تفسير قوله تعالى فى حق اسماعيل عليه السلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب الشريعة فان اولاد ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته (منه ره)

٥ الرسول بمعنى المرسل ولم يأت فعول بمعنى المفعول الا نادرا والارسال الامر بالابلاغ لا من ارسل اليه (منه ره)

٦ اى نبى لا كتاب له بقرينة المقام فلا يتناول آحاد الناس (منه ره)

٧ اى جبرئيل عليه السلام (منه ره)

٨ وامر بالتبليغ واعطى بالمعجزة (منه ره)

٩ اعلم ان ما يترتب على فعل ان كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعلة غائية والا يسمى فائدة ومنفعة وغاية على ما قالوا ان افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض والاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى (عبدالله يزدى) ١٠ وبين العلة الغائية والغرض اتحاد بالذات واختلاف بالاعتبار لان الاول بالنسبة الى المعلول والثانى بالنسبة الى الفاعل واما الغاية فما يترتب على الاثر ولا دخل له فى الاقدام عليه (شرح)

١ المراد بعموم الخلق للانس والجن عموم الكلى لجزئياته لا عموم الكل لاجزائه يعنى ان المراد بالخلق ليس هو الانس فقط لخروج نبينا عليه السلام ح من التعريف بل المراد المخلوق مطلقا سواء كان انسانا اوجنيا او كليهما فلا يرد ما يتوهم من ظاهر العبارة ان المراد لو كان ما يعم

الانس والجن شمول الكل لاجزائه لكان التعريف مخصوصا لنبينا عليه السلام ولا يصدق على سائر الانبياء عليهم السلام (فوايد باقيه)

والاغراض وان كانت مشتملة على حكم ومصالح لا يحصى ويسمى غايات ونهايات وبها يأول الاحاديث والآيات المشعرة بثبوت الغرض فى افعاله واحكامه ولعله اراد بالخلق ما يعم الانس والجن لان نبينا عليه الصلوة والسلام مبعوث الى الثقلين معا وكذا اراد بالاحكام ما يعم المتجدد وغيره وسواء كانت الاحكام اعتقادية اوعملية والتخصيص بالعملية غير مناسب بل لا يصح لكن التجدد مختص بالعملية اذ لا اختلاف بين الاديان فى الاعتقاديات لا يقال ان الانسان نوع حقيقى والضابطة ان النوع الحقيقى يحد ولا يحد به فكيف يصح به التعريف لان ذلك فى التعريفات الحقيقية وما نحن ليس من قبيل التعريفات الحقيقية لكنه بقى ان التعريف بالانسان تعريف بالاخص اذ الرسول الذى كلامنا فيه اعم من رسل الانس والجن اذ الكلام فى اثبات اسباب العلم للخلق مطلقا كما يقتضيه تعميم الشارح الخلق فى مشرع البحث من الانس والجن والملك وقد يقال ان الخلق وان كان يعم الكل وكذا العلم واسبابه فى نفسه لكن الغرض فى الكتاب متعلق ببيان اسباب علم الانسان تأمل قوله وقد يشترط مشعر بان المرضى عند الشارح عدم الاشتراط كما يشعر به التعريف

٢ وههنا سؤال مشهور وهو ان النوع الحقيقى لا يذكر فى التعريفات اصلا حدودا كانت او رسوما كما لا يذهب على من له اطلاع على اصول صناعة الميزان فمن ان يساغ اخذ الانسان فى هذا التعريف اجيب عنه بان الصنف مهية اعتبارية والنوع المشترك بينه وبين صنف آخر جنس على انه تمام المشترك فاخذ النوع الحقيقى فى حدود الاصناف انما هو بجنسيته ولا استحالة فى كون الشىء نوعا حقيقيا بالنسبة الى الحقايق المتأصلة فى الاعيان وجنسا بالقياس الى المهية الاعتبارية بل يجوز ان يكون طبيعة نوعية جنسا للحقايق الموجودة فى الخارج باعتبار آخر كالهيولى فانها طبيعة نوعية محصلة بذاتها

وجنس للحقايق العنصرية (خانملا) ٢ لان حقيقة الرسول ليست من الموجودات الخارجية بل هى من جملة المفهومات المعتبرة (منه ره) ٣ وجهه ان الغرض اذا كان بيان اسباب العلم الانسانى فلا وجه لتعميم الشارح الخلق فى مشرع البحث من الملك والانس والجن (فوايد باقيه)

١ روى ان خواجه نصير انه قال قلت يا رسول الله كم الانبياء قال عليه السلام مائة الف واربعة وعشرون الفا قلت كم الرسول قال عليه السلام ثلثمائة وثلث عشر كذا فى شرح المصابيح (منه ره)   ٢ روى انه عليه السلام سئل كم انزل فقال مائة واربعة عشر منها عشر صحايف انزلت على آدم عليه السلام وعلى شيث عليه السلام خمسون وعلى ادريس عليه السلام ثلثون صحيفة وعلى ابراهيم عليه السلام عشر صحايف والتورية والزبور والانجيل والفرقان (منه ره)   ٢ روى انه عليه السلام سئل عن عدد الانبياء فقال مائة واربعة وعشرون الفا وقيل كم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر (منه ره)

واشارة الى ضعفه كما ورد فى الحديث زيادة عدد الرسول على عدد الكتاب بان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة قوله والمعجزة وقد يقال التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما فى الحقيقة لان الاعجاز فى الاصل اثبات العجز استعير لاظهاره ثم اسند الى ما هو سبب العجز وقيل للمبالغة كما فى العلامة قوله امر خارق بان يظهر اثر من شخص لم يعهد مثله عن مثله فالامر يعم الفعل والقول قوله قصد به اظهار صدق اى اراد به ان الفاعل هو الله تعالى اما لانه لا فاعل الا هو او لان من شرائط المعجزة ان يكون فعله تعالى وبه خرج السحر الذى ظهر على يد الساحر المدعى للنبوة على ان مادة النقض لا بد ان يتحقق ولا يكفيه مجرد الفرض وقد يجاب عنه بان المتبادر من الصدق الصدق الواقعى وحمل اللفظ فى التعريف على المتبادر واجب وبه خرج السحر ان فرض عدم خروجه بقيد القصد ومن هذا

٣ والفعل المترتب على امر اما ان يكون جانب الترتب وهو الوقوع اكثر فيه من عدم الترتب وهو اللاوقوع كترتب الاحراق على النار فان جانب الوقوع فيه اكثر من اللاوقوع لان اللاوقوع فى مادة ابراهيم عليه السلام فقط او يكون عدم الترتب اكثر من الترتب كترتب الشق على القمر فان جانب اللاوقوع اكثر من الوقوع لان الوقوع فى مادة محمد عليه السلام فيسمى جانب الاقل خارقا سواء كان جانب الترتب او عدمه (ملا حسن)

٤ اذ لو ادعى المتنبى النبوة او الساحر وقصد اظهار الامر الخارق لاثباتها لم يوجد ولم يصدر عنه ولم يخلق ذلك فى يده عادة لئلا يقع الاشتباه بين النبى عليه السلام والمتنبى بخلاف من ادعى الالوهية وقصد لاثباتها اظهار الامر الخارق قد يخلق الله تعالى فى يده ذلك الامر لانه ليس محل الاشتباه (منه ره)   ٥ بان خلق الامر الخارق على وفق ما ادعاه على يد الكاذب فى دعوى النبوة ممتنع عادة من الله تعالى لان الخارق فعل الله تعالى يخلقه لاظهار صدق النبى فلو اظهره على يد الكاذب يكون تصديقا للكاذب وهو محال على الله تعالى فظهور الخارق على وفق المدعى على يد الكاذب المتنبى محال (عبد الرحمن)

١ اى من خروج السحر المذكور عن التعريف بسبب ان المراد بالقصد ارادة الله تعالى ظهر انه لاحاجة الخ (فوايد) ٢ المعجزة امر يعم الفعل كفتق الجبل وفلق البحر والترك كالامساك عن القوة المعتادة والقول كالاخبار عن المغيبات (ملا كيسنلى ره) *والمراد من المتلو مايجوز قرائته فى الصلوة (منه ره) ٣ والمراد من الامكان هو الامكان الخاص

هذا ظهر انه لاحاجة الى تقييد الامر بقيد خارق العادة ولهذا ترك هذا القيد صاحب المواقف وقد يقال ان التقييد به ليس للاحتراز بل للتحقيق والاشارة الى انه معتبر فى حقيقة المعجزة قوله انه رسول الله صلى الله عليه وسلم والاولى ان يقال بدله انه نبى الله لئلا يتوهم اختصاص المعجزة بالرسول المشروط بالكتاب وهو الوحى المتلو سوآء قصد لنظمه الاعجاز اولا قوله يمكن التوصل وانما اعتبر الامكان دون التوصل اشارة الى ان التوصل بالفعل ليس معتبرا فى الدليل بل يكفيه الامكان فلا يخرج عن كونه دليلا وان لم ينظر فيه احد وانما قيد بالصحيح وهو المشتمل على شرايط مادة وصورة لان الفاسد لايمكن التوصل به وفى التقييد بالصحيح فائدة اخرى وهى التنبيه على افتراق الصحيح عن الفاسد فى ذلك الحكم اعنى امكان التوصل به دون الفاسد ولو لم يقيد به لخلا عن هذه الفائدة وان صح وقد يقال انه لولم يقيد لامكن ان يتوهم ان الدليل ما يمكن ان يتوصل بكل نظر فيه فخرجت الدلايل باسرها عن التعريف قوله بصحيح النظر فيه اى فى احواله اوفى نفسه قوله الى العلم بالتعريف

ويحتمل ان يراد به العام المقيد بجانب الوجود (منه ره) ٤ اى يجوز ان يكون بمعنى جعل الشئ وسيلة بصحيح النظر (منه ره) ٥ لان المتكلمين قائلون بانه لا يحصل العلم بمطلوب خبرى بمجرد النظر الصحيح اى ترتيب المقدمات بل لا بد مع ذلك ان يخلق الله تعالى بعد ذلك الترتيب حتى يحصل العلم كما انه لايحصل الشبع بمجرد الاكل لانه جاز ان يا كل ولم يشبع اصلا كما فى الجوع فيخلق الله تعالى الشبع بعد الاكل فاذا كان كذلك فيمكن العلم بالمطلوب الخبرى بالتوصل بصحيح النظر فيه بان يخلق الله تعالى العلم بعد ذلك (مولوى عبد الرحمن) ٦ اذ هو ليس سببا للتوصل ولا آلة له وان كان قد يفضى اليه فذلك اتفاقى وليس من حيث كونه وسيلة (شرح)

٧ اى بالنظر الصحيح من قبيل الاسناد الى الشرط منه ٨ وبه صرح قده فى بعض تصانيفه حيث قال اريد من النظر فيه ما يتناول النظر فى نفسه وصفاته واحواله (منه ره)
٨ ولا خفاء فى ان المتبادر من النظر فيه النظر فى نفسه لا النظر فى احواله ولا ما يعمه (منه ره) ٨ اعلم ان النظر فى احواله عبارة عن توسيط الحد الاوسط بين طرفى المطلوب ـ

- بالحمل تارة وبالوضع تارة اخرى فالنظر بهذا المعنى من قبيل الحركة *الاولى التى هى لتحصيل المبادى واما النظر فى نفسه فهو عبارة عن ترتيب المقدمات والمبادى فهو من قبيل الحركة *الثانية التى هى لتحصيل الصورة تدبر (منه ره) *وهى حركة النفس من المطالب الى المبادى خواجه *وهى حركة النفس من المبادى الى المطالب ويلزمها الترتيب فى المبادى خواجه

١ وهى الظنيات وهى قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والغرض منها ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر الدين (س)

٢ والبرهان دليل يوجب اليقين (منه ره) ٣ نحو قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر (قل احمد)

٤ كما يقال جزء الجوهر يوجب انتفاؤه انتفاء الجوهر وكل

الذى مر ذلك فلا يتناول[١] الامارة فيختص بالبرهان[٢] ولعل المراد بالدليل ما يرادف البرهان لكن قوله قيل قول مؤلف اه يدل على ان المراد بالدليل ههنا ما يعم الامارة الا ان المقام يقتضى التخصيص بالبرهان تأمل قوله وقيل اشارة الى ان المرضى هو الاول كما لا يخفى قوله يستلزم لذاته اى لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غير لازمة لاحدى المقدمتين وهى الاجنبية اولازمة[٣] لاحديهما بطريق عكس النقيض[٤] وانما ذكر[٥] الضمير تنبيها على ان للصورة مدخلا فى الانتاج كالمادة والمشهور فى تعريفه قول مؤلف من القضايا متى سلمت[٦] لزم عنها لذاتها قول آخر وانما عدل عن المشهور وترك قيد متى سلمت اما لان هذا القيد لتعميم التعريف[٧] ما عدا هذا البرهان والتعميم ههنا غير مقصود

ما ليس بجوهر لا يوجب انتفاؤه انتفاء الجوهر بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية (ملا صادق) ٥ اى اورد الضمير مذكرا (منه ره) ٦ فان قلت ارباب المنطق زادوا قيدا آخر وهو متى سلمت اى قول مؤلف متى سلمت لزم عنها آه فما وجه ترك القيد المذكور اجيب بانه لا احتياج الى ذكره لان قوله يستلزم يغنى عنه لان الاستلزام لا يكون الا بتسليم المقدمات فتسليمها مندرج فى الاستلزام ومن زاد القيد المذكور اشار الى ان المراد من اللزوم ليس اللزوم فى نفس الامر بل المراد هو لزوم قول الاخر على تقدير تسليم المقدمات فيشمل القضايا الكاذبة ايضا لانها متى سلمت القضايا الكاذبة لزم عنها قول آخر قطعا فالشارح ترك القيد المذكور ليشمل القضايا الصادقة فقط واليه يدل قوله يستلزم لان القضايا الكاذبة لا يستلزم قولا آخر لان قوله يستلزم يستدعى اللزوم فى نفس الامر والكلام انما هو فى بيان نفس الامر (عبد الرحمن) ٧ يعنى ان قوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب انيكون مسلمة فى نفسها بل يجب انيكون بحيث متى سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج فى الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جماد فان هاتين القضيتين وان كذبتا الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما كل انسان جماد (حاشيه)

١ اعلم ان النظر فى احواله عبارة عن توسيط الحد الاوسط بين طرفى المطلوب بالحمل تارة وبالوضع تارة اخرى والنظر بهذا المعنى من قبيل الحركة الاولى التى هى لتحصيل المادة واما النظر فى نفسه وهو عبارة عن ترتيب المقدمات والمبادى فهو من قبيل الحركة الثانية التى هى لتحصيل الصورة (ملا احمد برحاشيه)

اولان قيد الاستلزام يغنى عن هذا القيد لان معنى الاستلزام العقلى هو كون الشى بحيث متى وجد فى الذهن وجد الآخر فيه وظنى ان نكتة الترك هو الثانى قوله[١] هو العالم قال الفاضل المحشى هذا الحصر مبنى على ان المراد بالنظر فيه النظر فى احواله فقط لامايعمه والنظر فى نفسه حتى يلزم كون المقدمات دليلا لكن لايخفى انه خلاف الظاهر والاصطلاح فانهم يقسمون الدليل الى المفرد وغيره تم كلامه وقوله فانهم دليل كونه خلاف الظاهر والاصطلاح ولا يبعد ان يقال هذا الحصر اضافى لاحقيقى يعنى هو العالم دون قوله العالم حادث وكل حادث فله صانع فلا ينافى تقسيم الدليل الى المفرد وغيره من المركبات الغير المرتبة وفيه ان صحة هذا التقسيم مبنى على ان يراد بالنظر فيه ما يعم فى نفسه فلا يصح[٢] الحصر الاضافى ايضا اذ يلزم ان يكون مثل قولنا العالم حادث وكل حادث فله صانع دليلا على وجود الصانع على الاول ايضا وتعميم النظر فيه على وجه لايتناول المقدمات المرتبة فقط غير متصورة تدبر[٣] قوله هو الذى يلزم من العلم

٢ قوله فلا يصح الحصر آه يريد ان بعد تعميم النظر فيه كما يدخل فى التعريف المقدمات الغير المأخوذة مع الترتيب كذلك يدخل فيه المقدمات المأخوذة مع الترتيب مثل مجموع قولنا العالم حادث وكل حادث له صانع وفيه نظر لان المجموع المذكور مثلا يتوصل بنفسه الى العلم بمطلوب خبرى لا بنظر فيه صحيح اما النظر فى الاحوال فهو فى المفرد كاجزاء العالم لافى القضايا والمؤلف منها واما فى النفس فهو ضم الشى الى غيره بتقديمه وتأخيره وهذا فى القضايا المنشورة دون المجموع المركب فقوله غير متصور غير متصور (فوايد باقيه)

٣ وذلك ان تقول ان عدم تناول فيه بالمعنى العام المذكور على المقدمات المرتبة فمقطوع به والا يلزم تحصيل الحاصل فالتعميم على الوجه الذى لايتناول المقدمات المرتبة متصور بل هو واقع وقد يناقش فيه بان تحصيل الحاصل المحال انما يلزم لو كانت المقدمات المترتبة مرتبة قبل النظر الذى قصد التوصل به الى المطلوب الخبرى الذى فى صدد تحصيله الان ولزومه مم هذا اذا اريد بها المقدمات المرتبة وحدها واما اذا اريد بها المقدمات المأخوذة مع الترتيب فيستحيل النظر فيها وبه صرح قدس سره فى الحواشى العضدية وفيه مجال بحث بعد تدبر (منه ره)

به العلم اه المراد بالعلم فى الموضعين التصديق اليقينى بقرينة ان التعريف للدليل وان اطلاق العلم على مطلق التصديق خلاف العرف واللغة فخرج الحد والامارة قال الفاضل المحشى يرد عليه ما عدا الشكل الاول لعدم اللزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم النتيجة لابينا وهو ظاهر ولا غير بين لان معناه خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود تم كلامه وانت تعلم ان معنى غير بين هو الاحتياج الى الوسط دون خفاء اللزوم وان الخفاء بمعنى الاحتياج الى الوسط لايستدعى الوجود على ان المراد باللزوم هو اللزوم بطريق النظر مأخوذة مع جميع ما يحتاج اليه فى الانتاج والاقيسة كلها اذا اعتبرت مع ما يحتاج اليه فى بياناتها بين الانتاج وبه صرح قدس سره فى شرح المواقف فى بحث النظر تدبر قوله فبالثانى اوفق لان المقدمات المرتبة قطعى الاستلزام بخلاف المفرد فانه ليس فى تلك الثابة وان كان يمكن ان يقال ان العالم بشرط النظر فى احواله اعنى الحدوث او الامكان مع الحدوث بطريق التوسيط بين طرفى المطلوب غير منفك عن المقدمات المرتبة ويستلزم بالعلم بوجود الصانع قال الفاضل المحشى ولايذهب عليك ان هذا شامل للمقدمات بخلاف الاول على ما اخذه الشارح والعام لا يوافق الخاص فى باب التعريفات تم كلامه وانت خبير بان نسبة الثالث الى الثانى كنسبته الى الاول فى العموم

متعددة والمراد ههنا التصديق بالقرينة الحالية وهى ان المقام مقام التعريف للدليل فانه لا يطلق الا على الموصل الى التصديق والقرينة اذا دلت على تعيين المراد من اللفظ يجوز استعماله فى اللفظ (شرح) ٢ وفيه ان العلم من الالفاظ المشتركة فلا يصح اخذه فى التعريف بدون قرينة واضحة وماذكر من كون التعريف للدليل وكون الاطلاق على مطلق التصديق خلاف العرف واللغة والقرينة لا يصح للقرينة فى مقام التعريف (منه ره) ٢ لان العلم مقابل للظن عندهم

٣ ولا خفاء فى ان المراد باللزوم المذكور فى التعريف الثالث هو اللزوم بطريق النظر فلاشك ان المراد بالنظر هو النظر فى نفسه اومايعمه والنظر فى احواله وعلى الثانى يرجع الى المعنى الاول وعلى الاول يكون مباينا للاول تأمل (منه ره) ٤ وجه التدبر انه اذا كان المراد باللزوم المعنى المذكور يلزم ان لايكون تقسيم لزوم الدليل الى بين وغير بين صحيحا (منه ره) ٥ فيه ان المدعى ههنا هو كون الخبر خبر الرسول موجبا للعلم لا انه مما يقع العلم بمضمونه وفرق بين كون الشئ موجبا لشئ وبين كونه موافقا له تأمل (محمود)

١ واجيب عنه بان المراد من الاوفق هو القرب فى الوفاق يعنى ليس الوفاق فى شئ منهما ولكن قربه بالوفاق يكون بالثانى ويمكن الجواب ايضا بان قوله اوفق على سبيل الفرض كما فى قوله تعالى احسن الخالقين ويمكن الجواب ايضا بان اسم التفضيل قد يستعمل فى معنى الفعل (عبد الرحمن) * مثل ما

العموم والخصوص فلا يوافق الثانى ايضا فضلا عن ان يكون اوفق تأمل قوله اما كونه موجبا (واعلم) ان ههنا ايضا* امر ان احدهما ان خبر الرسول يوجب العلم والثانى ان العلم الحاصل به نظرى والوجوه المذكورة فى بيانهما اما استدلالات كما هو الظاهر اوتنبيهات قوله من الاحكام اى مطلقا سواء كانت اعتقادية او عملية تبليغية اوغير تبليغية قوله فلتوقفه على الاستدلال والاستحضار وقد يقال ان هذا من قبيل القياس الخفى والقضايا قياساتها معها تدبر قوله اى عدم احتمال النقيض فى الحال فقط لافى المآل ايضا كما هو الظاهر والا لاستغنى عن ذكر الثبات والاولى ان يفسر بعدم احتمال تطرق مداخلة الوهم لانه مؤيد بالوحى بخلاف النظريات الثابتة بالادلة العقلية الغير المؤيد بالوحى فانها لايخلو عن مداخلة الوهم لان للوهم استيلاء فى طريق المناظرة لان التشابه فى اليقين بالتفسير المذكور جار فى جميع العلوم النظرية فلا وجه للتخصيص بالنظرى الحاصل بخبر الرسول قال الفاضل المحشى والاقرب ان مراد المصنف بيان قربه من الضروريات فى قوة اليقين تم كلامه ليس على ما ينبغى لان التفاوت فى اليقينيات بحسب

سبق فى التواتر (منه)

٢ قوله من الاحكام المراد من الاحكام مايكون مخصوصا بما سوى وجود الصانع ووحدته وصفات كماله مما يكون العقل مستقلا فى معرفتها ولايكون تصديق النبى عليه السلام فيها موافقا على اظهار المعجزة لا كما زعم انها يعم الاعتقادية والعملية والتبليغية وغير التبليغية فالتبليغية الاحكام الشرعية وغير التبليغية ما يصدر عن الانبياء عليهم السلام لابوضع الشرع بل بغرض آخر (فوايد باقيه)

٣ ولو على سبيل الاجمال وهذا ليس كالقياس الخفى للمتواتر وهذا خبر قوم يمتنع تواطؤهم على الكذب وكل خبر شأنه هذا فهو صادق لان هذا العلم لا يحصل لمن لاقدرة له على الكسب كالصبيان بخلاف علم المتواتر كمامر (مولوى حسن السيالكوتى)

٤ الاظهر ان يقال اى فى المطابقة وعدم احتمال النقيض حتى يظهر مايتفرع عليه بقوله فهو علم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت آه لايقال اراد بقوله عدم احتمال النقيض هو عدم احتماله لاحالا ولا مآلا فح يتناول قيد المطابق المخرج الجهل المركب عن تعريف اليقين لانا نقول فح يلزم كون يكون قوله فى الثبات لغوا (محمود) ٥ كما صرح به قدس سره فى حاشية المطول فى مراتب اليقين فى بيان ترجيح الاستعمال بالقوة العملية واكملية هذه الدرجة من المستفاد من ان الحاصل ـ

ـ فى المستفاد لايخ عن التشبهات الوهمية لان الوهم له استيلاء فى طريق المباحثة بخلاف تلك الصورة القدسية (منه ره) ١ لعل وجهه ان المصنف نفى الزيادة والنقصان عن اليقينيات لانفى القوة والضعف فان وجود القوة والضعف بين اليقينيات بديهى الاترى ان تصديقنا بالشرعيات ليس كتصديق النبى عليه السلام (س) ٢ سيما فى المسموع من فى رسول الله صلى الله عليه سلم (منه ره) ٣ ان كان جاز ما غير مطابق وظنا ان لم يكن جاز ما او تقليدا ان لم يكن ثابتا (منه ره) ٤ تمثيل لقوله من غير عكس (اشترا كى ره) ٥ تمثيل لقوله ان الخلو عن المطابقة او الجزم يستلزم الخلو آه (اشترا كى ره) ٦ اما على تقدير الخلو عن

القوة والنقصان على خلاف رأى الشارح تدبر[١] قوله فهو علم بمعنى الاعتقاد اى العام الثابت بخبر الرسول فهو اليقين الجامع[٢] للمطابقة والجزم والثبات قوله والا لكان جهلا[٣] اوظنا او تقليدا لان مقابل الاعتقاد الجامع للاوصاف الثلثة لايخلو من ان يكون خاليا عن المطابقة فهو الجهل المركب اوعن الجزم فهو الظن اوعن الثبات فهو التقليد والظن قد يطلق على ما يقابل اليقين مطلقا ولا يخفى عليك ان الخلو عن المطابقة او الجزم يستلزم الخلو عن الثبات من غير عكس[٤] كما فى المقلد المصيب وكما[٥] فى الظن المطابق والمقلد الغير المصيب وفيه احتمالات[٦] اخر وهى الخلو عن الاربعة اوعن[٧] الثلثة اوعن الاثنين[٨] ولاخفاء فى ان الاول والثانى والبعض من الثالث ليس شيئا من الامور المذكورة لان الاعتقاد معتبر فى الكل والجزم فى الجهل والتقليد فلايتم الملازمة المذكورة تأمل[٩]

قوله

الاربعة لان نفى الاعتقاد لايجامع الاعتقاد واما على تقدير الخلو عن الثلثة التى اعتبر الاعتقاد جزأ منها ايضا لايجامع الاعتقاد واما الثلاثة التى لم يعتبر الاعتقاد جزأ منها فهو داخل فى مقدم الشرطية واما الخلو عن الاثنين لان الاعتقاد معتبر فى بعضها والخلو عنها ايضا ينافى الاعتقاد والحاصل ان الخلو عن الاربعة وعن الثلاثيات او الاثنينيات من حيث جزئية الاعتقاد فيها ينافى الاعتقاد (س) ٧ اعنى الخلو عن الاعتقاد والجزم والثبات (منه ره) ٨ اعنى الخلو عن الاعتقاد والجزم اوعن الجزم والمطابقة اوعن الثبات والجزم اوعنه وعن المطابقة تأمل (منه ره) ٩ لعل وجه التأمل ان النص على القيد اعنى الاوصاف الثلثة لا مجموع القيد والمقيد لان الحاصل بخبر الرسول استدلالى والعلم لايكون الامع الاعتقاد فيتم الملازمة المذكورة (منه ره) ٩ وجه التامل الكلام فى المنع مع حفظ الاعتقاد ولاشك ان ذلك منحصر فى احد الامور المذكورة (منه ره) ٩ ويمكن ان يقال ان النفى فى قوله ولا داخل على المقيد بالقيود الثلثة فيتوجه على القيود جملة مع بقاء اصل المقيد وهو الاعتقاد والعطف مقدم على الربط فيكون المعنى وان لايكون الاعتقاد متصفا بالصفات الثلثة سواء كان اعتقادا متصفا بالاثنين منها اوبالواحد منها كان الامور الثلثة من الجهل والظن والتقليد (اشترا كى)

قوله فان قيل هذا اى العلم بمعنى الاعتقاد الجامع للاوصاف الثلثة قوله فى المتواتر اى فى نفس المتواتر الذى[1] هو القسيم لخبر الرسول او الخبر المعلوم كونه خبر الرسول بالتواتر دون غيره من الاخبار والحصر المستفاد من كلمة انما او[2] لفظ فقط اضافى قوله قلنا الكلام حاصله منع الحصر المذكور قوله او غير ذلك ان امكن كالالهام والسماع فى المنام والعلم ببلاغته* واسلوبه قوله واما خبر الواحد[3] جواب دخل مقدر تقريره ان خبر الواحد الذى يرويه الاحاد من الرسول خبره[4] فيجب ان يفيد العلم وليس كذلك قوله او مسموعا وانما لم يتعرض الشق الاخير لانه مجرد احتمال وليس مقطوعا به كما اشار اليه بقوله وان امكن اه قوله قلنا العلم الضرورى حاصله منع الملازمة يعنى لانسلم انه اذا كان متواترا اومسموعا كان العلم الحاصل به ضروريا اذ العلم الحاصل به انما هو بمضمونه لابكونه خبر الرسول وما هو المعلوم بالتواتر او السمع هو كونه خبر الرسول قوله ثم علم منه اى سماعهم بالتواتر كونه خبر الرسول بطريق النظر والاستدلال هكذا ان هذا خبر الرسول وكل ماهو خبر الرسول فهو حق ومضمونه واقع ينتج من الاول ان هذا حق ومضمونه واقع فاشار بكلمة ثم الى ان مرتبة هذا العلم متأخر عن مرتبة العلم بكونه خبر الرسول لان الاول مما يستدل به على الثانى قوله ما يرفع من القرائن العقلية قوله قلنا المراد اى من الخبر الصادق الذى هو المقسم قوله بمجرد كونه خبرا آه اى

---

١ اعنى المتواتر باعتبار نفسه لاباعتبار وصفه (منه رحمه الله)

٢ قيل حاصل الجواب ان يقال لانم ان خبر الرسول لايوجب العلم الا اذا كان متواترا حتى يرجع الى الاول بل يوجب العلم بالتواتر اوبان يسمع من فمه اوبغير ذلك فيكون اعم من الخبر المتواتر فلا يرجع لان الاعم لايرجع الى الاخص بل الامر بالعكس (س) ٢ بالنظر الى الخبر الذى يسمع من فمه * اى ببلاغة خبر الرسول عليه السلام (منه ره)

٣ وخبر الواحد فى اللغة ما يرويه شخص وفى الاصطلاح مالم يجتمع شروط التواتر فيتناول اقسام الخبر كلها سوى المتواتر (منه ره)

٣ ولعل تقسيم الحديث الى الخبر المتواتر وغيره من الاحاد انما هو باعتبار وصفه اعنى كونه خبر الرسول عليه السلام لا باعتبار نفسه تدبر (منه ره)

٣ فالخبر متحصر فى الاحاد والمتواتر منها المستفيض وغيره (منه ره) ٤ اى من جملة خبر الرسول (منه ره)

مع قطع النظر عن القرائن دون الادلة واليه اشار بقوله مع قطع النظر عن القرائن فلا يتجه ان اعتبار التجرد فى الخبر الصادق يخرج خبر الرسول عن المقسم ولعل الوجه فى اعتبار التجرد عن القرائن دون الدليل هو ان القرائن ليس مما يمكن ان ينضبط لا اجمالا ولا تفصيلا اما اجمالا فظاهر واما تفصيلا فلكثرتها واختلافها باختلاف الطبائع والافهام بخلاف الدليل فانه ليس كذلك * وفيه والوجه الوجيه فيه هو ان وجه دلالته هو كون الخبر خبر الرسول فيكون الاستدلال بنفس الخبر بالنظر فى احواله كما فى الاستدلال بالعالم على وجود الصانع فيكون سبب العلم هو مجرد كونه خبر الرسول عليه الصلوة والسلام بخلاف القرائن فانها امور خارجة عن الخبر تأمل قوله اذا وصل اليهم من جهة الرسول يوهم انه على تقدير وصوله اليهم من غير توسط الرسول لايفيد العلم وليس كذلك والظاهر عدم الافادة قوله فحكمه حكم خبر الرسول قال الفاضل المحشى حاصل الجواب ان الحصر مبنى على المسامحة لا على التحقيق تم كلامه وقد يقال

١ قوله فلا يتجه آه يعنى لو فسر التجرد بمعنى قطع النظر عن الادلة ايضا يخرج خبر الرسول عن خبر الصادق وفيه نظر لانه لو اعتبر قطع النظر عن الادلة لا يخرج خبر الرسول لان المراد بالعلم فى قوله سبب العلم آه العلم الاستدلالى والسببية لهذا العلم يكون بحيث لوضم اليه الاستدلال المعهود يحصل العلم فخرج الخبر الصادق الى الكون بالحيثية المذكورة والادلة لا مدخل لها فى خبر الرسول فى هذه الحيثية بل لها مدخل فى حصول العلم فخبر الرسول مع قطع النظر عن القرائن وعن الادلة يكون بالحيثية المذكورة فقد عرفت ان الاستدلال له مدخل فى حصول العلم بالخبر المقرون ايضا كما حققنا من قبل ان للاستدلال مدخلا فى المتواتر ايضا (فوايد)

٢ ولعله اراد بالقرينة ما لايفيد القطع مع الانضمام الى الخبر بالنسبة الى عامة الخلق بخلاف الدليل فانه مع الانضمام الى الخبر يفيد القطع واليقين بالنسبة الى العامة ولذا اندفع التدافع بينه وبين ما قاله فى التلويح من افادة المتواتر للقطع بواسطة انضمام دليل عقلى اليه وهو جزم العقل بامتناع اجتماعهم على الكذب وفيه مالا يخفى (منه ره) * اذ يمكن فيه الضبط كما فى المتواتر (منه)

٣ اذ نسبة خبر الرسول عليه السلام الى ذات الخبر مثل نسبة الامكان او الحدوث الى العالم تدبر (منه ره)

٤ اذ لايفيد الا بانضمام الدليل السمعى بخلاف المتواتر فانه يفيد بمجرد الاخبار من غير احتياج الى انضمام الدليل اليه (منه رحمه الله)

يقال ان الحصر تحقيقى والمسامحة والتوسع فى القسمين تأمل
قوله فى حكم المتواتر لانه خبر جمع لايجوز العقل تواطئهم
على الكذب بالادلة السمعية بقوله عليه السلام لايجتمع امتى
على الضلالة كما فى المتواتر لكن بالبديهة العقلية الا ان
العلم الحاصل به استدلالى وبالتواتر بديهى ولا يبعد ان
يدرج فى خبر الرسول لانه لايفيد العلم ما لم يثبت حجية
الاجماع وذلك ثابت بالادلة السمعية فيرجع الى خبر الرسول
حقيقة بالنظر الى الادلة الدالة على حجيته استدل الغزالى
رحمه الله بقوله عليه السلام لايجتمع امتى على الضلالة والشافعى
رحمه الله بقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له
الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الاية قوله قلنا وكذلك
خبر الرسول عليه الصلوة والسلام يعنى لايفيد العلم بمجرده
بل بالنظر الى الادلة فيكون خارجا عن البحث كخبر اهل
الاجماع ولك ان تقول ان غرض المجيب درج خبر اهل
الاجماع فى خبر الرسول دون الاخراج عن المبحث حتى
يتوجه النقض بخبر الرسول عليه السلام ومقصوده من قوله
بالنظر الى الادلة هو الاشارة الى وجه الاندراج فى خبر
الرسول عليه السلام بانه لايستقل بالافادة من غير ان
يستند الى خبر الرسول عليه السلام فيكون حكمه حكم خبر
الرسول وقد يقال ان بين خبر الرسول وخبر اهل الاجماع
فرق بأن الاول يفيد العلم بالنظر الى نفسه وما ثبت فى

١ يفهم منه ان ما قاله الفاضل المحشى غير ما قاله الفاضل الجندى الا انه عينه فلا فائدة فيه الا الاعادة (اشتراكى رح)

٢ اقول وجه التأمل انه على هذا يدخل الخبر المقرون ايضا فى الخبر الصادق اذ يصدق عليه انه انما يفيد العلم بمجرد كونه خبرا الا ان وجه دلالته هو كونه خبرا مقرونا فيكون الاستدلال بنفس الخبر لكن بالنظر فى احواله (عبد الحكيم)

٣ اذ افادة العلم منوط على ثبوت كونها حجة بالادلة من الكتاب والسنة الواصلين اليها من جهة الرسول (منه ره)

٤ فى توقف انه الافادة على الدليل تدبر

٥ فان خبر الرسول عليه السلام يفيد العلم بمجرد كونه خبر الرسول من غير مدخلية الامر الخارج المنفصل عنه بخلاف خبر اهل الاجماع فانه لايفيد بدون مدخلية الامر المنفصل من الادلة السمعية الدالة على حجية الاجماع كما يظهر بالتأمل الصادق تأمل (منه رحمه الله)

٢ وفيه اشتباه العارض بالمعروض اذ الكلام فى ذات خبر الرسول عليه السلام دون مفهوم خبر الرسول ودفعه غير خفى للذكى تأمل (منه ره) ٣ اذ مقدمتى دليل افادته القطع من الصغرى والكبرى مأخوذ من نفس خبر الرسول فيكون الدليل نفس الخبر كالعالم بالنظر الى وجود الصانع تأمل فانه دقيق (منه ره) ٤ اذ نسبة خبر الرسول عليه السلام الى ذات الخبر كنسبة الامكان او الحدوث الى العالم تدبر (منه ره) ٥ اى فى رد قوله وقد يجاب عنه آه بدل قول الشارح قلنا فكذلك خبر

الرسول (اشترا كى ره) ٦ قال المتكلمون قوة بها يعلم ذات الله تعالى بانه موجود واحد لا اله سواه وقال بعضهم العقل قوة تدرك بها حقايق الاشياء وقال بعضهم ما ينجو صاحبه عن ملامة الدنيا ومذمة العقبى وقال بعضهم من اهل السنة والجماعة العقل نور يفارق بين الحق والباطل (س) ٧ قوله ان العلوم الالية كالمنطق من جملة آه اجيب بان ماجرى عليه لفظ الالة هو المسايل المدونة دون الادراك المتعلق بها وان كان اليها بواسطة ذلك الادراك ولاشك ان ذلك المسايل ليست من وصف الانسان ويمكن ان يوجه المنافاة ان مامر يدل على ان المدرك غير العقل ومعنى الجواب ان المفهوم مما مر ان العقل ليس الة غير المدركة وهذا

نفسه بخلاف الثانى فانه بالنظر الى الادلة الخارجية دون[٢] ما ثبت فى نفسه وقد يناقش بان خبر اهل الاجماع كخبر الرسول يفيد العلم بالنظر الى نفسه وما ثبت فى نفسه هذا خبر اهل الاجماع وكل خبر شأنه كذا فهو حق ومضمونه واقع[٣] وقد يقال ان حقية الكبرى ههنا مستندة الى الادلة الخارجية بخلاف[٤] خبر الرسول اذ لا شئ من مقدمتى دليل الافادة فيه يتوقف على الخارج والاولى[٥] فى رده ان يقال ان المعتبر فى المقسم هو التجرد عن القراين دون الدليل وافادة خبر اهل الاجماع بالنظر الى الادلة لايضر فى المبحث تأمل قوله قوة للنفس[٦] اراد بالنفس ما هو المشار اليه بانا وانت والمكلف بالاحكام التبليغية وهو اما الجوهر المجرد او الجسم النورانى اللطيف السارى فى البدن الى غير ذلك على اختلاف الاراء والمذاهب على ما بين فى موضعه قال الفاضل المحشى ان قلت هذا منافى لما مر فى وجه الحصر من ان العقل ليس آلة غير المدرك قلت وصف الشئ لايسمى آلة تم كلامه وانت تعلم ان[٧] العلوم الآلى كالمنطق

يحتمل الامرين انه ليست آلة وانه الة مدركة فبالاعتبار الاول لامنافاة لان صفة الشئ لايسمى الة وبالاعتبار الامر الثانى ايضا لامنافات لان معنى كونه آلة غير مدركة انه ليس تميزا اصطلاحيا بالنسبة الى المدرك والصفة بالنسبة الى الموصوف ليس تميزا اصطلاحيا فقوله وصف الشئ لايسمى آلة ناظر الى الاول وقوله حمل الغير على المصطلح ناظر الى الثانى وقد يجاب بان المراد بكون العقل آلة مدركة انه سبب قريب للادراك (فوايد باقيه)

١ اى بين الوصف الفطرى وغيره من العلوم (منه ره) ٢ القوى الظاهرة
والباطنة من جملة اوصاف النفس بل البدن (منه ره) ٣ وهو قولهم القدرة صفة
مؤثرة كالادراكات (منه ره) ٤ من التجبيل وهو التخليق شرح

كالمنطق من جملة وصف النفس والفرق بين وصف ووصف تحكم
والاولى فى الجواب ان يقال ان ما مر مبنى على ان العقل
ملاك الامر وسلطان القوى الدراكة فى امر الادراك فكانه
المدرك نفسه كما مرت الاشارة اليه ثمه والتأييد بما وقع فى
كلامهم من النظير قوله للعلوم والادراكات من المعقولات
التصديقية والتصورية نظرية كانت اوضرورية وقد يخص
بالنظرية فلاوجه له قوله غريزة اى التى جبلت عليها
فطرتهم وهى المسمى بالعقل الهيولانى قوله وقيل جوهر وهى
النفس بعينها قال الفاضل المحشى والعرف واللغة على مغايرتهما
فلذا قال قيل تم كلامه وانت تعلم ان ما استدل به على
جوهريته بقوله عليه السلام ان الله خلق العقل على صورته
فقال له اقبل فاقبل فقال ادبر فادبر الى آخر الحديث
وقوله عليه السلام اول ما خلق الله تعالى العقل يدل على
ان العقل هو النفس بعينها والاولى فى وجه ترجيح الاول
ان يقال ان ظاهر كلام المصنف يستدعى المغايرة حيث عد
العقل من اسباب العلم للخلق كالحواس والخبر الصادق
وذلك يدل على ان العقل كعديله مغاير للنفس فكانه قال
وتفسير العقل ههنا بالجوهر ليس على ما ينبغى دون على

٥ قال النبى عليه السلام ان الله تعالى خلق العقل على احسن صورة فقال اقبل فاقبل فقال ادبر فادبر فقال انت اكرم خلقى بك اكرم وبك اهيين وبك اعذب وبك اثبت صدق رسول الله فانه يدل انه ليس من قبيل الاعراض ومن زعم ان العقل بهذا التفسير عبارة عن النفس الناطقة ابعد وكيف لم ينبه من قوله يدرك به فان المتكلمين ينكرون النفس الناطقة المجردة ولا يطلق فى عرفهم اسم العقل عليها على انه بصدد عد اسباب العلم والعقل الذى جعل من اسباب العلم بالنسبة الى الانسان هو القوة العاقلة وهى حاصلة للنفس مجردة كانت اومادية وايضا قد جعلوا العقل المعدود من اسباب العلم مناطا للتكليف فكيف يتصور تفسيره بالنفس الناطقة (كيستلى) ٦ وفيه نظر اذلم يتقرر ان اول المخلوقات النفس ليلزم من كون العقل اولها كون العقل النفس وايضا يجوز ان يكون المراد اول ما خلق الله تعالى من احوال النفس لا من الموجودات فلا يلزم الاتحاد (فوايد باقيه)

الاطلاق مع قطع النظر عن المقام والسوق تأمل قوله الغائبات عن الحواس مما لايمكن ان يدرك بالحس من المفهومات الكلية بديهية كانت اونظرية ويمكن ان يرادبها النظريات وبالوسائط الواسطة فى التصديق اعنى الادلة قوله سبب العلم ايضا قال الفاضل المحشى عدم تقييده بالضرورى او الاستدلالى اونحوهما اشارة الى العموم تم كلامه وقديقال ان قوله وما ثبت منه جار مجرى التقييد بهما قوله صرح [٢] بذلك يدل على ان التصريح مختص به وليس* كذلك حيث وقع التصريح فى المتواتر بقوله يوجب العلم الضرورى وكذا فى خبر الرسول وانت خبير بان التفاوت بينهما بين كما لا يخفى قوله اما فيه من خلاف السمنية وكذا الحال فى المتواتر [٣] وقد يقال ان هذا نكتة التصريح والقول بان الخلاف ثمه ليس فى مرتبة الخلاف ههنا ليس على ما ينبغى [٤] قوله فى جميع النظريات والاولى ان يقال بدلها فى جميع العقليات لما نقل عنهم انهم قالوا لاطريق الى العلم سوى الحس على ما هو المناسب للمقام وعدم تقييد العلم بهما ونكتة التخصيص [٥] بالنظرى غير [٦] خفى كما لايخفى تدبر قوله وبعض الفلاسفة نقل عن ارسطو انه قال لايمكن تحصيل اليقين فى المباحث الالهية والمهندسون انكروا افادته فى الالهيات بل فى الطبيعيات واعترفوا به فى الهندسيات والحسابيات قوله بناء على كثرة اه دليل [٧] البعض اذ الاخلاف فى العلوم

١ وانت تعلم ان فى دلالة الحديثين المذكورين على اتحاد العقل والنفس تأمل فكانه لهذا امر بالتأمل (ملا قاسم) ٢ اذ الكلام فى التصريح بعنوان السبب بعد الحكم بها اجمالا وانت خبير بانه فعلى هذا ان كلمة ايضا فى عبارة المصنف ره ليس واقعة موقعه (منه ره) *وليس بواقع فى عديله ٣ والنكتة لايجب انيكون مطردا فلايرد ما قيل من ان الخلاف فى المتواتر ايضا وفيه ههنا ايضا توكيد التصريح (منه ره) ٤ لان الخلاف فى الموضعين واقع عن الكثيرين ولايظهر بينهما فرق (مولوى قاسم) ٥ اى ان كمال الانسان بتحصيل المطالب النظرية او ان الخلاف متصور فى النظريات حيث قالوا النظر الصحيح مفيد للعلم خلافا للسمنية والكلام الذى نقل عنهم تقريبى (منه ره) ٦ فى ان بطلان خلاف السمنية فى الضروريات جلى لايستحق التنبيه ولو اعتبر الخلاف منهم لتبادر خلافهم فى النظريات ولهذا خص بها (اشتراكى ره) ٧ لان حاصله هو ان يقال مثلا لوكان النظر فى معرفة ذات الله وصفاته مفيدا للعلم لما كثر الخلاف فى ذلك لكن اللازم باطل ينتج ان النظر فى معرفة ذاته وصفاته لا يفيد (اشتراكى ره)

١ هذا جواب اخر عن المعارضة على طريق النقض الاجمالى تقريره انه لو صح دليلكم لزم ان يثبت خلاف مدعاكم لان ما ذكرتم استدلال بنظر العقل ففيه اثبات ما نفيتم (ملا حسن) ٢ مثل ان يقال ذات الله لايعلم بالدليل العقلى (منه ره)

فى العلوم المتسقة المنتظمة كالحسابيات والهندسيات قوله ففيه اثبات ما نفيتم من[1] افادة النظر العلم فى بعض نظريات الالهية لان هذا النفى اى نسبة عدم المعلومية[2] الى ذات الله تعالى اوصفاته حكم فى الالهى فيكون النظر فيه من قبيل النظر فى الالهى وتخصيص محل النزاع فى الاحكام الايجابى[3] الالهى مما لا وجه[4] له وقد يقال ان مجرد النسبة الى ذات الله تعالى وصفاته هل يكفى فى كونه من الالهى ففيه ترددوا الظاهر الكفاية[5] لكن بقى ان هذا انما يرد عليهم اذا ادعوا العلم فى هذه المسئلة واما اذا اكتفوا فيها بالظن فلا على مانقل عن الامام من انه لانزاع لاحد فى افادة النظر للظن وانما الخلاف فى افادته اليقين تأمل قوله فان زعموا يعنى ان اعترفوا بعدم الافادة[6] هربا من التناقض وادعوا ان ماذكروا شبهة توهم نقيض مدعى الخصم[7] والغرض منه مقابلة الوهم بالوهم قوله قلنا تقريره على ما فى شرح المقاصد ان يقال ان ما ذكر تم ان افاد بطلان[8] مذهبنا بوجه من الوجوه كان النظر[9] مفيدا فى الجملة وان لم يفد كان لغوا وبقى دليلنا سالما عن المعارض[10] وانت خبير بانه فعلى هذا لايتجه ما قال الفاضل المحشى يرد عليه ان افادة الالزام لاينافى

٣ واما كون السالبة على صرافتها بدون الارجاع الى الموجبة السالبة المحمول مسئلة الفن مبحث آخر فلا خصوصية لهما بالالهى (منه ره)

٤ لان مجموع المسئلة لابد انيكون من الاعراض الذاتية للموضوع وما نحن فيه ليس كذلك (منه ره)

٥ لانه لا يلزم ان يكون المحمول من الاعراض الذاتية بل يكفى ان يكون موضوع المسئلة ذات الله وصفاته (منه ره)

٦ اى بعدم افادة ما ذكروا من الاستدلال (اشترا كى رح)

٧ الا ان يراد الافادة على سبيل القطع لكن انتقل النقض الى الشق الثانى (منه ره)

٨ هذه العناية انما يتم لوكان لفظ شيئا معرفا باللام كان يقال اما ان يفيد الشئ اى بطلان مذهبنا (اشترا كى)

٩ وفيه ان افادة بطلان مذهبنا لا يستلزم اثبات ما نفى تدبر الا ان يراد الافادة على سبيل القطع لكن انتقل النقض الى الشق الثانى (منه ره)

١٠ وفيه ان افادة بطلان المذهب لا يستلزم اثبات مانفى تدبر (منه ره)

١ حاصله ان هذه الشبهة لا يستلزم المدعى لانها على تقدير تمامها انما يدل على امتناع العلم بان النظر يفيد العلم لا انه ليس مفيدا فى نفسه لان حاصله ان كون النظر مفيدا لايمكن انيكون ضروريا حاصلا بدون الاستدلال ولا ان يكون نظريا حاصلا بالاستدلال ولا شك انه انما يلزم منه ان لا يكون كون النظر مفيدا حاصلا اصلا وهو لايستلزم عدم كونه مفيدا فى نفسه والمدعى الثانى (عبد الحكيم

الفساد فى نفسه تم كلامه وايضا يحتمل ان يكون مقصود الزاعم مما ذكره التشكيك فلايتم الجواب ح تأمل قوله فان قيل لا يقال هذه شبهة من قبل السمنية فتفيد عدم العلم بافادة النظر دون انتفاء صدقه لجواز ان يكون صادقا متحققا فى نفس الامر مع امتناع العلم بالمضمون لان المثبت ادعى صدق هذه القضية ومعلوميتها لان المقصود منها يترتب على العلم بالصدق والمنكر يدعى انتفاء معلومية صدقها وذلك اما بانتفاء صدقها اوبانتفاء العلم به فاذا افادت الشبهة المذكورة عدم العلم بالصدق ثبت مدعى المنكر وانت خبير بان هذه الشبهة لوتم لزم ثبوت نقيض ما ادعى المنكر الاان يدعى الظن فى هذه المسئلة دون العلم قوله اثبات النظر بالنظر اى اثبات افادة كل نظر صحيح بافادة نظر صحيح مخصوص للعلم بحذف المضاف فى الموضعين قوله وانه دور اى الاثبات المذكور دور اى يستلزم الدور بالمعنى المصطلح لان العلم بالكلية اعنى كل نظر صحيح يفيد العلم موقوف على العلم بافادة النظر المخصوص الذى يستدل به على ذلك الحكم الكلى وهى من فروع ذلك الكلى والحال ان علم الفرع يستفاد من الاصل الكلى بضم الصغرى سهلة الحصول

٢ لا ان اللازم من عدم الضرورة والنظرية عدم العلم بافادة النظر دون انتفاء افادة النظر والكلام فيها (منه ره) ٣ اعنى كون بعض النظر مفيدا للعلم اذ العلم بهذه المسئلة التى ادعاها المنكر اعنى لاشئ من النظر بمفيد للعلم حاصل بالنظر تأمل (منه ره) ٤ اوفى احدهما بدون القول بالحذف يحتاج الى تكلف كما لا يخفى (منه ره) ٥ وجه التفسير ان الاثبات لايكون عين الدور لان الاثبات فعل المثبت والدور لايكون فعله (س) ٦ لان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث مثلا يفيد العلم بحدوث العالم وافادته العلم لكونه صحيحا مقرونا بالشرائط فيكون كل نظر صحيح مقرون بالشرائط مفيدا للعلم لان الاشتراك والعلة المقتضية يوجب الاشتراك فى الحكم المترتب عليها شرح ٧ لو اريد بالاستفادة التعريف يمنع لجواز انيكون النظر المخصوص بديهيا ومع ذلك يلزم العلم به من العلم بالاصل ولو اريد اللزوم فلا يلزم الدور اذ مبناه على التوقف دون مجرد اللزوم (فوايد باقيه)

الحصول اليه هكذا هذا نظر صحيح وكل نظر كذا يفيد العلم
ينتج هذا يفيد العلم ومن هذا ظهر لك انه لاحاجة الى
حمل الدور ههنا على المعنى المجازى الذى هو حاصل الدور
اعنى توقف الشئ على نفسه كما حمله الفاضل المحشى حيث
قال اى توقف الشئ على نفسه الذى هو حاصل الدور
قوله قلنا الضرورى جواب باختيار الشق الاول كما اختاره
الامام الرازى قوله وشهادة من الاخبار مثل قوله عليه السلام
كل ميسر لما خلق له وقوله عليه السلام كلموا الناس على
قدر عقولهم وقوله عليه السلام فى حق النساء هن ناقصات
العقل والدين ويؤيده جعل شهادة الامرأتين بمنزلة شهادة
رجل واحد تدبر قوله والنظرى قد يثبت بنظر مخصوص
اشارة الى جواب باختيار الشق الثانى حاصله ان المطلوب
النظرى الذى هو افادة النظر الصحيح للعلم معبرا عنه
بعنوان النظر ملحوظا على وجه الاجمال مثل ان يقال كل نظر
صحيح يفيد او بعض نظر صحيح يفيد على اختلاف الرأيين
من الآمدى والامام يمكن اثباته بنظر صحيح مخصوص لايعبر عنه
بالنظر الصحيح بل ملحوظا بذاته دون بعنوان النظر بحيث
يكون العلم بافادة العلم ضروريا لايحتاج الى نظر آخر وان
كان محتاجا اليه حال كونه ملحوظا ومعبرا عنه بعنوان النظر
اذ الحكم يختلف نظرية وبديهة باختلاف العنوان فاذا قصدنا تحصيل
افادة نظر من الانظار للعلم على ماهو المدعى عند الامام اعنى
بعض النظر الصحيح يفيد العلم فنقول ان العالم متغير وكل
متغير حادث فيفيدنا العلم بان العالم حادث فقد وجد نظر

١ وايضا يدل على تفاوت العقل قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن والمراد من الحكمة هو البرهان ومن الموعظة الحكاية ومن المجادلة هى الجدل والبرهان بالنسبة الى العقل الناقص (منه ره)

* الآمدى بلدة من ديار بكر

٢ وجوابه ان نفس الشئ بحسب الذات يغايره بحسب الاعتبار فيخالفه فى الاحكام كهذا النظر الذى اثبتنا به كون كل نظر مفيد اللعلم فانه من حيث ذاته وسيلة ومتقدم ومعلوم ومن حيث كونه من افراد النظر مطلوب ومتأخر ومجهول (شرح مقاصد)

١ قوله قلنا آه تقريره على ما ذكر فى شرح المقاصد هو ان ما ذكر تم ان افاد باطلان مذهبنا بوجه من الوجوه كان النظر مفيدا فى الجملة وان لم يفد كان لغوا وبقى دليلنا سالما عن المعارضة وانت خبير بانه فعلى هذا لا يتجه ما قال الفاضل المحشى ره برد عليه ان افاده النظر الا ازام لا ينافى الفساد فى نفسه تم كلامه (س)

صحيح يفيد للعلم بلاشبهة واذا قصدنا تحصيل كل نظر صحيح يفيد العلم على ما هو المدعى عند الآمدى قلنا[١] ان افادة القياس المذكور للعلم ليس بخصوصه* بل[٣] لكونه صحيحا مقرونا مع شرايطه فيكون كل نظر صحيح مقرونا بالشرايط يفيد العلم لان الاشتراك فى العلة المقتضية يوجب الاشتراك فى الحكم المترتب عليه[٤] وعبارة الكتاب ناظر الى توجيه الثانى حيث قال وليس ذلك بخصوصه آه هذا اشارة الى جواب دخل مقدر كانه قيل المدعى كلية فلا يثبت بكون هذا النظر الصحيح الجزئى مفيدا للعلم ولاشك ان هذا النظر الجزئى بهذه الملاحظة كما يثبت حكم غيره من الانظار الجزئية فى ضمن تلك الكلية كذلك[٥] يثبت حكم نفسه فى ضمن الكلية من غير لزوم توقف الشئ[٦] على نفسه والتناقض[٦] وقد يجاب عنه بان اثبات المطلوب[٧] بدليل يتوقف على العلم بمقدمات الدليل[٨] دون العلم بافادته اذ كثيرا ما يحصل العلم بالنتايج بالانظار الصحيحة مع الغفلة عن كونها مفيدة للعلم فاللازم حينئذ من نظرية كل نظر صحيح يفيد العلم هو ان يتوقف العلم بها على افادة النظر المخصوص فى نفسه لا على العلم بافادته حتى يلزم الدور لان

٣ هذا طريق التمثيل عند ارباب العقول (س)

*على قياس الفقهاء

٤ وتذكير الضمير الراجع الى العلة على تأويلها بالسبب والموثر والمقتضى تحرير

٥ اى يثبت حكم نفسه من حيث انه نظر بحكمه من حيث هو مخصوص ذاته (منه رحمه)

٦ ووجه لزوم التناقض أن قولنا العالم متغير اه مأخوذ مجهولا فى ضمن قولنا كل نظر صحيح مفيد ومأخوذ معلوما فى الاستدلال الا انه لايضر لاختلاف العنوان اشتراكى (رحمه)

٧ من افادة النظر فى بعض النظريات الالهيات لان هذا النفى من نسبة عدم المعلومية الى ذات الله تعالى وصفاته حكم فى الالهى فيكون النظر فيه من قبيل النظر فى الالهى وتخصيص النظر فى الاحكام الايجابى الالهى مما لاوجه له وقد يقال ان مجرد النسبة الى ذات الله تعالى وصفاته هل يكفى فى كونه الالهى ففيه تردد والظاهر الكفاية (منه ره)

٨ انما يتم ان لم يكن افادة الدليل المدعى واستلزامه اياه مقدمة من مقدماته وهو ممنوع (اشتراكى رحمه الله)

لان الموقوف حينئذ هو العلم بها لا نفسها والموقوف عليه هو نفس افادته دون العلم بافادته تأمل[١] قوله اى باول التوجه من غير[٢] احتياج الى الفكر فكان الاول اشارة الى المعنى اللغوى للفظ البديهة والثانى اعنى قوله من غير احتياج الى الفكر اشارة الى المعنى المراد به ههنا بقرينة المقابلة قوله بان كل شئ اعظم من جزئه[٣] هذا فى المركبات المقدارية[٤] المادية دون على[٥] اطلاقه على ما لا يخفى وقد[٦] يناقش فيه على رأى القائلين بتركب الاجسام من الجواهر الفردة اذ ثبوت الاعظمية فى الكل لا يتصور بدون ثبوت الاصغرية فى الجزء والصغر والعظم فرع المقدار ومن الاعراض الاولية له ولا مقدار فى الجزء تأمل قوله اى بالنظر فى الدليل[٧] ولا يبعد[٨] ان يفسر الاستدلال بنفس الدليل قوله وقد يخص الاول باسم التعليل وهو المسمى بالبرهان اللمى اى من العلة الى المعلول قوله والثانى بالاستدلال وهو المسمى بالبرهان الانى يعنى ان المشهور اطلاق

---

١ وجه التأمل ان الموقوف عليه هو العلم بالافادة لا نفس الافادة من غير العلم لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالافادة وما ذكر من الدليل من قوله اذ كثيرا ما آه لا يدل على عدم التوقف على العلم بل انما يدل على عدم التوقف على العلم بالعلم كما لا يخفى (ش)

٢ ولعل قوله من غير احتياج تفسير لقوله باول التوجه (منه ره)

٣ والكل اعظم من الجزء بمعنى ان الجزء لو كان له عظم فالكل اعظم منه فلا يرد ان هذا مسلم فى المركب من الاجزاء المقدارية دون غيره كالجسم المركب من جزء لا يتجزى على مذهب المتكلمين واما ما قيل من ان بعض اجزاء الحيوان قد يصير بالعوارض اعظم كالاورام وغيرها فقائله لم يتصور معنى الكل والجزء شرح مولانا صادق على ايساغوجى

٤ المقدار كم متصل قار الذات ونعنى بكونه عرضا ان يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان (مطول)

٥ اذ مجموع المجردات ليس اعظم من واحد الذى هو الجزء اشتراكى (رحمه الله)

٦ ويدفع بان الكلية والجزئية اضافيتان والمتكلمون وان انكروا المقدار الحقيقى الموجود فى الخارج الا انهم قائلون بالمقدار الوهمى فيمكن لهم ان يقولوا الكل اعظم من الجزء كالنصف والثلث والربع اذ المقدار الوهمى ثابت لها وان لم يكن ثابتا للجزء الاصلى الحقيقى اشتراكى (رحمه الله)

٧ والدليل على ما مر ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه فلا بد من التجريد حتى يصح الاضافة (منه ره)

٨ الظاهر البعد لعدم موافقته السابق وللزوم تخلية اللفظ بالكلية عن معناه اللغوى اشتراكى (رح)

١ كما هو القرينة وان كان دخوله على المقصور عليه شائعا عصام (رح) ٢ على وجه كلى كما يستدعيه العديل اى الحكم بالاكتسابى على ما ثبت بالاستدلال (منه رحمه الله)

٣ قوله عند بعض المحققين آه قيل الاعمية بحسب المفهوم ان يكون الشئ بحسب الحقيقة فردا لاحدهما دون الاخر والمساواة بحسب الصدق انيكون كل موجود هو فرد لاحدهما فرد للاخر فلو فرضنا ان لا يوجد شئ من الاشكال الا المثلث فالمثلث والشكل فى الخارج متساويان والشكل اعم بحسب الحقيقة اذ المربع فرد من الشكل دون المثلث (فوائد باقيه)

الاستدلال على الاستدلال من العلة الى المعلول وبالعكس وربما يخص الاول باسم التعليل والثانى بالاستدال اضافة الاسم بيانية والباء داخلة على المقصور قوله اى حاصل بالكسب ولاخفاء فى ان ما مر من تفسير البديهة بقوله من غير احتياج الى الفكر والحكم على ما ثبت بالبديهة بالمعنى المذكور مطلقا بانه ضرورى يقتضى ان يفسر الاكتسابى بالحاصل بالنظر والفكر ويراد بالضرورى مايقابل الاستدلالى قوله والنظر فى المقدمات عطف تفسيرى للصرف قوله فالاكتسابى اعم مطلقا اى بحسب الصدق والحمل وعند٣ بعض المحققين اعم منه بحسب المفهوم واما بحسب الصدق متلازمان بالاتفاق قوله فقد يقع فى مقابلة الاكتسابى كما وقع فى عبارة الكتاب قوله ويفسر بما لا يكون بتحصيله٤ مقدور المخلوق قال الفاصل المحشى كلمة ما عبارة عن العلم الحاصل بقرينة انه قسم من اقسام العلم الحادث فلا يلزم كون العلم بحقيقة الواجب تعالى ضروريا تم كلامه والظاهر ان الحصول معتبر فى مهية العلم فلا حاجة٥ الى التقييد بالحاصل واطلاق٦ العلم على غير الحاصل لا يجوز سيما على ما ليس من شأنه ان يحصل

٤ ومما يليق ان يشار اليه ههنا هو انه قدس سره قال فى شرح المواقف وما لا يكون تحصيله مقدورا لايمكن الانفكاك منه اقول ان الملازمة فى حيز المنع لجواز توقف الشئ على اشياء متعددة بعضها مقدور كالاحساس وبعضها غير مقدور فيصدق عليه ان تحصيله غير مقدور وان كان تركه مقدورا بترك الاسباب المقدورة فاذن انفكاكه لعدم مباشرة الاسباب المقدورة من اول الامر (منه رحمه الله)

٥ وايضا ان اعتبار قيد الحصول مغن عن اعتبار العام بان يقال ان قيد الحصول مراد ههنا بالقرينة المذكورة (منه رحمه الله) ٦ واطلاق العلم على ما ليس بحاصل تجوز نسخه

١ والاستعداد المعتبر فيه قد يكون بحسب الجنس كعدم البصر بالنسبة الى العقرب وعدم النظر من هذا القبيل فلا يشمل علمه تعالى اذ لاتجانس بينه وبين علمنا وفيه تأمل (منه رحمه الله)

٢ وقد يقال ان كلا من الضروری والنظری لاىخ عن ايهام الحدوث ولهذا لايوصف علمه تعالى بهما (منه رحمه الله)

يحصل وايضا قد يناقش فيه بان مثل هذه القرينة فى باب التعريف غير مقبولة وقد يقال ان الضروری بمعنى عدم التوقف على النظر يصدق على علمه تعالى فاختصاص الضروری وجعله من اقسام العلم الحادث ليس بجيد الاان يجعل التقابل بين الضروری والنظری تقابل العدم والملكة دون الايجاب والسلب اويقال ان الضروری يوهم الحدوث ولهذا لا يوصف علمه تعالى به قال الفاضل المحشى لكن يردان بعضهم ادرج الحسيات فى هذا التفسير لتوقفها على امور غير مقدورة اذ لايعلم ما هى ومتى حصلت فكيف حصلت فكيف يدرجها الشارح فى الكسبى التسيم له وجوابه ان الشارح حمل التعريف على نفى دخل القدرة وذلك البعض حمله على نفى استقلال القدرة تم كلامه ولاخفاء فى ان المتبادر من القدرة عند اطلاقها هو القدرة التامة وحمل اللفظ فى التعريفات على المتبادر واجب عند انتفاء القرينة الواضحة وقد يمنع التبادر وايضا يقال ان ماهو المتبادر خلاف المذهب ولو قيل ان المراد استقلال القدرة بطريق العادة بمعنى ان يكون قدرتنا كافية فى تحصيله عادة وذلك ليس خلاف المذهب قلنا ان الكسبى قد يتوقف على اشياء ضرورية كالمبادى الضرورية فلا يكفى قدرتنا فى

٣ اى لا يعلم تفاصيلها ولازمان حصولها حصلت قبل الاحساس او مع الاحساس ولاكيفية حصولها فلو كانت مقدورة لنا لكانت معلومة لنا ملا عبد الحكيم

٤ حاصله ان من ادرج الحسيات فى الضروری عرفه بما لا يكون القدرة مستقلة فى حصوله والكسبى عرفه بما يكون القدرة مستقلة فى حصوله فيدخل الحسيات فى الضروری لتوقفها على امور مقدورة كمامر ومن ادرج الحسيات فى الكسبى عرفه بما يكون للقدرة دخل فى حصوله والضروری بما لا يكون كذلك فيدخل الحسيات فى الكسبى لحصولها بالاحساس المقدور ملا (عبد الحكيم

٥ والقدرة المعتبرة فى الاكتسابى اما القدرة التامة بحسب العادة اوالقدرة فى الجملة على اختلاف المذهبين ودخول الحسيات بل النظر فى الاكتسابى بالاعتبار الاول غير معلوم واما بالاعتبار الثانى فظاهر ملا علاء الدينى

١ يعنى ان العبرة فى كفاية القدرة فى تحصيل الكسبى عادة بالامور القريبة والمبادى القريبة فى العلم الحاصل بالكسب مقدور وغير المقدور انما هو المبادى البعيدة واما فى الحسيات التى تتوقف على الامور الغير المقدورة تكون الامور المقدورة مبادى بلا واسطة كما لا يخفى (ش)

تحصيله ايضا عادة الا أن العبرة بالامور القريبة وايضا ان مثل ما قيل فى الحسيات محتمل فى الاكتسابى والنظرى ايضا وعدم العلم بالامر لا يستلزم العلم بعدمه فلا قطع بكفاية قدرتنا فى تحصيل النظريات والكسبيات وايضا ما ذكره البعض فى بيان توقف الحسيات على الامور الغير المقدورة من قوله اذلانعلم ماهى آه لا يفيد ما ادعاه اذ عدم[٢] العلم لماومتى وكيف لا[٣] يفيد الحكم بكون تلك الامور الغير المقدورة موقوفا عليها[٤] والحق ان امر التوقف على الامور الغير المقدورة غير معلوم فى الحسيات كما انه غير معلوم فى النظريات والكسبيات بل هو مجرد احتمال والحكم بالتوقف فى احدهما دون الاخر تحكم بحت[٥] ولهذا لم يلتفت اليه الشارح ولم يدرج الحسيات فى هذا التفسير تأمل قوله[٦] فمن ههنا جعل اى من اطلاق الضرورى تارة فى مقابلة الاكتسابى وتفسيره بما لايكون تحصيله مقدور المخلوق واخرى فى مقابلة الاستدلالى وتفسيره بما لا يحتاج فى حصوله الى نظر وفكر[٧] وانت خبير بانه يحتمل ان يكون المنشأ هو القول بتوقف الحسيات على الامور الغير المقدورة كما قال البعض وبعدمها كما هو الظاهر المشهور دون الاطلاق تارة فى مقابلة الاكتسابى والاخرى فى مقابلة الاستدلالى فالحصر المستفاد من تقديم الجارفى حيز

٢ وفيه ان عدم العلم ليس من الحسيات (منه رحمه الله)

٣ وفيه عدم العلم العلم بالخصوصيات منه رحمه الله

٤ قوله والحق امر التوقف آه قد يقال ان رؤية الشى يتوقف على كونه جسما كثيفا لا يكون فى غاية الصغر ويتوقف على الصغر وكل ذلك غير مقدور ولا شك ان هذا التوقف معلوم فكيف ذلك القول منه (فوائد باقيه)

٥ وبالجملة ان هذا من قبيل الحكم بالامر المجهول المتساوى الطرفين (منه رحمه الله)

٦ اى لمجرد ان الضرورى قد يقال فى مقابلة الاستدلالى صح جعل بعض العلم اى الحاصل بالحواس ضروريا اى حاصلا بدون الاستدلال اشتراكى (رحمه الله)

٧ فيه انه لو كان المنشأ هو القول بتوقف الحسيات على الامور الغير المقدورة او بعدمه لكان الحسيات من الضروريات بمعنى ما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق على القول بالتوقف الا ان قول الشارح وجعل بعضهم ضروريا اى حاصلا بدون الاستدلال يأبى عنه لعل هذا وجه قوله تدبر على ما فى بعض النسخ اشتراكى (رحمه الله)

١ لعل وجه التدبر ان تقديم الجار ليس نصا فى الحصر لجواز ان يكون بوجه آخر كالاهتمام فتأمل (لكاتبه عفى عنه) ٢ قوله بالاختيار تصريح بما علم ضمنا لان المباشرة هو الكسب وذلك لا يكون الا مع الاختيار قلنا ليس المباشرة هو الكسب بل مباشرة الاسباب بالاختيار هو الكسب على ما ذكره الشارح فالكسب يضاف الى اصل العمل والمباشرة الى اسبابه فكيف يكون مطلق المباشرة الكسب (فوائد)

حيز المنع كما لا يخفى[١] تدبر قوله بالاختيار[٢] تصريح بما علم ضمنا لان المباشرة هو الكسب وذلك لا يكون الا مع الاختيار قوله فظهر انه لا تناقض وتوجيه التناقض انه جعل الضرورى فى مقابلة الكسبى وفسره بما يحدث فى النفس بلا كسب واختيار وجعل الحاصل بنظر العقل من الكسبى ثم قسمه الى ضرورى واستدلالى فجعل قسم الشئ قسيما له وحاصل الدفع ان القسيم مايقابل الاكتسابى[٣] والقسم مايقابل[٤] الاستدلالى ولك ان تقول[٥] ان الاستدلالى اخص من الكسبى مطلقا ونقيض الاخص المطلق اعم مطلقا من نقيض الاعم المطلق فاذا كان ما يقابل الاستدلالى قسيما من الاكتسابى يستلزم كون ما يقابل الاكتسابى قسما منه لان الاعم المطلق اذا كان قسما من الشئ يوجب كون[٦] الاخص قسما منه بناء على ان القسم اخص مطلقا من المقسم ولا[٧] مخلص عنه الا ان يقال بانه يجوز ان يكون بين المقسم والاقسام عموم من وجه او يجعل الضرورى المقابل للاستدلالى قيد[٨] القسم قال الفاضل المحشى وليت شعرى كيف يتخيل التناقض

٣ اراد به ماليس باكتسابى (فوائد)

٤ اراد به الضرورى (فوائد)

٥ فى توجيه التناقض فى كلام صاحب البداية

٦ فيما ليس باكتسابى وهو قسم من الضرورى وهو قسم من الاكتسابى يكون اخص من الاكتسابى ويكون اخص من الاكتسابى فما ليس باكتسابى اخص من الاكتسابى والاخص من الشئ قسم منه (فوائد باقيه)

٧ قوله ولا مخلص عنه آه قد يقال ههنا مخلص آخر وهو ان الضرورى مقابل للاستدلالى ليس نقيضا للاستدلالى ليلزم كونه اعم من نقيض الاكتسابى بل هو اخص من نقيضه (فوائد باقيه) ٨ يعنى ان القسم من الاكتسابى هو العلم الحاصل بنظر العقل المقيد بالضرورى المقابل للاستدلالى بان يكون التقييد داخلا والقيد خارجا فلا يلزم كون الضرورى قسما من الاكتسابى تحرير

ابتدأ وقد مر[1] ان العلم لا يكون الا بالاسباب وصاحب[1] البداية جعل الكسبى مايكون بمباشرة الاسباب ثم قسم مطلق[2] الاسباب الى ثلثة ثم قسم ماهو بسبب خاص اعنى نظر العقل الى الضرورى والاستدلالى فليس المقسم الاسباب المباشرة[3] حتى يكون الحاصل بنظر العقل حاصلا بسبب مباشرة[4] فيتناقض ولو سلم فيجوز انيكون بين المقسم والاقسام عموم من وجه فيكون نظر العقل اعم من وجه من السبب المباشر[5] والمقسم هو الحاصل بالاعم فلا[6] تناقض اصلا تم كلامه ولك ان تقول ان وجه التخيل[7] هو انه جعل الضرورى ابتدأ قسيما للاكتسابى غير متناول للاختيارى وجعله ثانيا متناولا للاختيارى فى الجملة حيث حصر الحاصل من نظر العقل فى الضرورى والاستدلالى وادرج ماعدا الاستدلالى فى الضرورى كالحدسيات والتجربيات فكانه قال لا شئ من الضروى باختيارى وبعض الضرورى اختيارى قوله كالعلم بوجوده يدل على زيادة الوجود وهو خلاف مذهب الاشعرى قوله وهو مباشرة اى الكسب مباشرة اسباب العلم صريح فى ان المباشرة

١ ضمنا فى قول الشارح فان علم الخالق لذاته لا بسبب من الاسباب (تحرير)
١ وايضا فسر صاحب البداية كلا من الضرورى والاكتسابي بمعنى مغاير بمعنى الآخر فلا مجال لتوهم التناقض وكون مشاكلة اللفظ منشأ التوهم بعيد فتأمل (منه رحمه الله) * بناء على حسن الظن فى شأن صاحب البداية منه رحمه الله ٢ ففى كلام صاحب البداية تقسيمات ثلث تقسيم مطلق العلم الحادث وتقسيم مطلق الاسباب وتقسيم ماله سبب خاص بهشتى
٣ هى صفة الاسباب على صيغة المفعول وقوله بسبب مباشرة على التوصيف ايضا وكذا ما سيأتى (بهشتى)
٤ فيكون قسما من الاكتسابى فيلزم جعل قسيم الشئ قسما منه تحرير
٥ على التوصيف والتأنيث بتأويل السبب بالعلة (منه رحمه الله) ٦ فان نظر العقل متحقق فى الوجدانيات وليس بسبب مباشر والسبب المباشر متحقق فى الحدسيات والخبر الصادق وليس بنظر العقل وكلاهما متحققان فى النظريات والمقسم الى الضرورى والاستدلالى فى قوله ثم الحاصل بنظر العقل آه هو العلم الحاصل بالاعم الشامل للسبب المباشر وغيره فلايكون الضرورى داخلا فى الكسبى فلا يلزم التناقض اصلا (عبد الحكيم) ٧ اى تخيل التناقض هو ان جعل الضرورى ابتدأ قسيما للاكتسابى غير متناول ينفلك للاختيارى وجعله ثانيا متناولا للاختيارى فى الجملة حيث حصر الحاصل من نظر العقل فى الضرورى والاستدلالى وادرج ماعدى الاستدلالى من الضرورى كالحدسيات والتجربيات كيف يصح بادراج الحسيات فكانه قال لاشئ من الضرورى باختيارى وبعض الضرورى اختيارى انتهى فنقول كيف يصح القول بادراج الحسيات فى الضرورى الحاصل بنظر العقل وانها حاصلة بمحض الحس (فوائد)

١ اقول ما وقع فى عبارة صاحب البداية كذلك فقال كذلك ٢ لا وجه للتخصيص اذ لا منع عن اطلاق لفظ الالهام على ما اذا نبدى صور المحسوسات فى الذهن لاعن تبدى فالمعنى هو الصورة الذهنية مطلقا سواء كانت من المحسوسات او المعقولات فوائد باقيه * يعنى قوله يحتاج فيه الى نوع تفكر وقع مقابلا بقوله يحصل باول التوجه من غير تفكر عبد الرحمن

لا ينفك عن الاختيار كما اشرنا اليه آنفا قوله واسبابه اى العلم ورجع الضمير الى الانسب تكلف قوله ونظر العقل والظاهر ان يقال والعقل كما قال المص قوله الى نوع تفكر والاولى الاقتصار الى ذكر تفكر وترك لفظ النوع كما يقتضيه المقابلة قوله المفسر بالقاء معنى فى القلب والظاهر[١] ان المراد بالمعنى ما يقابل المحسوس اعنى ما لا يمكن ان يحس دون ما يقابل اللفظ وان هذا القيد للتخصيص لان الالهام بمعنى الاعلام بانزال الكتب سبب للعلم قوله بطريق الفيض اى بلا اكتساب واستفاضة كما هو المشهور وقد يقال لا بد من قيد الخير ليخرج[٢] الوسوسة والقول بان الفيض لايكون الا بطريق الخير ليس بجيد[٣] تدبر[٤] قوله عند اهل الحق خلافا لبعض المتصوفة والروافض انه من اسباب العلم مستدلين[٥] بقوله تعالى فالهمها فجورها الاية والجواب بعد تسليم دلالته على السببية ان الالهام ههنا بمعنى الاعلام بانزال الكتب وارسال الرسل ومن ههنا ظهر لك وجه تخصيص الحكم بالالهام المفسر بالمعنى المذكور تأمل قوله مما[٦] لا وجه له ولعل الوجه فيه هو التنبيه على ان الملهم لا يكون الاحقا

٢ لان الفيض فعل الله تعالى والوسوسة فعل الشيطان يريد ان الالهام فى العرف يطلق على ما ليس بفعل الشيطان مرضيا لله تعالى والوسوسة على ما هو بفعل الشيطان غير مرض لله تعالى والا فهما فى اللغة بمعنى واحد فى الصراح وسوسه دردل افكندن الهام دردل افكندن (فوايد باقيه)

٣ لان معنى الفيض هو ان لا يكون بالاستدلال والاستفاضة سواء كان خيرا اولا ولا يخفى ان العلم الحاصل بسبب الوسوسة لا يسمى فيضا عبد الرحمن

٤ لعل وجه التدبير هو ترويج ذلك القول بان عدم اعتباره غير مسلم اذ كثيرا ما يعتبر امر فى جانب التعريف بقرينة المعرف فيعتبر ههنا فى الفيض كونه خيرا بقرينة المعرف فتأمل لكاتبه ٤ وجه التدبر ان الالهام مع كونه من فيض الله كيف لايكون خيرا فقوله ليس بجيد ليس بجيد لمحرره (رحمه الله)

٥ وجه الاستدلال ان الالهام لاجل العمل والعمل انما هو يجب بالحجة فلولم يكن الالهام حجة لما كان مفيدا فيلزم العبث (فوايد باقيه) ٦ قوله مما لا وجه له لان الالهام ليس من اسباب المعرفة بفساد الشيء ايضا وتخصيصه يوهم كونه من اسبابها (عبد الحكيم)

وثابتا وهو لايتعلق الا بالخير ولو كان الالهام سببا لايكون الا للامر الحق[٢] قوله واما خبر الواحد اشارة الى جواب دخل مقدر فكانه قيل حصر الاسباب فى الثلثة فى حيز المنع اذ خبر الواحد وكذا تقليد المجتهد يفيد ان العلم مع انهما ليسا من الاسباب الثلثة المذكورة وحاصل الجواب انه اراد بالعلم الاعتقاد المطابق الجازم الثابت[٣] لا ما يعم الظن والجزم الذى يقبل الزوال قوله فكانه[٤] اراد بالعلم لا يقال ان تعريفه بقوله صفة يتجلى بها المذكور ينافى هذه الارادة لانه يعم اليقينية وغير اليقينية كما صرح به الشارح ثمه حيث قال فيشمل التصديقات اليقينية وغير اليقينية لانه رده ثانيا وقال ولكن ينبغى ان يحمل التجلى على الانكشاف التام الذى لا يشمل الظن لان العلم عندهم مقابل للظن ولو قيل ان هذا يدل على انه اراد بالعلم ما لا يشمل الظن فقط لا ما يشملهما قلنا الاعتقاد الجازم الذى يقبل الزوال من قبيل الظن الغالب لكن قوله ولكن ينبغى آه يدل على ان ظاهر التعريف ناظر الى العموم وهذه الارادة ليست مقطوعا به ولهذا قال ههنا فكانه آه قوله والا فلا وجه[٥] آه ليس على[٦] ما ينبغى[٧] كما لايخفى والاولى ان يقال لان العلم عندهم مقابل للظن واطلاق العلم على ما يعم الظن والتقليد خلاف[٨] العرف والغة

١ قوله تعالى ونفس سوكند بنفس آدم عليه السلام وما سويها وكسيكه تسوية اعضاى او فرموده ست فالهمها الهام داده واعلام نموده مرآن نفس رافجورها دروغ وناپاكى اووتقويها وپرهيزكارى ونيكوكارى وفرمان برد ارى اورا يعنى بينا كرده وتعليم داده وروشن ساخته تفسير حسينى (رحمه الله)

٢ اى الثابت فى نفس الامر فمعنى قوله لصحة الشئ ان الشئ الصحيح الثابت فى نفس الامر (منه رحمه الله)

٣ قد يقال ان الظن المقابل للعلم يتناول الكل قطعا (منه رحمه الله)

٤ قوله فكانه اراده يعنى كانه اراد بالعلم صفة توجب تميز الايحتمل النقيض لا صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به على عكس ماحقق سابقا فى مقام تعريف العلم وانما قال كان لاحتمال ان يكون العلم عاما وتخصيص الاسباب بالاسباب المعتد بها فمن قال كلمة كان غير مرضية كانه غفل لمولوى عصام (رحمه الله)

٥ فان قوله فلا وجه يدل على عدم صحة الارادة من العلم ما يشملهما وقوله كان يدل على وجود وجه الصحة فبينهما تناف ويمكن ان يقال ان مراد الشارح لاوجه بحسب الظاهر فلا منافات تدبر لكاتبه

٦ قوله ليس على ما ينبغى لانه اخذ البحث فى جانب الدليل (سمع)

٧ لجعله الفساد قرينة على التخصيص ولزوم البحث لا يكون قرينة تدبر (ش)

٨ وقد يقال ان الظن المقابل للعلم متناول للكل (منه رحمه)

۱ وجه التدبران حمل الانكشاف على الانكشاف التام مبنى على ان العلم عندهم عين الاعتقاد الثابت الجازم المطابق وعلى هذا يكون الحمل على التام مقطوعا به فلا ينبغى ان يقول الاولى آه (لمحرره)

۲ اى معنى واحد مشترك بينها اى بين الاجناس فيطلق على كل منها اى يصح اطلاقه على كل من الاجناس على نحو اطلاق الكلى على كل واحد من افراده وكذا يطلق على كلها اى على مجموع الاجناس كما يصح اطلاق الكلى على مجموع افراده (قاسم)

واللغة تدبر[۱] قوله والعالم مشتق من العلم وهو فى الاصل اسم لما يعلم به الشئ ثم غلب فيما يعلم به الصانع كالخاتم لما يختم به ويسمى به كل جنس موجود من حيث انه يعلم به الصانع سواء كان من ذوى العلم اولا وقد يخص بذوى العلم ويقال العالم اسم لذوى العلم وعلى التقديرين اما اسم المجموع او القدر المشترك[۲] وصحة الجمع[۳] يؤيد الثانى[۴] قوله اى ماسوى الله تعالى الموصول وان كان يعم الاشخاص والاجناس لكن المراد هو الاجناس بقرينة قوله يقال عالم الاجسام آه الا ان مثل هذه القرينة غير مرضى فى باب التعريفات قوله من الموجودات الخارجية اذ هم لايقولون بالوجود الذهنى على ان المستدل به ومايعلم به الصانع هو الحادث ولعل القول بوجود الاجناس انما هو باعتبار الافراد الشخصية لا باعتبار انفسها اذ الموجود فى الحقيقة ليس الا الاشخاص فاطلاق العالم على الاجناس انما هو باعتبار الافراد المندرجة تحتها ولذا قيل ان العالم عبارة عن الآحاد

۳ ويؤيد الاول قوله من الموجودات بلفظ الجمع (منه رحمه الله)

٤ لعل وجه التاييد ان العالم اذا كان مشتقا من العلم بمعنى الادراك كان تمام معنى المشتق منه جزأ من معنى المشتق كما ان تمام معنى الختم جزء من معنى الموضوع له الخاتم فيكون التشبيه على الوجه الابلغ واما اذا كان مشتقا من العلم بمعنى العلامة كان تمام معنى المشتق منه بعينه معنى المشتق لان علامة الشئ مايعلم به الشئ كما ان العالم ما يعلم به الشئ وحينئذ لا يكون معنى التشبيه على الوجه الابلغ لمولايى رحمه الله

٥ لا يخفى عليك ان العالم اما مأخوذ من العلم بفتح اللام بمعنى العلامة او من العلم بمعنى الادراك فقوله ما يعلم به الشئ يحتمل كلا المعنيين وقوله كالخاتم يؤيد الثانى لمولوى شريف * والظاهر ان كلمة من للبيان ويحتمل التبعيض (منه رحمه الله)

١ وفيه ان تفسير العالم بهذا التفسير ليس مختصا لصاحب الاصطلاح وتصحيح التعريف على رأيه غير جيد (منه رحمه الله)

٢ وبه ايضا خرج مجموع المركب من الواجب والممكن تأمل (منه رحمه الله)

المتجانسة قوله ما يعلم به اى من شأنه ان يعلم قال الفاضل المحشى اشارة الى وجه التسمية وليس من التعريف كما هو المشهور والا يلزم الاستدراك تم كلامه فح يخرج الصفات عن التعريف بقيد السوى حملا على المعنى المصطلح كما يشعر به عبارة الشارح وبتخصيص الموصول بالاجناس اوباعتبار قيد المتجانسة فى التعريف والكل غير جيد والاولى ان يعد من التعريف ويحترز به عن الصفات على ان ذكر القيد فى التعريفات للتوضيح والاشارة الى المناسبة بين المعنى الاصلى والمعنى العرفى شائع ولايعد امثال هذه القيود مستدركا كيف والاشارة الى وجه التسمية والمناسبة امر معتد به قوله يقال عالم الاجسام فكانه من تتمة التفسير واشارة الى ما هو المراد به يعنى ليس المراد جميع ما سوى الله بحيث لايكون له افراد بل انحصر فى فرد بل ما يعم الكل والبعض من الاجناس فالعالم يطلق على الكل وعلى كل جزء منه من الاجناس باعتبار

٣ ويمكن ان يقال مراد الفاضل المحشى انه ليس بمعتبر فى حقيقة العالم بانيكون من اجزاء التعريف الكاشف عن حقيقة العالم كما مر فح يصح قوله والا يلزم الاستدرك لانه اذا لم يتوقف عليه بيان حقيقته ولم يتعلق به الاحتراز فيكون مستدركا فى اصل التعريف قيل والحق ان هذا القيد لا بد منه فى التعريف فان الحيوان مثلا لايسمى بالعالم بمجرد كونه مما سوى الله تعالى بل مع اعتبار كونه مما يعلم به الصانع لمولوى قاسم (رحمه الله)

٤ انما قال ذلك اشارة الى ان قوله والعالم محدث قضية كلية اى كل عالم محدث فاذا كان قضية كلية فيطلق على كل واحد من الاجسام والاعراض آه فيقال عالم الاجسام آه عبد الرحمن

٥ وفيه اشارة الى امور ثلثة احدها انه اسم للقدر المشترك بين الكل والجزء وثانيها انه غير مختص بذى العلم وثالثها انه اسم للاجناس دون ما يعمها والاشخاص تأمل (منه رحمه الله)

١ قوله كاطلاق القرآن عند الاصوليين قال الشارح فى التلويح كل من الكتاب والقرآن عند الاصوليين يطلق على المجموع وعلى كل جزء منه فتعريف القرآن وهو الكتاب عندهم ما نقل اليناابين دفتى المصاحف تواترا كذا فى التنقيح وذكر فى الكشف المنزل على الرسول

باعتبار الوضع الواحد كاطلاق القرآن عند الاصوليين على الكل والبعض قال الشارح فى شرح الكشاف هو اسم لكل جنس وليس اسماء المجموع بحيث لايكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه تم كلامه لعله اراد انه موضوع لما يعم كل جنس واطلاقه عليه من قبيل اطلاق اسم الكلى على الجزئيات كاطلاق لفظ الانسان على زيد وعمرو دون اطلاق الاسم فى الموضوع له بان يكون موضوعا لكل واحد واحد من الاجناس باوضاع متعددة كما فى لفظ العين او بوضوع واحد كما فى اسماء الاشارة اذ الوضع العام والموضوع له الخاص مخصوص بمواضع والعالم ليس منها وفى الحدود ان العالم مجموع الاجسام الطبيعية والبسيطة كلها ويقال عالم لكل موجودات متجانسة وفى الصحاح ان العالم الخلق والجمع العوالم قيل العالم جمع لا واحد له والعوالم جمع الجمع قال قدس سره فى شرح الكشاف ان العالم لما كان مطلقا على الجنس با سره نزل منزلة الجمع ولهذا توهم انه جمع لا واحد له وليس بجمع حقيقة قوله عالم النبات جمع الاجسام والاعراض

المكتوب فى المصاحف المنقول عن النبى عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة وذكر فى مختصر الحسامى المنزل على الرسول المكتوب فى المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة فهذه التعريفات كما يصدق على الكل يصدق على كل جزء جزء (فوايد باقيه)

٢ وفى بعض الحواشى فيه نظر لانه انما يلزم عدم صحة الجمعية لو كان اسما للكل فقط لم لا يجوز ان يكون مشتركا بينه وبين القدر المشترك وحينئذ يصح الجمع باعتبار الثانى لمولوى قاسم (رحمه الله)

٢ وفى اطلاق اسم العالم على كل جنس كاف فى صحة الجمع لكنه تعسف (منه رحمه الله)

٣ واجيب عنه بان اطلاق العالم على كل جنس من الموجودات ولو بطريق المجاز كاف فى صحة الجمع (منه رحمه الله)

٤ اعلم ان زيدا فرد الفرد اذا كان العالم اسم الكلى وفرد الجزء ان كان اسم الكل وجزء الجزء اذا كان مجموع الاحاد المتجانسة (منه رحمه الله)

٥ اسم كتاب من مصنفات ابن سينا (رحمه الله)

٦ والعالمون اصناف الخلق فالعالم لا يطلق على الله بالمعنى الاول لا باعتبار التعدد فيه كستلى (رحمه الله)

١ وهى ان العالم كما يطلق على الاجناس من حيثية الجمعية كذلك يطلق عليها من حيث الافراد (منه رحمه) ١ وهى ان تحت الجسم والعرض طبايع كثيرة مختلفة بالحقيقة بخلاف النبات فانه ليس تحته طبايع مختلفة وبخلاف الحيوان فان تحته وان كان طبايع مختلفة لكنها ليست كثيرة فلهذا افردهما وبهذه النكتة اشار بايراد الاجسام والاعراض بصيغة الجمع الى ان الاجسام والاعراض من الافراد الكلية والشخصية وبايراد النبات والحيوان بعدهما بصيغة الافراد مع ان الاجسام يعم النبات والحيوان الى ان المراد بما سوى الله تعالى الطبايع الكلية لا مطلقا فافهم (منه رحمه)

وافراد البواقى رعاية لما هو المشهور فى السنتهم والملاقاتهم وفيه نكتة[١] اخرى كما لايخفى نأمل قوله الى غير ذلك من الاجناس الموجودة قوله فيخرج صفات الله تعالى من العالم وما فيها بانيكون جزئيا او جزأ قوله ليست غير الذات تدل على ان الصفات يخرج بقيد السوى بالمعنى المصطلح وقد عرفت ما فيه قوله بجميع[٢] اجزائه اى بتمامها يعنى[٣] كل واحد واحد من اجزائه هذا صريح فى ان العالم اسم[٤] الكل دون القدر المشترك فلايكون القضية كلية متعارفة بل مخصوصة[٥] فلايكون مسئلة الفن الابالتأويل البعيد بان كل جزء من اجزائه محدث والقول بان المراد من الاجزاء الجزئيات وانما عبرعنها بالاجزاء تنبيها على ان لكل واحد من الجزئيات حيثية الجزء اذ المجموع ايضا من جزئيات العالم فاسد اذ اللازم منه كون[٦] اكثر الجزئيات جزأ للبعض دون كون كل واحد منها جزء العالم ولا يبعد كل البعد ان يكون نكتة التعبير الاشارة الى ان العالم وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه

٢ والمراد بالجميع الكل الافرادى اى كل واحد واحد من اجزائه (منه رحمه)

٣ وفائدة الحمل على الكل الافرادى انه لو لم يحمل عليه بل على الكل المجموعى لم يلزم حدوث كل جزء لان لحدوث المجموع يكفيه حدوث بعض الاجزاء (شرح)

٤ لا الكلى والا فالانسب ان يقال من جزئى له

٥ لانه على هذا التقدير يكون ماصدق عليه العالم وفرده مجموع ما سوى الله من الاجناس الموجودة فى الخارج ولاتعدد فى مجموع الاجناس فيكون القضية اى العالم محدث مخصوصة كزيد كاتب (منه رحمه) ٥ قال المحقق الرازى فى المحاكمات ان القضية التى يحكم فيها على المجموع من حيث هو مخصوصة (منه رحمه) ٦ وفيه نظر لان قول المص بجميع اجزائه لا يدل على ان العالم اسم الكل اذ العالم فى قوله العالم بجميع اجزائه محدث تعبير عن الافراد كانه قال كل فرد من العالم محدث بجميع اجزائه فح فالضمير فى قوله بجميع اجزائه راجع الى كل فرد لا الى العالم فكان حاصله كل فرد من العالم بجميع اجزائه محدث (س)

نزل

١ او يصار الى الحذف او الاستخدام (منه رحمه)   ٢ قوله وانت خبير بان اثبات الى قوله تأمل لعل وجه التأمل انه اذا كان بمنزلة الفصول لا يلزم فيها البساطة بدليل بساطة الفصول فما هو بمنزلة شئ في التميز لا يلزم ان يكون بمنزلته في جميع الامور (فوائد باقيه)   ٣ لان الكلية المتعارفة هي التي يحكم فيها على افراد الموضوع الذكرى لا على اجزاء افراد الموضوع (منه رحمه)

نزل منزلة الجمع لما نقلناه وقد يقال ان المراد بالاجزاء اجزاء جزئيات العالم واضافته الى العالم بادنى ملابسة فكان اجزاء جزئي الشئ اجزاء له فالمعنى ان كل واحد من افراد العالم باعتبار كل واحد من اجزائه وان كل جزء من كل فرد من افراد العالم محدث وانت تعلم ان هذا دخل في الرد على الفلاسفة وفي كون المسئلة كلية متعارفة وانكان لا يخ عن التكلف تأمل قوله من السموات وما فيها والارض وما عليها اشارة الى جميع العلويات والسفليات من الاجناس وجمع السموات وافراد الارض بناء على انها طبقات متفاصلة بالذات ومختلفة بالحقيقة بخلاف الارض كذا في تفسير القاضي قوله محدث بالحدوث الزماني وهو مسبوقية الوجود بالعدم واليه اشار بقوله يعني انه كان آه قوله وصورها اي الجسمية بقرينة قوله بالنوع اذ الصورة النوعية قديمة بالجنس دون النوع هذا اذا اريد بالنوع المعنى الاصطلاحي واما اذا اريد المعنى اللغوي فلا مانع من ان يحمل على معنى يعم النوعية ايضا وانت خبير بان اثبات الجنس المصطلح للصور النوعية التي هي الفصول باعتبار الوجود الذهني او بمنزلة الفصول مشكل بعد قيام البرهان

٤ والمراد بما فيها ما وجد فيها داخلا في حقيقتها او خارجا عنها متمكنا فيها او حالا ونكتة اختيار في في السموات وعلى في الارض غير خفي (منه رحمه)

٥ كعب الاحبار كفت آسمان دنيا از موج آب ست دويم از مرمر سفيد ست سيوم از آهن ست چهارم از مس ست پنجم از سيم ست ششم از زرست هفتم از ياقوت ست (تفسير قاضي)

٦ قال الشارح مخرج ناظر الى ان الحدوث عبارة عن الخروج من العدم الى الوجود وفيه قول بالواسطة ولذا قال بمعنى كان آه (منه رحمه)

٧ وبالجملة العنصريات اربعة انواع نارية وهوائية ومائية وارضية واثنينياتها ستة وثلاثياتها ثلثة والمجموع واحد فالمجموع اربعة عشر والاحتمال الثلثة عشر يجوز حدوث كلها الا واحد اي مجموع الانواع الاربعة معا والا يلزم حدوث العنصريات بالجنس هو الشئ الذي قابل لاحدى الكيفيات الاربع هي الرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة وانما قلت هو الشئ الذي الخ لان كون جنس العنصر جوهرا او عرضا ليس بمعلوم (تحرير)

١ لعل وجه التأمل ان الصور اذا كانت بمنزلة الفصول لايلزم فيها البساطة اذ الدليل قائم على بساطة الفصول لاعلى بساطة ماهو بمنزلة الفصول فما هو بمنزلة شئ في التميز لايلزم ان يكون بمنزلته في جميع الامور (تحرير) ٢ وهذا انما يتم اذا كان قوله اعيان واعراض من قبيل التقسيم دون الاحكام اذ المحمول قد يكون اعم

على بساطة الفصول تامل[١] قوله ثم اشار آه وانما قال اشار لان الدليل ليس مذكورا بتمامه او الغرض الاصلى منه[٢] هو التقسيم والاشارة الى الاقسام والظاهر ان المراد بالدليل مصطلح ارباب العقول دون الاصول قوله اعيان واعراض والاولى ان يقال عين وعرض واليه اشار الشارح[٣] قوله ولم يتعرض له اى دليل الحدوث لان الكلام فى بيان الحدوث طويل آه قوله اى ممكن بالامكان الخاص لئلا يتناول الواجب وما هو قرينة التقييد والتخصيص بالممكن قرينة التقييد بالخاص قوله بقرينة هذا انما[٤] يتم لو لم يكن كون القسم اعم من وجه من المقسم كما هو التحقيق قوله ومعنى قيامه اى العين او الممكن هو التحيز بنفسه بان لايكون فى عروض التحيز له واسطة[٥] فى العروض ومعنى التحيز بالتبع ما يقابله بخلاف معنى قيام الواجب بذاته فانه هو الاستغناء عن المحل هذا عند جمهور المتكلمين النافين للجواهر المجردة وبهذا اندفع ما قاله الفاضل المحشى من ان هذا التعريف يصدق على المركب من عين وعرض[٦] قائم به كالسرير[٧] والمشهور انه ليس بعين[٨] تم كلامه اذ تحيز[٩] المركب منهما ليس اوليا بل بواسطة الجزء الذى هو العين على ان الوحدة معتبرة

بخلاف القسم (منه رحمه)

٢ ولايخفى ان كون الدليل مركبا من المقدمتين عند اهل العقول لاعند المتكلمين ولذا قال المولوى الجندى والظاهر آه

٣ لانه معرف وكل معرف يجب ان يكون مفردا لا جمعا والا يلزم التعريف بالافراد (منه رحمه)

٤ هذا انما يتم اذا كان الاعيان نفس القسم دون قيد القسم (منه رحمه)

٥ ويحتمل ان يراد بالواسطة هنا الواسطة فى الثبوت (منه رحمه)

٦ وفيه ان النقض باق الا انه انتقل الى تعريف العرض (منه رحمه)

٧ فانه مركب من قطعات الخشب والهيئة العارضة عليها فان ذلك المجموع ليس بتابع فى التحيز بشئ آخر (لمولوى قاسم)

٨ لان المركب من العين ومما ليس بعين لايكون عينا على ما قالوا (قاضى صوفى رحمه الله)

٩ قوله اذ تحيز المركب ليس اوليا آه وفيه نظر كما عرفت ان تحيز المجموع تبعا هو تحيز الاجزاء تبعا فاذا كان تحيز المركب بواسطة الجزء كان تحيز الجزء بواسطة ذلك الجزء ولا معنى لكون الشئ واسطة لتحيز نفسه (فوائد باقيه)

١ فيكون المعنى ومعنى قيام العين اذ الممكن الذى هو الواحد بالنوع ان يتحيز اى ذلك الواحد بالنوع بنفسه فلا يصدق على قيام المجموع (سمع) ٢ اقول هذا مخالف لما صرح به قدس سره فى شرح المواقف من ان السرير مركب من القطعات الخشب هى موجودات حقيقة ومن ترتيب مخصوصة فيما بينها فاعتباره ليحصل السرير وانه امر نسبى لا يستقل بالمفهومية (قاضى صوفى رحمه الله)

معتبرة فى المقسم والمجموع المركب من القسمين خارج عن المقسم على ان السرير عندهم عبارة عن الجوهر المخصوصة المركب على وضع وهيئة مخصوصة من غير ان يكون الهيئة داخلة ومقومة اذ الهيئة التاليفية امر اعتبارى غير موجودة فكيف يكون جزأ من الموجود وعلى تقدير الجزوية فالمجموع امر اعتبارى خارج عن البحث قوله ولهذا يمتنع الانتقال وفيه ان منشأ الامتناع هو كون المحل من علل وجوده دون ما ذكره على ما بين فى موضعه قوله معنى قيام الشئ قيد بالشئ دون الممكن اشارة الى ان معنى القيام بذاته فى الواجب والممكن بمعنى واحد واشتراكه معنوى بخلاف المتكلمين فان الاشتراك لفظى وكذا الحال فى عديله تأمل قوله اى ما له قيام بذاته والاولى رجع الضمير الى العين الذى فى الاعيان قوله وهو الجسم عند جمهور من الاشاعرة اذ لا واسطة عندهم بين الجوهر الفرد والجسم قوله اعنى الطول وهو البعد المفروض اولا والعرض ما هو المفروض ثانيا والعمق ما هو المفروض ثالثا قوله وليس هذا نزاعا لفظيا وقد يناقش فيه بان مآله الى ان الجسم لما ذا يطلق فالنزاع

٣ وفيه نظر لانا لا نم كون عينية الوجود منشأ لامتناع الانتقال لم لا يجوز ان يكون علة الامتناع تلازم بين الوجود الرابطى والوجود النفسى اوبق علية عينية الوجود للامتناع على تقدير كون الانتقال تدريجيا لان معنى الانتقال التدريجى ان آن الانتقال عن المحل غير آن القيام بمحل آخر فهو عدم عرض عن محل ووجود عرض آخر فى محل آخر واما على تقدير الانتقال دفعيا فلا لان فى الانتقال الدفعى ان آن الانتقال فى المحل هو بعينه آن القيام بمحل آخر فح لا يكون عدم عرض ووجود عرض آخر بل عرض واحد ينتقل عن محل الى محل (سمع)

٤ ولعل الوجه هو القرب والتعميم (منه رحمه)

٥ فيكون كل ما ورد عليه التعريف ورد عليه التقسيم وفيه بحث لان الضمير اذا كان دائرا بين القرب والبعد رجعه الى القريب اولى (آخوند شيخ) ٦ لا ما هو المتعارف اعنى الابعاد الثلث المتقاطعة على زوايا قائمة (مولوى عبد الرحمن) ٧ وهو العظم المقدار فانه مختص بالجسم عند المتكلمين وعند الحكماء غير مختص (منه رحمه)

١ وجه التأمل ان اطلاق الجسم على اى من هذه الامور بناء على انه موضوع له فكيف يكون النزاع لفظيا (لمحرره رحمه الله) ٢ اذ الظاهر الجسامة ليس اثر الجسم لان الاثر للشئ متأخر عنه والجسامة لا يتأخر ولا ينفك عن الجسم (اشراكى)

لفظى تأمل قوله وفيه نظر وقد يقال فى دفعه بان هذا من قبيل اثبات الذات بالاثر المختص به الاان كونه من الاثر المختص به محل الخدشة قوله يعنى العين يعنى من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة المقابلة قوله لافعلا بان يؤدى الى الانفكاك الخارجى ويزول به الاتصال الحقيقى وذلك اما بالقطع او بالكسر قوله ولا فرضا واعادة كلمة لا اشارة الى ان الفرق بين الوهمى والفرضى على ماهو المشهور فان مدار الوهمى على تميز الحس بحيث يعجز الحس عن تميز الطرف عن طرف فلا يتصور الانقسام الوهمى اذا مر الوهم منوط على الحس بخلاف العقلى اذ ليس دائرا على ذلك اذ حكم العقل وامره ليس دائرا على الحس بل يجرى فى جميع المراتب فله ان يلاحظه فى ضمن الايجاب الكلى ويقال بان كل جزء منه يتميز فيه طرف عن طرف على وجه يكون مطابقا للواقع قال المحقق الرازى فى المحاكمات والحق عدم الفرق بينهما ولك ان تقول ان عدم الانقسام العقلى كاف فى التميز فما الفائدة فى ذكر البواقى قلت هى الاشارة الى اقسام القسمة بتمامها وانتفائها بالمرة لا يقال ههنا اقسام اخر مثل الاختلاف بالعرضين والموازاة والمحازات لانها راجع الى الوهمى بل الحق انها من اسباب القسمة الوهمية وليس شئ منها من القسمة قال الفاضل المحشى رحمه الله اى مطابقا للواقع والا

٣ او بغيرهما كالخرق هذا فات من المحشى او ادرجه فى احدهما

٤ اذ لو قال ولا وهما وفرضا بدون اعادة كلمة لا يحتمل انيكون فرضا عطفا تفسيريا للوهم واذا اعاد لا ونفى بنفى آخر علم ان الانقسام الفرضى مغاير للوهمى (سمع)

٥ قوله ولك ان تقول آه فمعنى التميز تميز الجوهر الفرد عن جميع اغياره قيل كان ينبغى ان يقول فى الشمول والتميز لان مبنى التعريفات على الجمع والمنع دون المنع فقط وهو المراد بالتميز (فوائد باقيه)

٦ قوله فى ذكر البواقى آه مبنى على التسامح بارادة مافوق الواحد ثم قد اعترض بطريق آخر وهو ان كل ماانقسم فعلا او وهما انقسم فرضا فكل مالا ينقسم فرضا لا ينقسم فعلا او وهما فذكر عدم الانقسام فرضا كاف للافادة واجيب بان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات فلا بد من التصريح لعدم النكتة (فوائد باقيه) ٧ مثل الاختلاف بالعرضين قارين كالسواد والبياض او مضافين كاختلاف المحازاتين (س)

١ وفيه ان الفرض ههنا بمعنى الملاحظة مطلقا لا بمعنى التجويز العقلى والممتنع هو الثانى وانما قال مطلقا لان الملاحظة فى ضمن الايجاب الكلى لا يتصور بدون التجويز وقد يقال ان الممتنع هو الفرض بمعنى التجويز العقلى دون الفرض بمعنى الملاحظة ولو فى ضمن امر كلى او التقدير والمعتبر ههنا هو الفرض بالمعنى الثانى (منه رحمه) ٢ ولعل وجه التأمل ان المراد بالفرض ما يكون للعقل فرضه وهذا مما لا يكون فرضه له فكل واحد من الفرض والمفروض محال فيه (تحرير)

والا فللعقل فرض كل شئ تم كلامه ولا خفاء فى ان الكلية فى حيز المنع اذ لا يمكن فرض اشتراك الجزئى الحقيقى وفرض صدقه على كثيرين اذ[1] الفرض فيه ممتنع كالمفروض كما بين فى موضعه تأمل[2] قوله والصورة نوعية كانت او جسمية وقد يقال ان الصورة الجسمية هى الجسم فى بادى الرأى بل حقيقة عند البعض[3] قوله والنفوس فلكية كانت او انسانية والظاهر ان قيد المجردة متعلقة بالنفوس والفرق بين العقل وبين النفس هو ان النفس وان كانت مجردة عن المادة من حيث الحلول كالعقل لكنها متعلقة بها من حيث التدبر والتصرف لاجل الاستكمال بخلاف العقل فانها ليست متعلقة من[4] هذه الحيثية لان كل ما يمكن ان يحصل لها فهو حاصل بالفعل فليس لها كمال منتظر ولهذا قد يعد النفس من الماديات كما انها يعد من المجردات تأمل[5] قوله كرة وهى[6] الجسم الذى يحيط به حد واحد على وجه يتساوى الخطوط المفروضة المستخرجة من النقطة المفروضة فى حاق الوسط الى اى جانب يفرض والمراد[7] بالحقيقية ان لا يكون كرويته بحسب الحس فقط بل يكون

٣ فان عند الاشراقية انواع الاجسام مركبة من جزئين احدهما الصورة الجسمية التى هى الجسم المطلق عندهم والآخر عرض من لوازم الهيات قائم بها ويجوزون تركب الجوهر من العرض والجوهر (خانقاهى)

٤ وان كانت متعلقة من حيث التأثير والايجاد (منه رحمه)

٥ لعل وجه التأمل ان عد العقل والنفس من المجردات لعدم حلولهما لا لاجل تدبر وتصرف وهذا الوصف باق فى النفس على تقدير التدبر والاستكمال فكيف تعد من الماديات بهذه الجهة (لمحرره)

٦ والكرة هو المدور الذى لو فرض نقطة فى وسطه ثم اذا جر كل خط من هذه النقطة الى جانب يحيط الكرة اى الى جانب ينتهى اجزاء الكرة من كل طرف منها اليه لا بد ان يكون هذه الخطوط متساوية فى المقدار ويسمى النقطة المفروضة فى وسطها مركزها (عبد الرحمن) ٧ فخرج الارض لانها كرة حسية لان الخطوط المستخرجة من النقطة التى فى حاق الوسط لا يكون متساوية لوجود المرتفع فى الارض مثل الجبل فان الخط الذى استخرج الى رأس الجبل ليس مساويا للخط الذى تحته (سمع)

١ وكل واحد فيما نحن فيه من اى جانب يفرض فهو غير متناه من حيث الانتقاص ومن حيث الازدياد معا بخلاف العدد الغير المتناهى من حيث الازدياد فهو متناه من حيث الانتقاص ولذا يقبل القلة والكثرة اذا احدى الجملتين زائدة على الاخرى بقدر متناه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس كذلك كما يظهر بالتأمل الصادق (منه رحمه) ٢ ويبطله ايضا ما قالوا فى برهان التطبيق من ان آحاد احدى الجملتين اذا طابق

آحاد الجملة الاخرى يلزم كون الزائد كالناقص وبالعكس (منه رحمه) ٣ وكل واحد فيما نحن فيه من اى جانب تفرض فهو غير متناه من حيث الانتقاص ومن حيث الازدياد معا بخلاف العدد الغير المتناهى من حيث الازدياد فهو متناه من حيث الانتقاص ولهذا تقبل القلة والكثرة اذا احدى الجملتين زائدة على الاخرى بقدر متناه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس كذلك كما يظهر بالتأمل الصادق (منه رحمه) ٤ وجه التأمل انه لا يلزم من عدم كون اجتماع الجسم لذاته بالمعنى المذكور قدرة الله تعالى على خلق الافتراق الى الجزء الذى لا يتجزى لجواز ان يكون الاجتماع لعلة اخرى فلا يمكن الافتراق مادام العلة الان يقدر فى التفرع عليه شىء بان يقول اجتماع الجسم ليس لذاته ولا لامر آخر ولو

كذلك فى حد ذاته تأمل قوله على سطح حقيقى مستوى وهو المقدار الذى يقبل الانقسام فى الجهتين فقط والاستواء هو ان يكون اى خط يفرض فيه مستقيما قوله انما هو بكثرة الاجزاء وقلتها بمعنى ان العظم والصغر لا يوجدان بدون القلة والكثرة فلا ينافى وجود الكثرة والقلة بدونهما كما فى المجردات والاعداد قوله وذلك انما يتصور فى المتناهى يعنى ان الكثرة والقلة لا يوجدان بدون التناهى فى الجملة سواء كان فى الجانبين معا او احدهما فقط اذ لو كان كل واحد من الجانبين غير متناه لوجد بازاء كل جزء يفرض فى احدهما جزء من الآخر بالضرورة فلا معنى للقلة والكثرة الان لا يكون كذلك بان يوجد فى احدهما جزء لا يكون بازائه جزء من الآخر فلا يتجه ما قاله الفاضل المحشى يرد عليه ان العقل جازم بان جميع مراتب الاعداد اكثر مما بعد العشرة منها وكذا تعلقات علمه تعالى اكثر من تعلقات قدرته تم كلامه والجواب بان الكلام فيما دخل تحت الوجود ليس بشىء وكذا الجواب بان ذلك اشارة الى الكثرة والقلة التى يترتب عليهما العظم والصغر ويستلزمهما لا الى مطلق الكثرة والقلة تأمل

قيل ما يمتنع افتراقه لعلة اخرى ممكن الافتراق لذاته فيتعلق القدرة نظرا الى ذاته يرد عليه ان تعلق القدرة عليه ان كان بالفعل فمم لامتناع افتراقه بالفعل لعلة وان كان بالامكان فمسلم لكن لا يلزم منه وجود الجوهر الفرد بل امكان وجوده تدبر (سمع) ٥ ولعل وجه التامل ان هذا الرد عليه تام لكنه مضر وغير مفيد للمقصود لان الخردلة التى فرضنا عدم تناهيها لاثبات المقصود بسبب ابطال اللازمة من ذلك لعدم التناهى ايضا متناهية من جانب الابتداء وهو خلاف المفروض (منه رحمه) قوله

١ اى اذ لو قبل الافتراق على تقدير كون الاجتماع مقتضى ذات الجسم او الاجزاء لزم تخلف المقتضى عن المقتضى على تقدير وقوع الافتراق مع زوال الاجتماع اولزم اجتماع المتقابلين فى ذات الجسم على تقدير وقوع الافتراق مع تحقق الاجتماع هذا (لمحرره) ٢ الفاء للتعليل فانه دليل لبطلان التالى فكانه قيل والتالى باطل لانه قادر فلا يرد ماذكره الجندى كذا ذكره بعض المحشين (لكاتبه

قوله ليس لذاته بان يكون الاجتماع مقتضى ذات الجسم اقتضاء تاما ولا لذات الاجزاء قوله والا لما قبل الافتراق اذلو قبل لزم تخلف المقتضى عن المقتضى اواجتماع المتقابلين فى محل واحد وذلك محال سواء كانا مستندين الى سبب واحد او الى سببين وقد يناقش فى استحالة الثانى واليه اشار قدس سره فى حواشى شرح الطوالع قوله فالله[٢] تعالى قادر وفى تفريعه على ما فرع عليه تأمل[٣] قوله لان الجزء علة التفرع او المحذوف وهو قوله فح يحصل المطلوب وهو وجود الجوهر الفرد قوله وان لم يمكن آه ان اريد عدم[٤] امكان الافتراق الخارجى فلا يثبت المدعى وان اريد[٥] به الاعم فلا[٦] يتم الملازمة السابقة وتعميم القدرة خلاف المتعارف والمصطلح فليتأمل قوله على ثبوت النقطة وهى قد توجد دون الخط كما فى الجسم المخروطى ويرد عليه انهم صرحوا بان النقطة من الاعراض الاولية للخط فكيف يوجد بدونه فليتأمل قوله فلان الفلاسفة اى الجمهور قوله من اجزاء بالفعل ذات المفاصل قوله باعتبار المقدار من غير مدخلية قلة الاجزاء وكثرتها كما فى صورة التخلخل[٧] والتكاثف والقول بان استعداد الجسم للمقدار الصغير والكبير انما هو باعتبار

٣ لان ما فرع عليه مطلق الافتراق لا الافتراق الى الجوهر الفرد لكنه تفريع على ما قبله مع المقدمة المطوية اعنى كل ممكن مقدور الله تعالى (تحرير)

٣ اذ مصحح تعلق القدرة هو الامكان الخارجى دون مطلق الامكان ذهنيا كان او خارجيا والامكان الذهنى لا يستلزم الامكان الخارجى (منه رحمه الله)

٤ اذ عدم الامكان الوهمى معتبر فى الجوهر الفرد فلا يلزم من عدم امكان الخارجى عدمه ومصحح القدرة هو الامكان الخارجى (منه رحمه الله)

٥ قوله ان اريد به الاعم اى ان لم يمكن الافتراق اصلا لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (فوائد)

٦ قوله فلا يتم الملازمة السابقة اذ تقريرها حينئذ هكذا ان امكن افتراقه من الوجوه الثلثة لزم قدرة الله تعالى عليه فانما يلزم قدرة الله تعالى عليه ان امكن الافتراق فعلا فاذا امكن وهما اوفرضا ولا يمكن فعلا (فوائد)

٧ التخلخل زيادة مقدار الجسم من غير اتصال شئ آخر والتكاثف انتقاص مقدار الجسم من غير فصل شئ (منه رحمه الله)

١ وبالجملة ان الصغر والكبر فرع التناهي بحسب الازدياد دون التناهي بحسب الانتقاص والكلام في التناهي بحسب الانتقاص (منه رحمه الله) ٢ قوله مسلم في القسمة يعني ان التناهي انما يوجب القسمة الانفكاكية اي القسمة فعلا دون القسمة الوهمية فلا يثبت المدعى وهو ثبوت جزء لا يتجزى لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (فوائد باقيه)

قلة الاجزاء الوهمية المفروضة وكثرتها ومراد المستدل بالاجزاء ما يعم الوهمي والمحقق مما لا يلتفت اليه ولو قيل ان الصغر والكبر فرع تناهي المقدار وتناهي المقدار يوجب انقطاع القسمة قلنا مسلم في القسمة الانفكاكية دون الوهمية ولو قيل ان كل ما يقبل القسمة الوهمية يقبل القسمة الانفكاكية ولهذا بطل مذهب ذيمقراطيس قلنا هذا فرع تماثل الاجزاء وذلك لم يثبت بعد فليتأمل قوله والافتراق ممكن بمعنى انه لا ينتهي في القسمة الى حد لا يقبل القسمة لا بمعنى انه يمكن خروج جميع الانقسامات الممكنة الغير المتناهية من القوة الى الفعل بان يكون في الوجود امور غير متناهية بالفعل وذلك باطل ببرهان التطبيق فالخارج الى الفعل في كل مرتبة متناهية ومن البين ان القدرة على الامور الغير المتناهية على سبيل البدل لا يستلزم القدرة عليها مجتمعة على قياس ما قيل ان ازلية الامكان لا يستلزم امكان الازلية فلا يكون كل مفترق واحد جزأ لا يتجزى ولا يلزم من امكان افتراقه مرة اخرى خلاف المفروض ومن هذا ظهر لك بطلان ما قاله الفاضل المحشي رحمه الله حاصل الوجه الثاني ان كل ممكن مقدور الله تعالى فله إن يوجد الافتراقات الممكنة ولو غير متناهية فح كل متفرق واحد

جزء

٣ قوله مذهب ذي مقراطيس في شرح المواقف في المقصد الثالث من المرصد الاول من الموقف الرابع ذهب ذي مقراطيس الى ان الجسم البسيط مركب من اجسام صغار لا ينقسم بالفعل

٤ هكذا حقق مذهب جمهور الحكماء من قبول الانقسام الى غير النهاية تأمل (منه رحمه الله)

٥ اذ برهان التطبيق عند المتكلمين جار في كل ما دخل تحت الوجود من الامور الغير المتناهية سواء كان بينها ترتب اولا و اجتماع في الوجود او لا تدبر (منه رحمه الله)

٦ ويقرب منه قوله فح كل مفترق واحد جزء لا يتجزى سلمنا انه جزء لا يتجزى في الخارج لكن لانم انه جزء لا يتجزى في الوهم ومراد الشارح بقوله والافتراق ممكن لا الى نهاية له هو ان الافتراق الوهمي ممكن لا الى نهاية (ملا قاسم)

١ لانه اذا كان الافتراقات ممكنا الى غير النهاية يكون جميع تلك الافتراقات مقدور الله تعالى فله ان يوجد كلها فثبت الجزء (س) ٢ الخلاف فى اللغة درخت بيد كما هو المختار (منه رحمه الله) ٣ وليت شعرى فى ثمرة الخلاف فى معنى الحشر لو فسر الهلاك فى الآية الكريمة كل شئ هالك الاوجهه بالفناء والعدم بالمرة كما هو المشهور المتعارف (منه رحمه الله)

جزء لا يتجزى اذ لو امكن افتراقه مرة اخرى لزم قدرته تعالى عليه فيدخل تحت الافتراقات الموجودة فلم يكن ما فرضناه مفترقا واحدا وان لم يكن افتراقه ثبت المدعى وعلى هذا التقدير لا يرد اعتراض الشارح قوله فلا يخلو عن ضعف وفيه ايماء الى ان ادلة النفى ليس فى مثابة ادلة الاثبات فى الضعف قوله فان قيل هل لهذا الخلاف[٢] ثمرة وفيه[٣] ايهام لطيف[٤] قوله المؤدى الى قدم العالم باعتبار بعض اجزائه كما مرت الاشارة قوله ونفى حشر الاجساد اذ الحشر عبارة عن جمع الاجزاء المتفرقة او عن[٥] ايجادها ثانيا بعد اعدامها بالمرة ولا خفاء فى ان الحشر بالمعنى الثانى لا يتصور مع القدم واما بالمعنى الاول فالمنافات غير ظاهرة على ان فى تركب الجسم من الاجزاء التى ذيمقراطيسية[٦] نجاة عن تلك الظلمات ايضا كما لا يخفى لمن له ادنى توجه فتوجه قوله المبتنى عليها دوام[٧] حركة السموات[٨] آه اذ الخرق والالتيام لا يتصور بدون الحركة المستقيمة وهى لا تدوم على اصلهم ولو تركب الجسم من الاجزاء بالفعل لا يتصور الحركة المستديرة بدون حركة الاجزاء مستقيمة فليتأمل

٤ فيه لطافة من وجهين احدهما لا يخفى على من له ادنى فطانة والثانية ان شجرة الخلاف مشتهرة بالضعف وعدم الصلابة فالتعبير عما فيه ضعف لطيف (عص)

٤ وهو ان النفى يكون بلفظ مشترك بين المعنيين احدهما قريب والآخر بعيد اذا ذكر هذا اللفظ وقصد به المعنى البعيد وههنا كذلك لانه ذكر لفظ الخلاف ولم يقصد به المعنى القريب وهو ما لا ثمرة له اصلا بل قصد معنى البعيد وهو الاختلاف (سمع)

٥ كما هو المختار الظاهر من حديث الطير فى قصة ابراهيم عليه السلام (منه رحمه الله)

٦ يعنى قال ذيمقراطيس ان الجسم مركب من اجسام صغيرة صلبة وهى لا يقبل الانقسام فعلا لكن يقبل الانقسام وهما فالمتكلمون ان اختاروا هذا المذهب لكان لهم نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة (منه رحمه الله) ٧ دوام حركتها لا ينافى الحشر وكذا امتناع الخرق والالتيام بل مسئلة الاختيار على المشهور والمعراج الجسمانى (منه رحمه الله) ٨ قيل تناهى الابعاد يقتضى ان لا يدوم الحركة بالاستقامة ولما كانت حركة الافلاك دائمة لزم ان يكون بالاستدارة اذ لا يجوز ان يرجع المستقيمة على سمتها او ينعطف على سمت اخر والا يلزم السكون فى منتهى الحركة الاولى فيلزم عدم الدوام هف (فوائد باقيه)

١ وجه الاضراب ان المعتبر فى العرض هو القيام بالغير وان المعتبر بالتبعية او الاختصاص ليس الا القيام بالغير دون عدم القيام بذاته تأمل (منه رحمه الله) ٢ ولعل وجه التامل انه لا فرق بين الغير والآخر فى المعنى فما ورد على لفظ الغير ورد على لفظ الآخر او انه لا فرق بين الصفة القديمة والصفة المحدثة فكل منهما مغائر للموصوف بحسب المفهوم (فوائد باقيه) * او فى الثبوت (منه رحمه الله) ٣ وفائدة قوله وتحدث آه اشارة الى رد من اشترط فى حدوث سوى الاكوان التركيب والمزاج كالفلاسفة ويؤيده عدم الاختصاص بالاجسام (منه رحمه الله) * وهو حصول الشئ فى المكان (منه رحمه الله)

قوله بل بغيره والاولى ان يقال بامر آخر لان الصفة ليست غير الذات كما انها ليست عينها وفيه ان ذلك الحكم مختص بالصفات القديمة تأمل[٢] قوله تابعا له فى التحيز بان يكون فى عروض التحيز له واسطة فى العروض* قوله اختصاص[٣] الناعت وفيه تسامح قوله فى بعض الاعراض كالاعراض النسبية مثل اين* عند من يقول بوجودها تأمل قوله قيل هو من تمام التعريف اشارة الى ضعفه لخروجها بكلمة ما اذ هى عبارة عن الممكن وكل ممكن حادث او الموجود الذى اعتبر مغائرته للذات او لخروجها* بقوله لا يقوم[٤] بذاته لان معنى عدم القيام بالذات هو التبعية فى التحيز وما قال الفاضل المحشى واما لانها عرض فلا يصح اخراجها ليس[٥] على ما ينبغى تأمل[٦] قوله والبواقى بالتركيب[٧] من الاثنين او الخمسة قوله وانواعها اى[٨] اصولها البسيطة اذ المركبات غير منضبطة وغير مندرجة تحت الضبط وهى فى الحقيقة طعمان او اكثر

يدرك

٤ اذ مآله الى القيام بالغير وان كان اعم منه بحسب المفهوم واليه اشار بقوله بل بغيره (منه رحمه الله) * وهذا لا يلايم قوله او مختصا (منه رحمه الله) ٥ اذ العرض قسم من العالم والقسم يجب ان يكون اخص مطلقا من المقسم على ما هو الحق وليس فيه اذن الشرع اذ العرض يوهم الحدوث والتحيز (منه رحمه الله) ٦ لعل الامر بالتأمل ان قول المحشى ليس على ما ينبغى مبنى على انه ان دخلت فى التعريف يضر قول المصنف ويحدث فى الاجسام والجواهر ولا يضر ذلك لان القضية مهملة لا كلية فبعض العرض يحدث وبعضه لا يحدث (لمحرره) ٧ اراد من الاثنين السواد والبياض ومن الخمسة السواد والبياض والحمرة والخضرة والصفرة كذا فهم من كلامه (منه رحمه الله) ٨ الا ان يراد بالانواع خلاف المصطلح (منه رحمه الله)

١ والعفوص يقبض باطن اللسان وظاهره معا والقابض يقبض ظاهره فقط وهو فى عدم الملائمة دون العفوصة وفوق الحموضة (عصام) ٢ والتفاحة هى طعم اضعف من الحلاوة واقوى من الدسومة الا ان هذه الكيفية لاتؤثر فى المذاق لضعفها والجسم الحامل لها لا ينفذ فيه لتوسطه بين اللطافة والكثافة (عصام الدين) ٣ يعنى عده من الطعوم بطريق المجاز كما ان عد المطلقة العامة من الموجهات بطريق المجاز عند العلامة القطبى اذ الفعل عنده ليس من الموجهات وعند التفتازانى يكون الفعل بل الامكان العام من الجهات فيكون عد المطلقة العامة كالممكنة العامة منها بطريق الحقيقة كما قالوا لمحرره (عفى عنه)

٤ اذ الواجب قادر بالقدرة التامة والكل مستند اليه ابتدأ من غير مدخلية امر غيره فيجوز ان يخلق الالوان فى الجوهر الفرد من غير اشتراط التركيب والمزاج على ما هو رأى الفلاسفة (منه رحمه الله)

٥ وانما فسره به لان الحدوث بمعنى مسبوقية الوجود بالعدم او الوجود المسبوق به وايا ما كان فهو ليس بمحسوس بل المحسوس هو الموجود (قدس سره) ٦ ولقائل ان يقول لم لم يقل واما الاعراض والاعيان فبعضها بالمشاهدة كما اذا رأينا تولد زيد من امرأة الا ان يقال انه اراد ان يثبت حدوث الاعيان كلها بالدليل اويقال ان الكلام فى الاعراض فلذا لم يتعرض ببيان الاعيان (عبد الرحمن)

يدرك معا ويظن انه طعم واحد لكمال المجاورة بين حامليهما ونوقش فى الحصر فى التسعة بالخيار والقرع اذ يحس من كل واحد منهما طعم لا تركيب فيه وليس من التسعة المذكورة وانت خبير بان الحكم بعدم التركيب لايخلو عن الاشكال **قوله** والعفوصة[1] ونوقش فى كون العفوصة والقبض انواعا اذ الاختلاف بينهما بالعوارض كالشدة والضعف دون المهية ويؤيده الفرق بان القبض طعم يأخذ ظاهر اللسان وباطنه والعفوصة طعم يأخذ ظاهر اللسان وحده **قوله** والتفاهة[2] هى طعم فوق الدسومة دون الحلاوة الا انها لايحس احساسا متميزا ولهذا فسر بعدم الطعم وجعل عده من الطعوم مثل عد[3] المطلقة العامة من الموجهات **قوله** لا يعرض الا للاجسام بطريق جرى العادة من غير انيكون مشروطا بالمزاج والتركيب[4] على ما يقتضيه اصل الاشاعرة **قوله** واذا تقرر آه يعنى لماثبت انحصار العالم فى الاعيان والاعراض وانحصار الاعيان فى الاجسام والجواهر بالدليل المخرج من القسمة وانما لم يتعرض المص بحصر الاعراض اما لعدم الاطلاع بانحصارها اولعدم تعلق الغرض العلمى به تأمل **قوله** بالمشاهدة[5] اى بمدخليتها فى الجملة فلا يلزم منه كون مسئلة الحدوث من الحسيات والمشاهدات[6] **قوله** والا لزم استناده دفعا

١ قال بعض الافاضل اعترض عليه ان الواسطة يجوز انيكون امرا عدميا كعدم حادث ولا يجب انتهاؤه الى عدم ممتنع لذاته والتسلسل فى الاعدام المترتبة مما لم يقم على امتناعه شبهة فضلا عن حجة ولنا ان تجيب عنه بان علة عدم الشئ هى عدم علة وجوده فاذا وجب انتهاء علل الوجود الى وجود الواجب لذاته فقد وجب انتهاء علل العدم الى عدم ممتنع لذاته هو سلب ذلك الوجود فاحسن التدبر فى هذه الجملة (لمولوى قاسم)

للتسلسل قوله يكون حادثا اذ القصد انما يكون حال العدم والا يلزم قصد تحصيل الموجود وهو محال هذا هو المسطور فى كتب القوم والمشهور فيما بينهم واعترض عليه الآمدى بانه يجوز انيكون تقدم القصد على الايجاد كتقدم الايجاد على الوجود بانيكون ذاتيا لا زمانيا ولا برهان على بطلانه تأمل قوله والمستمر الى الموجب القديم قديم اى مستمر الوجود لايطرأ عليه العدم قال الفاضل المحشى يرد عليه ان يقال يجوز ان يشترط القديم المستند بامر عدمى كعدم الحادث مثلا وعند وجود ذلك الحادث زال المستند لزوال شرطه لا لزوال علته القديمة تم كلامه ولك ان تقول ان ذلك الشرط العدمى لايخ من ان يستند الى الموجب بالذات اوبواسطة او الى الشرايط العدمية لا الى النهاية او الى الممتنع بالذات وايا ما كان يمتنع زوال عدم الحادث بطريان وجوده اما على الاول والثالث فظاهر واما على الثانى فلان زواله لايتصور الا لزوال تلك الوسايط الغير المتناهية وزوال تلك الوسائط يستلزم وجود الامور الغير المتناهية وهو باطل ببرهان التطبيق وكذا الحال فيما يكون الشرايط المتسلسلة الغير المتناهية مخلوطة مركبة من الامور الوجودية والعدمية اذ عدم التناهى فى احدهما ضرورى فاذن يلزم وجود الامور

٢ انما فسر القديم به لان القديم بمعنى عدم المسبوقية بالعدم ليس بمقصود بالاثبات لانه مفروض بل المقصود بيان ان العدم ينافى القدم (عبد الحكيم)

٣ قوله لا لزوال آه لواريد زوال جميعها فالمنع لان زوال بعض كاف فى زوال الشرط العدمى ولو اريد بعضها فلانم قوله وزوال تلك الوسايط يستلزم وجود الغير المتناهية لان زوال بعض الشرايط العدمية انما يستلزم وجود نقايض هذه الشرايط وهى امور متناهية (فوايد باقيه)

٤ قوله اما على الاول آه قيل امتناع زوال عدم الحادث على تقدير استناد الشرط العدمى الى الواجب الموجب بالذات مبنى على ان المستند الى القديم الموجب المستمر الوجود الغير وهو اول الكلام فيلزم المصادرة لان دفع الشبهة لاثبات المدعى بالمدعى فاذا كان الدفع بالمدعى يكون اثبات المدعى بالمدعى (فوايد باقيه)

٥ قوله فاذن يلزم وجود -

الغير المتناهية على ان التسلسل فى الامور العدمية باطل ببرهان التطبيق وبه صرح قدس سره فى شرح المواقف فى المباحث الالهية فليتأمل قوله وان كان مسبوقا قال الفاضل المحشى لو قيل فانكان مسبوقا بكون آخر فى حيز آخر فحركة والا فسكون لم يرد سؤال آن الحدوث تم كلامه لكن يلزم عدم اعتبار اللبث فى السكون وهو[١] خلاف العرف واللغة واعلم ان الحركة والسكون على ظاهر عبارته عبارة عن الكون فى الحيز المسبوق بكون آخر فى ذلك الحيز[٢] بعينه او فى حيز آخر ومآله الى ما[٣] قيل من ان الحركة هى الحصول الاول فى المكان الثانى والسكون هو الحصول[٤] الثانى فى المكان الاول ولو قيل ينتقض تعريف كل واحد منهما بفرد الاخر منهما مثلا اذا تحرك الجسم من حيز الى حيز آخر ثم منه الى الحيز الاول ثم استقر فيه قلنا المراد بالسبق السبق الاتصالى اى السبق من غير واسطة ونوقض تعريف السكون بالحركة بالاستدارة واجيب بما[٥] حاصله ان النقض ان كان باستدارة الجوهر الفرد على نفسه فى حيزه فلم يثبت القول منهم بها ومجرد الاحتمال غير كاف فى النقض وان كان باستدارة الجسم فليس بمتحرك على الاستدارة حقيقة ولا متحرك واحد بحركة واحدة بل هناك متحركات بحركات متعددة الحركة الاينية[٦] وهى الجواهر الفردة ولو اعتبر مجموع تلك الحركات يخرج عن المورد اذ الوحدة معتبرة فى كل المورد على قياس ما قيل ان التصديق على

[١] الامور الغير المتناهية لعل المراد بالوجود ما يعم العدميات دون ما يخص الوجوديات والا فلا يستقيم الحكم بلزوم وجود الامور الغير المتناهية لعدم تناهى احد الطائفتين من الوجوديات والعدميات وقوله فليتأمل وجه التأمل بعض ماذكرنا من الاعتراضات (فوايد باقيه) ؛ فلا يتم الدليل على ماهو العرف واللغة وهو صلاحية سؤال آن الحدوث الا ان يحمل السكون على خلاف معنى العرف تأمل (منه رحمه الله)

[٢] وبه يشعر قوله فى السؤال كما لا يكون ساكنا (منه رحمه الله)

[٣] ولا خفاء فى انه يلزم حينئذ انيكون للجسم الكائن فى حيز ثلث آنات مثلا سكنات وان لايكون الاول بالقياس الى الكون فى الآن الثالث سكونا (منه رحمه الله)

[٤] واعلم ان اثبات الكونين فى السكون بناء على عدم بقاء الاعراض كما هو مذهب الاشعرى (منه رحمه الله)

[٥] وقد يقال ان مجرد الامكان فى النقض كاف ولا يلزم فيه الوقوع كما هو المشهور (منه رحمه الله)

[٦] ولا خفاء فى انه يلزم حينئذ انيكون للجسم الكائن فى حيز واحد ثلث آنات مثلا سكنات وان لايكون للجسم الكون فى الآن بالقياس-

مذهب الامام خارج عن مورد القسمة وقد يقال فى الدفع ان المعتبر فى المورد هو الوحدة النوعية فلا ينافى التعدد الشخصى وايضا يلزم انيكون كون واحد سكونا وحركة معا عند من يقول ببقاء الاعراض وقد يلتزم ذلك بناء على انهم اتفقوا على ان اختلاف انواع الكون ليس بالفصول بل بالعوارض الاعتبارية وفيه ان هذا بحسب الظاهر ينافى القول بالتقابل بينهما واثبات الانواع لمطلق الكون[1] الا ان يراد بالنوع المعنى اللغوى تأمل[2] قوله وهذا معنى قولهم الحركة كونان قد اتفقوا على ان الجسم لا يوصف بالحركة مالم يتصف بالكون الاول فى الحيز الثانى ولا بالسكون الاعند اتصافه بالكون الثانى فى المكان الاول فاختار بعضهم ان الحركة مجموع الكونين فى الآنين فى المكانين وان السكون مجموع الكونين فى الآنين فى مكان واحد والبعض الآخر ان الحركة هى الحصول الاول فى المكان الثانى والسكون هو الحصول الثانى فى المكان الاول واعترض[3] عليه بانهم اتفقوا على وجود الكون بانواعه الاربعة ولا وجود للحركة والسكون على هذا القول عند من لا يقول ببقاء الاعراض ويمكن ان يجاب عنه بان وجود اجزاء الكل باسرها ولو على سبيل التعاقب كاف فى القول بوجود الكل قال الفاضل المحشى يرد عليه ان ما حدث فى مكان وانتقل الى الاخر فى الآن الثالث لزم انيكون كونه فى الآن الثانى جزأ من الحركة والسكون معا فلا يمتازان بالذات والحق ان الحركة كون اول فى مكان ثان والسكون كون ثان فى المكان الاول وهذا ظاهر عند تجدد الاكوان بحسب

الآنات

ـ الى الكون فى الآن الثانى سكونا (منه رحمه الله)

[1] يعنى ان مرادهم بالكون هو السكون المسبوق بالكون الاخر دون مجموع الكونين كما هو ظاهر عبارتهم وذهب اليه جمع والا يلزم ان لا يكون الحركة والسكون موجودا فى الخارج حقيقة بل تأويلا كما اشرنا اليه فى اصل الحاشية (منه رحمه الله)

[2] لعل وجه التأمل ان اطلاق الانواع على الحركة والسكون والاجتماع والافتراق على سبيل المسامحة بل هى اشخاص للكون المطلق (فوايد باقيه)

[3] اما عند الآن الاول فلانعدام الكون الثانى واما عند الآن الثانى فلانعدام الكون الاول وانعدام الجزء يستلزم انعدام الكل (فوائد باقيه)

١ وعلى تقدير عدم بقائها لا يكون الحركة والسكون موجودين لعدم اجتماع الكون في الوجود اللهم الا ان يقال يكفي في وجود الكل وجود اجزائه ولو على سبيل التعاقب (منه رحمه الله)

الآنات واما على القول ببقائها ففيه ايضا اشكال تم كلامه يعني يلزم حينئذ ايضا على القول ببقاء الاكوان عدم تميز الحركة والسكون بحسب الذات بان يكون كون واحد حركة وسكونا معا ولا خفاء في ان ذلك ليس بمستبعد جدا وقد يلتزم ذلك اذهم قد اتفقوا على ان اختلاف انواع الكون ليس بالفصول بل بالعوارض الاعتبارية والموجود في الحقيقة ههنا ليس الا نفس الكون والتحقيق يقتضي ان يكون هناك كون واحد بالشخص باق بحسب ذاته فله نسبة الى حدود المسافة فان تبدلت النسبة في كل آن يفرض الى غير ما كانت عليه في الآن السابق فذلك الكون من هذه الحيثية حركة والا فسكون ومن هذا ظهر لك ان قوله وهذا معنى قولهم الحركة كونان ليس على ما ينبغي قوله فان قيل منع للمقدمة القائلة بان الاعيان لا تخلو عن الحركة والسكون قوله كما لا يكون ساكنا مشعر بان توهم السكون فيه ابعد من توهم الحركة وليس كذلك بل الامر بالعكس قوله قلنا هذا المنع غير مضر والظاهر ان هذا على قانون المناظرة جواب عن المنع بتغيير الدليل تأمل قوله يقتضي المسبوقية بالغير سبقا زمانيا وفيه انه ان اريد بالغير ما هو غير جنس الحركة فالاقتضاء في حيز المنع وان اريد به ما هو من جنسها اعني سبق بعض الافراد من الحركة على البعض

٢ لانه يلزم حينئذ ان لا يكون الحركة ممتازة عن السكون اذ الكون الممتد في الآنين وهو شيء واحد يكون حركة وسكونا (فوائد باقيه من نفسه)

٣ ولا يخفى ان التحقيق يقتضي ان يكون هناك امر كلي تحته انواع تحت كل منها اشخاص لا ان يكون هناك كون واحد بالشخص وهو جزئي حقيقي واختلاف الانواع بالعوارض انما يقتضي كونها متفقة في الحقيقة كالرومي والزنجي المتفقين في تمام الحقيقة وهو الحيوان الناطق المختلفين بالعوارض من مطلق البياض والسواد مثلا لا كونا واحدا بالشخص جزئيا حقيقيا (فوائد باقيه)

٤ حاصله ان الكائن في الحيز ان لم يكن كونه مسبوقا بكون فامر الحدوث بين والا فلا يخلو من ان يكون كونه مسبوقا بكون السابق في ذلك الحيز بعينه فسكون والا فحركة (منه رحمه الله)

٥ مثل الانتقال من الموازاة بالساكنات الى الموازاة بالبعض الاخر منها ومن البين ان المسبوقية باعتبار الموازاة لا ينافي ازلية الحركة (منه رحمه الله)

١ وهذا الجواب لا يتم من جانب المستدل لانه ادعى فى دليله ان مهية الحركة اقتضى مسبوقية كل فرد من الحركة بفرد آخر منها وهذا الاقتضاء يقتضى عدم تناهى الافراد لان مقصوده ان لابد انيكون مسبوقية كل فرد لا بعض الافراد والا يلزم حدوث الافراد فضلا عن الطبيعة فاذا كان المقتضى مسبوقية كل فرد بفرد آخر سبقا زمانيا لزم ان لايكون الافراد منتهية الى فرد غير مسبوق بفرد آخر فاذا كان الافراد غير متناهية لايلزم حدوث الطبيعة (تحرير)

الآخر منها فالاقتضاء مسلم لكن لايفيد المطلوب اعنى حدوث مطلق الحركة اوالفرد المنتشر اذ حاصله حينئذ ان مهية الحركة يقتضى سبق كل فرد منها بفرد آخر ولا شك انه لا يلزم منها الا حدوث الافراد دون حدوث مطلق الحركة والحال ان الكلام فيه[١] وقد يقال ان سبق فرد منها على فرد آخر منها الى غير النهاية ولو على سبيل التعاقب باطل ببرهان التطبيق فلابد ان ينتهى الى فرد لا يكون مسبوقا[٢] بآخر فيلزم حينئذ حدوث المطلق ويتم المطلوب **قوله** ولان كل حركة آه وفيه مثل مامر وقد عرفت ما فيه وايضا ان التقضى وعدم الاستقرار ليس[٣] الا فى النسبة والاضافة الى حدود المسافة دون ذات الحركة ولايلزم من تغير الاضافة وحدوثها حدوث ما هو ذات الاضافة مع ان المقتضى للمسبوقية بالغير وعدم الاستقرار هى الحركة بمعنى القطع لا الحركة[٤] بمعنى التوسط والكلام ليس الا فى[٥] الحركة بمعنى التوسط اعنى كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى فليتأمل **قوله** لان كل جسم آه وكذا الجوهر فلايتجه ان الدليل لايرد على الدعوى **قوله** وقد عرفت[٦] ان ما يجوز عدمه وفيه ان المعلوم مما سبق ليس الا تنافى القدم بنفس وقوع العدم

٢ لكن لابد ان يكون مسبوقا بالعدم اذ لولا ذلك لما كان حادثا (فوائد)

٣ قوله ليس الا فى النسبة آه حصر باطل لان كلا من الاكوان فى الاجبار بعد انعدام ماقبله ولايبقى فى الان الثانى والمراد بالتقضى عدم الاستقرار و (فوائد باقيه)

٤ قوله لا الحركة بمعنى التوسط محل نظر لان اقتضاء الحركة بمعنى القطع للتقضى وعدم الاستقرار انما هو باعتبار الاكوان التى فى ضمنها وتلك الاكوان فى ضمن الحركة بمعنى التوسط (فوائد)

٥ اذ هو موجود حقيقة وما هو من الاعراض واما الحركة بمعنى القطع فامر وهمى لاشىء محض على مابين فى موضعه كالزمان (منه رحمه الله)

٦ ولا خفاء فى ان المراد بالامتناع فى قولهم ما ثبت قدمه يمتنع عدمه ما يعم الذاتى والغيرى ومن ادعى الذاتى فلا بدله من بيان تأمل (منه رحمه الله)

دون جوازه ومن البين المكشوف انه لامنافات بين امكان العدم وبين القدم الا ان يراد بالجواز الجواز الوقوعي والامكان بحسب نفس الامر لكن حينئذ لايرد الدليل اعنى قابلية الجسم للحركة على الدعوى قال الفاضل المحشى رحمه الله ان قلت ان جوازه لايستلزم وقوعه فيجوز ان يوجد سكون مستمر[١] قلت جوازه يستلزم جواز سبق العدم لان القدم ينافى العدم مطلقا وبه يتم المقصود تم كلامه ويرد عليه ان هذا انما يتم لوكان التنافى ذاتيا لاعرضيا وذلك لم يثبت بعد قوله وهو مع للزوم خلاف المفروض قوله وانه يمتنع عطف[٢] على مدخول على قوله والجواب ان هذا غير مخل هذا فى الحقيقة جواب عن المنع بتغيير الدليل قوله حدوث الاعراض[٣] الثابتة وجودها قوله ضرورة انها وصفاته تعالى ليس من قبيل الاعراض قوله الثالث ان الازل منع ازوم ثبوت الحادث فى الازل على تقدير وجود ما لا يخ عن الحادث فى الازل حاصله انه ان اريد بثبوت الحادث فى الازل ثبوت الفرد المعين بخصوصه فيه فالملازمة فى حيز[٤] المنع اذ الازل عبارة عن عدم الاولية وان اريد به ثبوت الحادث الغير المعين[٥] يعنى الفرد المنتشر فالملازمة بينة ولكن استحالة اللازم ممنوعة قوله لاوجود للمطلق[٦] اى بالوجود النفسى الاصلى واما بالوجود الظلى الغير الاصلى[٧] فقد يوجد العام بدون الخاص قوله الا فى ضمن الجزئى سواء قلنا بوجود الكلى الطبيعى فى الخارج على سبيل

١ من الازل الى الابد مع جواز عدمه فى نفسه وهو لا ينافى القدم (منه رحمه الله) ٢ ولعل قوله وانه يمتنع من قبيل العطف على طريق التفسير ويؤيده الجواب (منه رحمه الله)
٣ وما ذكره فى حدوث الحركة والسكون من عدم بقاء الاعراض ومن ان كل سكون فهو جائز الزوال دليل على حدوث الاعراض (منه رحمه الله)
٤ كانه اشارة الى رد قوله واللازم باطل وكذا الملزوم (منه رحمه الله)
٥ والفرد المنتشر موجود فى الخارج حقيقة عند المحقق الرازى وبه صرح فى المحاكمات ولا شك ان وجوده كاف فى وجود الطبيعية الحملية (منه رحمه الله) ٦ لا وجود للمطلق الا فى ضمن الافراد هذه المقدمة صادقة اذ قال الفاضل الشيرازى بان وجود المطلق وجود الافراد وكل وجود الافراد حادث فيلزم ان وجود المطلق حادث والا لم ينتج الشكل الاول (سمع)
٧ قوله واما بالوجود الظلى عدم التقييد بالنفسى يدل على ان الصور المطلق.

- سواء كان بصورة الارتباط الى ماقام به اولم يكن بصورة تصور الجزئى اصلا (فوائد باقيه)
١ ظاهر هذا الكلام يدل على انه لوفرض ان الكلى الطبيعى كمطلق الانسان موجود فى الخارج على سبيل الاستقلال لايوجد الا فى ضمن الجزئى فهذا بمنزلة ان يقال اذا فرض ان مطلق الانسان يوجد بدون افراد لايوجد بدون الافراد وهذا استلزام احد النقيضين للاخر واجيب بان التسوية يتعلق بالجزء الايجابى من القصر فقط اى يوجد المطلق فى ضمن الجزئى وان فرض له وجود آخر بالاستقلال ايضا (فوائد)

الاستقلال اولا قوله فلا يتصور قدم آه هذا ظاهر اذا كانت الجزئيات متناهية واما اذا لم تكن متناهية فلا اذ وجود الفرد المنتشر من غير انقطاع فى مرتبة من المراتب فى جانب الماضى كاف فى استمرار وجود المطلق فالحق فى الجواب ان يستدل على بطلان عدم تناهى الجزئيات فى كل مادة دخلت تحت الوجود بالفعل ولو على سبيل التعاقب ببرهان التطبيق كما هو المشهور او بان كل واحد من تلك الجزئيات لما كان مسبوقا بالغير لا الى غير نهاية[٢] كان جميعها بحيث لا يشذ عنها شئ مسبوقا بالغير ايضا ثم ان ذلك الغير لا يجوز انيكون من جملتها والالزم ان لا يكون مافرضناه جميعا جميعا فينقطع به سلسلة الحوادث وفيه مجال بحث بعد قال الفاضل المحشى وايضا لو صح ماذكره لزم ان لا يوصف نعم الجنان بعدم التناهى تم كلامه وفيه[٣] ان معنى عدم[٤] تناهى نعم الجنان عدم الانقطاع والوقوف عند حد لا يمكن ان يوجد

٢ وقد يقال ان هذا المجموع الذى لايشذ عنه شئ لايخ من انيكون قديما او حادثا فلا مجال الى الاول لان كل واحد من الاحاد حادث فيكون الكل والمجموع حادثا فتعين الثانى ولاشك ان حدوث جميع الحركات يستلزم حدوث نوع الحركة كذا قيل وانت خبير بان هذا لو تم فانما يتم لو كان للجميع وجودا على حدة غير وجود الاحاد وفيه يظهر بالتأمل الصادق (منه رحمه الله)

٣ ومنشأ هذا عدم الفرق والخلط بين غير المتناهى فى جانب الماضى وما هو غير المتناهى فى جانب الاستقبال فعليك بالتأمل الصادق (منه رحمه الله)

٤ هذا الكلام غير قادح لغرض الناقض وهو من جانب الحكماء القائلين بقدم الحركات فغرض الناقض القدح فى دليل المتكلمين على حدوث الاعيان وهذا الكلام لايدفع القدح فى دليلهم لان ماذا يقول المولى فى حق النعم يقول الناقض فى حق الحركة فكما ان النعم فى جانب النهاية غير متناهية لوجود نعمة بعد كل نعمة فكذلك الحركات فى جانب البداية غير متناهية لوجود كل حركة الى غير النهاية فاذا كان الحركة غير متناهية فى المبدأ يكون قديمة ومثلها سائر الاعراض فقولهم فى الاستدلال وهو محال بقى فى حيز المنع والاستدلال على ما ذكره الشارح انه لو ثبت ما لا يخ عن الحوادث فى الازل (فوائد)

بعده نعمة اخرى بل كل مبلغ يوجد منها فيمكن ان يوجد
بعده من غير ان ينتهى الى حد لا يوجد بعده وان كان
الموجود منها فى كل مرتبة متناهيا لا بمعنى ان الموجود منها غير
متناه كما فى ما نحن فيه والتقابل والتنافى انما هو بين
المتناهى وعدم المتناهى بالفعل دون عدم التناهى بمعنى لا
تقف عند حد والفرق[1] بين فتأمل قوله الرابع لوكان الخ
اشارة الى المعارضة لا بطال قوله ان الجسم والجوهر لا يخ
عن الكون فى الحيز[2] قوله لزم عدم تناهى الاجسام وهو[3] يؤدى
الى عدم تناهى المقدار او الى ترتب الامور الغير
المتناهية وضعا والكل باطل على ما بين فى موضعه قوله
لان الحيز بمعنى السطح لا يوجد بدون[4] الجسم قوله
هو الفراغ الموهوم قيده بالموهوم لان الفراغ الموجود مذهب
غيرهم اولان المكان مشغول بالمتمكن غير خال عنه حقيقة
وفراغه انما هو مجرد الوهم[5] والفرض * اعلم ان المذهب
ههنا ثلثة احدها للمشائين وهو المذكور فى السؤال وعلى
هذا لا يجب انيكون لكل جسم حيز بل لماله حاو والثانى
ما هو المذكور فى الجواب للمتكلمين والثالث لافلاطون ومن
تبعه وهو البعد الموجود المجرد الغير المادى المنطبق
على هذا الجسم المتمكن الحال فيه وعلى هذين المذهبين
كل جسم متحيز ولما لم يتعلق بالمذهب الثالث غرض فى
السؤال ولامست الحاجة اليه فى الجواب لم يتعرض له قوله
يشغله الجسم اقتصر عليه وانكان الجوهر الفرد كذلك لان

[1] والفرق بين عدم التناهى فى جانب الماضى وبين عدم التناهى فى جانب الاستقبال فان مقدورات الله تعالى متناه فى جانب الماضى وغير متناه فى جانب الاستقبال (منه رحمه الله)

[2] والمكان والحيز مترادفان عند الحكماء واما عند المتكلمين فالمكان اخص اذ الجوهر الفرد ليس بمتمكن اذ التمكن مشروط بالامتداد ولو فى جهة واحدة (منه ره)

[3] هذا انما يحتاج اليه اذا كان الايراد من جانب الحكيم على وجه التحقيق واما اذا كان على وجه الالزام فلا كما لا يخفى على من له اطلاع على المذهبين (تحرير)

[4] على رأى القائلين بالجوهر الفرد واما على رأى النافين القائلين بالخلاء فشغل الجسم ونفوذ الابعاد فيه معتبر فى حقيقة الحيز تأمل (منه ره)

[5] فنقول لو اريد بالمشغولية بالمتمكن المشغولية قبل حصول الجسم فى الحيز فهو باطل ولو اريد بالمشغولية بعد حصوله فيه فذلك لا ينافى الخلو قبل الحصول وفراغ البعد فى حد ذاته واطلاق الفراغ والخلاء عند المتكلمين على البعد انما هو باعتبار ـ

- حاله قبل حصول الجسم فيه فعندهم فراغه محقق وليس مجرد الوهم (فوائد باقيه)
١ بان الغرض ههنا ليس تعريف الحيز ليجب ذكر ما يتناول جميع الانواع بل الغرض منع الملازمة فى قوله لوكان كل جسم فى حيز لزم عدم تناهى الاجسام ليستقيم الحكم بان كل جسم فى حيز وهو مورد البحث الرابع فالغرض حاصل بما ذكر وان لم يتناول جميع الانواع (فوائد) ٢ قال مولانا جندى الترجح بلامرجح غيرجائز بالاتفاق والترجيح بلا مرجح جائز بالاختلاف ولهذا اختار الشارح بدل الترجيح الترجح قال مولانا قاضى ساق فيه بحث لان كلام الجندى يشعر بجواز الاتيان بلفظ الترجيح بدل الترجح ههنا واللازم

الغرض مجرد رفع الشبهة لاتحقيق مهية الحيز قوله ومعلوم آه اشارة الى بيان الملازمة قوله ترجح احد طرفى الممكن من غير مرجح اى وقوع احد المتساويين من غير سبب وهو ممتنع بالاتفاق بخلاف ترجيح احد المتساويين بلا مرجح اى ايقاع احدهما من غير باعث فانه غير ممتنع عندنا بخلاف الحكماء والمعتزلة فانه ممتنع كالاول عندهما ولهذا اختار الترجح بدل الترجيح هذا هو المشهور والمسطور فى الكتب لكنه قدس سره صرح فى شرح المواقف فى بحث الامكان وفى حواشى شرح هداية الحكمة ان الترجيح بلا مرجح يؤدى الى الترجح بلا مرجح بقى شئ وهو انه لو قال ترجح احد طرفى المحدث من غير مرجح بدل الممكن لكان اوفق للمذهب وانسب للمقام والسوق قوله اى

من حدوث الممكن من غير محدث هو الترجح بلا مرجح فكيف يصح ما قاله المولوى جندى قال مولانا صوفى فى التوجيه عن هذا بان قول المحشى ولهذا آه لانم ان يتعلق بسابقه بلا واسطة بل يتعلق بسابق سابقه يعنى لاجل ان معنى الترجيح بلا مرجح هو الايقاع بلا باعث اختار لفظ الترجح بدل الترجيح قال بعض الناظرين وهو عابد خان يجوز انيكون علته المستفادة من قوله ولهذا هو المصحح لدخول الفاء لا بمعنى لولاه لامتنع قال مولانا خواجه لانسلم ان لايصح اختيار الترجيح بلا مرجح بدل الترجح ووجه عدم صحته هو عدم الموقع ولانسلم عدمه لانه يجوز ان يكون الموقع هو ذات الممكن اوذات ممكن آخر وهذا الجواب مردود فتأمل (تحرير) ٣ واما الترجيح فممتنع عند الحكماء وليس بممتنع عند المتكلمين لانه جاز ان يرجح شخص شيئا بارادته فيكون الارادة مرجحة لان الفاعل مختار فله ان يختار من المستاويين ايهما شاء فيكون الارادة مرجحة (مولوى عبدالرحمن) ٤ وانما عدل عنه اشارة الى ما هو المرجح عنده (منه ره) ٥ لكنه بنى كلامه على مذهب المحدثين من المتكلمين والمتقدمين من الحكماء اشارة الى قوة مذهبهم من ان علة الاحتياج هو الامكان وضعف مذهب قدماء المتكلمين من ان علة الاحتياج هو الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او المجموع المركب منهما على اختلاف فيما بينهم (منه ره)

١ وامتياز الذات عندنا بوصف الالوهية وهى عبارة عن وجوب الوجود (منه ره)
٢ فيه انهم شرطوا التغاير بين العلة والمعلول وههنا ليس كذلك لايق العلة هى الذات والمعلول هو الوجود ولا ريبة فى مغايرة بينهما لانا نقول الوجود لايصح ان يكون معلولا لان المعلول عبارة عما احتاج فى وجوده الى شئ فعلى هذا يكون المعلول هو الموجود لا الوجود سمع من الاستاذ (ره)

الذات الواجب الوجود الذى آه وانما فسره بواجب الوجود وانكان وضع لفظة الله بازاء الذات المقدس اشارة الى ان مدار الفاعلية والمصحح لها بسلسلة الممكنات وامتيازه عن سائر الذوات ليس الا من جهة الواجبية فكانه قال والمحدث للعالم هو الواجب قوله وجوده من ذاته بمعنى ان ذاته علة تامة مستقلة فى وجوده وفيه اشارة الى زيادة وجوده على ذاته كما هو مذهب جمهور المتكلمين قوله ولا يحتاج الى شئ منفصل عن ذاته اصلا لا فى ذاته ولا فى صفاته الحقيقية مطلقا لانه ينافى الوجوب الذاتى وقد يناقش فى الصفات بان الاحتياج فى الصفات هل ينافى الوجوب الذاتى اولا واعلم ان هذا وما قبله من قوله يكون وجوده من ذاته صفة كاشفة للواجب الوجود قوله اذ لو كان جائز الوجود الخ تعليل لحصر محدث العالم فى ذات واجب الوجود يعنى ان محدث العالم لو لم يكن واجب الوجود لكان ممكن الوجود ضرورة امتناع كون مبدأ الموجود معدوما فضلا عن ان يكون ممتنع الوجود فلو كان ممكن الوجود

٣ هذا التفسير منطبق على مذهبين بخلاف الاول وهو قوله يكون وجوده من ذاته فانه منطبق على مذهب من قال بالغيرية)

٤ والاولى ان يقال ولا فى وجوده ايضا لان الاحتياج فيه الى شئ منفصل ينافى الوجوب الذاتى ايضا الا ان يقال ان عدم احتياجه فيه اليه مستفاد من كون الذات علة له لان معنى كونه علة تامة ان الوجود يحتاج اليه فلذا اكتفى فيه (تحرير)

٥ تعميم الصفات الحقيقية اى سواء كانت ذات اضافة كالعلم اولا كالحيوة او تعميم الاحتياج اى سواء كان الاحتياج تاما او ناقصا (تحرير لمولايى)

٦ قوله اذ لو كان جائز الوجود آه فى هذه الملازمة بحث اذ صفات الله تعالى من جملة امور هى جائز الوجود مع كونها ليست من جملة العالم والجواب ان هذا المنع مما لا يضر المستدل لما فيه من تسليم المدعى (مولوى محمود ره)

٧ والاولى ان يقال ممكن الوجود لان تقابل الممكن بالواجب شايع وان كان الجواز بمعنى الامكان يقابل الواجب وهو ظاهر والمراد بالامكان الامكان الخاص لان الامكان العام لا ينافى الوجوب (تحرير)

١ ولو قال لكان من جملة الممكنات لاندفع الايراد لكنه خلاف السياق وطريقة المتكلمين وان كان ملائم قوله ترجح احد طرفي الممكن وعديله واما اذا قال لكان من جملة المحدثات فتوجه الايراد الا انه انسب بما مهده من قوله ان المحدث لا بدله آه (منه ره)
٢ قوله كل ممكن محدث آه فيه بحث اذ المراد من الحدوث في قوله العالم بجميع اجزائه محدث الحدوث الزماني كما قرره الشارح لانه المناسب للمقام والموافق لمقصود المتكلمين فعلى هذا ليس المقرر عندهم ان كل ممكن محدث حتى لزم من كون محدث العالم ممكنا موجودا كونه من جملة العالم فان من قال بزيادة الصفات الحقيقية قائل بامكانها وبامكان مجموع الذات والصفة مع عدم قوله بحدوثهما وكذا لا يخفى توجه ما قال الفاضل المحشي ره لان ما قرر ان العالم يثبت الا حدوث ما ثبت وجوده من العالم لا كل ما هو موجود في الواقع من الممكنات هذا والحق في الجواب عن توجه المنع بالصفة وبالذات مع الصفة ما افاده الفاضل المحشي ره بقوله قلت هذا لا يضرنا الخ (مولانا علاء الدين) * لان دليل الملازمة الجواز مع الحدوث والصفات وان كانت جائزة لكنها ليست بحادثة

لكان[١] من جملة العالم بناء على ما هو المقرر[٢] عندهم من ان كل ممكن محدث فلا يتوجه المنع* بالصفة ولا بالذات مع الصفة ولا ما قال المحشي لكن يرد عليه ان يقال يجوز ان لا يكون من جملة العالم الذى ثبت وجوده وحدوثه فيصح ان يكون ذلك الجزء محدثا لذلك العالم ومبدأ[٣] له تم كلامه لان الكلام على تقدير كون محدث العالم ممكنا ولا شك ان مبدأ الممكن لا يكون الا موجودا حادثا لان مبدأ الموجودات لا يكون معدوما لان مفيد الوجود للغير موجود بالضرورة وبالاتفاق واما كونه حادثا فلما مر فيكون مما ثبت وجوده وحدوثه فيكون[٤] من العالم الذى ثبت وجوده وحدوثه فلا يصح ان يكون محدثا لذلك العالم وفيه لكن يرد ان يقال يجوز ان لا يكون من العالم الذى هو عبارة عن الموجودات المتجانسة بقي شيء وهو ان المطلوب[٥] ههنا كون واجب الوجود مبدأ لجميع المحدثات

٣ وقد يقال ان المطلوب ههنا اثبات الصانع مطلقا واما اثبات مبدئيته من غير توسط امر فمطلب آخر تدبر (منه رحمه الله) ٤ قوله فيكون من العالم فيه نظر لان مراد المحشي ره بثبوت الوجود هو الثبوت بالمشاهدة واللازم ههنا ثبوت وجود المبدأ بالدليل دون المشاهدة على ان المبدئية وان كانت مستلزمة للوجود لكن المفروض محدثا للعالم انما هو معروض المبدئية لا محقق المبدئية فاللازم ههنا هو فرض الوجود لا من العالم الذى ثبت وجوده (فوائد باقيه) ٥ قد يقال ليس المطلوب ذلك بل المطلوب ان ما فرض مبدأ المحدثات هو واجب الوجود والفرق بينهما ظاهر والدليل المذكور

ـ وهو قوله اذ لو كان جائز الوجود آه انما هو دليل الثانى دون الاول وقوله تأمل اشارة الى هذا البحث (فوائد باقيه) ١ والدليل على تقدير تماميته لايثبت المدعى لانه لا يثبت كون وجوده من ذاته اذجاز ان يكون وجوده عين ذاته فلو قال الذى لايكون وجوده من غيره لم يرد هذا (عصام) ٢ اى وان لم يصلح محدثا آه لان المؤثر فى الكل مؤثر فى كل جزء من اجزائه وفيه بحث لانه يجوز انيكون بعض اجزائه مستغنيا عن ذلك الموثر نظيره فى المركب من الواجب والممكن وان كان محتاجا لكن بعض اجزائه ليس بمحتاج (تحرير)

المحدثات ابتدأ من غير واسطة لان مذهب الشيخ الاشعرى ومن تبعه استناد جميع الممكنات الى الواجب ابتدأ من غير توسط امر بطريق الاختيار لا الايجاب كما هو تحقيق مذهب الحكماء والدليل المذكور على تقدير تماميته انما يفيد كون المحدث للعالم هو الله تعالى مطلقا تأمل قوله فلم يصلح محدثا للعالم والا لزم[٢] كون الشىء محدثا لنفسه ولعلله وفيه تدبر[٣] قوله ما يصلح علما اى دليلا دالا على وجود المبدأ ولو كان من جملة العالم لكان دليلا على نفسه وهذا دليل اقناعى[٤] ليس مستقلا فى الاثبات وبه يشعر قوله مع ان آه قوله وقريب[٥] من هذا آه قال الفاضل المحشى الاوّل طريقة الحدوث والثانى طريقة الامكان ووجه القرب ظاهر تم كلامه الظاهر[٦] مما سبق من قوله ترجح احد طرفى الممكن آه انه حمل كلام المص على مسلك طريقة الامكان[٧]

٣ قوله وفيه تدبر اشارة الى البحث يعنى لانسلم ان يكون المؤثر فى الكل مؤثرا فى الجزء لانه اذا كان بعضها علة لبعض لايخ اما انيكون وجود الكل عين وجود جزء من اجزائه ام لا فان كان عينه لايجوز انيكون هذا الجزء علة لان الكل ح عين ما فرض معلولا للعلة فلا يحتاج الى هذه العلة وان لم يكن عينه فلايلزم كونه محدثا لنفسه ولعلله لانه ح لايكون داخلا فى وجود الكل سمع من الاستاذ المحقق (رحمه الله تعالى)

٤ اذ دلالة الكل على الشىء لايقتضى انيكون لكل جزء منه دخلا فى الدلالة فضلا عن ان يستقل فى الدلالة (تحرير) ٥ وهذا دليل الحكيم وهو قريب من دليل المتكلمين لان مايرد على دليل المتكلمين لايرد على دليل الحكيم فافهم (تحرير) ٦ قوله الظاهر مما سبق آه وانت خبير بان المفهوم مما سبق ترجيح مسلك الامكان على مسلك الحدوث واما حمل كلام المص عليه ليس بظاهر ولو سلم فلا ينافى كون الاستدلال السابق مسلك الحدوث وكانه بهذا امر بالتأمل (مولوى قاسم ره) ٧ حاصل كلام المص ان العالم بجميع اجزائه محدث ان محدث المحدثات باسرها لابد انيكون واجبا فمآ لهما واحد والتفاوت باعتبار العنوان لكن يرد علينا ان خارج المحدثات لايجب انيكون واجبا بخلاف خارج الممكنات تأمل (منه رحمه الله)

١ لعل وجهه انا لانسلم ان قول الشارح ترجح احد طرفى الممكن يقتضى انه محمل كلام المص على مسلك الامكان لم لايجوز انيكون اشارة الى ترجيح مسلك الامكان على مسلك الحدوث (منه ره) ٢ قوله من غير افتقار الى بطال التسلسل لوكان الافتقار بمعنى التوقف فظاهر ان الدليل المذكور لا يتوقف على بطلان التسلسل او ابطاله وانما يتوقف على بطلان الدور ولو اريد

تأمل قوله مبدأ الممكنات باسرها اى باجمعها بحيث لا يشذ عنها شئ بمعنى ان مبدأ جميع الممكنات هو واجب الوجود سواء كان الاستناد اليه تعالى بالذات او بالواسطة بمعنى ان سلسلة العلل ينتهى اليه تعالى بالضرورة لابمعنى ان مبدأ الجميع ابتدأ من غير توسط شئ هو الواجب كما هو مذهب اهل التحقيق والالم يتم الدليل تأمل[١] قوله من[٢] غير افتقار الى ابطال[٣] التسلسل ولاخفاء فى انه ان اريد به ان افادة هذا الدليل ودلالته على وجود الصانع لايتوقف على اقامة الدليل على بطلان التسلسل بمعنى ان بطلان التسلسل ليس مقدمة من مقدمات هذا الدليل وان كان لازما منه فهو حق لانزاع فيه لكن ما ذكره الشارح رحمه الله فى الرد لا يساعده[٤] وان اريد به ان هذا الدليل يدل على وجود الصانع مع ذهاب سلسلة الى غير النهاية او مع امكانه اى من غير دلالة على بطلان التسلسل فبطلانه بين[٥] وماذكره الشارح هو حق والظاهر[٦] ان مراده هو الاول كمالايخفى تأمل قوله بل هو اشارة وفيه ان كون هذا من جملة ادلة بطلان التسلسل لايفيد

بالافتقار استلزام الدليل المذكور لبطلان التسلسل فهو ايضا ممنوع لان ثبوت وجوب الوجود المحدث وهو اللازم من الدليل لا ينافى التسلسل فى الحوادث بانيكون استناد الحوادث كل منها الى الله تعالى بواسطة حادث آخر ومدخله فى الاحداث كمدخل الابوين فى الولد فما قال الجندى وان اراد الى قوله فبطلانه بين فيجاب بمثله اى بطلانه بين (فوائد باقيه)

٣ الا ان يقال ان الافتقار بمعنى الاستلزام وانكان مستبعدا جدا (منه)

٤ اذ اللازم منه الاستلزام لا التوقف اذ الكلام فيه الا ان يفسر التوقف والافتقار بالاستلزام لكن مراد المتوهم ما هو المشهور اعنى التأخر والتقدم الذاتى كما يستدعيه المقام (منه ره)

٥ لان ثبوت الواجب مناف لذهاب السلسلة الى غير النهاية فانقطاعها لازم البتة (س)

٦ وانما قلنا والظاهر لانه يحتمل ان يراد بالافتقار الاستلزام او لعل الشارح حمل عبارة المتوهم على هذا (منه رحمه الله)

١ وايضا علة الكل لابد انيكون علة لكل جزء من اجزائه والالزم خلاف المفروض تأمل (منه)   ٢ قيل فيه انه لم لا يجوزان يكون علة الجميع الجزء الذى هو ما قبل المعلول الاخير من غير ان يلزم علية الشئ لنفسه ولعلله وذلك مجموع الاجزاء التى كل منها معروض العلية والمعلولية

لا يفيد احتياج دلالة هذا الدليل على وجود الصانع على اقامة الدليل على بطلانه قوله لاحتاجت الى علة اى الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية باجمعها الى علة قوله لاستحالة كون الشئ آه يعنى ان العلة ان كانت نفس تلك الممكنات بانيكون الجميع علة الجميع يلزم كون الشئ علة لنفسه وذلك واضح لزوما وفسادا او بعضا منه يلزم كون الشئ علة لنفسه وعلله معا اذ المراد بالعلة ههناهى الفاعل المستقل بالفاعلية بمعنى انه لا يستند شئ من الممكنات بالمفعولية الااليه اوالى ما يصدر عنه ومن جملتها نفسه وعلله ومن هذا ظهرلك ان بطلان الدور من جملة مقدمات[٣] الدليل واما كون بطلان التسلسل منها فقد عرفت ما فيه وههنا ابحاث كثيرة لايليق ايرادها بهذا المقام قوله فيكون واجبا لما بطل كون العلة نفس المجموع اوبعضا منه تعين ان يكون خارجا عنه والحال ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات ليس الا الواجب والمجموع المركب من الجميع والواجب من جملة الممكنات وفيه تأمل[٤] قوله فينقطع السلسلة اذ الواجب لما كان علة الجميع فلا بد من ان يستند اليه شئ

بحيث لا يخرج عنها الا المعلول المحض المتأخر عن الكل بحسب العلية المتقدمة بحسب الرتبة وهكذا ما قبل المعلول الاخير ايضا ممكنات متسلسلة الى غير النهاية فلا بد من علة فعلته ما قبل المعلول الاخير هذه السلسلة وهذه ايضا متسلسلة فعلته ما عرفت هكذا الى غير النهاية (تحرير)

٣ يعنى لازمه لا يقال ان التسلسل من لوازمه فيكون التسلسل ايضا من مقدمات الدليل لانا نقول ان كون الملزوم موقوفا عليه لايستلزم كون اللازم ايضا كذلك تدبر (منه ره)

٤ وجه التأمل ان هذا المركب لو كان داخلا فى الجميع لزم كون الشئ جزأ لجزئه اذ مجموع الممكنات جزء هذا المركب على هذا الفرض والحال ان المجموع المركب من الممكنات والواجب جزء المكنات لانه ممكن واحد (تحرير)   ٤ قوله وفيه تأمل اشارة الى البحث لان المجموع المركب وان كان ممكنا لكنه لا يكون داخلا فى المكنات المتسلسلة لانها ممكنات صرفة لا يكون جزءها واجبا بخلاف هذا المجموع واجيب عنه بان المدعى عام اعنى اثبات الواجب اوما يستند اليه ومن هذا وان لم يلزم اثبات الواجب لكنه يلزم اثبات مايستند اليه سمع من الاستاذ المحقق

من آحاد السلسلة والا لما كان علة والمفروض انه علة له فيكون طرفا له فينتهى اليه بالضرورة قوله ومن مشهور الادلة الدالة على بطلان التسلسل واثبات الصانع ووجه التسمية بالتطبيق ظاهر وللقوم فى اثبات الواجب مسلكان الاوّل بيان ان الممكن سوا كان متناهى الافراد اوغير متناهى الافراد مالا يتم له الوجود بدون الواجب فوجود الممكن يدل على وجود الواجب البتة ويلزم من وجود الواجب تناهى السلسلة من جانب العلل والبرهان الاوّل من هذا القبيل الثانى بيان امتناع عدم تناهى الموجودات الخارجية سواء كان من جانب العلل او من جانب المعلول فيجعل ذلك[2] حينئذ[3] مقدمة لا ثبات الواجب ومن ذلك برهان التطبيق قوله نطبق الجملتين فان قيل التطبيق كما لا يمكن الا فيما دخلت تحت الوجود كذلك لا يمكن الا بين الجملتين المتحققتين المطابقتين فى نفس الامر وذلك يتوقف على كون الجملتين متباينتين بان لايكون احديهما جزأ من الاخرى وما نحن فيه ليس كذلك قلنا ان التطبيق يستدعى الوجود على ما هو المشهور والتغاير الحقيقى واما التباين فلا والجزء مع الكل كذلك ﴿واعلم ان التطبيق بين الجملتين يتصور على وجهين[4] الاوّل ان يلاحظ خصوصية كل واحد من اٰحاد الجملتين ويتوهم ويلاحظ انطباق الجزئين بين كل اثنين من اٰحادهما على سبيل التفصيل والتطبيق بهذا الوجه يعم الموجود والمعدوم والمترتب وغير المترتب والمجتمع والمتعاقب

١ وبيانه ان الفرض ان آحاد هذه السلسلة بعضها علة تامة للبعض فالواجب اذا كان علة للسلسلة فلا بد انيكون علة لواحد منها فذلك الواحد لا يجوز انيكون هو الواحد الاول والمتوسط والا يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد فتعين انيكون واحدا اخيرا من السلسلة فينقطع به قطعا (منه ره)

٢ اى امتناع عدم التناهى مقدمة من مقدمات اثبات الواجب (منه رحمه الله)

٣ اى حين قصد اثبات الصانع (تحرير)

٤ على ان التحقيق ان الاول من الثانية فى مقابلة الثانى من الاولى وان جعلنا اول الثانية بازاء الاول لم يكن بازاء الثانى من الاول شىء حتى يجعل ثانى الثانية بازائه فلا يبقى بازاء ثالث الاولى شىء حتى يجعل ثالث الثانية بازائه وهلم جرا الى غير النهاية ولايلزم الانقطاع ولاالتساوى بناء على سلامة واحد من آحاد الاول من المقابلة ابدا (تحرير)

والمتعاقب لكن القوى البشرية[١] قاصرة عنه فيما لا يتناهى
فلا يمكن الاستدلال بهذا الوجه على تناهى شئ منهما
والثانى ان يلاحظ احاد الجملتين على الاجمال ويلاحظ الانطباق
فيما بين احادهما كذلك وقد اتفقوا على ان الاستدلال
بهذا الوجه يمكن فيما بين الموجودات الخارجية المترتبة
المجتمعة فى الوجود وانه لا يمكن فى المعدومات الصرفة
واختلفوا فى الموجودات الغير المترتبة الغير المتناهية
وغير المجتمعة فذهب المتكلمون الى جريانه فيها لان احاد
الجملتين فيها قد اتصف بالوجود فى الجملة فيكفى ذلك فى
تطابق احاد بعضها لبعض فى نفس الامر وذهب الحكماء الى
ان الامور المنقضية من الامور المتعاقبة معدومة حقيقة فلا
تطابق فيها بحسب نفس الامر وكذا الموجودات الغير
المترتبة لا يوصف بالتطابق ما لم يلاحظ خصوصيتها تفصيلا
ولم يبين لكل واحد منها مرتبة معينة والا فلا معنى لتطابق
فرد[٣] منها بفرد دون فرد آخر ولذا جوزوا عدم تناهى الحركات
الفلكية والنفوس الناطقة الانسانية قيل النفوس الناطقة
المفارقة من جانب الماضى مترتبة بحسب اضافتها الى ازمنة
حدوثها فيتم التطبيق على الوجه الذى تقرر عندهم واجيب
عنه بان آحاد النفوس لا ترتب لها بحسب ترتب الازمنة اذ
قد تحدث منها جملة فى زمان وقد يخلو زمان عن حدوث
شئ منها فلا يجرى التطبيق فيما بين احادها باعتبار ترتب
اجزاء الزمان ورد بان[٤] اجزاء الزمان مترتبة وكل ما وقع فيها

---

١ بناء على انها حادثة والحادث لا يلاحظ ما لا نهاية له على سبيل التفصيل لان زمانه متناه والامور التى لا نهاية له غير متناهية (منه رحمه الله)

١ واما القوى العالية فليست بقاصرة لكونها ازلية (قدس سره)

٣ الا ترى ان احجارا مجتمعة فى موضعين فاذا لوحظ حجر واحد من احد الموضعين بحجر واحد فى موضع آخر لا تطابق احجار الاخر التى فى احد الموضعين باحجار الآخر التى فى الموضع الاخر (لمولوى عبد الرحمن)

٤ حاصل الرد ان يفرض ما حدث فى اليوم الى غير النهاية جملة وما حدث فى الامس الى غير النهاية جملة اخرى ثم نطبق الحادث فى اليوم بالحادث فى الامس مع قطع النظر عن كمية اشخاصها فالتفاوت بالقلة والكثرة والخلو عن الحدوث لا يضرنا (س)

١ والجواب ان الناقص كالزائد فى المقدار وعدم تناهى آحاد كل واحد منها فى نفس الامر لاباعتبار تساوى الافراد (منه رحمه الله)
٢ ويمكن الجواب باختيار الشق الثانى بان عدم التصور مستحيل ايضا لعدم التناهى اذ يلزم ان لايكون مافرض ناقصا ناقصا والزائد زائدا لان المفروض زيادة احدى السلسلتين بواحد مثلا من الاخرى (س) ٣ واجيب عنه بان كون التساوى فى الكم من خواص المتناهى ممنوع بل هو اول الكلام لان التفاوت بين احاد الامور المتناهية امر مقرر كما فى آحاد الايام والاسبوع والشهور فان قال هذا دخل على السند الاخص وهو غير معقول اقول سند المانع اعم من المنع وهو ظاهر (منه ره)
٤ اى بانيكون احديهما كلا والاخرى جزأ (منه ره)
٥ اذ الوجود الخارجى شرط جريان التطبيق عند الكل واما ترتب الاحاد والاجتماع فى الوجود فشرط الجريان عند الحكماء دون المتكلمين والظاهر من كلامه هذا يقتضى ان الوجود فى نفس الامر غير الوجود فى الخارج وان السيد قد اعتبر الاول دون الثانى ولكن المفهوم من كلام السيد فى مباحث ابطال التسلسل ان الوجود فى نفس الامر عين الوجود فى الخارج قد يستدل بان نفس الامر موطن غير الخارج وغير الذهن من ان الاحكام اليقينية الصدق مطابقة لما فى نفس الامر فليس ثبوت الاحكام فى الخارج لان الحكم امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج وليس ثبوتها فى نفس الامر الثبوت الذهنى لانه متحقق فى الاحكام اليقينية الكذب ولاثبوت لها فى نفس الامر فالثبوت فى نفس الامر غير الثبوت فى الخارج وغير الثبوت فى الذهن ثم اشتراط الوجود فى الخارج لان الوهمى المحض كالاعداد لا يجرى فيه بعض المقدمات وهو الانقطاع فى نفس الامر-

من آحاد النفوس متناهية سواء كان ماهو الواقع فيها واحدا او جملة فيلزم ترتب آحاد النفوس ولا يضر خلو بعض اجزاء الزمان من الحدوث كما لايخفى **قوله** كان الناقص آه يرد عليه انه ان اريد بكون الناقص كالزائد[١] التساوى فى الكمية فالملازمة ممنوعة اذ التساوى فى الكم من خواص المتناهى وان اريد به عدم تصور[٢] وقوع جزء من احديهما فى مقابلة جزء من الاخرى فلانسلم استحالته لان ذلك لعدم التناهى لا لاجل التساوى[٣] **قوله** فتنقطع الثانية آه لاخفاء فى ان انقطاع الثانية فى هذه الصورة يستلزم المطلوب فلا حاجة الى باقى المقدمات لان انقطاع احديهما عين انقطاع الاخرى اذ السلسلة واحدة والتغاير بين الجملتين بالكلية والجزئية[٤] **قوله** فيما دخل تحت الوجود الخارجى[٥] اذ الوجود الخارجى شرط لجريان برهان التطبيق عند الكل واما الترتب بين الاحاد والاجتماع فى الوجود فشرط الجريان عند الحكماء دون المتكلمين والظاهر

ـلو لم يوجد فى الناقص شئ بازاء ماوجد فى الكاملة والتساوى فى نفس الامر انما يكون فى ما وجد فى نفس الامر كذا يستفاد من شرح المواقف (فوائد باقيه) ١ فى مباحث الالهيات (منه رحمه الله)

من كلامه قدس سره فى شرح المواقف ان الترتب والتحقق فى نفس الامركاف فى الجريان قوله فانه ينقطع بانقطاع الوهم وانقطاع الوهم اى ملاحظته ضرورى اذ الذهن لا يقدر على استحضار ما لانهاية له مفصلا قال الفاضل المحشى لكن يشكل بالنسبة الى علم الله تعالى الشامل فان مراتب الاعداد الغير المتناهية داخلة تحت علم الله تعالى الشامل مفصلا ونسبة الانطباق بين الجملتين معلومة له تعالى كذلك فتأمل[٢] تم كلامه وانت تعلم انه حينئذ يرجع الى عدم تناهى معلوماته تعالى وسيجئ الجواب[٣] فى آخر الدرس قوله وذلك اى عدم النقض قال الفاضل المحشى وتوضيحه ان التناهى وعدمه فرع الوجود ولو ذهنا وليس الموجود من الاعداد والمعلومات والمقدورات الا قدرا متناهيا ومايقال انها غير متناهية معناه عدم الانتهاء الى حد لا مزيد عليه تم كلامه وفيه ان كون التناهى وعدمه فرع الوجود تردد بل[٤] الظاهر عدم الفرعية وايضا ان الاعداد من قبيل الموجودات الخارجية عند جمهور الحكماء وايضا ان عدم[٥] تناهى المعلومات ليس بمعنى عدم الانتهاء الى حد كعدم تناهى

٢ نقل عنه وجه التأمل ان علمه الشامل انمايشمل مالا يمتنع العلم به كما ان قدرته الشاملة انما يشمل ما لا يمتنع وجوده وامكان تعلق العلم بالمراتب الغير المتناهية مفصلة ممنوع انتهى فان قيل فيلزم الجهل على الله تعالى قلنا الجهل عدم العلم بما يصلح تعلق العلم به كما ان العجز عدم تعلق القدرة بما يصلح تعلقها به عبد الحكيم)

٣ اى جواب الشارح اخر الدرس بقوله وذلك لان معنى لا تناهى الاعداد (س)

٤ الا ان ان يقال ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة دون الايجاب والسلب (منه ره)

٥ يمكن ان يقال المراد من عدم تناهى المعلومات عدم تناهى ذوات المعلومات من حيث انها معلومات حتى يرجع الى عدم نفس المعلوم حتى يمنع الوجود العلمى والترتب على ان منع الترتب لايضر لانه ليس بشرط عند المتكلمين فى جريان التطبيق كما عرفت لعل عدم توقف ذوات المعلومات باعتبار المقدورات وبه يندفع مايمكن ان يقال على ماذكره الفاضل المحشى ره فى الحاشية الاولى من قوله لكن يشكل بالنسبة الى علم الله تعالى الشامل آه من تجويز عدم الترتب فى الصور العلمية الحاصلة فيه تعالى (آخوند شيخ رحمه الله)

١ والظاهر انه لاترتب ولا وجود هناك بل هى حاضرة بانفسها من غير ترتب بينهما (منه ره) ٢ وانت خبير بان هذا الدفع اليق بعبارة الشارح وحاصله ان ليس المراد من لفظة الله معناه الحقيقى حتى يكون جزئيا حقيقيا وبهذا التحرير يندفع ايضا ان الجزئى الحقيقى لايحمل على شئ على ما اختاره العلامة وتبعه بعضهم وحاصل قوله وانت خبير ان توجيه المحقق الجندى لكلام الشارح اولى من توجيه المحشى سيما اذا قال يعنى ان صانع العالم ولم يقل يعنى ان الله آخوند شيخ ره

المقدورات بل عدم التناهى فى صورة العلم والمعلومات بالفعل والا يلزم الجهل واما انها هل هى موجودة بالوجود العلمى وباعتبار هذا الوجود ترتب ففيه تردد[١] قوله يعنى ان صانع العالم قد[٢] مرت الاشارة الى ان قوله والمحدث للعالم هو الله تعالى بمنزلة ان صانع العالم هو الذات الواجب الوجود فوصفه بالواحد فى قوة وصف الذات الواجب الوجود به فالمعنى عدم اشتراك مفهوم واجب الوجود بين الاثنين واليه اشار بقوله ولايمكن ان يصدق آه فمعنى الوحدة حينئذ عدم الاشتراك فى الوجوب ومآله اى مرجعه الى عدم الكثرة من حيث الجزئيات ويؤيده ما فى شرح المقاصد من ان حقيقة التوحيد اعتقاد عدم الشريك فى الالوهية وخواصها[٣] واراد بالالوهية وجوب الوجود قوله ولا يمكن[٤] بالامكان العام لاذهنا ولا خارجا لكن اللازم من برهان التمانع امتناع[٥] التعدد الخارجى فقط تأمل[٦] قوله لو امكن الهان اى صانعان قادران بالقدرة التامة فلا يتوجه ما يتوهم من ان المدعى اثبات وحدة

٣ وخواصها الامور المتفرعة عليه من كونه خالقا للاجسام مدبرا للعالم مستحقا للعبادة (ع)

٣ اراد بالخواص ثلثة امور خلق الاجساد والاستحقاق للعبادة وارادة العالم (منه ره)

٤ قوله لايمكن اه هذا الكلام اشارة الى ان الخبر المقدر فى كلمة التوحيد هو الممكن بان يكون التقدير هكذا لا اله ممكن الا الله ان المشهور تقدير الموجود بناء على ان هذه الكلمة من المسلمين فى مقابلة المشركين حيث قالوا بوجود الالهة ولا يخفى ان تقدير الممكن ادخل فى الاعتقاد والتوحيد وان كان تقدير الوجود انسب فى جواب المشركين وايضا يفهم من قوله لايمكن آه ان مفهوم الواجب كلى يجب ان يكون الفرد الممكن له واحدا واعلم ان الكلى المنحصر فى الفرد قد يكون افراده الفرضية المعدومة ممتنعة كمفهوم واجب الوجود وقد يكون ممكنة كالشمس (بحر آبادى)

٥ بل امتناع التعدد الذهنى ايضا (منه ره) ٦ وجه التأمل انه يلزم منه امتناع التعدد الذهنى ايضا (منه ره)

وحدة الواجب والدليل لايفيد الا وحدة الصانع قوله لما فيه من[1] شائبة الاحتياج[2] فى فعله وتنفيذ قدرته الى الغير على وجه ينسد به طريق القدرة عليه واما الاحتياج الى ما يستند اليه تعالى من صفاته تعالى والى امكان المعلول وان لم يكن مستندا اليه تعالى ما لا يستلزم العجز المنافى للالوهية والقدرة التامة والاستقلال فى الايجاد الذى هو من خواص الالوهية لكن بقى ان الاحتياج الى الغير فى الفعل والايجاد هل يستلزم الحدوث والامكان وفيه تردد[4] والظاهر عدم الاستلزام قال الفاضل المحشى وههنا بحثان الاول النقض بانه لوفرض من تعلق ارادته تعالى باعدام ما اوجبه ذاته تعالى من صفاته فاما ان يحصل كل من مقتضى الذات والارادة وانه مع اولا يحصل احدهما فلزم العجز او تخلف[5] المعلول عن العلة التامة الثانى الحل وهو ان عدم القدرة بناء على الامتناع بالغير ليس بعجز فانه تعالى لايقدر على اعدام المعلول مع وجود العلة التامة ولاشك ان ارادة احد الالهين وجود شئ[6] تحيل عدمه تم كلامه وفى كلا البحثين بحث اما فى النقض منع[7] لزوم العجز المنافى للالوهية على تقدير عدم حصول مقتضى الارادة لان ذلك من قبيل انسداد طريق القدرة على الممكن الذاتى ناشيا من ذاته تعالى ولا شك ان ذلك الانسداد والعجز الذى من قبل الذات لاينافى الالوهية واما الحل فمدفوع بان عدم القدرة على الممكن الذاتى بناء على

١ لانه فى الحقيقة احتياج الى ما يستند اليه (منه ره)

٢ قوله لما فيه من شائبة الاحتياج لانه يوجب احتياجه فى ايجاد الممكنات الى موافقة الغير وعدم خالقيته والاحتياج ينافى الالوهية وفيه بحث لان المنافى لها احتياجها فى الوجود والصفات الذاتية واما مطلقا فلا (مولوى عصام الدين)

٣ فلزم العجز ولا خفاء فى ان لزوم العجز بعد فرض تعلق الاراة الجزئية فغير معقول وانما العجز اللازم تخلف المعلول عن العلة التامة (منه ره)

٤ بل تردد فيه لان الفعل والايجاد مما يستندان اليه وقد مر آنفا ان الاحتياج الى ما يستند اليه تعالى لا يستلزم العجز المنافى للالوهية وقد كتبت هذا البيان اولا ثم وجدت حاشية مكتوبة على قوله والظاهر عدم الاستلزام وهى مكتوبة ايضا فى هذه النسخة تجدها (لكاتبه عفى عنه)

٥ اى باطل يعنى ان التالى باطل فالمقدم مثله وان لم يحصل احد منهما يلزم العجز والتخلف معا (ف)

٦ حاصل الجواب انا نختار انه لايحصل مقتضى الارادة قولكم يلزم العجز قلنا لانسلم لزوم العجز المنافى

٧ هذا المنع منع الجريان فى المادة المذكورة (اشتراكى)

١ وفيه انه يلزم على هذا ان يكون الواجب قادرا على اعدام المعلول مع وجود علته دفعا للعجز وهذا يستلزم جواز تخلف المعلول عن علته تأمل وجه التامل انه ليس ههنا سد الغير طريق القدرة لان علة جميع الممكنات ذاته تعالى اما بلاواسطة او بواسطة (س)
٢ وانما لم يقل فامكان التعدد على ما يقتضيه الاسلوب لان الكلام فى انه ليس للواجب

سد الغير طريق القدرة عليه تعالى هو العجز المنافى للالوهية ولا شك ان عدم القدرة على اعدام المعلول الممكن الذاتى بواسطة وجود العلة التامة هو العجز بتعجيز الغير اياه ومن قبيل المنافى للالوهية كما لا يخفى والضابطة فى هذا الباب ان انسداد طريق القدرة على الممكن الذاتى ان كان من قبيل ذاته تعالى البحت اوبمدخلية ما اسند اليه من صفاته من غير مدخلية المباين الاجنبى فليس بعجز منافى للالوهية والا فالعجز المنافى الواجب تنزيهه تعالى عنه فليتأمل قوله فالتعدد[٢] اى امكانه[٣] على ما يقتضيه الاسلوب قوله المستلزم للمح متعلق بالمضاف او المضاف اليه والمحال اللازم على الاوّل امكان اجتماع الضدين او امكان عجز احدهما وعلى الثانى اجتماع الضدين اوعجز احدهما قوله فيكون محالا اى التعدد فلا يكون ممكنا لان امكان المح مح وفيه ان اللازم هو الامتناع المطلق الشامل للذاتى والغيرى وانما الكلام فى الذاتى[٤] وقد يقال ان المدعى امتناع التعدد مطلقا فيتم به المقصود وفيه تأمل قوله ان لم يقدر على مخالفة الآخر فينسد طريق القدرة على الممكن الذاتى بواسطة الامر

فرد ان ممكنان والفرد الممكن لابد ان لايقع بالفعل لان الواجب علة تامة لوجوده فى الخارج كما مر فكان المراد نفس عدم التعدد ولا عدم امكان التعدد فافهم (مولوى حسن رحمه الله)

٣ قوله فالتعدد مستلزم لامكان التمانع المستلزم للمحال اما صفة للتمانع او الامكان فيكون محالا اورد عليه ان عدم المعلول للواجب مستلزم للمحال وهو عدم الواجب وليس بمحال بل امر ممكن ويدفعه ان عدم المعلول نظرا الى ذات المعلول لا يستلزم عدم الواجب بل يستلزمه باعتبار ان وجوده مقتضى الواجب ودعوى ان المستلزم للمحال محال معناها ان المستلزم فى ذاته للمحال محال (عصام)

٤ لا فى غير الذاتى لان امتناع الغير الذاتى لاينافى الامكان الذاتى (س)
٥ او تخلف المعلول عن العلة التامة (منه ره)

١ قوله فاما ان يقدر الآخر بارادة ضده خال عن ذوق العربية فان القدرة توصل بعلى قال الله تعالى ان الله على كل شئ قدير وقال اوليس الذى خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم وقال وهو على كل شئ قدير وقال فقدر عليه رزقه (فوايد باقيه) ٢ ولا يخفى ان لزوم العجز بعد تعلق فرض الارادة غير معقول انما اللازم هو تخلف المعلول عن العلة التامة (عفى عنه)

الامر الاجنبى فيلزم العجز المنافى للالوهية قوله وان قدر لزم آه تفصيله انه اذا اراد احدهما امرا كحركة زيد مثلا فاما ان يقدر الآخر بارادة ضده اولا وكلاهما محال اما الاول فلانه لو فرض تعلق ارادته بذلك الضد فاما ان يقع مرادهما فيجتمع الضد ان اولا فيلزم عجز احدهما واما الثانى فلانه يستلزم عجز الآخر حيث لم يقدر على ما يمكن فى نفسه اعنى ارادة الضد لا يقال لا نسلم ان ارادة الضد هى ارادة ممكن حتى يكون عدم القدرة عليها عجزا اذ الممكن فى نفسه قد يصير ممتنعا بسبب انتفاء الشرط لان الممكن فى ذاته اى الممكن بالامكان الذاتى ممكن على كل حال ضرورة امتناع الانقلاب ومن هذا ظهر لك ان اللازم على تقدير التمكن احد الامرين اما اجتماع الضدين او العجز دون العجز بخصوصه تأمل قوله يندفع ما يقال انه يجوز ان يتفقا اذ يكفى لنا امكان التمانع والتخالف وذلك لا ينافى عدم التمانع بالفعل قوله او ان يمتنع اجتماع الارادتين اذ قد عرفت ان ارادة كل واحد منهما امر ممكن فى نفسه وليس

﴿نظم﴾ * كر خدا بودى ازيكى افزون * كى بماندى جهان بدين قانون * در فيض وجود بسته شدى * تار پود بقا كسسته شدى * داند آنكس زعقل باشد بهر * كه دوشه را چو جا شود يكشهر * سلك جمعيت از نظام افتد * رخنه در كار خاص وعام افتد *

٣ قوله لان الممكن فى ذاته آه قيل كون الممكن بالامكان الذاتى على كل حال لا ينافى الامتناع بغيره فى بعض الاحوال ولا يدخل شئ منهما تحت القدرة كما لا يدخل الواجب بوجوب الذاتى تحتها وكما لا تدخل الممتنع بالامتناع الذاتى تحتها اذ المانع عن الدخول تحت القدرة هو معنى الوجوب والامتناع وهو مشترك بين ما بالذات وما بالغير (فوايد باقيه)

٤ لعل وجه التأمل انه لو تحقق اجتماع الضدين تحقق العجز لوجود مراد الآخر مع ارادة ذلك الاحد عدمه تدبر (اشتراكى)

١ والحاصل ان فى صورة الوحدة متعلق الارادة هو اجتماعهما فى الحقيقة وهو ممتنع لذاته بخلاف صورة التعدد فان متعلق الارادة هو كل واحد منهما وهو ممكن فى نفسه (س)
٢ قوله حجة اقناعية آه مع قطع نظر عن كونها خبر الرسول والافخبر الرسول والمتواتر لا يكون الا حجة قطعية (فره كما) ٣ قال الفاضل الجندى فقوله والملازمة عادية تعليل كون الحجة اقناعية بحسب المعنى تقريره هكذا هذا حجة اقناعية لانها مستندة الى العادة وكل مستندة الى العادة قد لا يكون قطعية فهذه الحجة لاتكون قطعية ثم قال ولا خفاء فى ان آه حاصله منع كلية الكبرى بان هذا ممنوع والا لزم ان لايكون البرهان التمانع المشار اليه ايضا قطعيا لان استلزام النظر الصحيح علم اليقين للنتيجة عند الاشاعرة عادية ومع ذلك لاينافى القطعية والا لزم انسداد تحصيل اليقين بالاحكام النظرية (تحرير لمولابى ره)

بين الارادتين تضاد ولا اجتماع الضدين فى محل واحد بخلاف ارادة الواحد حركة زيد وسكونه معا اى اجتماعهما امر ممتنع فى نفسه والارادة لايتعلق بالممتنع لذاته قوله حجة اقناعية يعنى يقصد بها الظن لا اليقين ولا يفيد الا الظن بخلاف البرهان المشار اليه بالآية الكريمة فانه قطعى على مامر تقريره وفيه تأمل قوله والملازمة عادية يعنى صحة هذه الملازمة بمقتضى العادة فيكون الحجة المشتملة على هذه الملازمة اقناعية فقوله والملازمة عادية تعليل كون الحجة اقناعية بحسب المعنى ولا خفاء فى ان الظاهر المتبادر منه ان الاحكام المستندة الى العادة لايكون قطعية وان لايفيد النظر الصحيح العلم اليقينى بالنتيجة لان الملازمة بينهما اى استلزام النظر الصحيح النتيجة عند الاشاعرة عادى وذلك ليس كذلك لانسداد اليقين بالاحكام النظرية قوله بالخطابيات وهى امور لايطلب فيها برهان بل يكفى فيه مجرد الظن قوله فان العادة اه من قبيل التنبيه

٣ ثم ان هذه الآية قياس استثنائى والاستدلال فيها من رفع التالى الى رفع المقدم يعنى فسادهما غير متحقق فتعدد الآلهة غير متحقق (مولوى عبد الرحمن)
ع لانه يؤدى الى انسداد باب اليقين بالاحكام النظرية لان اليقين انما يحصل بالمقدمات اليقينية اذا كان استلزامها قطعية ايضا (منه ره)
٥ قوله من قبيل التنبيه على بداهة استلزام تعدد الآلهة لفساد الارض والسماء فليس البديهى مقصورا على التقصير لان الاستلزام المذكور ظنى كما يشهد به قوله مع ان المطلوب به اثبات آه مع انه بديهى ثم معنى كون استلزام تعدد الملوك التمانع ادنى من استلزام تعدد الآلهة الفساد لان تمانع الملوك انما يوجب فساد مملكة لاجميع المعمورة من الارض واما تمانع الالهة فتوجب فساد جميع الاراضى المعمورة وغيرها وفساد السموات وما فيها (فوايد باقيه)

وهو تعدية الحكم من الاصل الى الفرع (فوايد) ٢ فنقول مساواة السند المنع ان يكون لسند مساويا لنقيض المقدمة الممنوعة وههنا ليس كذلك بل النقيض قد يتحقق مع فرض ن لايريد احد الالهين شيئا واوجد كل الموجود المكون فى السماء والارض الاله الاخر فلاتمانع لاتنافى فالنقيض اعم من السند (فوايد) ٣ ولقائل ان يقول ان ضرورة الاتفاق اما

التنبيه بالادنى على الاعلى لاالقياس الفقهى حتى يتجه انه من قبيل قياس الغائب على الشاهد فلا يفيد المطلوب مع ان المطلوب به اثبات الظن قوله لجواز الاتفاق فلو قيل ان جواز الاتفاق يستلزم جواز التمانع وقد مر بطلانه فلا يجوز الاتفاق ايضا قلنا هذا كلام على السند فلا يفيد ما لم يثبت مساواته وحمل الجواز ههنا على الامكان العام فى ضمن الوجوب الذاتى فليس بمستقيم تأمل قوله فلا دليل على انتفائه يعنى لانم ح بطلان التالى وظاهر كلامه يدل على تسليم الملازمة على هذا التقدير وفيه تردد والظاهر هو التسليم لان نقيض التالى وهو عدم امكان الفساد ممتنع الاجتماع مع نفس المقدم والا يلزم التعطيل او العجز قوله فيكون ممكنا اذ الوقوع ادل دليل على الامكان قوله لايقال الملازمة قطعية اشارة الى المعارضة قوله لامكن بينهما تمانع فى الافعال اى فى الايجاد والخلق وهذا اشارة الى بيان الملازمة فكانه لو امكن صانعان لم يوجد مصنوع لاستلزامه امكان التمانع المستلزم ان لا يكون احدهما صانعا بطريق السلب الكلى وحاصل الجواب ح منع استلزام امكان التمانع

انيكون ناشية من ذاته اومن ذات الالهين والاول باطل لان الاتفاق لكونه نسبة مفتقر الى الطرفين وكل مفتقر الى الغير ممكن فلا يكون ضرورته لذاته وعلى الثانى يلزم ان يكون الاتفاق واجبا بالغير وممكنا فى ذاته فيلزم امكان التمانع (سمع)

٤ اى لان الفساد اذا لم يكن ممكنا على تقدير التعدد فلايخ اما انيكون واجبا اوممتنعا فعلى الاول يلزم التعطيل وعلى الثانى يلزم العجز (س)

٥ قال الشارح لانا نقول آه الحاصل انا لانم ان يكون امكان التمانع فى الافعال مستلزما للسلب الكلى الذى هو عدم كون شئ من الالهين حتى يلزم عدم وجود المصنوع اصلا بل يستلزم رفع الايجاب الكلى الذى هو نفى تعدد الالهة وليس رفع الايجاب الكلى مستلزما لعدم وجود المصنوع بل المستلزم لعدمه هو السلب الكلى (مولوى عبد الرحمن) ٦ اى اذا امكن بينهما تمانع فى الافعال فلم يكن شئ منهما صانعا اى شىء من احدهما صانعا فقوله فلم يكن سلبا كليا (منه ره)

٧ اى عدم كون شىء منهما صانعا (منه ره)

١ وهو عطف على قوله امكان التمانع فمعناه حاصل الجواب ح منع استلزام رفع الايجاب الكلى اذا ادعى المستدل هذا ويحتمل ان يكون عطفا على قوله سلب الكلى تحرير
٢ اى سواء اريد نفى تعدد الصانع مطلقا او نفى تعدد الصانع المؤثر فى العالم (مولوى قاسم ره)

عدم كون كل واحد منهما صانعا اورفع الايجاب الكلى والجواب ح منع استلزام عدم كون كل واحد منهما صانعا عدم المصنوع لكن ظاهر عبارة الكتاب فى المقامين ناظر الى الاول تأمل قوله وهو لايستلزم انتفاء المصنوع لجواز ان يوجد باحدهما ابتدأ قال الفاضل المحشى ويمكن ان يوجه الملازمة بحيث يكون قطعية على الاطلاق وهو ان يقال لوتعدد الواجب لم يكن العالم ممكنا فضلا عن الوجود والا لامكن التمانع المستلزم للمحال لان امكان التمانع لازم لمجموع الامرين من التعدد وامكان شئ من الاشياء فاذا فرض التعدد يلزم ان لا يمكن شئ من الاشياء حتى لايمكن التمانع المستلزم للمحال تم كلامه وقد يقال ان امكان العالم مع تعدد الواجب كما يستلزم المحال كذلك عدم الامكان مع التعدد يستلزم المحال اعنى عجز كل واحد اوالتعطيل وبالجملة فكما ان امكان التمانع لازم لمجموع الامرين من التعدد وامكان شئ من الاشياء فاذا فرض التعدد يلزم ان لا يمكن شئ من الاشياء حتى لايلزم ذلك المحال كذلك عجز كل واحد او التعطيل لازم لمجموع الامرين من التعدد وعدم الامكان فاذا فرض التعدد يلزم ان يمكن العالم

٣ معارضة على المقدمة وهى قوله لو تعدد الواجب لم يكن العالم ممكنا (فوايد باقيه)

٤ وهو امكان التمانع المستلزم لان يكون احد الالهين صانعا (فوايد باقيه)

٤ وفيه اذ لايلزم من عدم لزوم عدم الامكان للتعدد لزوم الامكان له حتى يلزم امكان التمانع الذى هو فرع الامكان (منه ره)

٥ ونحن نقول اذا كان الامكان مع التعدد مستلزما للمحال وكذا عدم الامكان مع التعدد فاللازم منه عدم التعدد وهو مدعى المستدل فلا يضره هذا الكلام ويمكن ان يدفع قوله لكن بقى بان احتمال الوجوب من العالم مسلوب بالدلايل المذكورة سابقا فاذا لم يستند الى الصانع المؤثر يلزم ان يكون ممتنعا مع ان وجوده مشاهد ولهذا اخروا برهان التوحيد عن دلائل حدوث العالم فتحرير الملازمة فى الاية انه ان تعدد الاله وامكن العالم يلزم الفساد فعلى تقدير التعدد يلزم انيكون واجبا وجوده وهو باطل بالدلائل القطعية بل المشاهدة ايضا كما سبق او ان يكون ممتنعا وهو ايضا باطل بالمشاهدة فيجب حتى انتفاء التعدد (مولوى قاسم)

١ لانه سد الغير البائن او الاجنبي طريق القدرة على الممكن الذاتي فافهم تحرير ٢ وايضا بقي انه ان اريد بعدم الامكان الامتناع الذاتي لزم على تقدير انتفائه احد الامرين اما امكان التمانع او وجوب العالم وان اريد به الامتناع بالغير فيرجع الى مايقال وايضا يلزم على الشق الاول الامكان بالغير كما لا يخفى (منه ره) ٣ اى احد الامرين اما الوجوب او الامتناع دون الامتناع بخصوصه (منه ره)

حتى لا يلزم المحال المذكور وفيه ان انتفاء الامكان لايستلزم العجز النافي للالوهية بخلاف امكان التمانع ويمكن الجواب عنه بان العجز او التعطيل ليس لازما لمجموع الامرين اعني التعدد وعدم الامكان اذ لامدخل في اللزوم للتعدد اصلا بل من قبيل ضم الامر الاجنبي بما هو المستقل في اللزومية بخلاف التعدد مع الامكان فانه ليس كذلك بل لكل واحد منهما مدخل في اللزوم لكن بقي ان عدم امكان العالم يلزمه وجوب العالم او امتناعه فلا يترتب عليه الفساد مطلقا بل الوجود ضروري على تقدير الوجوب الا ان يراد بالوجود المنفي الوجود الخاص اعني المسبوق بالعدم دون الوجود المطلق كما لا يخفى قوله على انه يرد منع الملازمة يعني يمنع الملازمة على تقدير وبطلان التالي على تقدير آخر بخلاف الجواب السابق فانه مقصور على منع الملازمة بحمل الآية الكريمة على ما هو الظاهر المتبادر اعني عدم التكون بالفعل قوله ومنع انتفاء اللازم ناظر الى تسليم الملازمة على هذا التقدير كما ان انتفاء اللازم مسلم على التقدير الاول وفيه تردد والظاهر هو التسليم بناء على مامر من امتناع اجتماع نقيض

٤ اعني نفي الوجود مطلقا حيث قال فضلا عن الوجود (منه ره)

٥ وان كان ظاهر العبارة هو ان حاصل الشبهة ان اللازم منه على مقتضى لو انتفاء التعدد في الماضي والمطلوب هو المطلق (منه ره)

٦ وان اريد بالامكان المنفي الامكان الوارد على ذلك الوجود اى المسبوق بالعدم فاذا سلب الامكان عنه بعين الامتناع ولم يبق احتمال الوجوب اذ وجوب ما هو مسبوق بالعدم غير معقول تدبر (منه ره)

٧ ونحن نقول اذا كان الامكان مع التعدد فاللازم منه عدم التعدد وهو مدعى المستدل فلا يضره هذا الكلام تحرير

٢ وايضا بقي شيء *نسخه * وهو ان لزوم المحال من المجموع اما يستلزم استحالة احد جزئيه لا بخصوصه لا لاحدهما بخصوصه حتى يلزم لزوم نقيضه بخصوصه او يستلزم لزوم نقيض الاخر بعينه حتى يلزم عدم الامكان من التعدد لزوما قطعيا وما هو المقطوع به لزوم احد النقيضين لا بخصوصه منه ١ اى تسليم انتفاء اللازم فاللازم هو امكان عدم تكون العالم على تقدير الثاني وانتفاء ضرورة تكون العالم ضرورة–

ـه ذاتية فقال المولى ان تلك الضرورة الظاهر تسليما ونقول لا داعى الى تسليم ذلك اذ لا يلزم من امكان العالم التعطيل او العجز وانما يلزم امكان احد الامرين ولا استحالة فيه لان صفات تعالى ممكنة لذاتها واضدادها غير ممكنات (فوايد باقيه) ١ اى العجز عن الممتنع ليس بعجز والاولى ان يقتصر على التعطيل (س) ٢ محاصل الشبهة ان مقتضى كلمة لو بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر ومدار الاستدلال على الانتقال باحد الانتفائين المعلوم على انتفا الاخر المجهول فبينهما تدافع (منه) ٣ وقد يقال فى توجيه الشبهة حاصلها ان مقتضى كلمة لو انتفاء التالى لاجل انتفاء المقدم ومدار

الاستدلال على العكس (منه ره) ٤ نظر اهل الميزان هو البيان على ما عليه العرف الا يرى ان الشيخ اعتبر فى عقد الوضع الفعل ولم يكتف على الامكان لانه خلاف العرف واللغة (منه ره) ٥ ونقل عن الشارح فى الحاشية فى توجيه الخبط هكذا حتى اعترض ابن الحاجب على ما هو المشهور وهو ان لو لامتناع الثانى اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط يعنى ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط بان الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشىء اسباب متعددة بل الامر

التالى مع المقدم لئلا يلزم التعطيل او العجز وفيه قوله فلا يفيد الا الدلالة اه فيكون المفهوم من الآية تعليل احد الانتفائين الواقعين فيما مضى المعلومين لك مع الآخر كقولك لو جئتنى لاكرمتك ومبنى الاستدلال على الانتقال من المعلوم الى المجهول قوله لكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء الجزاء يوهم ظاهر عبارته ان هذا الاستعمال ليس على قانون اللغة والآية الكريمة واردة على خلاف ما عليه اهل اللغة والعرف والحق انه ايضا من المعانى المعتبرة عند اهل اللغة الواردة فى استعمالاتهم عرفا فانهم يقصدون بها الاستدلال فى الامور العرفية كما يقال لك هل زيد فى البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد ويسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من الاول واليه اشار بلفظ قد الداخلة على المضارع المفيد للقلة ولعله اشار بقوله بحسب اصل اللغة الى ما ذكرنا

بالعكس لان انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى الا ترى ان قوله لو كان فيهما الآية انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الاله دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا ان يجمعوا على انها لامتناع الاول لامتناع الثانى اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشاء هذا الاعتراض اشتباه احد الاستعمالين بالآخر (منه ره) ٥ وكلام المحشى الى ههنا تقرير البحث وقوله ولعله جواب عنه اذ قال الشارح بحسب اصل اللغة والاستعمال الثانى بحسب عرف اللغة (تحرير)

١ وهو انه حكم بانتفاء الاستعمال فى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط (فوايد)
٢ قوله كما وقع لابن الحاجب نظرا الى الاستعمال الثانى آه اراد بالاستعمال الثانى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فهو ثانى على مقتضى قول الشارح قلنا نعم بحسب اصل الوضع لكن قد يستعمل الخ فالخبط الواقع عن ابن الحاجب هو الحكم بانتفاء الاستعمال الاول بسبب الدليل العقلى واما الواقع عن المعترض فى قول الشارح فان قيل آه فهو ما ذكرنا فالمراد بقول المولوى كما وقع الخبط لابن الحاجب تشبيه فى اصل الخبط دون ماهو ناش عن اشتباه احد الاستعمالين بالاخر (فوايد)

وقد يقال ان هذا الاستعمال متفرع على ما هو بحسب اصل اللغة بناء على ان لو كما دل على ان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثانى فربما يكون انتفاء الثانى معلوما دون انتفاء الاول فيدل عليه دلالة المعلول على العلة قوله فيقع الخبط[١] كما[٢] وقع لابن الحاجب حيث نظر الى الاستعمال الثانى فوجد كلمة لو انه تدل على انتفاء الاول لانتفاء الثانى اى يعلم به ذلك فاعترض على من قال انها لانتفاء الثانى لانتفاء الاول بان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء الملزوم لايدل على انتفاء اللازم اذ اللازم قد يكون اعم من الملزوم بل الامر بالعكس وقد عرفت الحق هو ان كلا الاستعمالين ثابت وقد يقال فى التوفيق[٣] ان من قال انه لانتفاء الاول بسبب انتفاء الثانى نظره الى السبب باعتبار العلم ومن قال بالعكس فنظره الى السبب بحسب الخارج وقد يقال ان هذا النزاع راجع الى ان المعتبر فى الدلالة اللزوم الكلى كما هو رأى ارباب المعقول او اللزوم فى الجملة كما هو المعتبر عند اهل العربية وارباب الاصول وفيه[٤] تأمل قوله بما علم التزاما اذ قد عرفت ان قول المصنف ره والمحدث للعالم هو الله تعالى فى قوة ان يقال هو الواجب الوجود ومن المعلوم بالضرورة ان الواجب لايكون الاقديما وقد يناقش فيه بانه ان اريد

٣ هذا التوفيق انما يحتاج اليه فى صورة عموم القولين جميع المواضع فالقائل بانتفاء الثانى لاجل انتفاء الاول يقول به فى جميع المواضع وكذا القائل بانتفاء الاول لاجل انتفاء الثانى فلو كان احد القولين فى بعض المواضع والاخر فى البعض الاخر كما هو الحق لاحاجة اليه (فوايد)

٤ لعل وجه النظر ان التوفيق يدل على ان مذهب اهل العربية ان انتفاء الاول يدل على انتفاء الثانى وفيه بحث من وجهين احدهما ان مذهبه ليس ذلك بل ان انتفاء الاول فى الواقع علة لانتفاء الثانى لايتصور دلالة انتفاء الاول على انتفاء الثانى اذ لايلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام والثانى قد يكون اعم من الاول (فوايد باقيه)

١ وفيه ان اللزوم المعتبر فى الالتزام اما عقلى اوعرفى كلزوم الجواد على الحاتم فليكن من باب هذا الاخير (اشتراكى) ٢ الا ان يراد بالالتزام هذا يدل على ان معنى المذكور معنى مجازى للفظ الالتزام وليس الامر كذلك بل هو الفرد الكامل من المعنى الحقيقى له فان الالتزام ان ينتقل من اللفظ الى لازم معناه فان لم يكن واسطة بين المعنى واللازم فهو الكامل وان كان واسطة فهو غير الكامل فاذا حصل من العام بالوجوب العلم بالقدم بلا واسطة برهان كان الانتقال اسرع واكمل مما اذا حصل بواسطة البرهان (فوايد باقيه) ٣ يتعلق بالنفى بعنى ان مسئلة القديم لايحتاج الى اقامة البرهان مثل احتياج مسئلة الوحدة تحرير

اللزوم الخارجى فمسلم واما اللزوم الذهنى فلا والمعتبر فى الالتزام هو الذهنى الا ان يراد بالالتزام مالا يحتاج الى اقامة البرهان على كونه قديما بعد العلم بوجود الواجب كمسئلة الوحدة وساير الصفات ولعل هذا تعريض على صاحب العمدة حيث اقام البرهان على مسئلة القدم بعد اثبات كون الصانع واجب الوجود وانت خبير فعلى هذا فالالائق تغيير الاسلوب اى عدم ايراد مسئلة القدم على نسق السابق واللاحق تأمل قوله لكان وجوده من غيره والا لزم تخلف المعلول عن العلة التامة او الترجيح بلا مرجح قوله ليس بمستقيم اه وتفسير الترادف بالتساوى خلاف المتعارف قوله ولااستحالة جواب دخل مقدر كانه قيل لوكان القديم اعم يلزم تعدد القدماء واجيب بانه لااستحالة قوله بان

٤ بان يترك الالف واللام بان يقول وهو قديم اويكون قديما وقوله فتأمل يحتمل ان يكون اشارة الى انا لانسلم ان اللائق تغيير الاسلوب لجواز ان يكون المدعى طرفاه بناء على هذا جاء على نسق السابق واللاحق (س)

٥ ولو قال لكان لغيره مدخل فى وجوده لكان اسلم لان استعمال كلمة من فى الفاعل شايع وذلك غير ذلك بل اللازم مداخلة الغير (منه ره)

٦ وان لم يكن وجوده من غيره بل من ذاته فح اما ان يكون ذاته علة مستقلة لوجوده اولا وعلى الاول يلزم تخلف المعلول عن علته المستقلة وعلى الثانى يلزم الترجيح بلا مرجح (اشتراكى) ٧ وفى بعض النسخ الترجيح بلامرجح والتوجيه ح ان الذات على تقدير كونها علة للوجود اما فى الازل اوفيما لايزال فعلى الاول يلزم التخلف المذكور وعلى الثانى يلزم الترجيح بلامرجح لان الذات كانت فى جميع الاوقات فوجودها فى هذا الزمان لا غير الترجيح بلا مرجح (س)

٨ وفسر الاخوان فى عبارة الكشاف حيث قالوا الحمد والمدح اخوان بالتساوى (منه ره)

بان واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته ومعنى وجوب الصفات لذاته انها مستندة الى ذاته تعالى بطريق الايجاب[١] بحيث يستقل الذات فى الاتصاف بها لابطريق الاختيار[٢] لئلا يلزم كون الواجب محل الحوادث وما ثبت من كون الذات مختارا انما هو فى غير الصفات قوله واستدلوا يعنى كيف يكون القديم اعم وقد استدلوا اه قوله الى مخصص ومرجح لجانب الوجود على العدم قوله اذ لانعنى بالمحدث الا ما يتعلق بمعنى انه[٣] يحتاج فى وجوده الى غيره فالصفات ليست غير الذات فلا يكون محدثا فالآخر بمعنى الغير[٤] ولا يلزم منه ان لايتعلق وجود الصفة القديمة الى شئ اصلا حتى يلزم الجهالة نعم يلزم الجهالة على ظاهر كلامهم قال الفاضل المحشى وان قالوا كلامنا فى القديم بالذات والصفات ليست كذلك لم يصح حكمهم بوجوب الصفات ثم كلامه يعنى وان صح قولهم ان كل قديم فهو واجب لذاته بناء على ان مرادهم بالقديم هو القديم بالذات لكن لايصح منهم الحكم بوجوب الصفات وانت خبير بان القول بوجوب الصفات بمعنى عدم الاحتياج الى غير الذات فمما لاخفاء فى صحته على اصل الاشاعرة قوله فيلزم قيام المعنى بالمعنى ومنهم من جوز ذلك فى غير التحيز وانما الممتنع قيام العرض بالعرض لان معناه التبعية فى التحيز

١ وما قالوا من ان الايجاب نقصان بالنسبة الى غير الصفات من مصنوعاته واما بالقياس الى صفاته فكمال وانت خبير بان دعوى ان الايجاب فى الصفات كمال وفى غيرها نقصان مشكل وتحكم بحت من قبيل التخصيص فى الاحكام العقلية (منه ره)

٢ بناء على ماهو المشهور من ان اثر المختار لايكون الاحادثا (منه ره)

٣ قوله بمعنى انه يحتاج فى وجوده الى غيره الخ لايستقيم اذ بهذ التفسير صفات الله تعالى قدماء فيلزم بطلان المدعى وهو ان كل قديم فهو واجب لذاته ضرورة ان الصفات قديمة وهى محتاجة الى ذات الله تعالى وليست بواجبة لذاتها فلابد ان يكون الاخر فى قوله بايجاد شئ آخر بمعنى ما ليس عينه فيتناول الموصوف بالنسبة الى الصفة (فوايد باقيه)

٤ ولايلزم من عدم احتياج الصفات فى الوجود الى غير الذات ان لا يحتاج الى شئ اصلا (تحرير)

٥ ثم لايخفى ان استحالة قيام المعنى بالمعنى اى قيام الامر الغير القائم بذاته بالامر الغير القائم بذاته انما يكون على تقدير كون معنى القيام هو التبعية فى التحيز فعلى هذا يمكن اجراء هذا الاعتراض على النفس بانها لم تكن موجودة اذ لو كان موجودة لكانت قائمة بذاته تعالى ولما كان معنى القيام هو التبعية فى التحيز يستحيل قيامها بذاته لانه تعالى منزه عن التحيز والتبعية فى التحيز يقتضى ——

كون المحل متحيزا بالذات ثم لا يخفى ان الاشعرى لما قال بعدم بقاء الاعراض لاستحالة قيام المعنى بالمعنى فينتقض دليله بصفاته تعالى ايضا وهو لو اجاب عن النقض ببقائها بان بقائها عين الباقى ينهدم استدلالهم على زيادة الصفات باطلاق المشتقات عليه تعالى كالعالم والقادر والسميع والبصير وغيرها نعم يمكن الجواب بانه معنى قيام صفاته تعالى ومعنى قيام بقاء صفاته تعالى هو اختصاص الناعت بالمنعوت فتأمل (اخوند شيخ ره)

والعرض لايستقل بالتحيز حتى يتبعه غيره فيه قوله وهذا[١] كلام اى القول باشتراك وجوب الوجود بين الذات والصفات كلام فى غاية الصعوبة اذ لو قلنا بالاشتراك يلزم تعدد الواجب لذاته فينافى التوحيد والا يلزم امكان الصفات فينافى قولهم كل ممكن محدث او القول بقدم الصفات لانها ان كانت ح واجبة لزم الامر الاول وان كانت ممكنة لزم الامر الثانى بل نقول ان القول بوجود[٢] الصفات فى غاية الصعوبة اذ لو قلنا بقدمها فذاك والا فيلزم كون الذات محل الحوادث وقد يقال ان القول باشتراك الوجوب بالمعنى الذى مر ذكره لاينافى التوحيد وانت خبير بان هذا فى الحقيقة قول بامكان الصفات قوله الحى قد يقال ان[٣] هذا كالقديم فى اللزوم مما سبق فالفرق[٤] تحكم قيل ان[٥] المبرهن هو المجموع دون كل واحد على ان المذكور فى معرض الدليل هو[٦] التنبيه قوله لان بديهة العقل جازمة

١ كلمة هذا اشارة الى ما ذكره من قوله وان كلامه فى التساوى بحسب الصدق الى قوله ببقاء هو نفس تلك الصفة واما قوله فان القول بتعدد الواجب لذاته مناف للتوحيد فهو رد لقوله ففى كلام بعض المتأخرين تصريح بان واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته واما قوله والقول بامكان الصفات ينافى قولهم كل ممكن فهو محدث فهو رد لقوله فان بعضهم على ان القديم اعم فهنا لف ونشر ولكن النشر على ترتيب وهو غير ترتيب اللف تحرير

٢ اى القول بوجود الصفات القديمة فى غاية الصعوبة للزوم احد الامرين المذكورين (منه ره)

٣ قوله هذا كالقديم محل نظر لان قدم الشئ دوام وجوده بحيث لاينقطع له لا فى المبدأ ولا فى المنتهى فظاهر ان هذا لازم لوجوب الوجود لان انتفاء وجوب الوجود لازم لانتفاء القدم بالمعنى المذكور واما الحى بمعنى يصح ان يعلم ويقدر كما هو مذهب الحكماء وابى الحسن البصرى فى تفسير حيوته تعالى او صفة توجب صحة العلم والقدرة من اصحابنا ومن المعتزلة فغير لازم لمفهوم وجوب الوجود (فوايد باقيه) وفيه

٤ قوله فالفرق تحكم وهو انه لم يتعرض للدليل فى القديم (فوايد)

٥ قوله المبرهن هو المجموع يعنى ان المجموع غير لازم مما سبق واللازم كل واحد وفيه نظر (فوايد)

٦ ولاخفاء فى ان دعوى البديهة فى هذه المقدمة لايوجب البديهة فى المسئلة المذكورة اذ هى فى الحقيقة كبرى للصغرى المطوى هكذا لانه محدث العالم المشاهد على الوجوه المذكورة -

- فكل ماشانه كذلك فهو متصف بهذه الصفات على ان كون مسئلة الفن بديهية جائزة (منه ره) ١ ويمكن دفعه بان الافعال المتقنة المتعلقة بالمبصرات واجابة الادعية واظهار الافعال على طبق طلب الحاجات يدل على السمع والبصر (لمولوى عصام الدين)
٢ دفع دخل مقدر وهو ان ما ذكره انما يدل على قادريته تعالى وعالميته مثلا اما ان لها مبادى موجودة قائمة به على ما هو المذهب فلا (منه ره)

وفيه تأمل اذ البعض منها كالسمع والبصر مما لا يستقل العقل فى الاثبات ولذا لم يثبتهما الحكماء ❁ واعلم ❁ ان المقصود ههنا بيان جريان المشتقات عليه تعالى واما ان مبادى المشتقات هل هى موجودة فمسئلة اخرى سيجيء بيانها مفصلة قوله على ان اضدادها دليل اقناعى غير قطعى اذ بعد تسليم ان لها باسرها اضداد فلانم انها نقايص مطلقا ولو سلم فلا نسلم ان من خلا عنها يجب الاتصاف بالاضداد اذ الخلو عن احد الضدين لا يوجب الاتصاف بالآخر وقد يستدل بما هو اهون منه وهو ان المتصف بها اكمل ممن لا يتصف بها فلو خلا الذات عنها يجب انيكون الانسان اكمل منه تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولا خفاء فى ان هذا ايضا غير قطعى كما لا يخفى قوله قد ورد الشرع بها اى بهذه الصفات المذكورة كلها كما يقتضيه السوق وليس شيء من الصفات المذكورة مما يتوقف ثبوت الشرع عليه فيصح التمسك بالشرع فيها لكن قوله وبعضها ما

٢ قوله اذ بعد تسليم ان لها باسرها اضداد بناء هذا المنع على ان الضد بالمعنى الحقيقى وليس كذلك (فوايد باقيه)
٣ قوله فلانم انها نقايص مطلقا يعنى يجوز ان لا يكون نقصانا فى غير الحيوانات (فوايد باقيه)
٤ قوله فلا نم ان من خلا عنها اه هذا المنع كما يصح فى الضدين كذلك يصح فى العدم والملكة فالنباتات والجمادات خالية عن الحيوة والموت ونحوها فليكن غير الشاهد كذلك (فوايد)
٥ ولا خفاء فى ان اختلاف العلماء فى ان علة البقاء علة الوجود ناظر الى التغاير حقيقة ودفعه غير خفى (منه ره)

١ وقد يقال ان القول بورود الشرع بها لا يستلزم صحة التمسك به على القطع واليقين تأمل (منه ره) ٦ قوله وبعضها ما لا يتوقف ثبوت الشرع عليها هذا دفع دخل مقدر تقريره ان ثبوت الشرع موقوف على كون الله تعالى متصفا بهذه الصفات فاثبات كونه تعالى حيا قادرا عليما آه بالشرع دور ظاهر واما تقرير الدفع فهو ان صفاته تعالى على نوعين احدهما ما لا يتوقف ثبوت الشرع عليه كالتوحيد وثانيهما ما يتوقف ثبوت الشرع عليه ككلامه تعالى والدور انما يرد فى النوع الثانى لا فى الاول والتمسك فى اثباتها بالشرع انما هو فى النوع الاول فلا دور (س)

١ قد يقال ان القول بورود الشرع لايستلزم صحة التمسك به على القطع واليقين (منه ره)
٢ قال فى التلويح ثبوت الشرع يتوقف على الاذعان بوجود البارى وعلمه وقدرته وكلامه وعلى التصديق بنبوة النبى عليه السلام بدلالة معجزاته (منه ره) ٣ لان المعنى يعنى ما يقابل الذات لا يطلق الا على الامر الموجود (س) ٤ قوله اى امر موجود فى نفسه لو اراد معنى المعنى ذلك فيلزم انيكون جميع الاعيان معان وان لايكون شئ من الامور الاعتبارية كالوجود والعلوم معنى وكلاهما باطل ولو اراد ان هذا قيد زائد ملحوظ فى الكلام فيكون زائدا على ما فى الكتاب فلا يستقيم قوله ليس امرا زائدا على ما فى الكتاب وقوله تأمل اشارة الى هذا الاعتراض (فوايد باقية)

لايتوقف مشعر بان البعض من الصفات المذكورة مما يتوقف ثبوت الشرع عليه ورجع الضمير الى مطلق الصفات المذكورة فى الضمن لايخ عن التكلف قوله ونحو ذلك كالعلم والقدرة والارادة وقد يمنع توقف الشرع على العلم والظاهر التوقف قوله والالكان البقاء معنى قائما اى على تقدير وقوعه قوله تابع لتحيزه بان يكون ذلك الشئ واسطة فى عروض التحيز له قوله معنى زائد على وجوده اى امر موجود فى نفسه زائد على وجوده ومن هذا ظهر لك ان ما قال الفاضل المحشى وعلى ان الزائد امر موجود فى نفسه حتى يكون عرضا وهو ايضا مم تم كلامه ليس امرا زائدا على ما فى الكتاب تأمل قوله معناه التبعية فى التحيز اشارة الى منع بطلان اللازم اعنى قوله وهو مح قوله وحقيقته الوجود اى الوجود فى الزمان الثانى وفيه ان الوجود فى الزمان الثانى عين الوجود فى الزمان الاوّل والا يلزم اجتماع الوجودين او تعاقبهما على شخص واحد وكلاهما مح الان ومن المعلوم بالضرورة ان العين فى الزمان الاوّل لايصير غيرا فى الزمان الثانى والحال ان

٥ وجه التامل يحتمل ان يكون كلامه مبنيا على ما هو رأى الشارح من ان العرض موجود بالوجود الرابطى ووجوده فى نفسه عين وجوده الرابطى حيث قال العرض قام فوجد فعلى هذا ما ذكره الفاضل المحشى ره زائد على ما فى الشرح تامل (س)

البقاء

٦ قيل لم لم يقل الشارح ههنا هذا تصريح بما علم التزاما كما قال فى القديم لان هذه الصفات ايضا لازمة للواجب كما كان القديم لازما للواجب باللزوم الخارجى وان قلنا ههنا اكتفاء بما ذكر فى القديم يرد عليه ان الالتزام فى القديم بمعنى انه كلما علم ان صانع العالم واجب الوجود لايحتاج بعد ذلك الى اقامة البرهان على قدم واجب الوجود فهنا ايضا بعد ما علم ان صانع العالم واجب الوجود لايحتاج بعد ذلك الى اقامة البرهان على اثبات هذه الصفات فاذا كان كذلك فلا

البقاء فى الزمان الاوّل منتف عن نفس الامر بالمرة فكيف
يتصور ان تكون حقيقة البقاء نفس الوجود فى الزمان الثانى
قوله ومعنى قولنا وجد كانه قيل كيف يكون البقاء عين
الوجود مع انه اثبت الوجود ههنا ونفى البقاء فاجاب بان
معنى قولنا اه وفيه[1] ما فيه قوله كما[2] فى اوصاف البارى
اشارة الى النقض الاجمالى ويمكن ان يجعل معارضة قوله
وهو اختصاص الناعت وفى توصيف الاختصاص بالناعت
تسامح[3] قوله وانّ[4] انتفاء الاجسام اشارة الى ابطال قوله ويمتنع
بقاء الاعراض بعد تزييف دليله بان الضرورة العقلية حاكمة
ببقائها وقد اتفق المحققون على بقائها وان[5] الفرق تحكم بحت ففيه
مصادمة البديهة فلا يسمع ما يقال من ان العرض المشاهد
ينعدم ويتجدد مثله الا ان الحس كما لم يميز بين الشئ
ومثله فظن ان التجدد عين[6] المنتقض قوله وآخر هو سرعة
اه يعنى ليسا امرين[7] موجودين فى الخارج يقوم احدهما بالآخر

ـ يصح اقامة البرهان بقوله لان بداهة العقل آه (مولوى عبد الرحمن) ۱ اشارة الى البحث السابق وانه نظرا الى معنى الحقيقى للبقاء يلزم التناقض (س) ۲ قوله كما فى اوصاف البارى تعالى اشارة الى النقض الاجمالى ويمكن ان يجعل معارضة انتهى تقرير النقض لو صح الدليل على امتناع قيام المعنى بالمعنى للزم اما ان لايقوم صفاته تعالى بذاته واما ان يكون ذاته متحيزا وكلاهما باطل لان من المقدمات ان القيام بالشئ معناه التبعية فى التحيز ويلزم منه ما ذكرنا والجواب ان من المقدمات قوله لان قيام العرض بالشئ معناه ان تحيزه تابع لتحيزه وما ذكرتم انما يلزم من الثانى دون الاول وتقرير المعارضة ان يقول قول المستدل قيام الشئ بالشئ معناه التبعية فى التحيز وبداهته بمنزلة دليله باطل لانه لو كان كذلك يلزم ما ذكرنا (فوايد باقيه)

۳ اذ الناعت هو الشخص الواصف لكن لما كان الاختصاص ناعتا للناعت على نعت الناعت وصفه بالناعت (س)

۴ قوله وان انتفاء الاجسام آه هذا الكلام اما معارضة لامكان بقاء الاعراض فى مقابلة الاستدلال على امتناع بقائه فيقال العرض مثل الجسم فيبقى كما يبقى الجسم واما نقض جمالى فيقال دليلكم على امتناع بقاء العرض مخالف للمشاهدة وبديهة حكم العقل وما كان كذلك فهو باطل (فوايد باقيه) ۵ اى الفرق بين بقاء الجسم وبقاء العرض مع انهما مشاهدان بالعقل تحكم بحت (مولوى حسن ره)

۶ وبالجملة انه لو صح هذا الدليل لزم الترجيح بلا مرجح اولزم معارضة على بديهة العقل اولزم ان يكون مبطلا لنفسه تأمل باحسن التامل (مولوى حسن ره) ۷ تمسك القائلون بقيام العرض بالعرض بان يكون كل واحد من السرعة والبطوء عرضا قائما بالحركة اذ يقال حركة سريعة وحركة بطيئة ولا يقال جسم سريع اوبطئ الا باعتبار حركته فيكون ـ

ـ من الاعراض الاولية للحركة فرده بانه ليس فى الحركة السريعة امران موجودان هما الحركة والسرعة وكذا الحال فى الحركة البطيئة بل للحركة انواع مختلفة فى انفسها يقال لبعضها اذا قيس الى بعض آخر سريعة وبطيئة فيكون كل من السرعة والبطؤ حالة اضافية غير موجودة فى الاعيان فلم يتم الدلالة على قيام العرض بالعرض (كيستلى) ١ اى لا نزاع فى وصف الاعراض بالامور الاعتبارية انما الكلام فى وصفها بامور موجودة (شرح مواقف)

بل الموجود ههنا ليس الا الحركة والسرعة والبطوء امر ان اعتباريان قائمان بالحركة ولا نزاع[١] فى جوازه اذ الكلام فى وصف الاعراض بالاعراض قوله وبهذا تبين اى بما ذكر من ان هناك حركة واحدة سريعة بالقياس الى حركة وهى نفسها بطيئة بالقياس الى الآخر ظهر ان اختلاف الحركة بالسرعة والبطؤ ليس اختلافا بالذات بل بالعوارض الاضافية الاعتبارية وفى عبارته تسامح[٢] قوله لايختلف بالاضافات يعنى ان اختلاف الانواع ليس الا بالفصول[٣] دون الامور الخارجية الاضافية الاعتبارية وفيه انهم اتفقوا على ان انواع الكون الموجود بالاتفاق ليس بالفصول بل بالعوارض الاعتبارية تأمل[٤] قوله ولا جسم لانه مركب من الاجزء العقلية كالجنس والفصل اوالوجودية كالهيولى والصورة اوالجواهر الفردة اوالمقدارية كالابعاد قوله وذلك امارة الحدوث اما التركيب فلاحتياجه

٢ وايضا انه ليس مابعد ما قاله جمهور المتكلمين من ان لله تعالى مهية كلية صارت شخصا بانضمام التشخص الاعتبارى من غير ان يتركب (منه ره)

٣ فالنوع والفصل هما النوع والفصل فى اصطلاح المنطق فالاختلاف بين مفهوم الانسان ومفهوم الفرس بعد مشاركتهما فى مفهوم الحيوان بالناطق والصاهل لا بالامور العارضة لزيد وعمرو وغيرهما من افراد الانسان الموجودة فى الخارج ولهذا الفرس وذاك الفرس وسائر افراد الفرس الموجودة فى الخارج لكون زيد ابا عمرو اوابنه اوقبل عمرو او بعده وانواع الكون الموجود باتفاق العقلاء من المتكلمين والحكماء مثل افراد الانسان وافراد الفرس ليس اختلافها بالفصول فزيد لايخالف عمرا بالناطق وانما المخالفة بكون احدهما اباو ابنا متقدما اومتأخرا طويلا او قصيرا الى غير ذلك من الاضافات والاعتبارات فلامنافات بين قولهم اختلاف الانواع ليس الا بالفصول دون الامور الخارجية الاضافية الاعتبارية وبين قولهم اختلاف انواع الكون الموجود الخ وقوله تأمل اشارة الى ما بينا من التوفيق (فوايد باقيه) ٤ وجه التأمل ان المراد من قولهم ان اختلاف الانواع ليس الا بالفصول الانواع الحقيقية وهى الانواع بالمعنى المنطقى واطلاق الانواع على انواع الكون وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق على المسامحة بل هى اشخاص للكون المطلق (فوايد باقيه)

١ وما قيل من ان الجزء الذى لايتجزى اخفى الاشياء خطابى (منه ره) ٢ اى كل ممكن مباين لذاته فهو حادث عندهم والا فمن الممكنات صفات الله تعالى وليست بحادثة عندهم (لمحرره)

الى الجزء وكل محتاج ممكن وفيه ان اللازم منه هو الامكان دون الحدوث الا ان يقال كل ممكن فهو حادث عندهم فالاولى اخذ الامكان بدل الحدوث واما التحيز فلان التحيز لايوجد الا مع الحيز والحيز حادث لمامر من ان ما سوى الله تعالى حادث ومامع الحادث فهو حادث وفيه ان هذا مبنى على ان الحيز موجود فى الخارج وذلك ليس كذلك على اصل المتكلمين ولان التحيز محتاج الى حيز ما والاحتياج امارة الحدوث وفيه ما فيه قوله وجزء من الجسم هذا على ما ذهب اليه المشايخ* من ان معنى الجوهر ما يتركب عنه غيره لكن بقى ان هذا لا يليق لما سيجئ من قوله ثم ان مبنى التنزه الى قوله لاعلى ما ذهب اليه المشايخ ره قوله اومتحيز او الاولى بدله ان يقال او ماديا فى عديل قوله مجردا قوله وارادوا به يعنى ليس مرادهم بالموجود فى تفسير الجوهر الموجود بالفعل والا لكان الشك فى وجود جبل من الياقوت والبحر من الزيبق شكا فى الجوهرية بل مرادهم به مهية اذا وجدت كانت لافى موضوع هذا هو المشهور وانما زاد قيد الممكنة تصريحا للمراد بقرينة انه من اقسام الممكن واليه اشار بقوله جعلوه من اقسام الممكن لكن مثل هذه القرينة هل هى مقبولة فى صناعة التعريف اولا اولان المتبادر من عبارة التعريف

٣ اشارة الى ان الاحتياج امارة الامكان لا الحدوث وجوابه ان الاحتياج امارة الامكان والامكان امارة الحدوث عند المتكلمين واما عند الفلاسفة فلا فالاولى ان يقال بدل الحدوث الامكان (س) (٣) اى اللازم هو الامكان (منه)

٤ وما يتركب عنه غيره وذلك امارة الامكان (منه ره) ٥ ويمكن ان يقال انما وضع التحيز موضع المادى لرعاية المقابلة وهى قوله ولا جسم (ملا عبد الرحمن)

٦ قوله والا لكان الشك آه قيل لانم بطلان اللازم نعم يطلق الجوهر عليهما حال الشك لكنه ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز باعتبار انهما لو وجدا كانا جوهرين (فوايد باقيه)

٧ وقد يدفع بان المتبادر من الوجود فى قولهم اذا وجدت الوجود الذى يكون منشأ الاثار والافكار الخارجية وليس هذا الا الوجود الخاص (منه ره) ٨ قوله هل هى مقبولة فى صناعة التعريف اى فى اسلوب التعريف وطريقته والاستفهام لانكار المعطوف عليه وتقرير احد المعطوفين من قوله او المتبادر وقوله اوالمهية شائعة آه يريد ان الشارح جعل قرينة اعتبار الامكان فى التعريف حال المعرف وهو كونه من الممكنات ـ

- وهذا غير ملتفت اليه فى التعريفات وانما يجعل القرينة ما هو فى عبارة التعريف كقوله اذا وجدت وهو يدل على زيادة الوجود لان حرف الشرط يدل على انفكاك الوجود عن المهية ونفس الشئ او جزؤه لاينفك عنه وزيادة الوجود يستلزم الامكان وكقوله فان المهية شائعة آه وقوله والزيادة يعنى زيادة الوجود والمهية الكلية عند الفلاسفة من خواص الممكنات فليس وجود الواجب زائدا على المهية عندهم لان مهيته عين وجوده الخاص والوجود الخاص جزئى فكذا مهيته وقوله الوجود المطلق زائد على الواجب ايضا يعنى ان المراد بقولهم مهية اذا وجدت آه الوجود المطلق فاللازم من التعريف زيادة الوجود المطلق وهو كذلك فى الواجب والممكن فلايلزم من ذلك اعتبار الامكان الا ان يقال ان المراد به الوجود الخاص (فوايد) ١ قوله وايضا يرد النقض بالجواهر الشخصية يعنى انها وان صدق عليها انها اذا وجدت كانت لافى موضوع لكن لايصدق عليها انها ماهية كلية (فوايد باقيه)

زيادة الوجود على المهية اذ المهية شائعة فيما وقع فى جواب ما هو وما وقع فى الجواب لا يكون الا كليا ولهذا قيل لفظ المهية يدل على الكلية بالالتزام والزيادة والمهية الكلية عندهم من خواص الماهيات الممكنة لكن بقى ان الوجود المطلق زائد فى الواجب ايضا وما هو عينه هو الوجود الخاص وايضا[١] يرد النقض بالجواهر الشخصية **قوله** واما لو اريد بهما يعنى او فسر الجسم والجوهر بالقائم بذاته او الموجود لافى الموضوع فالمانع ح من الاطلاق عدم ورود الشرع به دون عدم صحة المعنى فى حقه تعالى ❁ واعلم ❁ انه ذهب الكرامية الى اطلاق لفظ الجسم عليه تعالى بمعنى القائم بذاته وبعضهم بمعنى الموجود واستعمال الجوهر بمعنى الموجود القائم بذاته وبمعنى الذات والحقيقة اصطلاح شائع فيما بين الحكماء كذا فى شرح المقاصد **قوله** فانما يمتنع اما سمعا فلعدم ورود الشرع به واما عقلا فلايهامه بما عليه المجسمة من كونه جسما بالمعنى المشهور وبما عليه النصارى من انه جوهر واحد له ثلثة[٢] اقانيم **قوله** مع تبادر الفهم اشارة الى المانع العقلى **قوله** وذهاب المجسمة الخ كانه قيل لم قلتم ان الجسم والجوهر لا يطلق عليه تعالى والحال ان المجسمة والنصارى يطلقونه عليه

٢ جمع اقنوم بمعنى الصفة

يعنى ان النصارى اثبتوا له تعالى ثلاث صفات الوجود والعلم والحيوة ويسمون الوجود ابا والعلم ابنا والحيوة روح القدس سمع ٢ اى ثلثة اصول العلم والقدرة والحيوة (منه ره)

١ بان يكون معطوفا على قوله تبادر الفهم ويكون مجرورا اشارة الى مانع آخر عقلى يعنى لو اطلقوا الجسم او الجوهر عليه تعالى فذهب الوهم الى انهم مثل المجسمة والنصارى يقولون بهما بالمعنى الذى يجب تنزيهه تعالى عنه او اشارة الى وجه تبادر الفهم الى المركب والتحيز (س)

عليه تعالى وفيه احتمال آخر كما لا يخفى قوله فان قيل اشارة الى النقض الاجمالى قوله قلنا بالاجماع[٢] اشارة الى منع ورود الشرع مستندا الى الاجماع قوله وقد[٣] يقال لعل هذا جواب عن النقض بطريق المعارضة دون المناقضة فلايتجه ان رده بقوله وفيه نظر كلام على السند بطريق المنع وهو غير موجه على قانون التوجيه قوله وفيه نظر اذ الترادف ممنوع وعلى تقدير التسليم فالاذن[٤] باحد المترادفين او الملزوم ليس اذنا بالمترادف الآخر او اللازم اذ قد يكون فيه ايهام مالا يليق بذاته تعالى فالامر فيه توقيفى فالاذن من صاحب الشرع واجب على ما ذهب اليه الاشعرى واما على مذهب اليه المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ثبوت معنى من المعانى لذاته تعالى صح اطلاق ما يدل عليه من الالفاظ من غير توقف على الاذن من الشارع ووافقهم القاضى ابوبكر الباقلانى منا لكن اشترطان لايكون لفظا موهما بما لايليق بذاته تعالى قوله اى ذى صورة وماورد فى الحديث من ان الله تعالى خلق آدم على صورته مأول[٥] بانه خلق على صورة اختارها واجبهامن بين الصور كما يقول السلطان اجلست فلانا على سريرى وان لم يجلسه على سرير نفسه ولكن

٢ هذا الجواب منعى (منه ره)

٣ وهذا الجواب تسليمى لكنه مزيف (منه ره)

٤ كما يقال ان الله تعالى خالق كل شئ ولا يقال خالق القردة والخنازير (منه رحمه الله)

٥ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قاتل احدكم فليجتنب الوجه فان الله خلق آدم على صورته قال السيد فى حواشيه على المشكوة قوله خلق آدم على صورته الضمير راجع الى آدم اى خلقه على صورته التى كان عليها من مبدأ فطرته الى منقرض عمره لم يتفاوت ولم يتغير هيئته بخلاف سائر الناس فان كل واحد منهم اولا نطفة ثم يكون علقة ثم مضغة ثم عظاما واعصابها عارية ثم عظاما واعصابها مسكوة ثم لحما ثم حيوانا مجيبا فى الرحم لا يأكل ولا يشرب بل يتغذى من عرق كالنبات ثم يكون مولودا رضيعا ثم طفلا مراهقا ثم شابا ثم كهلا ثم شيخا ويحتمل ان يرجع الضمير الى مضروب يعنى فليجتنب المضروب فانه مجمع المحاسن والادراكات والحواس وخلق آدم على تلك الصورة فلانضربه تكريما بصورة آدم عليه السلام (آخوند شيخ رحمه الله)

(١) وهذا التوجيه يوهم اشتراك صفة الواجب مع صفة آدم معنى وكون صفة آدم من جنس صفته تعالى والتحقيق ان اطلاق العلم مثلاً على صفته تعالى وصفة المخلوق بمجرد الاشتراك اللفظى (آخوند شيخ ره) ١ ويحتمل ان يرجع الضمير الى الله تعالى ويكون الاضافة تشريفا وتكريما كالاضافة الى بيت الله وناقة الله ويكون المعنى خلق آدم على صورة اختارها وجعلها

على ما اختاره واحب من بين السرائر او انه خلق على صفاته من العلم والقدرة والارادة وغير ذلك قوله واحاطة الحدود والجمع باعتبار المواد اذ احاطة الحد الواحد كاف في وجود الشكل كما في الكرة قوله اى ذى عدد وكثرة من جهة الاجزاء واما الكثرة من جهة الصفات فغير ممتنع بل واقع قوله وباعتبار انحلاله اليها[٢] متبعضا ومتجزيا قال الفاضل المحشى ره لكن يعتبر فى التجزى كون ما اليه الانحلال ما منه التركيب بخلاف[٣] التبعض تم كلامه اقول ذلك معتبر فى الانحلال اذ هو عبارة عن بطلان الصورة وزوالها بخلاف[٤] التبعض والتجزى فانه بمعنى مطلق الانقسام وقد يقال فى الفرق ان ذات التجزى ان لم يكن له اجزاء بالفعل فلا يسمى مركبا وقد يسمى متبعضا ومتجزيا من حيث انه قابل الانقسام وان كون الاجزاء ذات المقدار والوضع معتبر فى التبعض دون التركب قوله اى المجانسة بالمعنى العرفى[٥] وهو المشاركة فى الجنس المصطلح واما[٦] المائية بالمعنى اللغوى هو المجانسة بمعنى المشاركة فى الجنس بالمعنى[٧] اللغوى وقد يعد الانسان جنسا لغة لمشاركة زيد وعمرو فى الانسانية[٨] واليه اشار بقوله والمجانسة يوجب التمايز بفصول

آه

نسخة من بين مخلوقاته اذ ما من موجود الاوله مثال فى صورته ولذلك قيل الانسان عالم اصغر ثم ان مجمع محاسنه ومظهر لطائف الصنع فيه هو الوجه فبالحرى ان يحافظ ويتحرز عما يشوبه ويقبحه فلا يضرب عليه انتهى (آخوند شيخ ره)

٢ كانحلال الجسم المركب الى العناصر التى هو منها (مولوى عبد الرحمن)

٣ كانحلال مقدار معين من الماء مثلا الى مقدارين معينين تبعض وليس بتجزى لان تركب الماء المذكور ليس من المائين المذكورين (مولوى عبد الرحمن)

٤ فيلزم على الشارح ان يعتبر فى التبعض كالتجزى الانحلال الى ما منه التركيب (منه ره)

٥ ومنشأ حمله على المصطلح دون اللغوى ما سيأتى من قوله ولا يشبهه شئ (منه ره)

٦ اعلم ان المائية مشتقة عما هو حذفت الهاء والواو وعوضت عنهما الياء النسبة كما ان الماهية مشتقة عما هو حذفت الواو وعوضت عنها الياء المشددة وعلاقة النسبة وقوعه فى جواب ما هو عن السؤال بما هو (منه ره) ٧ ولذا حمل الشارح المجانسة على المشاركة فى الجنس المصطلح دون اللغوى (منه ره) ٨ اى الى كون المجانسة بالمعنى العرفى لا اللغوى (س)

آه[1] وحمل الفصل على مطلق المميز بان يتناول التشخص والتعين ايضا تعسف وقوله لان معنى قولنا اشارة الى بيان المناسبة بين المعنى الاصلي للماهية وبين المعنى العرفي فلا يرد[2] ما قال الفاضل المحشي ره لكن يرد ان يقال المعتبر في المهية هو الجنس اللغوي[3] لا المنطقي وهم يعدون البشر جنسا فلا يلزم التركب تم كلامه هذا على اصل المتكلمين اذ هم يثبتون للواجب تعالى حقيقة نوعية بسيطة من غير لزوم التركيب في ذاته تعالى واما على اصل الفلا سفة فالواجب تعالى منزه عن المهية بالمعنى اللغوي لاستلزامه التركيب مطلقا فكل شخص له مهية سواء كانت نوعية اوجنسية فهو مركب عندهم وهو قريب الى التحقيق قوله وتوابع المزاج[4] والتركيب هذا بطريق جرى العادة واما على مقتضى التحقيق فلايتم على اصل الشيخ الاشعري اذ الواجب تعالى على رأيه قادر على ان يخلق الشكل[5] في الجوهر الفرد من غير احتياج الى المزاج والتركيب قوله عن نفوذ بعد[6] متوهم اومتحقق في

١ دفع سؤال مقدر تقريره ان المراد المجانسة بالمعنى اللغوي وقول الشارح لايشير الى المجانسة بالمعنى العرفي لان المراد بالفصل مطلق المميز بان يتناول التشخص والتعين اجاب بقوله الفصل آه (س)

٢ انت خبير بان مقص الفاضل المحشي ره الاعتراض على المص والشارح فرده على الفاضل المحشي بكلام الشارح كما يشعر به قوله واليه اشار بقوله والمجانسة آه ليس على ما ينبغي والاقرب ما ذكره الفاضل البحر ابادي من ان كون المعتبر في المهية الجنس اللغوي لا المنطقي في حيز المنع الى ان يصح النقل انتهى كلامه لكن لو كان غرض الفاضل المحشي ره المنع فلا يتوجه عليه الكلام فافهم (المولوي قاسم ره)

٣ الاولى ان يقال بدل قوله لا المنطقي لا المصطلح (منه ره) *والى ان المهية مشتق عما هو (منه ره)

٤ والمزاج كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فيكون جنس هذه الكيفيات الاربع (س)

٥ قيل ان الشكل هيئة يكون من احاطة خط او خطوط وهذا لايتصور في الجوهر الفرد والله تعالى ليس بقادر على الممتنعات فكيف يصح هذا الكلام من الشيخ الاشعري والجواب ان الممتنع انيكون الخط في نفس الجوهر فليكن في حيزه وهو السطح المحيط به حتى يحصل بالخط الواحد الشكل المدور واما غير المدور فلايتصور في الجوهر الفرد اذ لابد فيه من الزاوية فلابد وان يكون جزء من المحاط فيها وجزء آخر منه في غيرها فيلزم التجزي هف (فوايد باقيه)

٦ البعد عبارة عن امتداد موهوم عند المتكلمين او محقق عند الفلاسفة قائم بالجسم البتة عند المشائين او قائم بنفسه ايضا عند القائلين بان المكان عبارة عن بعد موجود ومجرد فمنهم من احال خلوه عن الشاغل ومنهم من جوز ذلك وهم قائلون بوجود الخلاء والمتكلمون وان جوزوا الخلاء لكنهم لايقولون -

بعد آخر كذلك ومعنى النفوذ تطابق البعدين المتوهمين او المتحققين تطابقا بالكلية فقوله متوهم او متحقق متعلق بالمجموع او بالثانى كما هو الظاهر واما نفوذ المتوهم فى الموجود وبالعكس فمحتمل عقلى لم يذهب اليه احد والظاهر ان هذا مذهب اصحاب الخلاء واما على مذهب اصحاب السطح فالتمكن عبارة عن ملاقات الطرف بالطرف الاخر من غير ملاقات الاعماق قوله يسمونه اى البعد الثانى متوهما كان كما عند المتكلمين او متحققا كما عند افلاطون وتبعه قوله والبعد اى البعد الذى يسمونه المكان اومطلقا قوله التمكن اخص هذا على مذهب المتكلمين واما على مذهب الحكماء فهما مترادفان قوله لان الحيز ومامر من ان الحيز عند المتكلمين هو الفراغ تفسير الحيز بمعنى المكان دون الحيز المطلق قوله فيلزم قدم الحيز نوعا او شخصا لامتناع التحيز بدون الحيز واللازم باطل لما ثبت حدوث سوى الله تعالى وصفاته نوعا او شخصا ومبناه على ان الحيز موجود لا متوهم قوله فيكون محلا للحوادث لان الكون فى الحيز من الموجودات الخارجية عند المتكلمين قوله فيكون متناهيا واللازم باطل اذ التناهى من خواص المقادير والاعداد وهما من خواص الاجسام وفى كون الاعداد من خواص الاجسام تأمل (واعلم) ان هذا مبنى على بطلان كونه تعالى جزأ لايتجزى لما مر ولانه اخس الاشياء واحقرها وعلى وجود الحيز وتناهى الابعاد والا فيجوز ان يكون الناقص جزأ لا يتجزى وانيكون المساوى مساويا للحيز وممتدا الى غير النهاية قال الفاضل المحشى ره نعم يلزم

التجزى

- بوجوده بل يجعلون عدما محضا محصورا بين حاصرين ولهذا يفسرونه بكون الجسمين لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما فقد ظهر لك ما قررناه ان فى عبارته جزازة (مولوى كيستلى ره)

١ والظاهر هو المطلق اذ لا قائل بكون البعد المادى مكانا ولايطلق البعد على السطح الباطن الذى يسمونه المكان عند المشائين (منه ره)

٢ كما يقتضيه الدليل وفيه تأمل (منه ره)

٣ وهو خلاف مذهب المتكلمين لان الحيز عندهم هو الفراغ المتوهم آه (س)

٤ وقد يقال فى ابطال كونه مساويا او ناقصا او زائدا انها من خواص المقادير والاعداد (منه)

٥ اى على صحة هذا الدليل (منه ره)

٦ فلا يلزم على تقدير ان ينقص عن الحيز تناهيه كما فى الجوهر الفرد فانه متحيز وليس بمتناه لان التناهى من صفات الكم بالذات او بالغير متصلا كان او منفصلا وليس الجوهر الفرد بكم (مولوى عبد الرحمن)

١ قيل ان انتفاء الزيادة والنقص انما يستلزم التجزی علی التبادر ان ماينتفيان عنه معدوم اومجرد ولكن فرضه متحيزا يستلزم كونه موجودا ماديا فبانتفاء الامرين يوجب تساوی الاجزاء فيلزم التجزی قيل الترديد بين الامور الثلثة ليس باعتبار المعنى الحقيقى للحيز ليرد انه لايتصور الزيادة والنقصان بل باعتبار المعنى العرفى له وهو ما ينسب اليه الشیٔ بواسطة لفظة فی كما يقال الماء فی الكوز وزيد فی المسجد وعمرو فی الكرسی فالماء مساو لداخل الكوز وزيد انقص من المسجد وعمرو ازيد من الكرسی (فوايد باقيه)

التجزی ح تم كلامه وفيه ان التساوی بمعنى عدم الزيادة والنقصان لا يستلزم[٢] التجزی ولو قال التحيز لا ستلزامه[٣] الاحتياج ينافی الوجوب لكان اسلم واخصر قوله اما حدود واطراف للامكنة او انفسها اذ الجهة قد يطلق على منتهى الاشارة الحسية المستقيمة وقد يطلق على مقصد المتحرك بالحصول فيه او القرب اليه فعلى الاول يكون عبارة عن نهاية البعد الذی هو المكان وعلى الثانی ليس الا نفس المكان قوله ولا يجری عليه زمان آه يعنى ان وجوده ليس زمانيا بمعنى انه لا يمكن حصوله الا فی زمان كما ان معنى كونه مكانيا انه لا يمكن حصوله الا فی مكان قوله والله تعالى منزه عن ذلك اذ ليس فی ذاته تجدد ما وتغير ما تدريجيا كان او دفعيا حتى يقدر بالزمان وينطبق عليه اويتعلق بالآن الذی هو طرف الزمان فما لا تغير فيه اصلا لا تعلق له بالزمان قطعا نعم وجوده تعالى مقارن للزمان[٦] وحاصل معه واما انه زمانی او آنی واقع فی احدهما فكلا وبين الحصول فيه وبين الحصول معه بون بعيد[٧] تامل قوله فلم يبال بتكرار الالفاظ المترادفة كالمتبعض والمتجزی قوله والتصريح بما علم ضمنا لما انه آه لما علم انه واجب علم انه قديم ولما علم انه ليس بجسم علم انه ليس بمصور ولا محدود ولا متناه ولا موصوف بالكيفية ولما

٢ وفيه تامل (منه ره)

٣ وانت خبير اذا كان غير متناه يكون متجزيا فيكون المساوی له متجزيا ايضا وقد نقل عن الفاضل الجندی على قوله لا يستلزم التجزی وفيه تامل (لمولوی قاسم ره)

٤ وفيه مامر غير مرة ان الاحتياج المنافی للوجوب هو الاحتياج فی الوجود وهذا الاحتياج فی الحيز (لمولوی قاسم ره)

٥ ولاخفاء فی الامتناع ووجود شیٔ بدون الشیٔ لايوجب توقفه عليه وماهو المستحيل هو التوقف (منه ره)

٦ قال قدس ره فی حواشيه على شرح حكمة العين معية الشیٔ بالزمان عبارة عن ظرفيته له واذا كان مع ذلك الوقت كان فيه هذا لعل الامر بالتامل لذلك تامل (تحرير)

٧ والاول مستلزم للثانی دون العكس (منه ره)

١ قيل بل النزاع فى صحة اطلاق هذه الالفاظ على الله تعالى فاذا انتفى المعنى اللغوى منه لايصح اطلاق هذه الالفاظ عليه وايضا ما يمتنع التغاير اعم من المعنى العرفى وانتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص وكذا ما يتركب منه غيره اعم من المعنى العرفى وما يتركب هو عن غيره من المعنى العرفى للجسم (فوايد)

علم انه واحد علم انه ليس بمعدود ولما علم انه ليس بمتبعض علم انه ليس بمركب قوله من ان معنى العرض فيه ان النزاع فيما هو المتعارف من معانى هذه الالفاظ[١] دون المعانى اللغوية قوله بصفات الكمال اذ من جملة صفات الكمال هو الوجوب قوله يلزم النقص[٢] والحدوث اذ من جملتها الوجوب فاذا لم يتصف بالوجوب يلزم الاتصاف بالامكان وهو معدن كل نقص وحدوث ويرد عليه ان عدم الاتصاف بالصفات الكاملة بمعنى رفع الايجاب الكلى لا يستلزم عدم الاتصاف بالوجوب حتى يلزم النقص والحدوث وايضا ان عدم اتصاف الاجزاء بها لايستلزم عدم اتصاف المجموع من حيث هو مجموع والنقص انما يلزم لو لم يتصف المجموع ايضا وقد يدفع بان عدم الاتصاف بصفة من صفات الكمال دليل على عدم الاتصاف بالوجوب اذ هو معدن[٣] كل كمال ومبعد كل نقصان ولا شك ان عدم اتصاف جزء من الاجزاء بالوجوب يستلزم عدم اتصاف المجموع من حيث هو مجموع به اذ امكان الجزء يوجب امكان الكل فيلزم النقص قطعا قوله فيلزم اجتماع الاضداد وذلك باطل والنقض بالهيولى[٤] العنصرى بانها شخص واحد فى جميع العنصريات مع انها متصف

٢ ولا خفاء فى ان الجزء من الاجزاء لايخلو من ان يكون بالنسبة الى الوجود الخارجى واجبا او ممكنا فعلى الاول يلزم تعدد الواجب وعلى الثانى امكان المجموع فيلزم الحدوث والنقص (منه ره)

٣ فيه ان كون الواجب كذلك اول المسئلة ومحل النزاع ههنا ليس الا ذلك فيلزم المصادرة فتامل (منه ره)

٤ قوله والنقض بالهيولى الى قوله ما نحن فيه ويمكن الجواب بان الدليل على مذهب المتكلمين وهم انكروا الهيولى ثم ان الحكماء قالوا بان الجسم البسيط كالماء والنار او التراب او الهواء متصل واحد بالذات وانما الانفصال بسبب العارض واما ان الهيولى فى زيد عين الهيولى فى عمرو فهو ظاهر البطلان ولو اريد ان مجموع الهيولات فى العالم بحيث لا يشذ شخص واحد فليس المجموع متصفا بالاضداد بل المتصف بكل ضد هو قطعة منها ولو اريد ان الهيولى فى شئ من اجزاء العالم لم يكن بعينها هيولى فى شئ آخر قبله وفى ثالث بعده وفى رابع وهلم جرا فنقول ان هذه الهيولى لم يتصف بالاضداد فى زمان واحد وانما يتصف بكل فى زمان آخر (فوايد باقيه)

١ وهي مستوية الاقدام الى قوله تأمل فنقول هذا القول استدلال على ان الذات ليست بمتحققة لانه يدل على ان نسبة الجميع اليها سواء فالمنع منع للاستواء في افادة المدح وسنده

متصف بالاضداد مدفوع بانها موصوف بالتبع وما هو الموصوف بالحقيقة هي الصورة المتعددة والكلام في الموصوف بالذات وايضا ان الهيولى متحيز فكل ضد في محل غير محل الاخر بخلاف ما نحن فيه قوله وهي مستوية الاقدام وقد يمنع المساواة فيجوز ان يكون المخصص ذاته كما[٢] في صفاته تعالى وعدم دلالة المحدثات عليها لا يدل[٣] على عدم ثبوتها في نفس الامر تأمل قوله فيكون حادثا[٤] فيه انه يجوز ان يكون المخصص موجبا لا مختارا حتى يكون الاثر حادثا قوله بخلاف مثل العلم اشارة الى جواب دخل مقدر كانه قيل ما ذكرتم يجري في الصفات ايضا قوله لانها تمسكات ضعيفة كما لا يخفى بادنى توجه وقد اشرنا الى البعض من الضعف فتوجه قوله والجواب ان ذلك يعني ان الحكم بان كل موجودين فرضا هو اما متماسان او متباينان في الجهة حكم وهمي يتبادر اليه قياسا للمعقول على المحسوس ولا عبرة بحكمه في المعقولات ولو قيل ان الوهم لا يدرك الا المعاني الجزئية فكيف يحكم على المعقول بحكم المحسوس قياسا للمعقول عليه ولا شك ان ذلك فرع تعقل المعقول قلنا معناه ان العقل باستعمال آلة الوهم يحكم على المعقول بحكم المحسوس بخلاف العقل الخالص فانه يمنع الحصر المذكور وهو يكذبه ولا يحكم على المعقول بحكم المحسوس قوله

ان صورة الانسان يفيد المدح وصورة الذئب او القردة يفيد النقص وكذا ريح المسك يفيد المدح وريح القاذورات يفيد النقص ففي كل من الصور والكيفيات توجد افادة المدح والنقص (فوايد)

٢ قوله كما في صفاته تعالى قياس مع الفارق لان نفس الصفات توجب المدح ونقايضها توجب النقص فنسبتها الى الله تعالى اقوى من نسبة نقايضها (فوايد باقيه)

٣ قوله لا يدل على ثبوت هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها لا يدل على عدم ثبوتها اما الثاني فظاهر واما الاول فوجهه ان الضمير في عليها وثبوتها الى الصور والكيفيات فاريد بالضمير الاول طائفة منها وبالضمير الثاني طائفة اخرى منها اضداد الطائفة الاولى فيكون في الكلام استخدام (فوايد باقيه)

٤ قوله فيكون حادثا فيه انه يجوز ان يكون المخصص موجبا لا مختارا حتى يكون الاثر حادثا هذا يدل على ان اثر الموجب لا يكون حادثا وهو باطل لان نقل بدن زيد يوجب سقوطه ان اخذ تحته وكل من المؤثر والاثر حادث فالاولى كان ان يقول يجوز ان يكون المخصص قديما موجبا (فوايد)

١ قوله سلوكا آه اى هذا التأويل السلوك سبيل الذى هو الاحكم وهذا السبيل الاحكم يوافق بالحصر الذى وقع على الراسخون من بعض القراء قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله والراسخون فانه عطف على الله اى لا يعلم تأويل مثل هذه الآيات المتشابهات الا الله والراسخون اى العلماء الكاملين (عبد الرحمن)

والادلة القطعية الخ يعنى ان الدليل العقلى اذا عارض الدليل النقلى وجب تأويل النقلى اوالتفويض اذ العقلى مرجع لانه اصل كما بين فى موضعه قوله للطريق الاسلم الموافق للوقف على الا الله فى قوله تعالى ومايعلم تأويله الا الله قوله صحيحة مطابقة لما يفيده الادلة القطعية من التنزيهات جمعا بين الدليلين قوله بضبع القاصرين الضبع العضد قوله للسبيل الاحكم الموافق لعطف قوله تعالى والراسخون فى العلم على الله قوله الاتحاد فى الحقيقة النوعية وهو[٢] المعنى العرفى المصطلح قوله فظاهر اى عدم[٣] المماثلة بهذا المعنى بين الواجب وغيره ظاهر لاستلزامه[٤] تعدد الواجب بل تركبه المنافى للوجوب بمقتضى التحقيق وان منع المتكلمون لزوم التركيب فى المجانسة والاتحاد فى المهية النوعية كما مر الاشارة اليه ولا يبعد كل البعد ان يقال ان قول المص لا يشبهه[٥] شئ يؤيد حمل المهية فيما سبق على المعنى العرفى كما حمل الشارح عليه ثمة تأمل قوله اى يصلح كل منهما لما يصلح له الآخر ولو فى شئ يؤيده قوله ولا يسد مسده فى شئ وانما اتى بلفظ كل تنبيها على ان المعتبر هو سد كل من الطرفين مسد الاخر لا سد احد الطرفين كما يوهمه قوله بحيث يسد احدهما مسد الاخر قوله بحيث لا مناسبة بينهما حتى ان الاشتراك بينهما لفظى كما

٢ وفيه بحث لان هذا اذا كان الوجوب مقتضى الحقيقة النوعية واما اذا كان التشخص فلا (منه ره)

٣ اعلم ان المماثلة بمعنى المشاركة فى وصف جنس تحته انواع اربعة المتشابهة وهى المشاركة فى بعض الاوصاف والمشاكلة وهى المشاركة فى الهيئات والمساوات وهى المشاركة فى المقدار والمضافات وهى المشاركة فى النسبة والمماثلة بمعنى المشاركة فى جميع الاوصاف المعرفة بما يقوم احدها مقام الآخر ويسد مسده فيدخل فيها الانواع الاربعة وطول الاجزاء فى الكل (شرح)

٤ فان حقيقته وجوب الوجود وبرهان التمانع قد ابطل تعدد الواجب (فوايد باقيه)

٥ اذ لو حملت على المعنى اللغوى يلزم استدراك قوله ولا يشبهه شئ كما لا يخفى (س)

١ فوجود كل شیء هونفس ماهيته فكما لامشاركة فی نفس ماهية الشیء فكذا لا مشاركة فی وجوده (فوايد باقيه) ٢ اجيب بانه يفهم من هذا ان للعلم وجودا عند بعض من المتكلمين ويجوز ان يكون الاشعرية (منه ره) ٣ ای لو قلنا ان العلم صفة للواجب فيكون ح موجودا (عبد الرحمن)

كما قيل قوله موجود وعرض وعلم محدث ولفظ العلم مقحم والاولی تركه ويرد[٢] عليه انه لاوجود للعلم فی الخارج عند كثير من المتكلمين قوله ويتجدد فی كل زمان كما هو مذهب الشيخ الاشعری قوله فلو اثبتنا العلم[٣] آه وحق العبارة ان يقال ان العلم صفة قــــوله لكان موجودا فی الخارج وفيه ان مجرد اثبات كون العلم صفة الله تعالی لايستلزم كونه موجودا اذ صفة الذات قد يكون اعتبارية تأمل قــــوله وصفة وفيه شائبة كون التالی عين[٤] المقدم تدبر قــــوله فلا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه وفی تفرعه[٥] علی ما فرع عليه تأمل قــــوله واجب الوجود ای لذات الموصوف بمعنی الاستغناء عن غير الذات قــــوله وقد صرح حيث جعل[٦] عدم اشتراك العلم فی جميع الاوصاف المذكورة مع الاشتراك فی بعض منها كالوجود مستلزما لعدم تماثلها حيث فرع بقوله فلا يماثل علم الخلق قال الفاضل المحشی يرد عليه ان هذا التصريح يناقض قوله فلا يماثل علم الخلق اذ يفهم منه ان الاشتراك فی بعض الوجوه كاف فی المماثلة تم كلامه والجواب ان معنی قوله فلا تماثل علم الخلق بوجه من الوجوه انه

٤ توهم العينية باعتبار ان الحاصل ان كان صفة لله تعالی كان صفة لكن المراد فی جانب الجزاء محض الصفة بدون العرضية وفی جانب الشرط مطلق الصفة بلا اعتبار المحض وايضا الجزاء مجموع الامور الخمسة لا كل واحد واحد (فوايد باقيه)

٥ اقول المتفرع عليه قوله العلم منا موجود عرض الی قوله الی الابد ففی هذه الجملة تصريح بان علمنا موجود فقد علم من ذلك المشاركة فی الوجود فلزوم المماثلة بين العلمين بوجه من الوجوه وهو هذه المشاركة وقوله اشتراك الوجود لفظی فوجود كل شیء هو نفس ماهيته فكما لامشاركة فی نفس ماهية الشیء فكذا لامشاركة فی وجوده (فوايد باقيه)

٥ اذ قد علم من المتفرع عليه المشاركة فی الوجود الا ان يقال اشتراك الوجود لفظی (منه ره) ٦ ان قيل جعل الاشتراك فی البعض مع الاشتراك فی جميع الاوصاف المذكورة لعدم التماثل لايدل علی ان لابد فی التماثل من الاشتراك فی جميع الاوصاف بل يدل علی ان لابد من الاشتراك فی الوصف الزائد علی الواحد كما لا يخفی (فوايد)

١ حاصله انه لا يمكن اثبات المماثلة بينهما بوجه من الوجوه وفيه ما لا يخفى (منه ره)
٢ قوله لكن بقى حديث التفريع يعنى اذا اريد ذلك المعنى لا يكون قول صاحب البداية العلم منا موجود الى قوله بوجه من الوجوه تصريحا بان المماثلة لا يكون الا بالاشتراك فى جميع الاوصاف وهذا كلام مبنى على ما فهم من معنى كلام الشارح وليس المعنى ذلك (فوائد باقيه)   ٣ ولا خفاء فى ان الظاهر هو المخالفة وما ذكره تأويل (منه رحمه الله)

ليس لاثبات المماثلة بين العلمين وجه اصلا او يراد بالوجه الوجه الذى تحقق المماثلة لا الوجه مطلقا وقد يقال فى الجواب ان الغرض منه نفى المماثلة بابلغ وجه لكن[٢] بقى حديث التفريع تأمل قوله وقال الشيخ بطريق المعارضة قوله وما يقوله من تتمة كلام الشيخ الى قوله والظاهر قوله[٣] والظاهر انه لا مخالفة هذا توفيق من جانب الشارح ره بين قول الأشعرى وبين اهل اللغة بان مراد الشيخ الاشعرى بالمساواة من جميع الوجوه هى المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل فمعنى المماثلة فى الكيل هى المساواة من جميع الوجوه المتحققة فى الكيل بقى انه ان اريد بجميع وجوه الكيل جميع الوجوه مطلقا اى وجه كان فباطل[٤] بالضرورة وان اريد به الجمع المعين فلابد من بيانه اولا حتى يتكلم به ثانيا[٥] وقد يقال ان هذا معين ومعلوم[٦] باطلاق العادة وفيه محل بحث بعد قوله كالكيل مثلا[٧] بان[٨] لايكون الكيل الذى كيل به احدهما اكبر او اصغر من

٣ والجواب ان المراد بالظاهر الظاهر بحال لهم دون الظاهر من العبارة (منه رحمه الله)

٤ لجواز ان يكون الكيل الذى كيل به هذا من الخشب والاخر من غيره وغير ذلك

٥ اى بطريق جرى العرف والعادة (منه ره)
* بطريق العرف والعادة (منه ره)

٦ واحد لا معلوم كما قيل (منه رحمه الله)

٧ فلو قيل ان قوله مثلا مستدركة لان الكاف يفيد معناه قلنا ايراد قوله مثلا ان مثبت المماثلة ليس مقصورا بمدخول الكاف اعنى الكيل بل المراد ان مثبت المماثلة كالكيل ونحوه فافهم (منه رحمه الله)

٨ قوله بان لا يكون الكيل الذى كيل به احدهما الخ اقول المماثلة فى الكيل ان يكال الحنطتان بهذا الكيل المشخص المعلوم لابان يتكيلا مطلقا لان المستوى انما هو الفرد المشخص من الكيل دون مفهوم الكيل واما المساواة فى الكيل فهى ان يتساويا فى الامور العارضة على هذا الكيل من الامور التى ذكرنا فى تحرير كلام الشارح فاذا كان ما يكال له احدى الحنطتين اكبر من الاخر لم يكن المستوى مفهوم الكيل لافرد مفهوم منه وهذا باطل فالاكبرية والاصغرية ليستا من وجوه ما يتماثل به الحنطتان بل من وجوه مفهوم الكيل (فوائد باقيه)

الذى كيل به الاخر وان كان احدهما من الخشب والاخر من الذهب او الفضة الى غير ذلك وبان لايكون احدهما بالارتفاع والاخر بالسطح[١] الى غير ذلك من الامور المعلومة بطريق العرف والعادة تأمل قوله وعلى هذا اى على ان المراد بالمساواة المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة قوله ومساواتهما من جميع الوجوه سواء كان جميع الصفة التى بها المماثلة اولا والتخصيص بالاول ليس على ما ينبغى تأمل قوله برفع التعدد ويحتمل اى يراد به الاشتراك فى جميع[٢] الاوصاف الكلية قوله فكيف يتصور التماثل اذ التماثل فرع التعدد والتغاير بالذات قوله ولا يخرج عن علمه وقدرته اشار به الى انه عالم بعلم زائد وقادر بقدرة زائدة على ذاته تعالى كما هو مذهب الحق ولا خفاء فى ان[٣] ظاهر عبارته مشعر بان كل ما يتعلق به العلم يتعلق به القدرة وذلك ليس كذلك وتخصيص الشئ بالموجود بل الموجود الممكن لايجدى نفعا اذ الذات والصفات مما يتعلق به العلم دون القدرة اذ القدرة من جملة الصفات تأمل قوله[٤] وافتقار الى مخصص خارجى[٥] اذ الاحتياج الى ما يستند الى الذات ليس نقصا ومستحيلا قال الفاضل المحشى يرد عليه انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل لتعلق العلم كالممتنعات بالنسبة الى القدرة ثم كلامه ورد بان المقتضى لعلمه وقدرته نفس ذاته وللمعلومية ذوات المعلومات وللمقدورية هو الامكان المشترك بين الكل ولو ثبت علمه وقدرته بالبعض وجب ثبوتهما للكل والا لزم تخلف المقتضى عن المقتضى والترجيح بلامرجح بالضرورة

١ فالسطح ان يستوى الحنطة مع اطراف الكيل والارتفاع انيكون الحنطة زائدة على الاطراف فائقة عليها (فوائد باقيه)

٢ اى فى جميع الاوصاف النفسى (منه ره)

٣ يمكن ان يلاحظ الشئ مكررا فى المعطوف والمعطوف عليه فيراد فى كل معنى آخر او يعتبر عموم المجاز بان يراد بالشئ ما يطلق عليه لفظ الشئ بوجه فيتناول مطلق المعلوم والممكن (فوائد باقيه)

٤ اشارة الى الجواب بان تخصيص الموجود الممكن بما وراء الصفات وهو الوجود الممكن المحتاج فى وجوده الى الغير والصفات غير محتاجة الى الغير بل هى محتاجة الى ما ليس عينها ولا غيرها (فوائد باقيه)

٥ اى الى ما هو خارج ومنفصل من ذاته وغير مستند الى ذاته تعالى (منه رحمه الله)

وفيه ان هذا انما يتم لوكان المقتضى مقتضيا تاما وذلك ليس
بديهيا ولا مبرهنا عليه قوله مع ان النصوص وكذا الاجماع
قوله لا كما زعمت الفلاسفة ولو قيل ان الفلاسفة لا يقولون
بالعلم والقدرة فلا معنى لعدهم من المخالفين فى شمولهما قلنا
المراد بالعلم والقدرة العالمية والقادرية اى كونه عالما وقادرا
ولاخلاف للفلاسفة فى ذلك اويقال ان نفى شمول العلم والقدرة
اما بنفى الاصل اوبنفى الوصف اى الشمول وفيه مالا يخفى
تأمل قوله لا يعلم الجزئيات على وجه جزئى بان
يكون الجزئى الحقيقى معلوما بخصوصه بحيث يمتاز
عن جميع اغياره على وجه يمتنع حمله على غيره ﴿واعلم﴾
ان معنى قولهم ان الله لا يعلم الجزئيات على الوجه الجزئى
انه لايعلم على وجه يكون علمه زمانيا مخصوصا بالزمان دون
زمان بان يصح ان يقال حصل الآن او قبل ولم يحصل بعد
ويحصل فى زمان قريب او بعيد لا بمعنى انه لا يعلم الجزئى
بخصوصه بل جميع الاشياء جزئيا كان اوكليا حاضرة عنده من
الازل الى الابد وعالم بخصوصيات الجزئيات واحكامها على
ما كان عليه وسيكون علما مستمرا لا يتبدل ولا يتغير بتغير
الازمان والاحوال بوجه من الوجوه كعلمه تعالى بالامور الكلية
هكذا حققه المحقق الرازى فى بعض تصانيفه* ثم قال هذا
معنى قولهم انه تعالى يعلم[٣] الجزئيات على وجه كلى لاما توهم
بعضهم من ان علمه بطبايع الجزئيات دون خصوصياتها قوله
ولا يقدر[٤] على اكثر من واحد بمعنى انه لا يمكن ان يصدر عنه
ابتداء

١ لا يقال كيف ينعقد الاجماع مع خلاف الفلاسفة والمعتزلة لانا نقول لا يضر خلافهم الاجماع المعتبر وهو الاتفاق من الذين لهم اهلية الاجماع فى التنقيح وهى كل مجتهد ليس فيه فسق ولا بدعة فان الفسق يورث التهمة ويسقط العدالة وصاحب البدعة يدعون الناس اليها وسقطت العدالة بالتعصب والتبعية (فوائد)

٢ فى شرح المواقف ان جمهور الفلاسفة قالوا لا يعلم الجزئيات المتغيرة والا فاذا علم مثلا ان زيدا فى الدار الان ثم خرج فاما ان يزول ذلك العلم ويعلم انه ليس فى الدار اويبقى ذلك العلم ويعلم بحاله والاول يوجب التغير فى ذاته تعالى من صفة الى اخرى والثانى يوجب الجهل وكلاهما نقص يجب تنزيهه تعالى عنه (فوائد باقيه)

٣ ولاخفاء فى ان هذا يؤدى الى صدور الجزئيات عنه تعالى مع الجهل بها تعالى الله عما يقول به الظالمون (منه ره)

٤ قوله ولا يقدر على اكثر من واحد يريد انه تعالى قادر على الواحد قدرة بمعنى ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل وهذا لا ينافى كونه تعالى -

- فاعلا موجبا وانما المنافى ذلك القدرة بمعنى انشاء فعل وان لم يشأ تركه وهو غير مراد هنا فى شرح المواقف ان الفلاسفة الالهيين قالوا انه تعالى واحد حقيقى فلايصدر عنه اثران والصادر عنه ابتداء هو العقل الاول والبواقى صادر عنه بالوسائط اما ان الواحد الحقيقى

ابتداء من غير واسطة الا الواحد وهو المعلول الاول هذا هو المشهور والتحقيق ان الكل صادر عنه تعالى ابتداء من غير توسط فاعل آخر وان كان صدور البعض عنه مشروطا بصدور البعض الاخر عنه وبه صرح صدر الافاضل المحقق الطوسى قوله والدهرية قوم يسندون الحوادث الى الدهر ويبالغون فيه حتى كانهم لايثبتون صانعا وراءه فنسبوا اليه قوله انه لايعلم ذاته لان العلم نسبة لايحصل الا بين المتغايرين فلوكان عالما بنفسه لكان النسبة بين الشىء ونفسه وهو محال ورد بان التغاير الاعتبارى كاف فى النسبة قوله والبلخى وهو ابو القاسم البلخى المعروف بالكعبى كذا فى شرح المقاصد واما المفهوم من عبارة شرح المواقف حيث قال وابى القاسم البلخى ثم قال وقال الكعبى هو ان ابا القاسم البلخى غير الكعبى وكذا فى ابكار الافكار حيث قال فى بحث الارادة ومنهم النظام والبلخى والكعبى يدل على المغايرة قوله لايقدر على مثل مقدور العبد حتى لوحرك الله تعالى جوهرا الى حيز وحركه العبد الى ذلك الحيز لم يتماثل الحركتان زعما منه ان مقدوره اما طاعة اومعصية

لايصدر عنه اثران فلان لوكان مصدرا الالف وبا لكان مصدرية الالف غير مصدرية (با) لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر فان دخل فيه هما او احدهما لزم التركيب فى الواحد الحقيقى هف والا لكان مصدرا لمصدريتهما كما انه مصدر لهما اذ لايجوز ان يكون المصدريتان مستندين والا لم يكن هو وحده مصدر الالف وبا والمقدر خلافه وعاد الكلام فيهما فنقول كونه مصدرا لاحدى المصدريتين غير كونه مصدرا للاخرى فهذان المفهومان ان دخلا فيه او احدهما لزم التركيب والا لكان مصدرا لهما ايضا ولزم التسلسل فى المصدريات واما ترتيب الموجودات فهو ان الصادر الاول هو عقل وله اعتبارات ثلثة وجوده فى نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوبه بالغير نفس وباعتبار امكانه جسم وهو الفلك الاول وكذلك يصدر من العقل الثانى عقل ثالث ونفس ثالثة وفلك ثان الى العقل العاشر وهو العقل الفعال (فوائد باقيه)

١ قال البلخى ان الله تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد اى مقدوره لان المقدورية اما طاعة اومعصية او عبث وذلك على الله محال شرح

٢ واجيب بان الفعل فى نفسه حركة اوسكون وكونه طاعة اومعصية اوسفها اوعبثا اعتبارات تعرض للفعل من حيث انه صادر عن الفاعل العبد والله تعالى قادر على مثل ذات الفعل كذا قرره اصفهانى

١ بل هو كمال العبودية (منه ره) ٢ ولعل المراد بالصفات فى عبارة المصنف رحمه الله المبادى لها كالعلم والقدرة دون المشتقات كالعالم والقادر ويدل عليه قوله فيثبت له صفة العلم آه (منه رحمه الله)

اوسفه وافعاله تعالى متعالية عنها ولم يدر ان هذه اعتبارات تعرض بفعل العبد عند صدوره عنه قوله وعامة المعتزلة انه لا آه تمسكا بدليل التمانع على الوجه الذى سبق وخفى عليهم ان غاية ما لزم منه عجز العبد وهو لاينافى العبودية[1] قوله وله صفات[2] موجودة فى انفسها قائمة بذاته تعالى قوله ومعلوم بحسب العرف واللغة وانت تعلم ان هذا وما سيأتى من قوله وان صدق آه بحث لغوى لايفيد فى المطالب العلمية الاان يكتفى بالظن قوله على[3] مفهوم الواجب وحق العبارة ان يقال على ذات الواجب لان الكلام فى اثبات الصفات الزائدة على الذات قوله[4] وليس الكل الفاظا مترادفة بان يكون معنى الكل واحدا بالذات ولو متغايرا بالاعتبار فلا يثبت الصفات قوله وان[5] صدق المشتق عطف على قوله ان كلا او حال والاقرب هو الاقرب لئلا يتوهم أن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه دليل مستقل فى ثبوت المطلوب ويتفرع على كل واحد قوله فيثبت له صفة وذلك ليس كذلك كما لا يخفى بادنى[6] توجه فتوجه قوله يقتضى ثبوت مأخذ الاشتقاق له اذ المشتق موضوع لذات موصوف بمأخذ الاشتقاق ولهذا صار[7] حمل الاشتقاق فى قوة حمل التركيب

٣ قال الفاضل الاسفراني اراد بمفهوم الواجب مفهوم اسم الله لا مفهوم هذا المشتق فكانه قال يدل على معنى زائد على الذات الواجب وانما عبر عنه بمفهوم الواجب لانه فسر الله سابقا بالذات الواجب (لمولوى قاسم ره)

٤ قوله وليس الكل الفاظا مترادفة جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يراد بالعلم والقدرة والحيوة معنى واحد قائم بذاته تعالى فح لا يلزم ان يكون له تعالى صفات متعددة فاجاب عنه بقوله وليس الكل آه (شرح)

٥ ان كسرت الهمزة فالعطف على ليس الكل آه وان فتحت فالعطف على ان كلا من ذلك ويحتمل العطف على انه عالم قادر (منه رحمه الله)

٦ وليس المعطوف عليه دليلا مستقلا لان مايفهم منه هو ان يدل على معنى زائد على الواجب لكن لا يفهم منه ثبوت الصفات عليه وكذا المعطوف لان ما يفهم منه ثبوتها له لكن لايفهم الزيادة عليه (منه ره) اعنى

٧ لعله اراد الحمل الذى يكون المحمول ليس مشتقا كالعالم مثلا (س)

١ يريد ان حمل العالم على الله تعالى لا يدل على كون العلم زائدا على الله تعالى مغايرا له وهو المدعى اذ التغاير الاعتبارى مع الاتحاد الحقيقى كاف فى صحة الحمل فنقول لو اراد ان التغاير الاعتبارى بين الله تعالى والعالم كاف فى صحة حمل العالم على الله تعالى فهذا الحمل ليس حمل الاشتقاق او التركيب وايضا لا يثبت غرض المعترض وهو ان العلم يجوز ان يتحد مع ذات الله تعالى فلا يثبت مدعى المستدل وهو التغاير الاعتبارى بين الله وبين صفة العلم مع اتحادهما فى الحقيقة كاف فى صحة حمل الاشتقاق او التركيب فنقول لا يتصور فرض الاتحاد بينهما اذ العلم حال فى العالم والعالم محل له ولا يتصور الاتحاد بين الحال والمحل فكما لا يتصور الاتحاد بين العلم والعالم لا يتصور الاتحاد بين العلم وبين الله تعالى (فوائد باقيه)

اعنى هرذو هو وفيه ان التغاير الاعتبارى[١] كاف فى صحة حمل الاشتقاق والتركيب وقد يقال ان الغرض منه افادة كون المعنى الذى دل على زيادته تلك الالفاظ معنى قائما بذاته لا كما يزعم المعتزلة من انه متكلم بكلام هو قائم بغيره دون اثبات مغايرة المأخذ وزيادته على الذات اذ قد علم ذلك من المقدمة السابقة ومن هذا ظهر لك ان[٢] الغرض منه اثبات ثبوت المأخذ لموصوفه دون ثبوته فى نفسه كما يدل عليه قوله له واما ثبوت المأخذ فى نفسه فلكون الاوصاف المذكورة من الامور[٣] العينية كالسواد والبياض فلما علم ثبوت مأخذ هذه الاوصاف لموصوفه وان الواجب ليس عالما وقادرا ومتكلما بذاته مثل كون الضوء مضيئا بذاته بحكم المقدمة السابقة علم بالضرورة ثبوته فى نفسه فكما[٤] ان اتصاف الجسم بالسواد يدل على وجود السواد فى نفسه اذ كون الجسم[٥] اسود او متحركا بالسواد المعدوم والحركة المعدومة سفسطة بحكم بديهة العقل ببطلانه اذ الوجود الرابطى فى الاوصاف العينية فرع الوجود النفسى وكذا الحال فيما نحن فيه[٦] وبهذا تبين

٢ حاصله انه اذا ثبت المشتق فالله تعالى لابد ان يثبت مبادى والالزم قيام المشتق بدون المبادى عليه وهو باطل (منه رحمه الله)

٣ وفيه نظر لان الجالس فى السفينة يقال انه متحرك مع ان الحركة غير قائم بالجالس بل قائم بالسفينة (منه ره)

٤ ولذا قال قده فى شرح المواقف فى اول بحث الاعراض فى دفع من توهم ان وجود السواد فى نفسه مثلا هو وجوده فى الجسم وقيامه به وليس بشئ اذ يصح ان يقال وجد فى نفسه فقام (منه ره)

٥ قيل ان كون الانسان الاعمى متصفا بالعمى المعدوم ليس سفسطة والفرق بكون السواد من الاوصاف العينية دون العمى اول الكلام (فوائد باقيه)

٦ ولك ان تقول ان غرضهم فى هذا المقام اثبات زيادة المأخذ على الذات وقيامه بمعنى انه عالم بعلم زائد على ذاته قائم به فى انفسها لا بنفسه واما انه موجود فى نفسه فليس الغرض متعلقا به (منه ره)

١ فانه ايضا مشتق صادق عليه تعالى مع ان مبدأ اشتقاقه الوجوب والوجود مثلا وهما من الامور الاعتبارية عند جمهور المتكلمين والحكماء والمخالف فى كون الوجود اعتباريا بعض المجادلين على ماصرح به فى المواقف فى كون الوجود اعتباريا خلاف الشيخ الاشعرى

لك دفع ما قال الفاضل المحشى ان اراد اقتضاء ثبوت المأخذ فى نفسه بحسب الخارج فمنقوض بمثل الواجب والموجود وان اراد اقتضاء ثبوته لموصوفه بمعنى اتصافه به فلايتم بذلك غرضهم ثم كلامه وايضا ان الترديد قبيح اذ كلام الشارح نص فى الثانى لااحتمال له على الاول وقد يقال ان مذهب الشارح ان وجود الصفات العينية فى نفسها هو وجودها فى موصوفها مثلا ان وجود السواد فى نفسه هو وجوده فى الجسم وقيامه به وفيه ان ما قيل على تقدير ثبوته وصحته انما هو فى الاعراض فقط دون الصفات العينية مطلقا وانت خبير ان هذا لايخلو عن التحكم وايضا ان بناء الكلام ههنا على رأى الشارح ليس على ما ينبغى وقد يقال لما ثبت كون هذه الامور اوصافا زائدة لموصوفاتها ثبت وجودها فى انفسها اذلا قائل بالفصل وفيه ان التمسك به لايليق بمبحثنا هذا تأمل

قـــــوله وانه عالم لاعلم له بمعنى انه عالم بذاته لابامر زائد على ذاته على معنى ان ما يترتب على صفة العلم مما يترتب على ذاته البحت من غير مدخلية شئ آخر فيه كما ذهب اليه الفلاسفة وكذا الحال فى البواقى على قياس ما

وفى بعض الحواشى فيه ان ثبوت الشئ للشئ لايصدق على ثبوته فى نفسه فكيف يريده فالترديد قبيح (لمولوى قاسم ره)

٢ ولذا قال قدس سره فى شرح المواقف فى اول بحث الاعراض فى دفع من توهم ان وجود السواد فى نفسه مثلا هو جوده فى الجسم وقيامه به ليس بشئ اذ لايصح ان يقال وجد فى نفسه اى قام (منه رحمه الله)

٣ يعنى ان هذا الفرق تحكم لان الاعراض وسائر الصفات العينية متساوية الاقدام فى عدم قيامهما بانفسهما وفى الاحتياج الى المحل (س)

٤ اى بالفصل بين الوجود فى نفسه والعدم فلما لم يكن الصفات معدومات بل ثابتا فى ذاته تعالى يكون موجودا فى نفسه (تحرير)

٦ يعنى ان الاليق بالبحث اختيار احد شقى الترديد ومنع استحالته والتمسك المذكور ليس من ذلك وقوله تأمل اشارة الى التقرير المذكور وله يثبت اللياقة بالبحث (فوائد باقيه)

٦ اى بعدم القائل بالفصل منه ٥ اعنى المطالب اليقينية (منه ره)

١ اى فى وجود الواجب من ان اعلى مراتب الموجودية ان لا يكون الانفكاك من الوجود والموجود ممكنا ولم يكن تصور الانفكاك بينهما ايضا وهذا لا يتصور بدون العينية وان سئلت طريق القياس فاقول اعلى مراتب العلم ان لا يكون الانفكاك بين العلم والعالم ممكنا ولم يكن تصور الانفكاك بينهما ايضا ممكنا وهذا لا يمكن الا ان يكون العلم عين العالم وهكذا فى بواقى الصفات وان اردت تفصيله فليرجع الى حواشى عنايت الله الشيخ البخارى فى مبحث الصفات للمحقق الدوانى حررت تسهيلا لفهم هذه الحاشية والله المسهل سهل جميع مشكلاتنا علينا (عفى عنه)

ما قاله الحكماء فى الوجود الخارجى ولا خفاء فى ان هذا معنى معقول لاينقبض العقل عن قبوله ولا ينافى صدور الافعال المتقنة قــــوله وليس النزاع كانه قيل يلزم من اثبات الصفات كون الواجب محل الحوادث وهو باطل فاجاب بقوله وليس النزاع قــــوله حادث فيه ما عرفت من ان لاوجود للعلم فى الخارج عند كثير من المتكلمين قــــوله ان صفاته عين ذاته مرجعه الى نفى الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات البحت لا الى ان هناك ذاتاله صفة وهما متحدان حقيقة كما يوهمه ظاهر العبارة لا يقال نفى الصفات كفر لانه انكار لما ثبت بالنص والاجماع لان الثابت بالنص ليس الا كونه عالما وقادرا الى غير ذلك مطلقا دون كونه عالما بالعلم الزائد وقادرا بالقدرة الزائدة على الوجه الذى اثبته الشيخ الاشعرى ونفاه المعتزلة ولا دلالة للنص عليه اثباتا ولا نفيا تأمل قــــوله الى غير ذلك من المحالات من عدم افادة حمل الصفات على الذات كحمل احد المترادفين على الاخر وحمل السواد على السواد وعدم الاحتياج الى

٢ ويمكن ان يقال معنى قوله حادث انه واقع فى نفس الامر لا بمعنى انه موجود فى الخارج (شرح)

٣ قوله لا وجود آه فنقول كلام المتكلمين ان العلم هو اضافة يسمى بالتعلق واما انه لا وجود له فى الخارج فلا يلزم من ذلك الاترى ان الاين من الاضافات وقد قالوا بوجوده فى الخارج (فوائد باقيه)

٤ قال المولوى الجندى قوله الى غير ذلك من المحالات من عدم افادة حمل الصفات على الذات كحمل احد المترادفين على الآخر فذلك لان العلم اذا كان عين الذات وعين العالم كان الذات عين العالم فيكون حمل العالم على الذات مثل حمل السواد على السواد قيل الاتحاد بحسب الذات والتغاير فى المفهوم وهو لايوجب عدم افادة الحمل وايض قيل ان حمل احد المترادفين على الآخر مفيد كما يقال الغضنفر اسد (فوائد باقيه)

١ ولايخفى ان قوله كون العلم واجب الوجود لذاته بعينه قول الشارح كون العلم معبودا للخلق وقوله كونه مبدأ للعالم هو قوله كون العلم صانعا للعالم (منه ره)

البرهان فى اثبات الصفات بعد اثبات الوجود وكون العلم واجب الوجود لذاته وكونه مبدأ العالم وكون الشىء الواحد بعينه اشياء كثيرة ولك ان تقول ان اللازم احد الامرين اما كون الواجب غير قائم بذاته او كون العلم قائما بذاته اوكون الواحد كثيرا او الكثير واحدا ومن هذا علم ان قوله وكون الواجب غير قائم بذاته ليس على ما ينبغى وانت تعلم ان هذه الامور انما يلزم لوقالوا بثبوت صفة هى عين الذات وقد مر الاشارة فى صدر الدرس انهم لايقولوا به بل قالوا ان ذاته بحيث يترتب عليه ما يترتب على الصفات قوله يزعم الكرامية هم اصحاب ابى عبدالله محمد بن كرام قال الكرمانى فى شرح المواقف هو بتشديد الراء وفتح الكاف وقيل بكسر الكاف وتخفيف الراء قوله متكلم بكلام ومريد بارادة حادثة غير قائمة بذاته تعالى قوله قائم بغيره من اللوح المحفوظ اوجبرائيل عليه السلام اوالنبى عليه السلام قوله فى كلام المتقدمين حيث قالوا الواجب والقديم متراد فان قوله فى كلام المتأخرين كالامام حميد الدين قوله او اكثر كالبقاء واليد والعين والوجه قوله اشار الى الجواب اشار به الى ان الجواب ضمنى لان الغرض الاصلى ههنا بيان حكم الصفات بالقياس الى الذات دون الجواب اصالة

٢ لانه عين الصفات والصفات غير قائمة بنفسها فثبت ان الواجب على هذا التقدير غير قائم بذاته والتالى باطل وكذا المقدم (لمحرره)

٣ لانه عين الواجب والواجب قائم بذاته فالعلم قائم بذاته (لمحرره)

٤ منسوب الى الكرام على وزن خدام وهو رجل كان فى زمان السلطان محمود بن سبكتكين (مولوى رمضان)

٥ ومعنى كونه تعالى متكلما انه موجد الكلام فى غيره (منه رحمه الله)

٦ قوله اشار آه فنقول قوله ولهذا لم يقتصر آه يدل على ان الغرض الاصلى لو كان هذا الجواب لزم الاقتصار على المغايرة وفيه نظر فيجوز انيكون اصل الغرض الجواب ولكن نبه اولا على بطلان دعوى المعتزلة ان علمه تعالى وقدرته مثلا عين ذاته (فوائد باقيه)

١ وقد يقال انهم فهموا من التغاير جواز الانفكاك من الجانبين فاقدموا على ذلك وايضا لزمهم ان يكون الصفات مستندة الى الذات اما بالاختيار فلزمهم التسلسل اوبالايجاب فلزم بذلك كونه تعالى واجبا ولو فى بعض الاشياء فدفعوا بذلك وانت خبير فعلى هذا ايض يلزم الاستغناء عن قوله لاهو (منه ره) ٢ وانت خبير بان دعوى الظهور على الوجه المذكور فى حيز المنع كيف وقد نازع فى نفى العينية المعتزلة والفلاسفة وكانه للاشارة الى هذا قال فالاولى دون فالصواب ويمكن ان يقال لا هو لبيان حكم الصفات ونفى قول المعتزلة والفلاسفة

اصالة لكنه يعلم به ضمنا ولهذا لم يقتصر على نفى المغايرة بل زاد نفى العينية اذ نفى الغيرية مستقل فى الجواب لامدخل لنفى العينية فيه وقد يقال ان نفى العينية سواء كان الغرض ههنا بيان حال الصفات اوالجواب من التمسك على الوجه الذى قرره الشارح فامر مستدرك لافائدة فى ذكره اما على تقدير الجواب فظاهر واما على تقدير البيان فلانه[٢] امر بين لايليق ان يجعل مسئلة الفن فالاولى ان يجعل جوابا ويقرر التمسك على وجه يكون لكل واحد منهما مدخل فى الجواب بان يقول يلزمكم[٣] احد الامرين اما بطلان التوحيد اولزوم ما ادعيتم لزومه علينا من المحالات المذكورة ويجاب بان الصفات ليست عين الذات حتى يلزم ما يلزمكم ولا غيره حتى يلزم بطلان التوحيد على مجازاة ما فى الكتاب قوله فلا يلزم قدم الغير فظاهر من السباق اى لكل واحد مما ذكر مدخل فى تفرعه وليس كذلك قوله لكن لزومهم[٤] قيل التزام الكفر كفر لا لزومه واجيب بان لزوم الشئ مع

وقوله لاغيره لجواب تمسكهم على ما حرره الشارح فانه بعد نفى العينية يرد القول بتعدد القدماء (لمولوى قاسم

٢) قوله فلانه امر بين الخ قيل كيف جعلوا زيادة الوجود على الموية مسئلة الفن وانه امر بين وكيف ترك ذكره والخصم قائل بخلافه وفى الترك ايهام الرضا لمذهب الخصم (فوائد باقيه)

٣ وفيه انه ان اراد الاتحاد باعتبار الاضافات فاللزوم مم وان اراد مطلق الاتحاد فاللزوم مسلم واستحالة اللازم مم (منه رحمه الله)

* النسطورية والملكائية واليعقوبية من ائمة النصارى شرح صحايف (منه رحمه الله)

٤ واقتصارهم على العلم والحيوة دون القدرة وغيرها جهالة اخرى فكانهم يجعلون القدرة راجعة الى

الحيوة والسمع والبصر الى العلم ثم قالوا ان الكلمة وهى اقنوم العلم اتحدت بجسد المسيح وتدرعت بناسوته بطريق الامتزاج كالخمر مع الماء عند الملكائية وبطريق الاشراق كما يشرق الشمس من زكاته على موازاته عند النسطورية وبطريق الانقلاب لحما ودما بحيث صار الاله هو المسيح عند اليعقوبية وقيل تركيب اللاهوت والناسوت كالنفس مع البدن كذا فى شرح المقاصد (منه رحمه الله)

١ اى فى كون ما نحن فيه من هذا القبيل تأمل لانه يجوز ان يكون المراد من الانتقال الاشراق والتعلق فلا يلزم الذاتية للانتقال (س) ٢ وظاهر عبارته ناظر الى انوم عبروا عن الوجود بالاب وعن العلم بالابن وعن الحيوة بروح القدس على طريقة اللف والنشر قال قدس سره فى شرح المواقف عبروا عن الوجود بالاب وعن الحيوة بروح القدس وعن العلم بالكلمة (منه رحمه الله)

العلم بلزومه التزام وما نحن فيه من هذا القبيل وفيه تأمل[1] قوله وسموها يعنى عبروا عن الوجود والعلم والحيوة[2] بالاب والابن وروح القدس قال فى شرح المقاصد واما النصارى فقد ذهبوا الى ان الله تعالى جوهر واحد له ثلثة اقانيم هى الوجود والعلم والحيوة المعبر عنها بالاب والابن وروح القدس على[3] مايقولون اباوابنا وروحا قدسا ويعنون بالجوهر القائم بنفسه وبالاقنوم الصفة وجعل الواحد ثلثة جهالة اوميل الى ان الصفات نفس الذات انتهى كلامه ولعل قوله اوميل اشارة الى التوجيه لكن لا يلايمه قوله وقد انتقل وكذا قولهم بالقدماء الثلثة قوله ان اقنوم العلم الاقنوم فى اللغة اليونانية بمعنى الاصل فكان الاقانيم الثلثة اصول جميع الاشياء الموجودة قوله وكانت ذوات نقل عنه[4] لان الانتقال لايتصور[5] الافى الذات تم كلامه هذا انمايتم لوحمل الانتقال على المعنى الحقيقى قوله ولقائل ان يمنع التوقف ولعله اراد بالتوقف الاستلزام دون التأخر الذاتى اذ مجرد الاستلزام كاف فى النقص قوله مع[6] ان البعض جزء لعله اراد بالجزء ما

٣ لانهم اثبتوا الا قانيم الثلاثة وزعموا ان اقنوم العلم قد انتقل عن الله الى بدن عيسى عليه السلام فجوزوا الانفكاك فكانت ذوات متغائرة لان الشىء الذى انتقل عن محل الى محل لا يكون عرضا لان انتقال العرض عن محله محال تأمل (منه رحمه الله)

٤ فيه انه لايلزم من القول بانتقال اقنوم العلم تجويز انتقال الآخرين حتى يثبت ذوات متغايرة الا ان يقال تجويز انتقال اقنوم العلم يشهد بتجويز انتقال الآخرين على انه بانتقال العلم يتعدد الذوات القديمة لكن لا يكون كفرهم للقول بالثلاثة (مولوى عصام)

٥ فيه انه يجوز ان يكون قولهم بانتقال اقنوم العلم بواسطة تجويزهم الانتقال على الصفات فلايلزم عليهم كونه ذاتا ومن البين ان مجرد القول بانتقال الصفة لايستلزم الكفر وان كان ذلك جهلا عظيما (المولوى مسعود رحمه الله)

٦ قوله مع ان البعض وهو الواحد جزء من البعض وهو عبارة عن الاثنين والثلثة الى غير ذلك فيكون اللازم جزئية الواحد للاثنين وللثلثة وللاربعة وهكذا فلايتوجه ما ذكره الخيالى كذا فهم من حاشية الاسفرائنية (مولوى محمود رحمه الله)

١ قد يقال فحينئذ لا يحصل غرض المعترض وهو اثبات التعدد بدون التغاير لان عدم الغيرية حصروه فى الذات والصفة وفى الجزء والكل وليس ما فى حكم الكل والجزء اللازم والملزوم فى عدم الغيرية فلا يلزم التعدد بدون التغاير عند ارادة ذلك (فوايد باقيه)

ما هو فى حكم الجزء اعنى عدم الانفكاك لكنه عبر عنه بالجزء مبالغة وترويجا اذ كل عدد من مراتب الاعداد بالنسبة الى ما فوقها فى مرتبة الجزء بالنسبة الى الكل فى اللزوم او هو من قبيل اجراء الكلام على ما هو متفاهم العرف قوله وايضا لا يتصور يعنى اذا قالوا بتكثرها فلا معنى للاستدلال بعدم التغاير على عدم التكثر المستلزم لعدم تعدد القدماء وتكثرها مع انه لا يصح ان يجعل دليلا عليه قوله فالاولى ان يقال اشاربه الى صحة الجواب المشار اليه بقوله لا هو ولا غيره بان يحمل عبارة النص على غير ما ذكره الشارح بان يقال فلا يلزم قدم الغير وليس المحال الا اثبات القدماء المتغايرة قوله الى نفى الصفات واما الفلاسفة فلئلا يلزم كون الواحد الحقيقى قابلا وفاعلا ان قلنا بصدور الصفات عن الذات واستكماله وانفعاله من الغير والاحتياج اليه فى الصفات الحقيقية ان صدر عن الغير مع لزوم التسلسل اوتعدد الواجب واما المعتزلة فلئلا يلزم تعدد القدماء ان كانت قديمة وكون الواجب محل الحوادث ان كانت حادثة قوله والكرامية الى نفى قدمها لانها لا يتصور[٧] بدون المتعلق والمتعلق حادث فالتزموا حدوثها وجوزوا كونه

٢ وهو ان الفوقانى من العدد مركب من التحتانى منه (منه رحمه الله)

٣ قوله وايضا لا يتصور يعنى لا يتصور يعنى اذا قالوا بتكثرها فلا معنى للاستدلال بعدم التغاير على عدم التكثر قيل قول الانسان بحكم لا ينافى الاستدلال بدليل على نقيض ذلك الحكم لغرض الزام الخصم كما فى المغالطات (فوايد باقيه)

٤ يعنى ذهب الفلاسفة الى نفى الصفات لئلا يلزم المحذورات المذكورة (منه رحمه الله)

٥ وما قالوا ان الايجاب نقص بالنسبة الى غير الصفات من مصنوعاته واما بالقياس الى صفاته فكمال وانت خبير بان دعوى ان الايجاب فى الصفات كمال وفى غيرها نقصان مشكل تحكم بحت من قبيل التخصيص فى الاحكام العقلية (منه رحمه الله)

٦ قوله لا يتصور بدون المتعلق لا يجرى فى الحيوة فانها ليست اضافية متعلقة لغير موصوفه ثم عدم تصور العلم بدون وجود المعلوم ظاهر البطلان فيجوز ان يتعلق العلم فى الازل بان زيدا يوجد عند انقطاع الدنيا ومثل ذلك الارادة (فوايد باقيه)

٧ وفيه ان هذا لا يتم فى البعض كالحيوة (منه رحمه الله)

١ قوله فذهبوا الى مغايرتها لو اريد الغيرية اللغوية فالقدماء ايضا قائلون بذلك وهى اللاعينية ولو اريد الغيرية الاصطلاحية فالمتأخرون ايضا ينكرونها بين الصفة والموصوف (فوايد باقيه)
٢ قوله وامكانها لان الواجب لذاته واحد فغيره ليس الاممكنا (فوايد باقيه)
٣ قوله مطلقا متعلق بالبطلان وكون التعدد باطلا مطلقا ان يكون جميع افراده باطلا فمنع ذلك منع للايجاب الكلى وهو السلب الجزئى اى قالوا ان تعدد القدماء وهو ان يكون البعض ذاتا والبعض صفة جائز ليس بباطل (فوايد)
٤ اى منع المتأخرين استلزام الامكان الحدوث (منه رحمه الله)

تعالى محل الحوادث قوله والاشاعرة الى نفى غيريتها اى قدماء الاشاعرة الى نفى عينيتها وغيريتها لئلا يلزم تعدد القدماء واما المتأخرون منهم فذهبوا الى مغايرتها للذات وامكانها ومنعوا بطلان تعدد القدماء مطلقا واستلزام الامكان الحدوث والتزموا صدورها عن الذات بالايجاب وخصصوا كون علة الاحتياج الحدوث وكون الايجاب نقصا بما سوى الصفات وفيه مالايخفى على المتامل الزكى قوله فان قيل حاصله الغيرية سلب العينية فرفعهما معا رفع النقيضين وذلك ظاهر وجمعهما حقيقة لاستلزام رفع كل واحد من النقيضين ثبوت الآخر وحاصل الجواب منع كون الغيرية عبارة عن سلب العينية اومساويا له بل هى اخص منه فلا يلزم ارتفاع النقيضين ولا ما يلازمه من اجتماعهما قوله قد فسروا اى مشايخ الاشاعرة قوله بكون الموجودين وفيه تسامح كما لايخفى قوله بحيث يقدر ويتصور مشعر بان الانفكاك باعتبار التصور والتعقل ولو بالفرض

٥ قوله واستلزام الامكان للحدوث منع ذلك ليصح لهم القول بقدم الصفات واما القدماء فلا يحتاجون الى هذا المنع لانهم قائلون واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته فانكروا امكان الصفات فتيسر لهم القول بقدم الصفات بدون منع ذلك الاستلزام (فوايد باقيه)
٦ الذات فاعل بالايجاب فى حق الصفات لافاعل مختار (منه رحمه الله)
٧ وفيه ان رفعهما معا محال فجاز ان يستلزم محالا آخر وهو الاجتماع (منه رحمه الله)
٨ قول رفع النقيضين لا يقال التناقض ههنا بمعنى التباعد ورفع النقيضين بهذا المعنى غير ممتنع فان زيد المعدوم ليس كاتبا ولا لا كاتبا لانا نقول ارتفاع النقيضين مطلقا عن المحل الموجود محال بلا تردد بحر ابادى (منه)
٩ لان الغيرية وصف احدهما لا كليهما بخلاف التغاير فانه وصف بكليهما والمعنى كون كل من الموجودين (منه رحمه)
١٠ وهو ان الغيرية صفة لواحد من الموجودين فتفسيرها بكون الموجودين مسامحة كما لا يخفى (منه رحمه)
١١ اى تعريف الغيرين بانهما موجود ان يصح انتفاء احدهما مع وجود الآخر منه

١ يعنى بطل جامعية التعريف الذى يستفاد من تعريف الغيرين بما ذكر فى جانب مقابله اعنى اللاغيرين وهو ان اللاغيرين الامران اللذان لا يتصور الانفكاك بينهما اصلا ولا يصدق التعريف بهذا الاعتبار على شئ من افراد المعرف لان الجزء مع الكل وكذا الذات مع الصفة وبعض الصفات مع بعضها من جملة افراد المعرف ولا يصدق التعريف عليها (س)

* هذا ناظر الى ان التعريف المستفاد من هذا التعريف للاغيرية والا فالصواب ان يقال فبطل المنع وان صح الجمع لانه يصدق على افراد اللاغير لاان يخرج فرده عن التعريف (س)

بالفرض وان كان محالا وبان الانفكاك من جانب واحد كاف فى الغيرية فبطل الجمع وان صح المنع* ولعل هذا منشأ التفسير بقوله اى يمكن وفيه تأمل قوله اى يمكن الانفكاك بينهما من الجانبين وهو معتبر فى الغيرين عندهم كذا فى شرح المواقف هذا هو المنقول عن الشيخ واعترض عليه بالجسمين القديمين لعدم صحة الانفكاك بينهما اذ العدم ينافى القدم فغيروا التعريف وزادوا قيدا فى التعريف فقالوا فى عدم اوفى حيز وفيه ان النقض بالمثال المذكور انما يتجه لو اريد بالامكان المذكور فى التعريف الامكان الوقوعى دون الذاتى اذ القدم ينافى الوقوعى دون الذاتى مع ان التقييد بما زيد لا يقلع مادة النقض بالمرة واليه اشار الفاضل المحشى حيث قال فلا نقض بالجسمين القديمين كذا

٥ اشاره الى اعتراض الشارح بقوله وفيه نظر من النقض (س)

٦ واعلم ان الامكان على اربعة انواع الذاتى والنفس الامرى والوقوعى والاستعدادى الذاتى هو الذى لايلزم من فرض وقوعه وعدمه محال ذاتى اعم من ان يكون محال لغيره لازما اولا كعدم العقل الاول فانه لا يلزم من فرض وقوعه وعدمه محال ذاتى لان عدمه ممكن لكن يلزمه محال لغيره وهو الواجب الذى علة له لان عدم المعلول يستلزم عدم العلة وعدم العلة محال والنفس الامرى هو الذى لايلزم من فرض وقوعه وعدمه محال لالذاته ولا لغيره كالعنقاء لايلزم من فرض وقوعه وعدمه المحال لالذاته ولا لغيره والوقوعى هو الذى يكون وجوده وعدمه من غيره كزيد وعمرو مثلا والاول اعم من الثالث والاستعدادى هو تهيؤ المادة كالنطفة الانسانية وهو موجود عند الحكماء (لمولوى فيضى رحمه)

ع المفروضين اذ لا يمكن انفكاكهما بحسب الوجود بل هما منفكان بحسبه لا محالة وان لم يكن انفكاكهما بحسب الوجود اذ القدم ينا فى العدم (لمولوى قاسم رحمه)

١ قال الفاضل الكيسنلى لما ورد النقض المذكور زادوا فى التعريف قيد فى عدم اوفى حيز لكن لم يلتفت الشارح الى اعتبار ذلك القيد لانه ليس بحاسم لمادة الشبهة كما سيظهر ولان ترك التقييد باحد الشيئين منهما ليس تقييد اباحدهما معينا بل هو اطلاق وتعميم يؤدى مؤدى التقييد بالمبهم واعترض عليه بان الفساد باعتبار تبادر قيد الوجود لكن يمكن ان يمنع التبادر فافهم (لمولوى قاسم رحمه) ٢ لعل التامل ان ارادة الامكان الذاتى محال اذ لو اريد الامكان الذاتى لزم انيكون الصفات غير الذات لانه يمكن ان يتصور وجود الذات مع عدمها واللازم باطل لعدم قولهم بعدم غيريتها فالملزوم مثله (س)

قيل ١ لكن يرد الالهان المفروضان نقضا تم كلامه وانت تعلم ان الاولى ايراد النقض بالمجردين القديمين كالعقول والنفوس على ما يقول به الفلاسفة اذ مادة النقض وان لم يجب ان يكون واقعا بالفعل لكنه يجب انيكون ممكنا لان الفساد الناشى من فرض المحال لو كان سببا لفساد التعريف لارتفع الامان عن التعريفات تأمل ٢ قوله بلا تفاوت اصلا ولو بالاعتبار كالاجمال والتفصيل اذ لاقائل بالعينية بين الحد والمحدود قوله فعدمها عدمه ووجودها وجوده ولعله اراد به ان ليس للعشرة وجود زائد على وجود وحداتها التى هى جزئها فوجودها نفس وجود احادها وعدمها عدمها وقد يقال ان مبناه على ان رفع الجزء ٣ عين رفع الكل كما هو المشهور وصرح به قدس سره فى مواضع فاذا كان ٤ رفعه عين رفعه لزم ان يكون وجوده عين وجوده وفيه

قيل

٢ وجهه ماذكرنا ان وجود الطرفين معتبر وان المراد بامكان الانفكاك فى الحيز امكان ان لايجتمعا فى حيز واحد (فوايد باقيه)

٣ قوله رفع الجزء عين رفع الكل لو اريد كل واحد واحد من الاجزاء فظاهر ان الاول ليس مستلزما للثانى بل هو لازم له ولو اريد رفع المجموع بوصف الاجتماع فاللزوم على العكس واما العينية بمعنى الاتحاد فهو منتف على الوجهين (فوايد باقيه)

٤ فاذا كان رفعه عين رفعه الخ الشرطية صحيحة سواء كان العينية بمعنى الاتحاد او بمعنى الاستلزام اما الاول فلان رفع الشىء اذا كان عين رفع الاخر يكون الشىء عين الاخر اذ التغاير بين المضافين اليهما يستلزم التغاير بين المضافين واذا كان الشىء عين الاخر بمعنى الاتحاد يكون وجودهما متحدين فيكون وجود الشىء وجود الاخر ووجود الاخر وجود الشىء واما الثانى فلان رفع الشىء اذا كان مستلزما لرفع الاخر فوجود الاخر يكون مستلزما لوجود الشىء اذ لو كان وجود الاخر مع رفع الشىء فليس رفع الشىء مستلزما لرفع الاخر هف فعلى المعنى الثانى يكون ضمير وجوده اولا الى الكل وثانيا الى الجزء ولو عكس لا يستقيم الملازمة (فوائد باقيه) من نفسه

١ قوله وفيه اى وفيه نظر وجه النظر ان قوله رفع الجزء عين رفع الكل معناه المتبادر باطل بديهة ومعناه الغير المتبادر وهو الاستلزام انما يقتضى ان يكون وجود العشرة وجود الواحد منه فلا يثبت بهذا البيان ان عدم العشرة عدم الواحد فيكون البيان قاصرا (فوايد باقيه)
٢ قوله قيل ان حقيقة العشرة الخ فيه لو اريد مفهوم العشرة وهو مفهوم الواحد المعتبر عشر مرات فظاهر بطلانه

قيل انّ حقيقة العشرة بعينها حقيقة الوحدة المعتبرة عشر مرّاة ومن البين ان التعدد بحسب الاعتبار لا يوجب تعدد الوجود حقيقة فاذا وجودها وجوده وغاية ما لزم اعتبار الشيء الواحد جزأ من الشيء مرارا وذلك جائز وفيه انه يلزم انيكون جميع مراتب الاعداد حقيقة واحدة مع انهم صرحوا بان مراتب الاعداد انواع مختلفة تأمل ٣ قوله بخلاف الصفات المحدثة كانه قيل فليكن الصفات المحدثة مثل الصفات القديمة فاجاب بقوله بخلاف الصفات نقل عن الشيخ انه قال من الصفات ما هو عين الموصوف كالوجود ومنها ما هو غيره كالصفات الممكنة الانفكاك عن الموصوف ومنها ما هو ليس عينه ولا غيره كالصفات النفسانية الممتنعة الانفكاك لكن هذا ليس امرا عائدا الى الاصطلاح والتسمية على ما ذهب اليه بعضهم بل هو بحث معنوى قد قصدوا اثباته بالدلائل والمشهور من ادلتهم انك اذا قلت ليس لفلان على غير عشرة يحكم عليك بلزوم اجزائها من الاعداد المندرجة تحتها وايضا يقولون ما فى الدار غير زيد مع ان صفاته فيها ايضا وانت خبير ان هذا الاستدلال لو تم لدل على ان كل صفة قديمة كانت اوحادثة

ولو اريد ان هذه العشرة المعينة هى هذه الواحدات المعينة المعتبرة عشر مرات فذلك ايضا باطل اذ الوحدة المعينة ليست متكررة فى العشرة فان الواحدات اشخاص متباينة ليس واحد منها عين الآخر ولو اريد ان هذه العشرة هى عين الوحدة المعتبرة عشر مرات فى ضمن اشخاص فالتعدد حينئذ بحسب الحقيقة لا بحسب الاعتبار فقط وهذا يوجب تعدد الوجود فلا يرجع القول بان تعدد الوحدات بحسب الاعتبار وان الوجود غير متعدد (فوايد باقيه)
٣ اشارة الى ما فى كلام صاحب قد يقال من الايراد وهو عينية الرفعين ملزوم لعينية الوجودين وعينية الوجودين باطل اذ لا خفاء فى تغاير وجود الجزء الواحد لوجود الكل على ان علية رفع الجزء لرفع الكل وكذا علية وجود الجزء لوجود الكل ينافى العينية فتأمل وقوله قيل اشارة الى رفع ذلك الايراد بان صحح عينية الوجودين اللازمة من عينية الرفعين ولكن زيفه بقوله وفيه انه فتأمل (لمحرره) ٤ كالوجود عند الشيخ الاشعرى فان الوجود عنده عين كل شيء موجود (لمحرره) ٥ ورد عليه بان الغير ههنا محمول على عدد آخر فوق العشرة (لمولوى قاسم رحمه)

١ اذ الصانع مع العالم حينئذ لابد انيكون مندرجا فى احدُ الحدين بان يكون الانفكاك بينهما اما فى الوجود فقط او فى الحيز فاتجه الاشكال اذ انفكاك احدهما عن الآخر فى الوجود والآخر فى الحيز لا يكفى الاندراج فى احد الحدين (منه رحمه) ٢ فان قلت ما اتصف به العالم بعد الوجود والصانع تعالى متصف بالوجوب والقدم والتجرد والابدية فقد وجد منشأ الانفكاك فيجوز ان يقال العالم منفك عن الصانع فى الوجود قلنا المراد بما اتصف به الجانب الموافق الصفة المذكورة فى الكلام المعقود لبيان الانفكاك وتلك الصفة فى ذلك الكلام وهو قولنا العالم منفك عن الصانع فى الوجود هى الوجود والصانع امتنع اتصافه بنقيض الوجود فلا يجوز القول المذكور (فوائد باقيه)

لازمة اومفارقة ليست غير موصوفها قوله انتقض بالعالم مع الصانع اذ يجوز ان ينفك الصانع فى الوجود عن العالم من غير عكس قيل اذا انفك الصانع فى الوجود عن العالم لزم انفكاك العالم فى الوجود عن الصانع اذ الانفكاك نسبة لا يتصور انفكاك احد الجانبين من الآخر بدون انفكاك الآخر عنه واجيب بان الانفكاك اذا نسب الى احد الجانبين فى شئ لابد انيكون منشأ الانفكاك اتصاف الجانب الآخر بنقيض ما اتصف به الجانب الموافق له كما ان عروض العدم للعالم منشأ انفكاك الصانع عنه فى الوجود ولما استحال العدم على الصانع لم يتصور انفكاك العالم عن الصانع فى فى الوجود وكذا المحال فى الجزء والكل قال الفاضل المحشى قد عرفت ان المراد بالانفكاك ما يعم الانفكاك فى الوجود او فى الحيز فلا نقض بالعالم مع الصانع اذ يجوز ان ينفك الصانع فى الوجود والعالم فى الحيز لاستحالة تحيز الصانع نعم يرد الاشكال على من قال الغيران مايمكن انفكاكهما فى عدم او حيز تم كلامه ورد بان هذا لا يستقيم على ما هو المقرر عندهم من ان كلمة او فى التعريفات للتقسيم دون الترديد

٣ يعنى يجوز ان يقال الجزء منفك عن الكل فى الوجود ولا يجوز ان يقال الكل منفك عن الجزء فى الوجود لانه حينئذ يلزم وجود الكل بدون الجزء وانه محال (تحرير) ٤ فيجوز الانفكاك بينهما من الجانبين وانما يجوز انفكاك العالم عن الصانع فى الحيز لاستحالة تحيزه تعالى (مولوى قاسم)

٥ قوله ورد هذا الجواب المحشى بان المراد وحاصله بالانفكاك مايعم الانفكاك فى الوجود او فى الحيز فلا نقض بالعالم مع الصانع (فوايد باقيه)

٦ اذ لا يصدق شئ من القسمين والحدين على الصانع مع العالم مع انهما من افراد احد المعدوين وصدق كل واحد من الجزئين على واحد منهما لايجديه نفعا تامل (منه رحمه)

١ وحاصله ان ههنا محدودان وحدان وان حد احدهما هذا وحد الآخر ذاك (منه رحمه)

٢ اذ الترديد متعلق بالانفكاك الذى هو حال احد المتغايرين بالقياس الى الآخر دون حال المتغائرين معا فلا يكون الترديد بين احوال افراد المحدود فلا يكون التقسيم للمحدود تأمل (منه رحمه)

٣ قوله كما يرد على من قال الخ الاشكال وارد على القائل سواء كان او للتقسيم او للترديد (فوايد باقيه)

وحاصله ان المراد باو ان قسما من المحدود حده كذا وقسما آخر حده ذاك فالمعنى حينئذ ان قسما من المتغايرين حده ما يمكن الانفكاك بينهما من الجانبين فى الوجود وقسما آخر منهما حده ما يمكن الانفكاك بينهما من الجانبين فى الحيز فيرد الاشكال على ما ارتضاه ذلك الفاضل كما يرد على من قال الغيران ما يمكن انفكاكهما فى عدم او حيز فاخذ الوجود بدل العدم مما لا يجديه نفعا اذ مآلهما واحد اذ الانفصال باعتبار افراد المتغايرين دون ما يعم طرفى المتغايرين وفيه ما لا يخفى على المتأمل الفطن قوله وكذا بين الذات والصفة اذ كثير من الصفات المحدثة يزول مع بقاء موصوفها سيما على اصل الشيخ من عدم بقاء الاعراض ولعل هذا على ما هو المشهور من الشيخ من ان كل صفة لا يغاير الموصوف كالجزء بالقياس الى الكل لعموم الدليل لا على ما نقلناه من التخصيص بالصفات النفسانية ولا على ما حكى عنه من التخصيص بالصفات القديمة كما صرح به الشارح فى صدر الدرس بقوله بخلاف الصفات المحدثة قوله ظاهر الفساد لان وجود العشرة وجود واحد مركب من وجودات الاحاد قوله

٤ قوله اذ الانفصال باعتبار افراد المتغائرين اراد بالانفصال معنى كلمة او وكونه باعتبار الافراد ان يجعل البعض داخلا فى الاول والبعض الثانى داخلا فى الثانى وكونه باعتبار ما يعم الطرفين ان يحصل به مفهوم يتناول جميع افراد الطرفين وهو بهذا المفهوم اما ان ينفك كل عن الآخر او ينفك احدهما فى الوجود والآخر فى الحيز (فوايد باقيه)

٥ قوله وفيه ما لا يخفى آه لعله اشار الى ما ذكرنا من قولنا قيل فليس الكلام الخ وقولنا والجواب ان المحشى آه (فوايد)

٦ قوله وكذا بين الذات والصفة قيل لو اريد الصفة القديمة فلا نسلم الملازمة لان المراد بامكان الانفكاك وقوعه دون مجرد الامكان الذاتى والا فلا وجه للتخصيص بالذات والصفة بل الصفات بعضها مع بعض كذلك ولا شك ان الذات لا يوجد بالفعل بدون الصفة القديمة كما ان الصفة مطلقا لا يوجد بدون الموصوف ولو اريد الصفة الحادثة كالصفة الفعلية فلا نسلم بطلان اللازم لان الاشعرى قائل بغيرية صفات الافعال ككونه تعالى خالقا ورازقا (فوايد باقيه)

١ سواء كان التصديق مطابقا اولا (منه رحمه) ٢ اى سلب التجويز العقلى على قياس
ماقيل فى باب خواص الذاتى من ان الذاتى مالايمكن فرض وجود الكل بدونه بخلاف العرض
اذ الفرض فيه كالمفروض محال وهذا على تقدير كون النسخة هكذا فى باب خواص الذاتى
بالاضافة واما لو كان بالتوصيف كما يوجد فى بعض النسخ فالمراد بالخواص الذاتى مايكون
مخصوصا بالذات ويكون منشأ اختصاصه ذات الموصوف ويكون المعنى ان امكان تعقل وجود
الكل بدون الجزء بمعنى التصديق به مع الجهل بوجود الجزء لابمعنى التجويز العقلى على قياس ماقيل
فى باب الخواص الذاتى تأمل (س) ٣ من ان الفرض كالمفروض محال (س)
٤ قوله والالزم المغايرة بين الصفة والموصوف يعنى لو كان الفرض بمعنى التجويز العقلى بان يمكن
فرض كل منهما بدون صاحبه لزم المغايرة بين الصفة والموصوف يعنى يمكن فرض الموصوف
بدون الصفة وان كان الصفة لازمة بينة بالمعنى الاخص ويمكن فرض الصفة بدون الموصوف وفيه نظر لان نسبة الصفة الى الموصوف كنسبة الماهية الى ذاتها فكما لايمكن فرض الماهية بدون الذاتى كذلك فرض الصفة بدون الموصوف وايضا كما يلزم فى المعنى الثانى المغايرة بين الصفة والموصوف كذلك يلزم فى المعنى الاول اذ يمكن تعقل بعض وجود كل منهما مع الجهل بوجود الآخر (فوايد باقيه)

المراد امكان آه بمعنى انه يمكن تعقل وجود كل واحد
منهما اى التصديق به مع الجهل بوجود الآخر وان كان
وجوده بدونه محالا فى نفس الامر لابمعنى التجويز العقلى
ولابمعنى التقدير بان يمكن فرض كل واحد منهما بدون صاحبه
على قياس ما قيل فى باب خواص الذاتى والالزم المغايرة
بين الصفة والموصوف وان كانت الصفة لازمة بينة بالمعنى
الاخص تأمل قوله لا يستقيم فى العرض مع المحل
قال الفاضل المحشى اى فى العرض الجزئى مع المحل الجزئى
لان الكليين ليسا بموجودين فى الخارج فلا يكونان غيرين
وعدم تصور هذا العرض بدون هذا المحل ظاهر تم كلامه
قال قدس سره فى شرح المواقف اذا جوز كون التعقل

٥ لعل وجه التأمل ان المراد بامكان الانفكاك جواز انفكاك احدهما عن اعم
الاخر بلامانع من وقوع ذلك الانفكاك اعنى الامكان الوقوعى وهو ههنا منتف لان اللزوم والقدم
مانع عن وقوعه فلايكفى مجرد الامكان بحسب الذات فلو اريد تجويز العقلى لايلزم المغايرة بين
الصفة والموصوف (س) ٥ دفع ايراد وارد على قوله لايستقيم فى العرض الجزئى مع المحل
حاصل الايراد انا نجوز التعقل اعم من ان يكون مطابقا اوغير مطابق واذا يصح انفكاك
العرض عن المحل وبالعكس فى التعقل غايته غير مطابق للواقع وحاصل الدفع انه اذا جوز
كون التعقل اعم لزم كون الصفة القديمة والموصوف متغايرين فيلزم بطلان مانعية تعريف
الغيرين او ايراد على قوله لا يستقيم فى العرض الجزئى مع المحل الجزئى بان التعقل
يجوز انيكون اعم وحينئذ يلزم كون الصفة الحادثة والموصوف متغايرين اى يلزم صدق
التعريف عليهما والعرض الجزئى مع المحل من الصفة الحادثة والموصوف (فوائد)

اعم من ان يكون مطابقا او غيره وح يلزم كون الصفة والموصوف متغايرين اذ يجوز ان يتعقل وجود كل واحد منهما بدون الآخر اما تعقلا مطابقا او غير مطابق قوله بل بين الغيرين بل يلزم ان لا يثبت المغايرة بين الشيئين اصلا لانه ان لم يكن احدهما مغايرا للاخر فذاك وان كان فلما ذكر من ان الغيرية من الاسماء الاضافية قوله فان قيل اشارة الى الجواب عن قوله هذا رفع للنقيضين [illegible] فى الظاهر والتغاير بحسب المفهوم ليفيد بمعنى ان الافادة تدور على المغايرة ولا تحصل بدونه فلا يتجه ما قال الفاضل المحشى يرد عليه ان مجرد التغاير بحسب المفهوم غير كاف فى الافادة بل لابد من عدم اشتمال الموضوع على المحمول للقطع بعدم افادة الحيوان الناطق ناطق كما سبق فى اول الكتاب تم كلامه ولو قيل ان الافادة قد تحصل مع الاتحاد اذا اخذ عقد الوضع بحسب الفرض وعقد الحمل بحسب نفس الامر كما سبق فى اول الكتاب او اذا اخذ عقد الوضع بالاطلاق والحمل بالضرورة او بالدوام قلنا فعلى هذا يتحقق التغاير لكن بقى ان قولنا الكلى كلى مفيد بان يقصد اثبات الكلية على مفهوم الكلى الا ان يقال ان الكلام فى المتعارفة قوله فانه لا يفيد هذا اذا اخذ متعارفة واما اذا اخذ طبيعية فلا بل يفيد قوله مع ان الكلام فيه اى كلام المشائخ فى الصفات التى هى مبادى المحمولات وايضا ان الاتحاد بحسب الوجود والتغاير بحسب المفهوم جار فى كل صفة لازمة كانت او مفارقة مع ان الشيخ قائل بالمغايرة فى الصفات المفارقة

١ اى الافادة لا يحصل بدون المغايرة لا ان الافادة تحصل عند المغائرة بمعنى انها تستقل فى الافادة (س)

٢ وفيه ان الظاهر منه صحة الحمل لا تدور عليه بل الاتحاد كاف فيها وذلك ليس كذلك (منه رحمه)

٢ وفيه ان ذكر المشتق يوجب ذكر المبدأ فيدور (منه رحمه) فيه ان ذكر المشتق لا يوجب ذكر ما هو اعم من المعرف فلا يدور تدبر (س)

٣ وفيه ان الافادة فيه بملاحظة فيه الاشتقاق لا باعتبار هو هو (منه رحمه)

٤ وانت خبير بان الفرض ونفس الامر وكذا الضرورة والدوام ليس بداخل فى الموضوع والمحمول حتى يتحقق التغاير (المولوى قاسم رحمه)

٥ قال الشارح قلنا هذا انما يصح فى مثل العالم والقادر بالنسبة فيه انه يفهم منه ان حمل العالم والقادر من قبيل الحمل بالاتحاد بحسب الخارج وليس كذلك اذ حقق السيد قدس سره فى حواشيه على شرح التجريد ان الحمل بالاتحاد بحسب الوجود الخارجى انما يكون فى الذاتيات دون العرضيات بل الحمل فيها بمعنى الاتصاف تأمل (المولانا كوجك رحمه)

١ قوله ولن يكون كذا بلفظ لن فى نسختين عليهما خط الشارح قدس سره وفى نسخة قديمة مصححة من التبصرة ايضا وهو الصواب وقد وجد فى بعض النسخ بلفظ ان الناصبة عطفا على قوله لصار بتقدير لزم اوعطف على قوله غير نفسه بتقدير المضاف اى ذات انيكون او بلفظ ان المكسورة النافية والظاهر ان الكل تصحيف (لمولانا محمود رحمه)

قوله وقد خالف اى جعفر بن حارث فى ذلك الحكم جميع المعتزلة قوله وعد ذلك اى قول جعفر بان الواحد غير العشرة قوله بجميع الافراد اى الاحاد التى هى الوحدات قوله يتناول لكل فرد اى لكل وحدة تناول الكل للجزء او الكلى لجزئياته قوله مع اغياره اى كائنا معها اى مأخوذا ومتضمنا مثلا ان الواحد مأخوذا مع التسعة الباقية عشرة قوله وان يكون عطف على ماقبله بحسب المعنى اى يلزم ان يكون الواحد غير نفسه وان يكون آه قوله ولا يخفى ما فيه لان مغايرة الشىء للشىء لايستلزم مغايرته لكل جزء من اجزائه حتى يلزم ما ذكره من مغايرة الواحد لنفسه قوله اى صفاته الازلية الاولى رجع الضمير الى ما فى ضمنها من الصفة وفائدة التقييد بالازلية غير ظاهرة قوله صفة ذات الاضافة دون نفسها قوله ينكشف انكشافا تاما كما هو المتبادر عند اطلاقه فلا يتناول الغير الواصل الى مرتبة اليقين واعلم ان العلم الازلى هل هو من قبيل التصور او التصديق او هو متبعض وفيه

٢ اذ على ما ذكر لا يصح حمل العلم الابعد ملاحظة عطف الباقى (منه رحمه)

٣ وفائدته الاحتراز عن التخليق والترزيق ونحو ذلك (فوايد)

٤ واعلم ان العلم المشترك بين علم الله وبين علم الانسان عند البعض بالاشتراك المعنوى اى يكون العلم بمعنى صفة يتجلى بها المذكور وعند البعض مشترك بالاشتراك اللفظى وههنا يجوز ان يكون بالمعنى الاول بان يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص او يكون المراد منه العلم المطلق لكن فى ضمن هذا الفرد اعنى العلم الثانى ويكون تعريفه بصفة ازلية آه تعريفا لفظيا (منه رحمه)

٥ قوله صفة ذات اضافة دون نفسها اى العلم مضاف وليس نفس الاضافة ذكر فى المواقف ان العلم لابد فيه من اضافة بين العالم والمعلوم وهو الذى نسميه نحن بالتعلق ولم يثبت غيره بدليل وقيل هو صفة حقيقية ذات تعلق فاختير فى علم الله تعالى القول الثانى لما ان صفات الله تعالى عندنا امور موجودة زائدة على ذاته تعالى (فوايد باقيه)

١ فان قيل هذا التعريف يستلزم الدور لان ذكر المشتق هو المعلومات يستلزم ذكر المبدأ هو العلم فيلزم تعريف العلم بالعلم قلنا ان المراد من العلم المعرف هو العلم بالمعنى الاصطلاحى والمراد من العلم المأخوذ فى التعريف هو العلم بالمعنى اللغوى فافهم (منه رحمه)
٢ ولو قال الاشياء بدل المعلومات لكان اشمل واسلم واحوط (منه رحمه) ٣ فيه ان ذكر المشتق يوجب ذكر المبدأ فيدور (منه رحمه) ٣ قيل هذا موقوف على اثبات كون الاشياء متساوية فى صحة المعلومية ولعل المخالف لا يسلم ذلك (منه رحمه)

تأمل قـــوله المعلومات[١] اى ما من شأنه ان يعلم[٢] موجودا كان او معدوما ممكنا كان او ممتنعا[٣] حاصله ان جميع مايمكن ان يتعلق به العلم فهو معلوم بالفعل او المقتضى للعالمية ذاته تعالى والمعلومية ذوات الاشياء ونسبة الذات الى الجميع على السواء فقد ثبت علمه بالبعض فوجب علمه بالكل[٤] الا ان علمه بالمتجددات على وجهين علم غير مقيد بالزمان وهو باق ازلا وابدا لا يتغير ولا يتبدل وعلم مقيد بالزمان وهو علمه تعالى بالمتجدد او المتغير وهذا العلم متناه بالفعل بحسب تناهى المتجددات وغير متناه بالقوة كالمتجددات الابدية والعلم لا يتغير بحسب الذات ويتغير من حيث الاضافة ولا فساد فيه وانما الفساد فى تغير نفس العلم قـــوله عند[٥] تعلقها[٦] بها[٧] اشارة الى دفع ما يقال من ان

٤ والا لزم تخلف المقتضى عن المقتضى والترجيح بلا مرجح (منه رحمه)
٥ واعلم ان عند فى قوله عند تعلقها بمعنى الشرط والباء فى قوله بها يجوز انيكون صلة التعلق ويكون ضمير بها راجعا الى المعلومات ويجوز انيكون للسببية وحينئذ يكون ضمير بها راجعا الى صفة ازلية ايضا والباء ح يكون متعلقة بقوله ينكشف اى العلم صفة ازلية يكون انكشاف المعلومات بسببها عند تعلق ذلك الصفة لكن المتبادر ان الباء صلة وفيه نظر لان تعريف العلم حينئذ يصدق على القدرة والقوة والسمع والبصر والارادة والمشية لانها صفات ازلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بالمعلومات لانها لايكون بدون العلم لان العلم اشمل منها ويمكن ان يجاب عنه بان القيد المخرج لها ههنا محذوف اعنى والباء للسببية وهذا القيد ظاهر يفهم من التعريف وحذفه كثير فى التعاريف وحينئذ لا يصدق على غير العلم لانه لاينكشف بسبب صفة غير العلم المعلومات عند تعلقها وهو ظاهر عند التأمل او نقول ان المراد من الباء فى قوله بها الباء السببية على سبيل غير الظاهر وحينئذ لا يصدق التعريف على غير العلم فافهم (منه رحمه) ٦ ولو قال لتعلقها بدل عند تعلقها لكان خروج بواقى الصفات اظهر وانما عدل عنه تنبيها على استقلال الصفة فى الانكشاف (منه رحمه) ٧ والباء صلة التعلق ويحتمل ان يتعلق بتنكشف وحينئذ الباء للسببية والضمير راجع الى الصفة (منه رحمه)

١ قوله ومن ههنا ذهب اذ يرد انه تعالى عالم بنقيض حادثة قبل وقوعها فلو كان عالما بها قبل وقوعها يكون عالما بالنقيضين وهو جهل فلاجل جهلية ذلك قال لا يعلم بالحادثة قبل وقوعها (منه رحمه الله تعالى)

٢ اذ العلم بالشئ عنده مشروط بوقوعه واعترض عليه بانه يلزم حينئذ تجهيل البارى عز اسمه تعالى عن ذلك والجواب عنه بان الثابت فى الازل انه سيوجد زيد فيعلم حينئذ كذلك وعندنا زال هذا الثابت ووجد زيد يعلم انه وجد وهكذا فلا يلزم التجهيل ليس بشئ لان العلم بانه وجد انما وجد عند تحقق انه وجد وقبل تحققه ان العلم به ليس بمتحقق فليس هذا الا التجهيل تدبر (منه رحمه)

جميع المعلومات بالمعنى المذكور لوكانت منكشفة له تعالى يلزم ان يكون عالما فى الازل بان زيدا دخل فى الدار وخرج عن الدار مثلا وهو جهل تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومن[1] ههنا ذهب ابو الحسن البصرى الى انه تعالى لا يعلم[2] الاشياء قبل وقوعها واستدل عليه بان الموجب للانكشاف ليس نفس العلم بل بشرط التعلق وهو[3] فى الازل متعلق بان زيدا سيدخل الدار حتى لو دخل يزول ذلك التعلق ويتعلق بانه دخل فيه وفيه ابحاث الاول ان الانكشاف لو كان مشروطا بالتعلق لزم احتياج الواجب فى الصفة الحقيقية الى الغير وذلك باطل وجوابه ان الانكشاف من توابع العلم فلا يلزم من احتياجه الاحتياج فى العلم وفيه[4] والثانى ان المطلقة[5] العامة دائمة الصدق فكيف يكون العلم فى الازل بانه موجود جهلا واعتقادا غير مطابق والثالث ان الازلى يمتنع ان يزول ويطرء عليه العدم فكيف[6] يزول التعلق الازلى

٣ قوله وهو فى الازل متعلق آه يعنى ان العلم انما يتعلق بالدخول فى هذا الزمان وقبل هذا الزمان متعلق العلم الدخول الاستقبالى وفى زمان الدخول يزول هذا التعلق ويحدث التعلق بالدخول الحالى (فوايد باقيه)

٤ قوله فيه اى فيه نظر لان انكشاف الشئ عند الله تعالى هو عين علمه به وانما التابع هو معلومية الشئ (فوائد باقيه)

٥ قوله المطلقة العامة دائمة الصدق يعنى ان قولنا زيد داخل فى الدار وزيد خارج عن الدار مطلقتان عامتان فيدوم صدقهما والعلم بالصادق لا يكون جهلا فالعلم بهما لا يكون جهلا لعدم التناقض بينهما (فوائد باقيه)

٦ قوله وكيف يزول التعلق الازلى ويمكن الجواب بان المراد بالازلية التقدم على زمان الدخول دون عدم سبق العدم وامتناع الزوال انما هو فى الثانى دون الاول (فوايد باقيه)

١ قوله يلتزم بقاء التعلق الازلى بانه سيدخل وذلك لان العلم بالدخول الاستقبالى هو علم بالدخول مثلا فى زمان نزول عيسى عليه السلام والعلم بالدخول فى حال الدخول هو عين العلم بالدخول فى زمان نزول عيسى عليه السلام لكن هذا العلم فى الزمان المتقدم علم بالدخول الاستقبالى وفى الزمان المتأخر علم بالدخول الحالى (فوايد باقيه)

الازلى عند التعلق بانه موجود ولا يبعد ان يلتزم[١] بقاء التعلق الازلى بانه سيدخل ازلا وابدا لا يقال كيف يبقى التعلق الازلى مع انتفاء المتعلق اعنى النسبة الاستقبالية بانه سيدخل فى الدار حين[٢] دخل فى الدار لانا نمنع الانتفاء بل هى بحالها اذ لا منافاة بين قولنا بانه سيدخل فى الدار وبين قولنا بانه دخل فى الدار وايضا يلزم ان يوجد العلم بدون انكشاف المعلوم عند العالم بواسطة انتفاء الشرط وهو التعلق تأمل[٤] قوله والقدرة قدم العلم لعمومه باعتبار التعلق ولتوقف القدرة على العلم باعتبار التعلق وانما قدم القدرة على الحيوة مع تأخرها عنها وجودا اذ القدرة لها مدخل فى التأثير[٥] فكانها نزلت منزلة الذات ولذا توصف بالمؤثرية ويقال انها صفة مؤثرة مع ان المؤثر فى الحقيقة ليس الا الذات واعلم ان للقدرة تعلقين[٦] ازلى لا يترتب عليه وجود المقدور بالفعل وتعلق حادث يترتب عليه وجود المقدور بالفعل هذا عند من لا يقول بالتكوين واما عند من يقول به فالتعلق الحادث ليس الا للتكوين

٢ قوله حين دخل الدار متعلق بقوله يبقى او بقوله انتفاء المتعلق (فوايد)

٣ قوله اذ لا منافات الخ لان قولنا سيدخل معناه فى زمان كذا وقولنا دخل معناه فى زمان ذلك الزمان فمعنى القولين واحد (فوايد باقيه)

٤ قوله تأمل اى لتعرف انه هل يصح ان يحكم بوجود العلم بدون انكشاف المعلوم عند العالم وهذا الاستفهام للانكار لماسبق ثم البحثان الاولان على خلاف ترتيب اللف فمتعلق البحث الاول متأخر عن متعلق البحث الثانى (فوائد باقيه)

٥ ومعنى التأثير فى القدرة ايجادها او اعدامها او تبديلها من حال الى حال (بجرابادى)

٦ وتوضيح الكلام فى هذا المقام ان القائلين بوجود التكوين قالوا انه غير القدرة لان القدرة اثرها صحة موجودية الشئ وامكان كونه وصحة الموجودية لايستلزم الموجودية بالفعل واثر التكوين الكون والوجود بالفعل فلايكون اثر القدرة نفس اثر التكوين والتغاير فى الاثر يوجب التغاير فى المؤثر ولو سلم فالتغائر بحسب الاعتبار كاف (عبد الرحمن)

١ بضم الميم وتشديد اللام جمع ملاك بالكسر اصل چيزى وآنچه باوقائم باشد چيزى منتخب اللغات

فتعلقات القدرة كلها ازلية وانت خبير بان الظاهر من قوله تؤثر ان المراد بالتعلق التعلق الحادث لكن اللائق بكلام المصنف رحمه الله هو ان يراد به التعلق الازلى اذ التعلق الحادث ليس الا للتكوين عند القائلين به والمصنف رحمه الله منهم ولعل المرضى عند الشارح مذهب الاشعرى النافى للتكوين وقد يوجه بان التعلق الحادث وان كان للتكوين حقيقة الا ان للقدرة مدخل تام وانها ملاك١ الامر فى صفة المؤثرية فكانه هو له ايضا كالازلى تأمل٢ قوله توجب صحة العلم ولم يقل والقدرة معا كما هو المشهور اكتفاء بما هو الكافى فى التميز وانما زاد الصحة تنبيها على ان ما هو من لوازم الحيوة هى الصحة دون العلم نفسه وان كان فيما نحن فيه كذلك تأمل٣ قوله والقوة وهى بمعنى القدرة قال الفاضل المحشى فذكرها للتنبيه على الترادف اوعلى صحة الاطلاق على الله القوى العزيز تم كلامه وانت تعلم فعلى هذا فالاولى التعقيب وعدم الفصل بينها وبين القدرة بالحيوة ونكتة الفصل بينها وبين القدرة خفى٤ وقد يفسر٥ القوة بكمال القدرة ولعل هذا من قبيل حصول الصورة قوله فيدرك بهما ولم يقل٦ فيعلم بهما ردا على من قال انهما عبارتان عن العلم بالمبصرات

٢ يمكن ان يكون الامر بالتامل مايستفاد من كلام الفاضل المحشى من ان المراد بالتأثير فى جعل المقدور ممكن الوجود من الفاعل لافى الوجود بالفعل فيكون المراد بالتعلق التعلق الازلى (لمولوى قاسم رحمه)

٣ لعل وجهه ان التعريف لا بد انيكون شاملا لجميع الافراد فان كان نفس العلم لازما للحيوة فيمانحن فيه لا يكون التعريف جامعا فاختيار هذا التعريف على هذا التوجيه ليس بصحيح (منه رحمه)

٤ ويمكن ان يوجه بان المناسب تأخير القدرة عن الحيوة لتأخرها عن الحيوة وجودا لكن قدمت لان للقدرة مدخلا تاما فى التأثير فكانها نزلت منزلة الذات فقد ثبت للقدرة جهة تقدم وجهة تأخر فللتنبيه على وجهين قدم اولا واخر ثانيا (لمولوى قاسم رحمه)

٥ اقول انما اورد الحيوة بينهما اشارة الى ان لها نسبة الى القدرة والى القوة ايضا اما نسبتها الى القدرة فلان القدرة متقدمة عليها من حيث الذات تؤثر بخلاف الحيوة واما نسبتها الى القوة فلان القوة متقدمة على الحيوة فالمناسب تقديم الحيوة (لمولوى عبد الرحمن)

٦ العلم كشف المعانى المجردة عن المادة والادراك كشف المعانى المقارن بالمادة (س)

١ وذكر التوهم وان صح لكن لا يلايم كالتخييل (منه رحمه)
على الهواء اعنى الصوت (منه رحمه)

٢ اى حالة عارضة

٣ ويمكن ان يقال بواسطة الهواء يصير شرطا لان غاية القرب منافية (منه رحمه)

بالمبصرات او المسموعات فهما راجعان الى العلم قــــوله لا على سبيل التخييل وهو الادراك والملاحظة بما يمكن ان يحس بعد الغيبة قــــوله والتوهم هو ادراك المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصداقة زيد وعداوة عمرو قــــوله تأثر الحاسة بان ينفعل الحاسة بانطباع الصورة[2] عند وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصماخ وقرعه للعصب المفروش فى مقعره والظاهر ان وصول الهواء متعلق بتأثر حاسة السمع اذ تأثر حاسة البصر ليس مشروطا بالوصول[3] بل بتوسط الهواء[4] بين الرائى والمرئى قوله ولا يلزم اشارة الى جواب[5] دخل مقدر واعلم ان المشهور ان الاشاعرة لم يأولوا السمع والبصر بالعلم بالمسموعات والعلم بالمبصرات بل جعلوهما صفتين زائدتين على[6] صفة العلم كما اولوهما غيرهم بذلك وانت[7] تعلم ان اللائق على قاعدة الاشعرى وعلى قاعدة غيره ان يكون امر التأويل على العكس لان قاعدة الاشعرى فى الاحساس انه علم بالمحسوسات وذلك يقتضى ان يكون مرجعهما الى العلم واما قاعدة[7] غيرهم على غير ذلك حيث اعتبروا فى العلم تعلقه بالمعانى فاللايق بحالهم ان لا يكون

٤ فانهم قالوا لا بد ان يتوسط بين الرائى والمرئى جسم لطيف غير ملون يمكن نفوذ الخطوط الشعاعية فيه حتى صار الشئ مرئيا وفيه نظر (منه)

٥ تقرير الجواب بطريق الالزام على الخصم فانه قائل بانه لا يلزم من قدم العلم والقدرة قدم المعلومات والمقدورات فكذلك ههنا لان كل صفة قديمة لكن تعلقاتها حادثة (لمولوى عبد الرحمن)

٦ انما اثبت صفتين زائدتين لان القرآن والاحاديث مملو بهما مع انه يمكن اتصافه تعالى بهما فلا حاجة الى تأويلهما (لمولوى عبد الرحمن)

٧ ويمكن ان يقال فى توجيه عدم تأويل الشيخ السميع والبصير فى صفات الله تعالى مع تأويله ادراك المحسوس بالعلم انه لما كان سمعه وبصره مخالفا لسمعنا وبصرنا بالحقيقة فلا يلزم من تأويل احدهما تأويل الآخر مع ان الظاهر من الآيات والاحاديث اثباتهما صفة الله تعالى (لمولوى قاسم رحمه)

٨ وفيه انها سمعى لا مدخل للعقل فى اثباتها (منه رحمه)

مرجعهما الى العلم ولذا قيل ان الشيخ الاشعرى لما اختار ان ادراك المحسوسات علم بمتعلقاتها لم يلزم من كونه تعالى سميعاً وبصيراً[١] ان يوجد له صفتان زائدتان على العلم تنكشف بسببهما المبصرات والمسموعات بخلاف الجمهور[٢] فانهم خالفوا فى ذلك فلزمهم ان يجعلوهما غير العلم ولكن المنقول عن الامام الغزالى ان الفلاسفة والكعبى وابو الحسن البصرى اولوهما بالعلم بالمسموعات والمبصرات وقال الجمهور منا ومن المعتزلة والكرامية انهما صفتان زائدتان على العلم واما ادراكه تعالى بسائر المحسوسات اعنى الملموسات والمذوقات على ماحكى عن امام الحرمين فيجب وصفه تعالى بادراك الطعوم والروائح والحرارة والبرودة كما يجب وصفه بادراك المسموع والمبصر للشركة فى الدليل لكن لايقال انه تعالى شام ذائق لامس لانها تنبىء عن[٣] الاتصالات الجسمانية فعند الشيخ لاحاجة فى ذلك الى صفة اخرى غير العلم واما عند غيره ممن اعتبر تعلقه بالمعانى فيحتاج الى صفة اخرى هى مبدأ لذلك ومن ههنا عد بعضهم الادراك صفة ثابتة له تعالى وراء التكوين فليتأمل[٤] قوله يحدث لها تعلقات بالحوادث[٥] متناهية بالفعل وغير متناهية بالقوة تحدث

١ فى شرح المواقف نقلا عن ناقد المحصل ان وصفه تعالى بالسمع والبصر مستفاد من النقل وانما لم يوصف بالشم والذوق واللمس لعدم ورود النقل بها واذا نظر فى ذلك من حيث العقل لم يوجد له وجه سوى ما ذكره هؤلاء فان اثبات صفتين شبيهتين بسمع الحيوانات وبصرها مما لا يمكن بالعقل والاولى ان يقال لما ورد النقل بهما آمنا بذلك وعرفنا انهما لا يكونان بالالتين المعروفين واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما (امولوى قاسم رحمه)

٢ هذا الكلام يستدعى ان عدم لزوم قدم المعلومات والمقدورات من قدم العلم والقدرة بديهى او امر مقرر فى السابق وكل منهما محل تأمل (آخوند شيخ)

٣ وفيه انها سمعى لامدخل للعقل فى اثباتها (منه عفى عنه)

٤ فيكون موجبا لكن بالاختيار لابالذات كما قاله الفلاسفة وهو الممتنع دون الاول بل هو الكمال (منه رحمه)

٥ قوله متناهية بالرفع صفة تعلقات او بالنصب حالا اما من التعلقات او الحادث فكل من التعلق والحادث باعتبار الوجود بالفعل متناه ببرهان التطبيق اذ شرط التطبيق عند المتكلمين ان يضبط على الوجود اجزاء السلسلة واما الترتيب والمعية فليسا بشرط عندهم خلافا للحكماء فان الشرط عندهم الترتيب والمعية فى الوجودات المتعاقبة واما التعلق والحادث باعتبار الوجود بالقوة والامكان فليسا بمتناهيين اذ لا يجرى البرهان عند الفريقين (فوايد باقيه)

١ قوله على مذهب من لا يقول بالتكوين وهو الشيخ الاشعرى ومن تبعه والقائل بالتكوين هم العلماء الحنفية فى شرح المواقف اثبته الحنفية زائدة على السبع المشهور اخذا من قوله تعالى كن فيكون فقد جعل قوله كن مقدما على كون الحادثات اعنى وجودها والمراد به التكوين قالوا انه غير القدرة ثم معنى التقييد ان عند القائل بالتكوين لا يحكم بحدوث تعلق القدرة لعل المراد انه لا حاجة فى حدوث الحوادث لحدوث تعلق القدرة بل يكفى حدوث تعلق التكوين واما انه لايجوز حدوث تعلق القدرة مع حدوث تعلق التكوين فليس الامر كذلك لجواز انيكون حدوث الحوادث لمجموع التعلقين (فوايد باقيه)

على حسب حدوث المحدثات ولعل الحكم بحدوث تعلق القدرة على مذهب[١] من لا يقول بالتكوين او على سبيل[٢] التغليب تأمل[٣] قوله وهما عبارتان آه لافرق بين المشيئة والارادة الا عند الكرامية حيث جعلوا المشيئة صفة واحدة ازلية تتناول ماشاء الله تعالى من حيث يحدث والارادة صفة حادثة متعددة بتعدد المرادات قوله توجب التخصيص آه عند تعلقها به تعلقا حادثا واعترض[٤] عليه بانه ان جاز تعلقها بالطرف الآخر عند تعلقها باحد الطرفين لزم الترجيح بلا مرجح والا اى وان لم يجز تعلقها بالطرف الآخر لزم الايجاب فينافى الاختيار واجيب بان اللازم هو الايجاب

٢ قوله او على سبيل التغليب يعنى غلب القدرة على التكوين وسمى بها فنسب اليها ما ينسب اليه وقوله تأمل وجهه ان التغليب ان ينسب الى امرين ما هو منسوب الى احدهما بتغليبه على الآخر وجعل الآخر فى حكمه كقوله تعالى ان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله غلب غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين من يظن انه يعرف الحق وانما ينكر عنادا فهو مشكوك الارتياب غلب على الذين يقطع بارتيابهم واستعمل فى المجموع التى حقها ان يستعمل فى المشكوك وههنا لم ينسب حدوث التعلق وهو من احوال التكوين الى مجموع القدرة والتكوين بل نسب الى التكوين المعبر عنه بلفظ القدرة وهذا التعبير ليست تغليب القدرة على التكوين وجعله فى حكمها (فوايد باقيه)

٣ وجه التامل ان اثبات الشارح حدوث التعلق للقدرة باعتبار ان مرضى الشارح هو مذهب الاشعرى النافى للتكوين او باعتبار ان للقدرة مدخلا تاما وانها ملاك الامر فى المؤثرية فكان وجود المقدور بالفعل يترتب على القدرة فيكون للقدرة تعلق حادث ايضا (منه رحمه)

٤ فيكون موجبا لكن بالاختيار لا بالذات كما قاله الفلاسفة وهو الممتنع دون الاول بل هو الكمال (منه رحمه)

١ فنقول فى الجواب عن الاعتراض ان احد التعلقين لازم للارادة بشرط حادث واللازم لذات الواجب انما هو نفس الارادة دون الشرط فلا يلزم ان يكون احد التعلقين لازما لذات الواجب ليلزم نفى القدرة والاختيار (عبد الباقى رحمه فوايد باقيه)

بشرط الارادة وهو لا ينافى الاختيار بل يحققه ولو قيل اذا كان احد التعلقين اى تعلق الفعل مثلا لازم الارادة ومقتضى ذاتها والحال ان الارادة لازمة للذات لزم نفى القدرة والاختيار بمعنى صحة الفعل والترك قلنا ان اراد به لزوم نفى القدرة نظرا الى ذاته تعالى من غير مدخلية الارادة فالملازمة ممنوعة وان اراد به لزومها بشرط الارادة فالملازمة مسلمة وبطلان التالى مم وقد[٢] يقال ان اللازم بشرط اللازم كاللازم للذات البحت فلايظهر ثمرة الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين بالقول بالايجاب والاختيار على ان مذهب الاشعرى هو ان المبداء قادر يصح منه الفعل والترك فى جميع المراتب ولا يجب عليه شئ بوجه من الوجوه وفيه انه يلزم التسلسل اوالترجيح بلامرجح وقد يقال فى الجواب ان معنى كون احد التعلقين[٣] لازم الارادة ومقتضى ذاتها انها لا تحتاج فى ذلك الى مرجح غير ذاتها لا انها تقتضى الفعل بحيث يستحيل الترك حتى يلزم الايجاب ونفى القدرة وهذه خاصة الارادة لاتوجد فى غيرها كالقدرة وانت تعلم ان هذا

لا

٢ قوله وقد يقال ان اللازم آه اثبات لبطلان التالى يعنى لزوم نفى القدرة لذات الواجب بشرط الارادة لزومه له بشرط لازم وهذا اللزوم لزوم لذاته فيلزم نفى الاختيار وهو خلاف مذهب المتكلمين فيكون باطلا ورد ذلك بان المراد بلزوم نفى القدرة بشرط الارادة لزومه بشرط تعلق الارادة ليس لازما لذات الواجب وانما اللازم نفس الارادة فلا يلزم نفى القدرة عن ذات الواجب فلا يلزم نفى الاختيار (فوايد باقيه)

٣ فى شرح المقاصد نسبة الارادة الى الفعل والترك والى جميع الاوقات على السواء فتعلقها بالفعل فى هذا الوقت يحتاج الى مرجح ويلزم تسلسل الارادة والجواب انها يتعلق لذاتها لانها صفة من شأنها الترجيح ولو للمساوى بل المرجوح وليس هذا من وجود الممكن بلا موجد وترجحه بلا مرجح فى شئ فان قيل فمتى تعلق الارادة لاتبقى التمكن من الترك ولايبقى الاختيار قلنا الوجوب بالاختيار محض الاختيار (لمولانا محمود رحمه)

١ قوله اذ الترجيح بلامرجح باق آه لا يخفى انه لا يلزم من عدم الاختيار وايجاب الفعل مثلا مساواة التعلقين حتى يبقى الترجيح بلا مرجح كيف والاولوية بين الايجاب والمساواة على ان كونها مرجحة انما هما مستاصل لعرق لزوم الترجيح بلا مرجح فمع هذا لا يسأل فيهما عن المرجح حتى يلزم ترجيح بلا مرجح (لمولوى قاسم رحمه)

لا يجديه نفعا اذ الترجيح بلامرجح باق باعتبار تعلق الارادة باحد التعلقين وقد يجاب بالتزام التسلسل فى التعلقات ومنع استحالته فيها اذ التعلقات اعتبارية لكن بقى ان برهان التطبيق يدل على بطلان التسلسل فى الامور الاعتبارية كما صرح به قدس سره فى شرح المواقف تأمل قوله وكون تعلق العلم تابعا للوقوع المتاخر عن الارادة هذا مع ما قبله من قوله مع استواء نسبة القدرة اشارة الى بيان مغايرة تلك الصفة المسماة بالارادة للعلم والقدرة اذ ليس من شأنهما التخصيص بخلاف تلك الصفة قال الفاضل المحشى تحقيقه ان العلم التصورى عام للواقع وغيره فلا يكون مرجحا والعلم التصديقى بالوقوع فرع الوقوع والوقوع فرع الارادة تم كلامه وفيه ان التصديق فرع الوقوع فى الجملة لئلا يلزم الجهل لا حال التصديق ولا قبله بخصوصه فلا يلزم منه تأخر

٢ لعل وجه التأمل ان عدم ظهور ثمرة الخلاف ممنوع لان الفلاسفة قائلون بان صدور الاشياء واجب بالوجوب العقلى والمتكلمون قائلون بان صدور الاشياء واجب بالوجوب العادى فكيف لا يظهر ثمرة الخلاف (منه رحمه)

٣ اعلم ان الشارح انما يوجه بوجه مغايرة الارادة للقدرة والعلم لانها يحتاج الى البيان ومغائرتها لغيرها ظاهرة والا بصفة الترجيح يمتاز عن جميع ما عداها (آخوند شيخ رحمه)

٤ قوله ان العلم التصورى آه وقد يمنع عموم التصور هذا مكابرة بعد العلم بان الانسان مع ضعفه يمكنه تصور كل من النقيضين وكيف لا يمكن للقوى على الاطلاق علما وقدرة ذلك وعلى قوله العلم التصديقى بالواقع آه وفيه ان التصديق فرع الوقوع فى الجملة لئلا يلزم الجهل لا حال التصديق او قبله بخصوصه فلا يلزم منه تأخر العلم عن الارادة قلنا هذا غير قادح لغرض المستدل وهو المغايرة بين العلم والارادة من غير نظر الى التقدم والتاخر وهذا الغرض حاصل كما بينا (فوايد باقيه)

١ ولاشك فى ان الوقوع فرع وجود الارادة المخصصة والتأخر عن الشئ بمرتبة اوبمراتب لا يجوز انيكون عينه فلا يكون الارادة نفس العلم التصديقى ايضا فلا يصير مرجعا (لمولوى عبد الرحمن)

العلم عن الارادة على ان معنى تبعية العلم بالوقوع انه يعلم الشئ على ما هو عليه فى نفسه او بمعنى ان المعلوم هو الاصل فى التطابق لان العلم مثال له لا بمعنى ان العلم انما يتحقق بعد الوقوع ومتاخر عنه لان ذلك انما هو مذهب ابى الحسن وقد برهن على بطلانه فى موضعه وقد يمنع عموم التصور وعدم[٢] صلاحيته للمخصصية والمرجحية على ان حال علم المبدأ وكيفية تعلقه بالمعلومات فغير معلوم قال الفاضل المحشى نعم يرد عليه ان يقال يجوزان يكون المرجح فى افعاله تعالى هو العلم بالصلحة وليس ذلك فرع وقوع الفعل ولامخلص الا ببيان وجود الفعل يتساوى طرفاه فى المصلحة من كل وجه تم كلامه فيه ان العلم بالمصلحة ان كان تصورا فعام[٣] على ما اعترف به وسلم وان كان تصديقا كان متأخرا عن الارادة لان التصديق باى امر تعلق فهو فرع وقوع ذلك الامر والوقوع فرع الارادة والفرق تحكم على انه يلزم الايجاب حينئذ[٤] قوله وفيما ذكر تنبيه اى فى عدها من الصفات الازلية قوله انه ليس بمكره قول الكعبى وكثير من معتزلة بغداد ان ارادته تعالى بفعله هو علمه به او كونه غير مكره ولاساه وبفعل غيره هو الامر به ولا خفاء فى ان هذا موافق للفلاسفة فى نفى كون الواجب مريدا اى فاعلا على سبيل القصد والاختيار هكذا فى شرح المقاصد وفيه[٥] ما لايخفى قال الفاضل المحشى ان

٢ وبالجملة ان اللازم منه مغائرة المخصوص بفرد من العلم والمطلوب مغايرته له مطلقا (منه رحمه)

٣ فان قيل ان الكلام فى صحة عموم الحد وتخصيص المحدود لايفيد قلنا مراده ان فى الحد قيدا مخصصا وهو كون ضمير انه راجعا اليه وانت خبير بان هذا التوجيه بعيد عن عبارته غاية البعد (منه رحمه)

٤ بان العلم بالمصلحة انما يكون مرجحا اذا كان مراعات الاصلح واجبة عليه تعالى وليس كذلك كما بين فى محله فيجوز ان يترك ما فيه المصلحة ويفعل ما لا مصلحة فيه فلا يكون مخصصا (عبد الحكيم)

٥ قوله وفيه ما لا يخفى وهو ان القول بكون ارادته تعالى فعله علمه به ليس موافقا للفلاسفة فى نفى القصد والاختيار بل قول بان ارادته وهى ترجيح احد طرفى الفعل والترك عين علمه وليس مغائرا للعلم نعم القول بكون الارادة عدم الاكراه والسهو على معنى انه يصدر الفعل عن الذات على هذا الوجه قول بما قال به الفلاسفة على ما ذكرنا (فوايد باقيه)

ان قلت يلزم منه كون الجماد مريدا قلت هذا تفسير
ارادة الواجب لا جميع الارادات ثم كلام فيه[1] ان المقصود هو
ان مجرد ذلك لو كفى فى صحة اطلاق المريد على الواجب
يصح اطلاقه على الجماد[2] لتحقق ما يوجب صحة الاطلاق فيه
قوله انه امر به وما لا يكون مأمورا به لا يكون مرادا
له فالارادة عندهم عين الامر قوله كيف اى كيف يكون
الارادة والمشيئة بمعنى الامر والحال انه تعالى امر كل مكلف
بالايمان ولم يوجد المأمور به عن البعض فلو كان الارادة
نفس الامر لما تخلف المأمور به عن الامر لان المراد لا يتخلف
عن الارادة واليه اشار بقوله ولو شاء لوقع لكن الملازمة
غير مسلمة عند المعتزلة اذ تخلف المراد عن الارادة جائز
عندهم لانهم يقولون ان الله تعالى اراد ايمان الكافر وطاعته
لكن لم يقع والتحقيق انه لم يرد اذ كل ما اراد الله تعالى
فهو كائن ومراد له تعالى وان لم يكن مرضيا ولا مامورا به
بل قد يكون منهيا عنه اجماعا من اهل الحق ولقوله تعالى
ولو شاء ربك لامن من فى الارض كلهم جميعا ولقوله عليه
السلام ما شاء الله كان وما اشتهر من السلف والخلف
ان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وتأويله بان المراد
ما شاء الله مشيئة قسر والجاء عدول عن الظاهر من غير
ضرورة ودليل قوله لا كما زعم الاشعرى فيه ايماء الى ان
المرضى عند الشارح ما ذهب اليه المص رحمه الله قوله

[1] قوله فيه ان المقصود آه يريد ان الجواب بكون التفسير تفسير ارادة الواجب لا يدفع الملازمة المذكورة بقوله مجرد عدم الاكراه والسهو لو كفى فى صحة اطلاق المريد الخ والجواب الصحيح ما يدفع تلك الملازمة ويجاب بان الجواب المذكور يدفع تلك الملازمة اذ الفرض ان الاضافة الى الواجب معتبر فى التفسير وحينئذ لا يجرى التفسير فى الجماد فلا يستقيم الملازمة المذكورة لعدم تحقق ما يوجب صحة الاطلاق وهو كون الواجب غير مكره ولا ساه فى الجماد (فوائد باقيه)

[2] قيل المراد بالجماد ههنا ما هو المؤثر من الجمادات كالنار عند احراق الحطب مثلا (عبد الرحمن)

١ قوله تعبيرا عن المعنى الموضوع له لو اريد بالمعنى المعانى القرآنية وبالموضوع لتلك المعانى المنظوم القرآنية فالموضوع لتلك المعانى ليس اسما بل مركب من الاسم والفعل والحرف والمركب ليس باسم وايضا هذا الكلام يدل على ان الصفة الازلية هو تلك المعانى وليس كذلك بل مجموع النظم والمعنى اثر هذه الصفة باعتبار تعلقها القديم ولو اريد بالمعنى الصفة القديمة المعهودة من الصفات السبع وليس لفظ القرآن اسما لهذه الصفة وايضا ليس المركب من الحروف وهو النظم القرانى اسما لها بل الاول اسم لبعض اثارها كلفظ التورية والانجيل لبعض آخر من الآثار والثانى ليس باسم (فوائد باقيه) ٢ قوله او عن المؤثر بالاثر اى باسم الاثر يرد عليه ان الاسم هو لفظ القرآن لا المركب من الحروف وهو النظم القرآنى وقد جعل المعبر به المركب من الحروف (فوائد باقيه)

عبر عنهما بالنظم تعبيرا[١] عن المعنى الموضوع له المسمى بالموضوع الذى هو الاسم كما هو المشهور المتعارف او عن[٢] المؤثر بالاثر كما قيل قوله بالنظم المسمى[٣] بالقرآن يدل على ان النظم ليس عبارة عن اللفظ واللقب كما هو المشهور بل[٤] عن الاثر المترتب على الصفة الازلية كما قيل قوله وذلك اى كون الكلام صفة مغايرة للنظم قوله اذ قد يخبر الانسان عما لايعلمه بل يعلم خلافه كما اخبر عن وقوع النسبة مع العلم بعدم وقوعها ولا شك انه فى حال الاخبار يجد فى نفسه معنى ايجابيا وهو المطلوب بالدلالة على المخاطب بالعبارة او بغير ذلك من اى امر يصح الدلالة عليه

واعترض

٣ قوله بالنظم المسمى آه اختلف فى لفظ النظم فقيل انه لقب للصفة الازلية كما يدل عليه قول المولوى تعبيرا عن المعنى الموضوع له آه وقيل انه اسم للالفاظ المركبة من الحروف التى هى اثر الصفة الازلية كما يدل عليه ان النظم ليس عبارة عن اللقب وجه الدلالة انه وصف النظم بانه مسمى بالقرآن وظاهر ان المسمى بالقرآن هو الاثر دون الصفة الازلية ثم حق العبارة ان يقال ليس هو اللقب باسقاط لفظ العبارة لان كون الشئ عبارة عن اللقب غير كونه عين اللقب ولم يقل احد بالكون عبارة وانما قالوا بالكون عينا (فوائد باقيه) ٤ يعنى ان الشارح قال بالنظم المسمى بالقران وهذا الكلام يدل على ان النظم عبارة عن الاثر المترتب على الصفة الازلية لا عبارة عن الموضوع لان الموضوع هو النظم المسمى بالقران والزبور والانجيل والتورية ولو كان النظم عبارة عن الموضوع لناسب ان يقول بالنظم المسمى بالقران والزبور والانجيل والتورية ولم يقل كذلك فعلم ان النظم المسمى بالقران عبارة عن الاثر المترتب على الصفة الازلية (تحرير لحضرت الاستاذ .

واعترض عليه بان اللازم مغايرته لفرد[1] من العلم دون العلم مطلقا اذ كل[2] عاقل فى صورة الاخبار عن الامر لا بد ان تحصل[3] له صورة ما اخبر عنه على ان ذلك الخبر عما لا يعلم مستحيل فى حقه تعالى وقياس[4] الغائب على الشاهد لا يفيد فى المطالب العلمية وان افاد الالزام على الخصم واجيب عن الاول بان مدلول الكلام الخبرى لا يكون[5] علما تصوريا وفيه ان هذا على تقدير التسليم انما يتم لو اريد بالمدلول ما هو المدلول وضعا والا فلا واجاب الامام عن الثانى بان المعنى النفسى لما كان مغايرا للعلم فى الشاهد كان ايضا

١ قوله لفرد من العلم الموصول فى قوله مما لا يعلم ان كان بصورة شخصية يلزم مغايرة شخص من الكلام النفسى لشخص من العلم وان كان بصورة كلية اى كل من افراد التصديق بحيث قد يخبر الانسان عنه ولا يعلم به يلزم مغايرة نوع منه لنوع من العلم فلفظ الفرد يحتمل الفرد النوعى والشخصى وعلى الوجهين فالعلم هو التصديق (فوائد باقيه)

٢ قوله اذ كل عاقل فى صورة الاخبار آه هذا زائد على قدر الحاجة فيكفى ان يقال ان الدليل انما يدل على الانفكاك بين الاخبار والعلم التصديقى فاللازم هو المغايرة بينهما لا بينه وبين مطلق العلم (فوائد باقيه)

٣ قوله يحصل له صورة ما اخبر عنه فقد يكون ذلك مع الجزم وقد يكون مع الظن وقد يكون مع الشك وقد يكون مع الوهم وقد يكون مع المكابرة والكذب ويكون ذلك الحصول فى الثلاثة الاخيرة تصورا (فوائد باقيه)

٤ قوله وقياس الغائب على الشاهد جواب سؤال وهو انا سلمنا الاستحالة فى شأنه تعالى ولكن قد ثبت التغاير فى الانسان بين الاخبار والعلم وهذا التغاير لذاتيهما من غير ان يكون لخصوص الانسان او المخلوقات مدخلا فيه فيلزم التغاير فى جانب الصانع تعالى وحاصل الجواب منع ان يكون التغاير لذاتيهما (فوائد باقيه)

٥ قوله لا يكون علما تصوريا هذا متعلق بقوله اذ كل عاقل آه فكان الغرض منه اثبات التصور وهذا ابطال للتصور ومعناه ان مدلول الكلام الخبرى لا يكون متعلقا للعلم التصورى لان مدلول الخبر وقوع النسبة او لا وقوعها وهو متعلق التصديق والجواب ان الوقوع واللا وقوع قد يتعلق بهما الشك او الوهم او المكابرة والكل تصور ويمكن ان يقال ان المراد بالتصور ما سوى العلم اليقينى فح يكون الجهل والتقليد والظن داخلة فى التصور ولا شك فى تعلق ذلك بالوقوع واللا وقوع وايضا لواراد صاحب الجواب ان الاخبار لا يكون مع حصول صورة ما اخبر عنه فهذا مكابرة ولو اراد ان هذا الحصول علم تصديقى فالاخبار لا ينفك عن العلم فلا يثبت المغايرة بين الاخبار والعلم فالجواب ليس جوابا بل تأييد للاعتراض (فوائد باقيه)

٥ يعنى ان مدلول الخبر لو كان علما لكان علما تصديقيا لا تصورا والمغايرة بين مدلول الخبر والعلم التصورى بديهى (منه رحمه)

كذلك فى الغائب للاجماع على ان مهية الخبر لا يختلف فى الشاهد والغائب ورد بان عدم الاختلاف غير مسلم بل هو اول المسئلة وقد يجاب بان الغرض منه مجرد تصوير الكلام النفسى وبيان مهيته على وجه يمتاز عن اللفظى وغيره من العلم والارادة دون الاثبات له تعالى واما الاثبات فبما نقل عن الانبياء عليهم السلام تواترا وقد يق فى بيان مغايرة الخبر للعلم ان العلم من حيث انه علم يقتضى المطابقة والفرعية والتميز والانكشاف بخلاف الخبر فانه ليس كذلك من حيث انه خبر وقيل[1] فى بيان المغايرة ان الكلام النفسى الخبرى من حيث هو خبر يكون مع قصد الخطاب اما مع نفسه[2] او مع غيره دون العلم فانه لا يكون معه وايضا ان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون العلم وفيه قال الفاضل المحشى رحمه الله والذى يخطر بالبال ان يقال المعنى الذى نجده من انفسنا لا يتغير بتغير العبارات ومدلولاتها فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام واتصف زيد بالقيام الى غير ذلك تعبيرات عن[3] معنى واحد والانكار مكابرة ولا شك ان مدلولات الالفاظ متغايرة فليس ذلك عين مدلول اللفظ ثم ان الشاك فى وقوع النسبة يتصور الاطراف والنسبة البتة ولا يجد ذلك المعنى عند عدم قصد الاخبار ثم انه قد يقصده فيجد ذلك المعنى مع عدم علمه بوقوع النسبة فليس ذلك المعنى شيئا من العلوم فتدبر تم كلامه وانت خبير بان هذا[4] انما يتم لو ثبت كون ذلك المعنى كلاما نفسيا ولم يثبت بعد وايضا ان الكلام النفسى مدلول الكلام

اللفظى

١ وامتيازه عن العلم ظاهر فان كلام غيره تعالى معلوم له تعالى وليس كلامه كما ان كلام غيرنا معلوم لنا وليس كلامنا رسالهء جديدهء محقق الدوانى (رحمه)

٢ اى نفس الكلام النفسى بانه يجوز ان يسمع الكلام القديم بدون الالفاظ كما ذهب اليه الاشعرى او يسمع بلباس الالفاظ كما هو اختيار الاستاذ ابو اسحاق الاسفراينى هذا ما فهم من مولوى قاسم فى مبحث العلم (س)

٣ ولا يبعد ان يقال ان ذلك المعنى الواحد هو العلم بالمضمون بدون الترتيب على الوجه الخاص (منه رحمه)

٤ قوله هذا انما يتم اى انما يتم افادته المغايرة بين الكلام النفسى وبين العلم عند ثبوت ان ذلك هو الكلام النفسى

(فوائد باقيه)

اللفظى عند اهل الحق وما ذكره من قوله فليس ذلك عين
مدلول اللفظ فى توجيه[1] كلامهم فبعيد عن المقصد بمراحل
الا ان[2] يقال ان مرادهم من المدلول هو المدلول بالاثر
دون المدلول بالوضع على[3] ان المعنى الذى نجده عن
انفسنا مجمل مدلولات الالفاظ والمغايرة بينه وبين مدلولات
الالفاظ المتغايرة بالاجمال والتفصيل وذلك المعنى مرجع
المدلولات على قياس معنى المحدود بالنسبة الى معنى
الحد ولعلك تقول[4] ان حقيقة الخبر هو المعنى النفسى
المحتمل للصدق والكذب وذلك ليس الا الصور الذهنية
وما ذكره من ان النفسى المعنى الذى نجده فى انفسنا ليس
شيئا منها وفيه[5] ما فيه وايضا ان اراد بالعلم فى قوله مع عدم
علمه آه العلم التصديقى فمسلم لكنه لا يجديه[6] نفعا وان
اراد به مطلق العلم فغير مسلم تامل قوله فانه قد يامر

١ قوله فى توجيه كلامهم قيل قوله فليس ذلك عين مدلول اللفظ نفى لكونه مدلولا صريحا وضعا وقوله تعبيرات عن معنى واحد اثبات لكونه مدلولا ضمنا غير صريح فمجموع القولين تحقيق وتوجيه لكلامهم فلا بعد بمرحلة فضلا عن المراحل (فوائد باقيه)

٢ قوله الا ان يقال ان مرادهم آه والاظهر ان يقال الا ان غرض المحشى بيان ان مرادهم آه المدلول بالاثر وهو انيكون المدلول اثر الدال كالمطر والسحاب او يكون المدلول مؤثرا فى الدال كالعالم مع الصانع فالمعنى الذى نجده من انفسنا سبب لذكر الكلام اللفظى والكلام اللفظى سبب لانفهام ذلك المعنى فى المتكلم (فوائد باقيه)

٣ قوله على ان المعنى الذى آه توكيد لمضمون ما قبله وهو التغاير بين المعنى المذكور وبين المدلول الوضعى وبيان التغاير من وجه آخر (فوائد باقيه)

٤ بل نقول لا يستفاد من الكل الا الحكم بقيام زيد (منه رحمه)

٥ قوله وفيه ما فيه اندفع الشبهة بما ذكرنا فى تفسير قول المحشى رحمه الله فليس ذلك المعنى شيئا من العلوم (فوائد باقيه)

٦ قوله لا يجديه نفعا لان الغرض اثبات المغايرة بين الكلام النفسى وبين مطلق العلم ولم يثبت الا المغايرة بينه وبين العلم التصديقى والجواب ما افاده مولانا قره كمال ان المقصود ههنا بيان المغايرة بين الكلام الخبرى وبين العلم التصديقى فانك اذا قلت زيد قائم مثلا فلا يتوهم فيه كون الكلام الخبرى نفس العلم التصورى وانما يتوهم كونه نفس العلم التصديقى ورد ذلك بان الكلام فى الفرق مشترك بين الكلام الخبرى وبين العلم الذى هو من الصفات الازلية وفسره الشارح بانه صفة ازلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها وهو غير مخصوص بالتصديق فى المواقف ان علمه تعالى يعم المفهومات كلها الممكنة والواجبة والممتنعة فذلك ايضا غير مخصوص بالتصديق (فوائد)

١ قوله اعترض عليه الى قوله وان كان لايخ عن الاشكال فنقول قوله دون التعبير بـه عن الحالة المذكورة المجرور يرجع الى لفظ وهو صيغة افعل فقوله دون التعبير اما متعلق باسم كان اى لا فى كون التعبير نفس الكلام النفسى او متعلق لخبر كان اى لا فى كون تلك الحالة فعلى الاول لا بد انيكون الخلاف بيننا وبين خصمنا انا نحن قائلون بان الحالة الذهنية الكلام النفسى والخصم قائل بكون الحالة الذهنية التعبير المذكور والامر ليس كذلك فالمعتزله ليسوا قائلين ان التعبير عن الحالة الذهنية الكلام النفسى الذى هو غير الارادة والمعتزلة قائلون بان الامر هو الارادة ويمكن ان يقال ان مراد المولوى ان الكلام الحق هو ان الامر هو الحالة الذهنية التى هى الكلام النفسى وليس الامر هو التعبير عن الحالة الذهنية بلفظ افعل ولكن استخراج هذا المعنى من كلامه المذكور فى غاية البعد (فوائد باقيه)

٢ قوله عبر عنها بالالفاظ يعنى لمناسبة بين المعانى المخصوصة وبين التى عبر بها عن تلك المعانى يحصل فيها الالفاظ فكل من المعانى والفاظها اثر للصفة الازلية وللفظ دلالتان

بما لايريده قال الفاضل المحشى واعترض عليه[١] بانه لاطلب فى هذه الصورة كما لا ارادة فالموجود صيغة الامر لاحقيقته والحق ان الامر تعبير عن الحالة الذهنية والانكار مكابرة تم كلامه اقول ان الكلام فى كون تلك الحالة نفس الكلام النفسى دون التعبير به عن الحالة المذكورة ودعوى البديهة فيه مكابرة على ان التعبير باللفظ عما يدل عليه وضعا والمدلول الوضعى لصيغة الامر ليس الا الطلب فلو اراد به انه عبر به ههنا عن المعنى الموضوع له فالمكابرة هو الاعتراف به دون انكاره وان اراد به امرا آخر فلا بد من تصويره اولا حتى يتكلم به ثانيا قيل المراد بالتعبير عن المعنى النفسى بالالفاظ هو التعبير بالاثر عن المؤثر فان الصفة الازلية لما تعلقت بمتعلقاتها حصل فيها معان مخصوصة عبر[٢] عنها بالالفاظ والحق[٣] ان المفهوم من كلامهم هو ان الكلام النفسى مدلول اللفظى وانكان[٤] لايخ من الاشكال قوله اجماع الامة وتواتر النقل قال الفاضل المحشى قال فى التلويح ثبوت الشرع موقوف على الايمان بوجود البارى وعلمه وقدرته وكلامه وعلى التصديق بنبوة النبى عليه السلام بمعجزاته ولو توقف شئ من

دلالة وضعية على المعنى ودلالة عقلية على الصفة الازلية (فوائد باقيه) ٣ قوله والحق ان المفهوم من كلامهم الخ يعنى كلامهم يدل على ان دلالة اللفظ على المعنى النفسى دلالة وضعية لادلالة عقلية يدل الاثر على المؤثر (فوائد باقيه) ٤ قوله وانكان لايخ عن اشكال قيل اى فهم هذا المعنى من كلامهم فيه اشكال لما فيه من الدقة والاضطراب (فوائد)

١ لان ما فى التلويح يدل على ان الايمان بكلامه تعالى لا يتوقف على الشرع وكلامه ههنا يدل على انه يتوقف على الشرع حيث اثبت كلامه تعالى باجماع الامة الذى هو موقوف على ثبوت الشرع (عبد)

من هذه الاحكام على الشرع لزم الدور وبين كلاميه تدافع[١] تم كلامه ولعل التحقيق عدم توقف ثبوت الشرع على التصديق بكلامه[٢] اذ يجوز ارسال الرسل بان يخلق الله تعالى فيهم علما ضروريا برسالتهم وما يتعلق بها من الاحكام او يخلق الاصوات[٣] الدالة عليها ويصدقهم بان يخلق المعجزة فى ايديهم من غير احتياج فى شىء[٤] من ذلك الى اتصافه تعالى بالكلام قال فى شرح المقاصد انه متكلم تواتر النقل بذلك من الانبياء عليهم السلام وقد ثبت صدقهم بدلالة المعجزات من غير توقف على اخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق التكلم ليلزم الدور وما ذكره فى التلويح مبناه على ما هو المشهور المتعارف ومبنى ما ذكر فى هذا الكتاب على التحقيق فلا تدافع ولا يبعد كل البعد ان يقال فى التوفيق ان الثابت بالشرع انه تعالى متصف بالكلام على ما نحن فيه وما ثبت به الشرع كونه تعالى متكلما مطلقا سواء كان بطريق الاتصاف بالكلام كما هو رأى اهل الحق او بطريق الايجاد له كما يزعم المعتزلة فكانه اراد بعلمه وكلامه وقدرته فيما ذكره العالمية والقادرية والمتكلمية على ما اتفق عليه الكل من المليين تأمل قوله وفصل[٥] الكلام اى صفة الكلام وفيه احتمال آخر كما لا يخفى وقدم الكلام فى الاعادة مع تأخيره سابقا لئلا يقع الفصل او اهتماما بشأنه لانه اكثر نزاعا وخلافا قوله متكلم بكلام هو صفة له اتفق المليون[٦]

٢ اذ يكفى لمدعى الرسالة ان يقول اقدر لى الله تعالى على هذا الكلام تصديقا لرسالتى وكنتم ليسوا بقادرين على الاتيان باقصر سورة (منه رحمه)

٣ اى صوتا لم يعتمد الى المخرج الذى يؤدى الى الحروف (منه رحمه)

٤ وقد يقال ان ما ثبت به الشرع هو الكلام اللفظى المتحدى به وما ثبت بالشرع هو النفسى (منه رحمه)

٥ قوله وفصل الكلام بعض التفصيل اى الكلام فى بيان الثلاثة الاخيرة لا ان يكون معناه فصل الكلام الذى هو صفة الله تعالى لان الظاهر ان لا يكون كلمة الواو للحال بل كانت للعطف فيكون قوله فصل معطوفا على كرر فيكون معطوفا على الجزاء فلا يكون زيادة النزاع فى الارادة والتكوين فيه والحال ان بعض التفصيل قد وقع من المصنف بالنسبة اليهما ايضا (آخوند شيخ)

٦ ملى پاره ء ازدهر صراح

على انه تعالى متكلم وانما الكلام والنزاع فى كيفيته من كونه قديما وحادثا وكونه قائما بذاته تعالى او بغيره وانه هل هو من جنس الاصوات والحروف فعند اهل الحق صفة شخصية واحدة قائمة بذاته تعالى ليس من جنس الاصوات والحروف فان عبر عنها بالعربية فقرآن وبالسريانية فزبور وباليونانية فانجيل وبالعبرانية فتورية فالاختلاف انما هو فى العبارات دون المسمى واما الفرق الباقية فقالوا لامعنى للكلام الا المنتظم من الحروف المسموعة الدالة على المعانى المقصودة واما الكلام النفسى المعبر عنه بالكلام اللفظى فغير مقبول ولم يقم برهان على ثبوته قوله ومع ذلك فهو قديم اى مع ترتبها فى التلفظ متعاقبة هذا عند اهل الحنابلة واما عند الكرامية فحادث فانهم جوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى ففى الاول مخالفة البديهة والضرورة وفى الثانى للبرهان فلا عبرة بشئ منهما فبقى النزاع بين اهل الحق والمعتزلة وهو فى التحقيق لفظى عائد الى اثبات الكلام النفسى ونفيه وان الكلام هو المعنى النفسى او المؤلف من الحروف والا فلا نزاع لاهل الحق فى حدوث الكلام اللفظى ولا لهم فى قدم النفسى[٢] لو ثبت على ما سيصرح به عن قريب وما نقل من المناظرة بين الامام الاعظم وبين ابى يوسف رحمهما الله تعالى ستة اشهر ثم استقر رأيهما الى انه قديم ومن قال انه مخلوق فهو كافر ينبغى ان يحمل على المناظرة فى الكلام النفسى كذا فى شرح المقاصد قوله اى معنى قائم بالذات اراد بالمعنى ههنا مايقابل النظم لا مايقابل الذات قوله ترك التكلم والاولى

ان

١ قلنا ان معنى كل جملة من القران كلام نفسى آخر فكيف يقال بالوحدة ولو قيل المراد الوحدة النوعية قلنا كيف يقال انها صفة شخصية واحدة ويمكن الجواب بان المراد ان مجموع معانى الجمل القرانية بحيث لا ينفك عنها الهيئة الاجتماعية واحدة شخصية قد يقال لو كان الكلام النفسى فى الكتب الاربعة واحدة يلزم عدم التغاير بين شريعتنا وشرائع من قبلنا ولو كان متعددا فليس صفة شخصية واحدة (فوائد باقيه)

وفيه ايهام لطيف (منه رحمه

٢ والحق عدم الاجتراء على القول بحدوث القران باى معنى كان (منه رحمه

٣ ولعل ابى حنيفة رحمه الله قال او لا على انه قديم لتسارع فهمه اللطيف الى وجود الكلام النفسى وناظره ابو يوسف رحمه الله قبل معرفة ذلك فى شرح القصيدة الامالية لمولانا شمس الدين محمد القهستانى رحمه الله ان المتغلبة قتلوا كثيرا من اهل الحق لعدم قولهم بخلق القران ولم يفرقوا بين الكلام النفسى واللفظى (فوائد باقيه)

ان يقال بدله عدم التكلم لئلا يشعر سبق التكلم قوله مع القدرة اشارة الى ان التقابل تقابل العدم والملكة دون السلب والايجاب ولذا لا يصح اطلاقه على الجماد قوله صفة واحدة لانها لو تعددت لاستندت الى الذات اما بالاختيار او الايجاب والكل باطل اما الاول فلان القديم لا يكون اثر المختار كما هو المشهور واما الثانى فلان نسبة الواجب الى جميع مراتب العدد سواء فيلزم وجود كلام غير متناه او الترجيح بلا مرجح وفيه تأمل قوله باختلاف التعلقات بان يكون الكلام الواحد باعتبار تعلقه بشئ خبرا والى آخر امرا او نهيا قال الامدى فى ابكار الافكار اختلفوا فى وصف كلام الله تعالى فى الازل بكونه امرا ونهيا وغيره من الاقسام فاثبته الشيخ الاشعرى ونفاه ابن سعد وطائفة كثيرة من القدماء مع اتفاقهم فى وصفه بذلك فيما لا يزال ويرد عليه انه لو جوز كون الكلام الواحد متكثرا وانواعا مختلفة باختلاف التعلقات لزم جواز كون جميع الصفات راجعة الى صفة واحدة بل الى الذات بان يكون باعتبار تعلقه بالتخصيص ارادة وباعتبار تعلقه بالايجاد قدرة الى غير ذلك من الاعتبارات تأمل قوله لما ان ذلك تعليل متعلق بقوله صفة واحدة قوله اليق بكمال التوحيد وانت خبير ان الاليق به نفى جميع الصفات او رجع الكل الى صفة واحدة بل الى الذات قوله ولانه لا دليل فيه ان عدم الدليل فى نفس الامر ممنوع وبالنسبة الينا غير مفيد مع ان عدم الدليل فى نفس الامر لا يستلزم عدم المدلول فيه اذ عدم الملزوم لايستلزم

١ والمراد بترك التكلم هو عدم التكلم من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (س)

٢ يمكن ان يكون وجهه ان لبعض الاعداد نسبة مخصوصة فباعتباره واحد اولانم ان القديم لايكون اثر المختار (سع)

٣ ويمكن الجواب عنه بان المراد من قوله وذلك اليق بكمال التوحيد انه هو اليق بكمال التوحيد عند عدم قيام الدليل على وجود هذه الصفات المتعددة الكثيرة اى الصفات الحقيقية وسبقت الايات (عبد الرحمن)

٤ ولا يخفى ان غرض الشارح ههنا هو انا لما اثبتنا بالدليل القطعى نفس الكلام اكتفينا فى اثبات تكثره الى الامر والنهى والخبر باختلاف تعلقاته اذ لا يجب علينا ان نتعرض لما لايكون اليق بكمال التوحيد مع انه لا دليل عليه فلا حاجة لنا الى اثبات صفات متكثرة من غير دليل (عبد الرحمن)

١ قوله لا يعقل بالتخفيف اى ليس بمعقول لا بالتشديد (س)

٢ ويحتمل ان يكون قوله فان قيل هذه الاقسام للكلام آه منعا بقوله ولانه لا دليل على تكثره آه اى لا نسلم عدم الدليل عليه فان الدليل هو كون هذه الامور اقساما للكلام لايقال الجواب منع فيلزم منع على المنع وهو غير موجه قلنا لانم ان يلزم من كون هذه الامور الثلثة اقساما للكلام تكثر كل منها فى انفسها بل اللازم هو التكثر فى التعلقات (عبد الرحمن رحمه)

عدم اللازم ولعل الغرض منه ان اللازم من اجماع الامة وتواتر النقل من الانبياء عليهم السلام انه متكلم والامر الضرورى فى اجراء المشتق على الذات ثبوت المبدأ الواحد ولا دليل على التكثر مع ان الكثرة غير لايق بكمال التوحيد فلاجرم يقتصر على القدر الضرورى تدبر قوله لا يعقل[1] وجوده بدونها اذ الكلى لا يتصور وجوده الا فى ضمن جزئى فكيف قلتم انه ازلى موجود قوله قلنا[2] مم حاصله منع كون الاقسام انواعا حقيقية مندرجة تحت الجنس حتى لا يوجد الا فى ضمنها بل هى امور اعتبارية انما حصلت باعتبار التعلقات الحادثة اذ الكلام صفة حقيقية واحدة شخصية لها تعلقات تتكثر تكثرا اعتباريا باعتبارها ككون زيد كاتبا وضاحكا ومتعجبا الى غير ذلك فح يجوز ان يوجد معها وبدونها قوله واما فى الازل فلا انقسام اذ لا تعلق فيه كما هو مذهب عبدالله بن سعيد ولعل مبنى الجواب على هذا المذهب دون على مذهب الشيخ من ازلية التعلقات والتغير انما هو باعتبار التعلق والاضافة وذلك ليس بمحال والمح انما هو تغير القديم باعتبار نفسه بان يزول بعد ثبوته قوله وحاصل الاستخبار اى الاستفهام قوله ورد بانا نعلم ولا يخفى[3] عليك ان الضرورى انما هو مغايرة المفهومات والمدلولات الوضعية دون الحقايق والمبادى فلعل[4] نظر من ادعى الرجوع ليس الا فى المبادى وما هو

المدلول

٣ فنقول اصل الحقيقة ما به الشئ هو هو فى نفس الامر وقد يطلق على المفهوم الاصطلاحى لكن الظاهر ههنا ان المبدء والحقيقة واحد والاحق ان لايقتصر بذكر الكلام فى المبادى فى قوله ليس الا فى المبادى بل لابد وان يقول ليس الا فى الحقايق والمبادى (فوائد)

٤ قوله فلعل نظر من ادعى الرجوع آه الظاهر ان المعنى ان مراد القائل بالرجوع ان مبدأ الكل واحد فلو اريد بالمبدئية مثل مبدئية زيد بالنسبة الى عالميته وكاتبيته وساير صفاته يحصل واحد له متعلق خاص فمرجع قول الجمهور ذلك كما يفهم من قول المولوى سابقا حيث قال حاصله منع كون الاقسام انواعا حقيقية بل هى امور -

– اعتبارية انما حصلت باعتبار التعلقات والكلام صفة واحدة شخصية لها تعلقات يتكثر تكثرا اعتباريا باعتبارها كـكون زيد كاتبا وضاحكا ومتعجبا الى غير ذلك ولا مخالفة بين الجمهور فى مبدئية القدرة الى المخلوقات على ان المبدأ مؤثر والامور الخمسة اثار فهذا المعنى لا يلايم قوله لان حاصل الامر الخ فهذا يدل على ان الكل قسم واحد وهو الجزء (فوائد) ١ قوله وما هو المدلول بالاثر آه يدل على ان المبدأ والمؤثر هو الكلام النفسى والكلام اللفظى اثر ودال وهذا موجود فى كل من الامور الخمسة فالكلام النفسى فى الامور مؤثر فى الكلام اللفظى فى الامر والاول مدلول والثانى دال فلادلالة لآخر كلامه على ما هو المسوق له الكلام من ان مبدأ الكلام واحد بل يدل على ان لكل مبدأ آخر (فوائد باقيه) ٢ قوله اشارة الى النقض آه اراد بالنقض الاجمالى تقريره لو صح هذا الدليل كان الكلام ازليا ولو كان الكلام ازليا لزم وجود الامر الخ والجواب انه نعم لو اريد الاشتمال فى الازل بالتعلقات الحادثة ولو اريد الاشتمال فيما دون الازل فلا يلزم الاستحالة المذكورة بقوله لزم وجود الامر آه وهو المراد بقول الشارح رحمه الله ان لم يجعل كلامه ازليا آه وقوله وان جعلناه فالامر فى انه لامنع لبطلان اللازم بعد تسليم الملازمة (فوائد)

المدلول بالاثر وجعل التعبير باللفظى عن النفسى تعبيرا بالاثر عن المؤثر قوله فان قيل الامر[2] اشارة الى النقض وتقريره ان الكلام مشتمل على الامر والنهى والاخبار فلو كان الكلام ازليا لزم وجود الامر بدون المأمور والنهى بدون المنهى والاخبار بالمضى من غير سبق زمان وكل ذلك سفه وعبث وكذب[3] وتنزيه الله عنه واجب وانت تعلم ان حسن المناظرة يقتضى تقديم هذا السؤال على ما سبق[4] قوله فلا اشكال اى الاشكال المذكور لا مطلقا وقد عرفت ما[5] فيه قوله فى وقت وجود المأمور يعنى ان السفه والعبث انما يلزم لو خوطب[6] المعدوم بالاتيان بالفعل فى حال عدمه

٣ قوله وكل ذلك سفه وعبث وكذب نسبة الكذب الى الاولين باعتبار ما فى ضمنها من الخبر فقولك اضرب زيدا بتضمين قولك زيد يستحق الضرب (فوائد) ٤ فان السؤال السابق متعلق بقوله ضرورة امتناع قيام الحوادث الخ والمتعلق بالمتأخر ينبغى ان يكون متأخرا (فوائد) ٥ لان هذا السؤال نقض اجمالى والسؤال السابق معارضة ويجب تقديم النقض الاجمالى على المعارضة لانه يتوجه على نفس دليل الخصم بان فى دليلك نظرا لانه يستلزم المحال وكل ما هو كذلك فهو محال واما المعارضة فهى اقامة دليل على غير ما اقام عليه المعلل (تحرير) ٦ قوله خوطب المعدوم فى حال عدمه واراد بالخطاب فى حال العدم طلب ان يفعل المأمور به فى حال العدم وبالخطاب على تقدير الوجود طلب ان يفعله بعد وجوده وقدرته على الفعل والا فنفس الخطاب فى حال عدم المخاطب فلاسفه فيه الا ترى ان النبى عليه السلام امر الموجودين من امته بعد قرون بالشرائع ولاسفه (فوائد باقيه)

١ اقول كما اذا قدر الرجل الخ يدل على ان الكلام اللفظي يكفي فيه الوجود العلمي لان الامر في النظر

دون الطلب على تقدير وجوده بان يكون طلبا للفعل ممن سيكون فلا على ان السفه هو الخالى عن الحكمة بالكلية والامر الازلى ليس كذلك لترتب الحكم عليه فيما لا يزال قوله فيكفي وجود المأمور في علم الله تعالى يريد ان وجود المخاطب لتوجيه الخطاب انما يلزم في الكلام اللفظي واما في النفسي فلا بل يكفيه وجوده العلمي قوله كما اذا قدر[١] الرجل يعنى كما في طلب الرجل تعلم ولده[٢] الذى علم انه سيولد بعد موته بالالهام او باخبار المخبر الصادق بانه سيولد له ولد بعد موته فيقول لمن حضر عنده انى امرت ابنا ان يشتغل بتحصيل العلوم فبلغ اليه امرى هذا ولا شك[٣] ان الحاصل عنه حينئذ حقيقة[٤] الطلب لا العزم على الطلب كما[٥] في خطاب النبي عليه السلام بالاوامر والنواهي كل مكلف يولد الى يوم القيمة فلا يتجه ما قال الفاضل المحشي واعترض عليه بان فيه عزما على الطلب واما حقيقته فلا شك في كونها سفها قوله لئلا يسبق الى الفهم شيوع اطلاق لفظ القرآن على ذلك المؤلف عند اهل اللغة والقراء وعلماء اصول الفقه بخلاف الكلام فانه وان كان كالقرآن مشتركا بين اللفظي والنفسي لكن المتبادر منه ولو في عرف اهل السنة والجماعة هو النفسي وايضا فيه اجراء الكلام على وفق الحديث قوله جهلا كفى شاهدا على جهلهم ما نقل عن بعضهم ان الجلد والغلاف ازليان[٦]

وعن

كذلك وايضا الكلام انما هو ليفاد الكلام اللفظي فاذا توقف اللفظي على وجود المأمور في الخارج فكذلك النفسي (فوائد)

٢ فسر تقدير الابن وفرضه بالعلم بوجوده بالالهام وفسر امر الابن بان يفعل كذا بالاخبار بامره بكذا وبامر غير الابن بالتبليغ وهذا تفسير في غاية البعد (فوائد)

٣ قوله ولا شك ان الحاصل عنده اى عند الرجل الذى قدر ابناله او اى عند التقدير (فوائد باقيه)

٤ قوله حقيقة الطلب لو اريد الطلب من الابن المعدوم فلا شك في كونه سفها ولو اريد الطلب من الذى حضر عند الاب فلم يحكم المحشي بانه سفه (فوائد)

٥ قوله كما في خطاب النبي عليه السلام يعنى انه عليه السلام كان يقول للحاضرين عنده انى امر بالشرائع الموجودين بعدى الى انقطاع الدنيا فبلغوا اليوم التبليغ من بعدكم الى من بعدهم ثم وثم (فوائد)

٦ قيل معناه قد ظهر قدمه بعد ما كان في صورة الحادث (منه رحمه)

وعن البعض الاخر ان الجسم الذى ركب به القرآن فانتظم حروفا ورقوما هو بعينه كلام الله تعالى وقد صار قديما بعد ما كان حادثا قوله وعنادا على ما شهد به البديهة حيث قالوا الاصوات والحروف مع تواليها وترتب بعضها مع بعض وكون الحرف الثانى من كل كلمة مسبوقا بالحروف المتقدمة عليه كانت ثابتة فى الازل قائمة بذاته تعالى قوله ولامعنى له عرفا ولغة سوى انه متصف بالكلام وان كان مبدأ المشتق وهو التكلم اذ الاتصاف بالكلام من[٢] لوازم قيامه به تعالى قوله فتعين النفسى اذ لاثالث يطلق عليه اسم الكلام قوله من التأليف والتنظيم اراد بالتأليف مجرد الجمع وبالتنظيم الجمع على وجه يكون مرتبة المعانى مناسبة الدلالة على ما يقتضيه الطبع قوله والانزال والتنزيل لعل المراد بالانزال نقله عن اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا دفعة وبالتنزيل نقله عنها الى النبى عليه السلام شيئا[٣] فشيئا بنزول الجسم الحامل له وقد روى ان الله انزل القرآن[٤] دفعة الى سماء الدنيا نحفظته الحفظة وكتبته الكتبة ثم انزل منها بلسان جبرائيل الى النبى عليهما السلام شيئا فشيئا بحسب المصالح فى ثلث وعشرين سنة ولا خفاء فى امتناع نزول المعنى القديم القائم بذات الله تعالى بخلاف اللفظ فانه وانكان عرضا يمتنع زواله عن محله لكنه ينزل بنزول محله الذى هو الجسم الحامل له قوله الى غير ذلك من كونه متشابها ومحكما ومنقسما الى السور والآيات وكونه ذا

---

١ اى الجسم الذى كتب به وهو الكاغذ (منه رحمه)

٢ قوله من لوازم قيامه به والمعنى من لوازم قيام التكلم بالله تعالى يعنى كون الله تعالى متكلما يستلزم قيام التكلم به وقيام التكلم به يستلزم قيام الكلام به واتصافه بالكلام وفى بعض النسخ من لوازمه قيامه به وهذا غلط اذ الدليل حينئذ لايناسب المدعى لان قيام التكلم به تعالى اذا كان لازما لاتصافه تعالى بالكلام لا يلزم من كونه تعالى متكلما اتصافه تعالى بالكلام لان اللازم يجوزان يكون اعم من الملزوم (فوائد باقيه)

٣ اى صفحة فصفحة اوآية فآية الى غير ذلك (عفى عنه)

٤ القرآن فى الاصل مصدر بمعنى الجمع وبمعنى القراءة وتسمية الكلام به باعتبار انه يقرأ وقال ابو عبيدة انه سمى به لانه يجمع السور والآيات فى المهذب وقوله تعالى وقرآن الفجر اى صلوة الفجر هذا وفى المهذب القرآن بمعنى كتاب وآن صد جهارده سوره وشش هزار ودوصد سى پنج آيت وهفتاد هزار وهفت صد كلمه وسيصد بست يكهزار سيصد نود حرف ست (فوائد باقيه)

مفاصل قوله لانا قائلون بحدوث القران منعوا عن الاجتراء على القول بالحدوث وان كان المراد هو اللفظى رعاية للادب واحترازا عن ذهاب الوهم الى النفسى الازلى قوله والمعتزلة لما لم يمكنهم لانعقاد الاجماع وتواتر النقل عن الانبياء عليهم السلام قوله فى محلها الذى هو لسان جبرائيل او النبى عليهما السلام قوله على اختلاف بينهم فى الايجاد بان ذهب البعض الى الايجاد فى اللوح والبعض الآخر فى لسان جبرائيل او النبى عليهما السلام قوله والا لصح اتصاف البارى تعالى بالاعراض المخلوقة والصفات المتضادة معا وقد يقال الاتصاف بالاعراض بمعنى الايجاد صحيح وانما لم يطلق عليه تعالى لايهامه معنى الاتصاف والقيام والتبعية فى التحيز وما يوهم الفساد موقوف اطلاقه على اذن الشرع عند المعتزلة بخلاف المتكلم اذ ورد به الشرع والاولى ان يقال والا لصح اطلاق اسم الاسود عليه تعالى لغة ولم يصح لان معناه لغة هو المتصف بالسواد ولا موجده فح كان البحث لغويا وانت خبير بانه يأبى[٢] عبارة الكتاب عن الحمل عليه قوله فاشار الى الجواب ولم يقل فاجاب لان الغرض الاصلى منه تفسير القرآن وبيان حكمه قوله مكتوب[٣] الكتابة تصوير اللفظ بالنقوش المخصوصة وحروف هجائه فالمثبت فى المصحف هو الصور والنقوش والمكتوب هو اللفظ وكذا المحفوظ والمقرؤ والمسموع هو اللفظ واطلاق هذه الاسماء على القرآن اللفظى بطريق الحقيقة ومن قبيل صفة جرت على من هى له وعلى النفسى بطريق المجاز وعلى نهج صفة جرت على غير

[٢] وجه الاباء ان الظاهر من قوله والا لايصح اتصاف البارى تعالى بالاعراض المخلوقة له تعالى ان ذلك العرض كالسواد قائم بذاته تعالى لا ان يحمل السواد عليه بالاشتقاق (تحرير)

[٣] فان قيل المكتوب فى المصحف هو الاشكال لا اللفظ قلنا بل اللفظ لان الكتابة تصوير اللفظ بحروف هجائه نعم المثبت فى المصحف هو الصورة والاشكال كذا فى شرح المقاصد (منه رحمه)

١ قوله باشكال الكتابة فيكون الاشكال والصورة دالة على الحروف وهى دالة على المعانى وهذا لا ينافى ان يكون المكتوب هو اللفظ فلا يرد ما ذكره المولوى بقوله يدل آه وذلك لان المراد ان المكتوب هو اللفظ مع كون اللفظ مقارنا بالاشكال والنقوش والصور (مولوى عبد الرحمن) ٢ وتحقيقه اى تحقيق جواب المص رحمه كما هو الظاهر من هذه العبارة لا تحقيق الجواب فى هذا المقام على كلام الخصم كما فهم المحشى لانه لو كان مراده هذا لكان المناسب ان يقول والتحقيق آه بدون الضمير بل يقول والتحقيق فى هذا المقام لا ان يقول وتحقيقه (مولوى فيضى رحمه)

غير من هى له هذا ان فسر القراءة بذكر اللفظ واما ان فسر بذكر الشئ بلفظه فالمقرؤ هو المعنى دون اللفظ قوله اى باشكال الكتابة يدل على ان المكتوب هو النقوش حقيقة وليس كذلك بل اللفظ والحق ان يقال بالفاظ وحروف دالة كما قال فى عديله الا ان يراد بالمكتوب المثبت تأمل قوله غير حال اى القرآن الازلى القائم بذاته تعالى وان كان اللفظى حالا فيها وانما قيد به بعد اجراء هذه الاسامى عليه اشارة الى ان الكلام فى الكلام الازلى النفسى دون اللفظى كما يتبادر اليه من اجراء هذه الاوصاف اذ المتبادر هو الحقيقة فالقول بكونه مكتوبا ومحفوظا ومقرؤ ومسموعا مجاز باعتبار وجوده فى الكتابة والعبارة والذهن على ما اشار اليه بقوله وتحقيقه آه قوله ويكتب بنقوش اى يثبت قوله وتحقيقه[٢] اى تحقيق جواب المصنف رحمه الله لا تحقيق الجواب فى هذا المقام قوله ووجودا فى الاذهان ولعله اراد بالوجود الذهنى الوجود العلمى اذهم لايقولون بالوجود الذهنى قوله وهى يدل على ما فى الاذهان وهذا ناظر الى ان الالفاظ موضوعة[٣] بازاء الصور العلمية كما هو رأى

٣ والاحتمالات القريبة فى وضع الالفاظ ثلثة الاول انها موضوعة للموجود الخارجى من حيث انه موجود فيه والثانى انها موضوعة للموجود الذهنى من حيث انه موجود فيه والثالث انها موضوعة لنفس الماهية من حيث هى مع قطع النظر عن كونها موجودة فى الخارج او فى الذهن واحتمال كونها موضوعة للماهية من حيث انها موجودة بالوجود المطلق فبعيد بالنسبة اليها والمستفاد من كلام شارح الشمسية انها موضوعة للصور الذهنية ومن كلام السيد الشريف ايضا فى حاشية المطالع حيث قال الكتابة دالة على الالفاظ وهى على الصور الذهنية وهى على الامور الخارجية والاول دال فقط والرابع مدلول فقط والثانى والثالث كل منهما دال ومدلول لكن دلالة الصور الذهنية على الامور الخارجية طبيعية (آخوند شيخ)

الرازی لا بازاء الصور الخارجية كما هو مذهب الشارح قوله فالمراد حقيقته الموجودة فی الخارج بمعنی ان وصف القرآن بما هو من لوازم القديم انما هو باعتبار الوجود الخارجی الذی هو وجوده حقيقة بخلاف وجوده فی الذهن والعبارة والكتابة فانه مجازی ووجوده باعتبار الدال بالذات او بالواسطة قوله يراد به الالفاظ آه بمعنی ان القران اذا وصف بما هو من لوازم القديم يراد به النفسی واذا وصف بما هو من لوازم الحادث فانما هو باعتبار الوجود المجازی الذی هو فی العبارة والكتابة والذهن لا بمعنی ان القرآن اذا وصف بما هو من لوازم القديم يراد به النفسی واذا وصف بما هو من لوازم الحادث يراد به اللفظی او المخيلة او الاشكال علی ما هو الظاهر من عبارته حتی يرد عليه ان هذا جواب آخر لا تحقيق جواب المصنف رحمه الله كما توهم الفاضل المحشی وقال يرد عليه ان هذا جواب آخر لا تحقيق جواب المصنف رحمه الله تم كلامه علی ان اطلاق القران علی المخيلة او الاشكال لم يقع قط فلو حمل علی ما هو ظاهر عبارته لزم القول باطلاقه عليها وقد يقال فی توجيه قوله فالمراد به حقيقته الموجودة آه ان الملحوظ فی هذه الصورة ذاته الموجودة فی الخارج من غير ملاحظة ما يدل عليه اذ هو من قبيل وصف الشیء بما هو حاله حقيقة بخلاف ما يوصف بما هو من لوازم الحادث اذ لا بد فيه من ملاحظة ما يدل عليه حتی يظهر صحة الوصف به لعلاقة الدالية والمدلولية وعلی هذا فمعنی قوله يراد به الالفاظ

١ قوله بمعنی ان وصف الخ اقول استخراج هذا المعنی من كلام الشارح فی غاية البعد (فوائد باقيه)

٢ قوله مجازی هذا بالنسبة الی الوجود فی الذهن (فوائد باقيه)

٣ قوله وجوده باعتبار الدال هذا بالنسبة الی الوجود فی العبارة (فوائد باقيه)

٤ قوله حتی يرد عليه آه فرق المولوی بين المعنی الظاهر والمعنی الغير الظاهر وجعل الايراد واردا علی الاول دون الثانی والحال ان الامر بالعكس كما هو الظاهر (فوائد باقيه)

٥ قوله علی ان اطلاق القرآن علی المخيلة آه غفل المولوی عن قول الشارح كما فی قولنا حفظت القرآن وقوله كما فی قولنا يحرم للمحدث مس القرآن (فوائد باقيه)

انه

١ بالمكتوب فى المصاحف فان المكتوب فيها ليس الا اللفظ المنقول بالتواتر (ملا عبد الرحمن) ٢ لعل وجهه ان من يجوز الصلوة بالفارسية لا يقولون ان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا بل اسم للمعنى فقط (س) ٣ لعل وجه اطلاق الكليم عليه عليه السلام يستفاد من قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى قال هى عصاى الآية ولما وقع الكلام فى الواد المقدس طوى بين الله وبينه عليه السلام ولم يقع هذا بطريق القياس الى نبى من سائر الانبياء عليهم السلام اطلق هذا القول عليه عليه السلام نعم سماع موسى عليه السلام نداء الله تعالى بقوله تعالى انا ربك فاخلع نعليك انك بالوادى المقدس طوى من جميع الجهات وبجميع الاعضاء كما نقل القاضى فى التفسير حيث قال قيل انه لما نودى قال انى انا الله فقال انا عرفت انه كلام الله يأنى سمعه من جميع جهاتى وبجميع اعضائى لكن له دخل فى الاطلاق المذكور كما لا يخفى ثم لا يخفى ان الله تعالى كلم نبينا صلى الله عليه وسلم فى ليلة المعراج فيقع التكلم بغير موسى عليه السلام ايضا نعم كلم موسى او لا هذا وجه التخصيص (آخوند شيخ رحمه)

انه يلاحظ فيه الالفاظ وقد يجعل وسيلة التوصيف وكذا الحال فى البواقى تأمل قوله ولما كان لعل هذا اشارة الى جواب دخل مقدر كانه قيل ان ما ذكرته من التحقيق ينافى ما اشتهر من ائمة الاصول من ان القرآن هو ١ المكتوب فى المصاحف وانه اسم للنظم والمعنى جميعا فاجاب بما حاصله ان المعنى الازلى لما لم يكن غرضهم متعلقا به جعلوه اسما لما يناسب غرضهم وعرفوه قوله اى للنظم من حيث الدلالة فلو قيل فعلى هذا يلزم ان لا يكون النظم المقروّ بالنسبة الى العوام قرآنا ولا يجوز به صلوتهم اذ قراءة القرآن ركن الصلوة ولا يوجد الركن بالنسبة اليهم قلنا معنى الدلالة كون الشئ بحيث لو اطلق فهم منه المعنى عند العلم بوضعه ولاشك ان هذه الحيثية بالنسبة الى الكل حتى الصبيان متحققة ولكن بقى الاشكال على من يجوز الصلوة بالفارسية ٢ تأمل قوله ٣ فموسى عليه السلام كانه قيل لو كان معنى سماع كلام الله تعالى سماع مايدل عليه وكل واحد منا يسمع ما يدل عليه فما الوجه فى اختصاص موسى عليه السلام باسم الكليم ٤ فاجاب بانه سمع صوتا من غير واسطة وان كان من جانب

٤ قال البيضاوى فى تفسير قوله وكلمه ربه الآية من غير وسط كما تكلم الملائكة وفيما روى ان موسى عليه السلام كان يسمع ذلك الكلام من كل جهة تنبيه على ان سماع كلام القديم ليس من جنس كلام المحدثين (منه رحمه)

١ قال الشارح يصح نفيه فيه انه ان اريد بصحة نفى الكلام من النظم المؤلف صحة نفى كونه موضوعا له فمسلم لكن لا نسلم بطلانه لان الاجماع لا ينعقد على هذا بل ينعقد على كون النظم كلام الله تعالى مطلقا وان اريد صحة نفى كون النظم ليس بمخلوق الله تعالى فلانم لزومه (تحرير)

٢ وعدم تكفير من انكر كونها من القران فى غير سورة النمل انما هو لقوة شبهته فى ذلك بحيث يخرج كونها من القران من حيز الوضوح الى حيز الاشكال ومثل هذا يمنع التكفير (تلويح)

٣ هذا الكلام مدخول بان المعتبر فى الاشتراك عدم النظر الى المعنى الاول فيلزم ان يعتبر فيه عدم ملاحظة المعنيين لان ملاحظة العلاقة بينهما يستلزم النظر الى المعنى الاول واشتراط عدم اللازم يستلزم اشتراط عدم اللزوم والا يلزم وجود اللزوم بدون اللازم ذكر فى شرح الشمسية وان كان المعنى كثيرا فاما ان يتخلل بين ذلك المعانى نقل بان كان موضوعا او لا لمعنى ثم لوحظ ذلك ووضع لمعنى آخر لمناسبة بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل النقل بل كان وضعه لتلك المعانى على السوية اى كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك (فوائد باقيه)

واحد والى هذا ذهب الشيخ ابو المنصور الماتريدى والاستاذ ابو اسحاق الاسفراينى وقيل فى الوجه انه سمع من جميع الجوانب وما اختاره الامام الغزالى فى الوجه انه سمع كلامه الازلى بلا صوت وحرف كما نرى فى الآخرة ذاته بلا كم وكيف هذا على مذهب من يجوز تعلق الرؤية والسماع لكل موجود حتى الذات والصفات على خلاف العادة قوله لو كان كلام الله تعالى حقيقة على ماظهر مما سبق من التحقيق الذى ذكره فى الجواب قوله لصح[١] نفيه لكن النفى كفر اتفاقا سوى البسملة فى اوائل السورة فان نافيها لا يكفر[٢] لقوة الشبهة فى كونها من القرآن قوله والاجماع على خلافه اشارة الى بطلان التالى وكذا قوله وايضا المعجز آه قوله مع القطع كانه قيل نعم الامر كذلك لكن من اين علم ان المعجز والمتحدى به هو النظم دون المعنى القديم قوله ومعنى الاضافة اى اضافة الكلام الى الله كونه صفة الله تعالى دون كونه مخلوق الله تعالى قوله انه مخلوق الله دون كونه صفة الله اذ الصفة قديمة ولا يكون الحادث صفة الله قوله ليس من تأليف الخ ولهذا صار معجزا لايمكن الاتيان بمثله للبشر بل للمخلوق مطلقا قوله انما هو باعتبار دلالته بمعنى ان الاشتراك[٣] ليس مشروطا بعدم العلاقة فلا

ينافى

ينافي ملاحظة علاقة الدالية والمدلولية كونه مشتركا لكن المشهور عدم اعتبار العلاقة وان لم يشترط بعدمه تأمل قوله في الوضع كوضعه للمعنى القديم الا ان هذا الوضع والتسمية لما كان بملاحظة علاقة الدالية فكانه مجاز فيه تأمل قوله وذهب بعض المحققين وهو صاحب المواقف وبه نفرد قوله المرتب الاجزاء ترتبا زمانيا بان يكون وجود المتأخر مشروطا بانقضاء البعض المتقدم قوله ليس مرتب الاجزاء ولعل الغرض منه نفي الترتب المذكور دون نفي الترتب مطلقا كيف[1] ان الحروف بدون الهيئة والترتب الوضعي لايكون كلمة ولا الكلمات كلاما فوجود الالفاظ المترتبة وضعا مجتمعة وان كان مستحيلا في حقنا بطريق جرى العادة لعدم مساعدة الالات على التلفظ مجتمعة لكنه ليس كذلك في حقه تعالى بل وجودها مجتمعة من لوازم ذاته تعالى وليس امتناع اجتماع الالفاظ من مقتضيات ذواتها وبهذا يندفع ما قاله الفاضل المحشي يشكل الفرق حينئذ بين قيام ملع ولمع ونظائرهما اذ لافرق بينهما الا بترتب الاجزاء تم كلامه وفيه ان القول بالترتب الوضعي بين الاجزاء القائمة بذاته تعالى فغير معقول[2] وقد يقال ان انتفاء الترتب الزماني والوضعي لايستلزم انتفاء الترتب مطلقا حتى يلزم عدم الفرق لجواز ان يكون هناك ترتب وتاليف يتحقق به الفرق وعدم الشعور به لاينافي وجوده في نفس الامر تأمل قوله ونحن لانعقل وانت خبير بان قيام اللفظ المسموع المنتظم المؤلف من الحروف مجتمعة من غير ان يكون وجود بعضها مشروطا بعدم

١ قوله كيف ان الحروف آه تقريره ان الكلام القائم بذاته تعالى لو كان بدون الترتيب الوضعي يلزم ان لايكون كلاما ويلزم ان لا يكون الكلمات واللازم باطل فيرد لانم بطلان اللازم فالقائم بذاته تعالى يجوز ان لا يكون بصورة الكلام او الكلمة وانما كان كلاما وكلمة اذا خلق الله تعالى مثله في السنة العباد وايضا الترتيب الوضعي يقتضي ذا اجزاء بحل كل حرف في جزء والله تعالى منزه عن الجزء والقائم بذاته تعالى ليس مرتبا وضعيا (فوايد باقيه)

٢ لانه انما يتصور في الجسمانيات دون المجردات والا لزم انقسامها الا ترى ان الصورة القائمة بالنفس ليس فيها ترتب (منه رحمه)

١ قوله قدرة الحق عامة فى جميع الممكنات فيجوز ان يتعلق باللفظ مجتمعة الحروف كما يتعلق به مرتبة الحروف (فوايد باقيه) ٢ اى الملزوم العادى واما الملزوم بدون اللازم العقلى فلا يتصور (فوايد باقيه) ٣ قيل ان اريد نفى صدق النوع فالملازمة فى حيز المنع اذ لا يصح سلب النوع عن فرده وان اريد نفى كون القرآن موضوعا بازائه بخصوصه فالملازمة مسلمة وبطلان التالى ممنوع

البعض متصور على ما هو اصل الشيخ الاشعرى لان قدرة[١] الحق عامة ولا علاقة بين الاشياء حقيقة عنده حتى يقدر على ايجاد الكل بدون الجزء والملزوم[٢] بدون اللازم وايجاد اللفظ فى الجوامد فكيف فى النفس لكن القرآن ان كان علما بخصوص الالفاظ القديمة القائمة بذاته تعالى لزم ان لايكون ماقام بلسان جبرئيل والمنزل على النبى عليه السلام قرآنا ولا ماقرأناه كلام الله وذلك باطل وان كان اسما للنوع لزم ان يكون اطلاقه على ذلك الشخص القائم بذاته بخصوصه مجازا فيصح نفيه[٣] عنه حقيقة وان جعل اسما لكل شخص بان يكون من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص لزم ان يكون كلام الله تعالى حادثا حقيقة وايضا ان الوضع العام مخصوص[٤] بمواضع وليس ما نحن فيه منها قال الفاضل المحشى ولا مخلص الا بان يجعل مشتركا بين ذلك النوع وذلك الفرد الخاص تم كلامه ولاخفاء فى انه لامخلص بذلك الجعل اذ يلزم[٥] مالزم على الشق الاول بل لامخلص[٦] الا بان يجعل عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذى لا يختلف باختلاف المحال وكذا الكلام فى كل كتاب اوشعر نسب الى شخص[٧] اويجعل

(منه رحمه)

٤ قوله مخصوص بمواضع كالضمائر واسماء الاشارة والموصولات (فوايد باقيه)

٥ قوله اذ يلزم ما لزم على الشق الاول قد يقال اللازم على الشق الاول هو ان لا يكون ما قام بلسان العباد كلام الله تعالى وهو غير لازم عند الاشتراك بين النوع وذلك الفرد الخاص لان ماقام بلسان العباد فرد من النوع واسم النوع يجرى على افراده لا بخصوصها بل باعتبار اصل الفردية يقال جاءنى انسان ويراد زيد وانما يلزم عند الاشتراك ما لزم على الشق الثالث من حدوث كلام الله تعالى لان بعض افراده حينئذ ماقام بلسان العباد وهذا لازم على الشق الثانى ايضا (فوايد باقيه)

٦ قوله بل لا مخلص اح قد يقال ان المؤلف المخصوص الذى لا يختلف باختلاف المحال انما هو النوع اذ الشخص يختلف باختلاف المحال اذ اللفظ المشخص لا يوجد فى محلين انما الموجود فى المحلين هو النوع فهذا عين الشق الثانى فيلزم ما لزم فيه (فوايد باقيه) ٧ قوله او يجعل عبارة عن الشخص الواحد العرفى وهذا متعدد يجرى على شئ وامثاله كتصنيف ابى حنيفة رحمه الله تعالى يجرى على النسخ المتعددة فهذا ايضا عين الشق الثانى وقوله وفيه تأمل اشارة الى ما ذكرنا (فوايد باقيه)

عبارة عن الشخص الواحد العرفي بان يبني الكلام على متفاهم العرف من عدم الفرق بين المتماثلات دون على تدقيقات الفلاسفة وفيه تأمل قوله يعبر عنه بالفعل تعبيرا عن المبدأ بالاثر وما يترتب عليه قوله ويفسر باخراج المعدوم لم يرد به المعنى الاضافي بل الصفة التي هي مبدأ الاضافة كما في سائر العبارات فانها دالة على الاضافة والمراد مبدأها لكن يرد ان التفسير مشروط بصحة الحمل ولا حمل ههنا الا ان يحمل على التسامح او يجعل النزاع لفظيا قوله يمتنع قيام الحوادث مبناه على امتناع قيام صفة الشيء بغيره بخلاف الوجه الرابع قوله لزم الكذب فيه ان الاخبار عن الشيء او به في الازل او في زمان معين لا يقتضي ثبوته فيه بل الثبوت في الجملة ولو فيما لا يزال تأمل قوله فيلزم التس فيه انه يجوز ان يكون تكوين التكوين عين التكوين ورد بان كون التأثير عين الاثر الحاصل منه باطل ورد الرد بان كون تكوين التكوين عين التكوين ان يكون التكوين امرا اعتباريا لا يمتاز بحسب الهوية فلا يحتاج الى تكوين آخر لا بمعنى انه نفسه بحسب المفهوم حتى يلزم كون التأثير عين الاثر قال الفاضل المحشي ويمكن ان يقال نفس التكوين المتصف به الباري تعالى ازلا تعلق بوجود نفسه ولا استحالة في سبق ذات الشيء على وجوده تم كلامه وانت

١ قوله يعبر عنه بالفعل تسمية للمؤثر باسم الاثر ثم الفعل متبادر في ايجاد الاعراض والخلق والتخليق والايجاد في الاعيان والاحداث فيهما والاختراع ايجاد الشيء لا عن سبق المثال متبادر في الاعراض ونحو ذلك كالتحصيل والتثبيت والايقاع والابداع (فوايد باقيه) ٢ قوله ويفسر باخراج المعدوم تفسير للمؤثر بالاثر ويمكن تقدير المضاف في الموضعين اى بمبدأ الفعل وبمبدأ اخراج المعدوم وتخصيص التسمية باسم الاثر بالتعبير وتقدير المضاف بالتفسير تخصيص بلا مخصص كما فعله المولوي الجندي (فوايد باقيه) ٣ اذ النزاع في انه هل مبدأ الاضافات مبدأ موجود غير القدرة والارادة وهو المسمى بالتكوين ام لا (منه رحمه) ٤ بان يقال ان الاشعري اراد من التكوين المعنى المصدري فقال انه امر اعتباري والماتريدي فقال انه صفة حقيقية وهو معترف بكون المعنى المصدري للتكوين اراد منه مبدأ التكوين اعتباريا والاشعري يعترف ايضا بكون مبدأ التكوين صفة حقيقية فكل من الفريقين قائل بما قاله الاخر وكان النزاع لفظيا على هذا التقدير (تحرير) ٥ لعله جواب ايراد يعني لا نسلم انه لو كان التكوين حادثا يلزم ان يكون الصانع محلا للحوادث لم لا يجوز ان يقوم بغيره تعالى فاجاب بقوله مبناه (س) ٦ كما صرح به قدس سره في شرح المواقف في اول موقف الاعراض (منه رحمه)

١ علی تجویز اقتضاء الشیٔ وجوده فی غیر الواجب وذلك یؤدی الی انسداد باب اثبات الصانع وفیه ان ذلك بمدخلیة ذات الواجب لاعلی سبیل الاستقلال فلایلزم الانسداد (منه رحمه)
٢ وما قیل ان التکوین لایتعلق بالقدیم اذالتعلق فرع الاحتیاج المتفرع علی الحدوث لیس علی ما ینبغی (منه رحمه)

خبیر بان مبناه علی جواز تقدم الوجود الرابطی علی الوجود المحمولی وذلك باطل اذالوجود الرابطی فی الصفات العینیة فرع الوجود النفسی المحمولی تأمل قوله فیستغنی الحادث عن المحدث وفیه ان اللازم منه کون التکوین مکونا بدون تعلق تکوین آخر فلا یلزم منه الاستغناء عن المؤثر الموجد ولا تعطیل الصانع وقد یناقش فیه بان حاصل الوجه الثالث جار علی تقدیر القدم ایضا بان یقال لوکان موجودا قدیما فاما بتکوین آخر فیلزم التس اوبدونه فیستغنی عن المؤثر الموجد وفیه تأمل قوله اما فی ذاته اوفی نفسه فیلزم استغناء الصفة عن الموصوف قوله فیکون کل جسم آه فیه ان مجرد القیام لایستلزم الخالقیة بمعنی الصادر عنه الخلق والحال لیس الاهذا الا ان یکتفی فیه بلزوم خلاف ماورد علیه اللغة والشرع وانما لم یلتفت ههنا الی المقدمة التی هی مبنی الدلیل الاول من امتناع قیام صفة الشیء بغیره تکثیر اللادلة واشعارا بانه یمکن اتمام الدلیل بدونها مع انه مجوز عند البعض فلو امکن اتمام الدلیل بدونها فالاولی عدم الابتناء علیها قوله ومبنی هذه الادلة ای المجموع دون کل واحد اذ البناء ممنوع فی الدلیل الثانی اذ حاصله لزوم الکذب فی خبره تعالی ولا اختصاص له بالحادث بل یعم الحادث والمتجدد

٣ وجه التأمل انه لو ارید بالمؤثر الموجد هو ان الله تعالی الموجب بصفاته فلا یلزم الاستغناء عنه اذ الکلام فی تکوین الحادث وهو غیر ایجاب ذاته الصفات القدیمة فالاستغناء من التکوین لایوجب الاستغناء عن الموجب بالذات ولو ارید بالمؤثر المحدث فلا استحالة فی استغناء القدیم عن المحدث (فواید باقیه)
٤ قیل علیه ان قیام الضرب بزید یستلزم صدور الضرب عنه ومثل ذلك القتل والضرب وغیر ذلك فلم لا یستلزم قیام الخلق بجسم صدوره عنه فان قلت ان الموت قائم بزید وهو غیر صادر عنه لکن بمدخلیة المیت کالانصباغ بمدخلیة الصباغ (فواید باقیه)
٥ قوله ولا اختصاص له بالحادث یعنی اذا لم یکن التکوین قدیما بل کان حادثا یلزم الکذب فی خبره وکذا اذا لم یکن قدیما بل امرا اضافیا متجددا یلزم الکذب فی خبره قیل ثبوت عدم البناء اما علی کون التکوین صفة حقیقیة انما هو باثبات لزوم الکذب فی جمیع صور انتفاء الصفة الحقیقیة ومن الصور انیکون التکوین امرا اضافیا غیر متجدد کقبلیة کل شیٔ فعند ذلك انتفی الکذب لان الله تعالی یکون متصفا بالتکوین فی الازل کما انه متصف بالقبلیة فی الازل (فواید باقیه)

اما بناء الاول فلانه لايمتنع قيام الامر الاضافى المتجدد بذاته تعالى واما الثالث فلأن الاضافات لما لم تكن موجودة لم تحتج فى تجددها الى التكوين واما الرابع فلما مر فى الاول قوله ومذكورا فيه ان المذكور فى الحقيقة ليس الا اللفظ دون الذات قوله والحاصل اى الذى حصل وثبت فى الازل ليس نفس هذه الاضافات كالتخليق والايجاد والامانة والاحياء بل مبداء هذه الاضافات وهو القدرة والارادة قوله ولا دليل على كونه آه قال الفاضل المحشى ويخطر بالبال ان التكوين هو المعنى الذى نجده فى الفاعل وبه يمتاز الفاعل عن غيره ويرتبط بالمفعول وان لم يوجد بعد وهذا المعنى يعم الموجب ايضا بل نقول هو موجود فى الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة اخرى تم كلامه ورد بان ما به الامتياز والارتباط يجوز انيكون نفس الذات وعلى تقدير تسليم كونه امرا زائدا على الذات سوى القدرة والارادة يجوز انيكون امرا اعتباريا ودعوى وجوب كون ما به الامتياز والارتباط امرا خارجا موجودا غير مسموع ما لم يقم برهان وشهادة الوجدان فى امثال هذه المباحث غير مقبول تدبر قوله فان القدرة كانه قيل ان مبداء الخلق لايجوز ان يكون القدرة اذ نسبتها الى الطرفين على السواء والتكوين مرجح الوجود على العدم فكيف يصح ان

١ قوله واما بناء الاول آه يعنى لوكان التكوين امرا اضافيا وليس بصفة حقيقية لقيل فى الاستدلال على الازلية لولم يكن التكوين ازليا موجودا فى الازل لقام بذاته تعالى امر اضافى متجدد لكن قد امتنع ان يقوم بذاته امر اضافى فقوله قد امتنع ان يقوم آه ممنوع لانه لايمتنع قيام الامر الاضافى المتجدد بذاته تعالى (فوايد باقيه)

٢ قوله فلان الاضافات آه يعنى لوكان التكوين امرا اضافيا لما صح قوله فى الاستدلال لو كان امرا اضافيا فاما بتكوين آخر آه لان الامر الاضافى ليس بكائن فلايحتاج الى التكوين (فوايد باقيه)

٣ ولعله غرض المحشى اثبات صفة اخرى مطلقا واما كونها حقيقية فبحث آخر ليس غرضه متعلقا به (منه رحمه)

٤ وجه التدبر ان المقصود ههنا هو اثبات المعنى المغاير لسائر الصفات واما انه موجود او امر اعتبارى يعتبره العقل من نسبة الفاعل الى المفعول وليس فى الخارج امر زائد عليهما فهو بحث آخر على انه لوتم بطريق اثبات وجود الصفات وزيادتها من انه تعالى عالم ومريد وقادر ولامعنى لها الامن اتصف بالعلم والقدرة والارادة يوصل ذلك الطريق بعينه الى اثبات وجود التكوين وزيادته على الذات بان يقال انه تعالى خالق كل شئ ولامعنى له الامن اتصف بالخلق فلابد انيكون امرا موجودا زائدا على ذاته تعالى كسائر الصفات (منه رحمه) ٤ وجه التدبر ان المحشى -

يكون هو القدرة فاجاب بان القدرة وان كانت الخ قوله
بحدوث التكوين اى بتجدده وكونه من الاضافات والاعتبارات
العقلية قوله تكوينه للعالم مشعر بان التكوين الذى كلامنا
فيه هو عين الاضافة لكن مراده غير خفى كما لا يخفى
قوله بل لوقت كان اللام بمعنى فى قوله على حسب
علمه تعالى وارادته يعنى ان تعلق التكوين فى وقت معين
على طبق تعلق العلم والارادة ومتوقف عليه ولاخفاء فى التوقف
على تعلق الارادة لانه المرجع واما فى تعلق العلم ففيه تأمل[١]
قوله بحدوث التعلق فالباء للسببية كما هو الظاهر ويحتمل
الملابسة قال الفاضل المحشى اويكون التعلق الازلى بوجوده
فى وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالمتن تم كلامه حاصله
ان الانسب بكلام المتن ان يقال التكوين متعلق فى الازل
بوجود المكون فيما لا يزال وفيه[٢] انكار الضرورى على ما
سيصرح به الشارح فى آخر القول بان القول بتحقق تعلق التكوين
الذى هو الايجاد[٣] بدون المكون مكابرة وانكار الضرورى على
ان الانسبية ايضا محل الخدشة بل الانسب بالمتن ان يق
ان الله تعالى موصوف فى الازل بكونه مكونا للعالم ولكل جزء
فى وقت وجوده فالحاصل فى الازل مبدأ الايجاد والاتصاف
به لا نفس الايجاد قوله لكون تعلقاتها حادثة يدل على
ان للقدرة كالعلم تعلقا حادثا عند القائلين بالتكوين وذلك
ليس

ره ذكر امورا ثلثة لاثبات كون التكوين صفة حقيقية امتياز الذات به وارتباطه بالمعقول ووجوده فى الواجب بالنسبة الى القدرة والارادة اى مدخله امرا اعتباريا فلايلزم ان يجوز كون التكوين امرا اعتباريا (فوايد باقيه)
ع وكان الامر بالتدبر اشارة الى ان مراد الفاضل المحشى سلب اتحاد هذا المعنى بالقدرة والارادة فلايضر كونه نفس الذات (مولوى قاسم)

[١] وجه التأمل ان تعلق علمه تعالى بالاشياء ليس بحادث والا لزم جهالة الاشياء عنده تعالى وهو محال (منه رحمه الله)

[٢] قوله وفيه انكار الضرورى وهو امتناع تعلق التكوين فى زمان بوجود شىء فى غير ذلك الزمان فاما التكوين يتعلق فى الازل بوجود شىء فى الازل ويتعلق فيما لايزال بوجوده فيما لا يزال وليس هذا المعنى بمراد على ان التكوين بمعنى الاضافة التى هى اخراج المعدوم من العدم الى الوجود لا بمعنى تلك الاضافة لان مبدأ التكوين وان جاز قدمه مع حدوث المكون ولكن تعلقه لاينفك عن المكون ان قديما فقديم وان حادثا فحادث (فوايد باقيه)

[٣] الا ان يقال ان الايجاد والاخراج ليس نفس التعلق حتى يلزم ما ذكره وقد يقال ان تعلق التكوين حادث وليس له تعلق عند القائلين به فيه (منه رحمه)

١ قوله مجرد احتمال اقول لو اراد بالصفة ما يعم الصفة الاعتبارية فليس مراد الشارح بالصفة المذكورة فى الترديد ذلك بل مراده الصفة الحقيقية فلا يرد عليه اعتراض المولوى ولو اراد الصفة الحقيقية فقوله مجرد احتمال ليس بصحيح كيف وقد ذهب اليه الكثيرون من العقلاء (فوايد باقيه) ٢ يحتمل ان يكون قوله وما يقال استدلالا آخر على حدوث التكوين تقريره انكم قائلون بتعلق المكون بالتكوين فيلزم حدوث المكون وهذا يوجب حدوث التكوين لما ان التكوين لا ينفك عنه المكون فلو كان قديما يلزم قدم المكون هف وتقرير الجواب على هذا ايضا صحيح (فوايد باقيه)

٣ وحاصل ما قيل جواب عما استدل به بانه لو كان التكوين قديما لزم قدم المكونات بمنع الملازمة مستندا الى ان تعلق المكون بالتكوين فى وجوده يستلزم حدوثه لان القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير فلا يلزم من قدم التكوين قدم المكون (منه رحمه)

٤ بانه لانم انه لو قدم التكوين قدم المكونات كيف والقول بتعلق وجود المكونات بالتكوين قول بحدوثها اذ القديم ما لا يتعلق وجوده بايجاد شئ (مولوى عبد الرحمن)

ليس كذلك اذ تعلقات القدرة كلها قديمة عند القائلين به

قوله وان تعلق بذات الله تعالى او بصفة ولعل تعلق وجود العالم بمجرد الذات من غير ان يتعلق بصفة مجرد احتمال[١]

قوله وما يق[٢] اى فى الجواب عن استدلال القائلين بحدوث التكوين بانه لو كان قديما لزم قدم المكونات بمنع[٤] الملازمة مستندا على تعلقها به ويحتمل ان يكون راجعا بقوله فان تعلق فاما ان يستلزم الخ حاصله ان التعلق يستلزم الحدوث فلم يصح الترديد لكن مثل هذا الترديد شائع فى كلامهم توسيعا للدائرة وتسكيتا للخصم الا ان ظاهر عبارته ناظر الى الثانى تدبر

قوله ففيه نظر جواب عن المنع بابطال سندية السند لعدم استلزامه المنع لا ابطال نفس السند حتى يتجه ان الكلام على السند سيما اذا كان اخص غير مفيد[٥] لكن بقى شئ وهو انه يحتمل ان يكون مبنى ما قيل ان القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير اذ علة التعلق والاحتياج الى الغير هو الحدوث الزمانى لا ان نفس التعلق والاحتياج الى الغير هو

٥ فنقول هذا الكلام يدل على ان السند ههنا اخص ولكنه مساو للمنع لان مضمون السند ان تعلق المكون بالتكوين مستلزم لحدوث المكون ونقيض المقدمة الممنوعة ان ليس لو كان التكوين قديما لزم قدم المكون ولا شك ان بينهما تلازم وتساو فليس مضمون السند اخص من نقيض المقدمة الممنوعة فليس السند اخص من المنع (فوايد باقيه)

نفس الحدوث بل الحدوث يلازمه فلا يتصور التعلق
والاحتياج بدونه حتى يتم ان هذا على ما يقول به
الفلاسفة نعم ظاهر عبارته ناظر على ما ذكره الشارح
والامر فيه هين تأمل قوله لا يستلزم الحدوث آه اى
المسبوقية بالعدم وقد عرفت ما فيه قوله لجواز ان
يكون محتاجا ويكون علة الاحتياج هو الامكان وحده ومبناه
على ان علة الاحتياج هى الامكان قوله كان القول
بتعلق وجوده بناء على ما هو المشهور من ان اثر المختار
لا يكون الاحادثا قوله ومن ههنا اى من اجل ان المراد
بالحادث ما يكون لوجوده بداية جعل ذلك التنصيص ردا
على الفلاسفة اذ لو اريد بالحادث ما يتعلق وجوده بالغير
لم يصح ذلك الجعل اذ هم قائلون بحدوث العالم بجميع اجزائه
بهذا المعنى قوله والا اى وان لم يرد ذلك بل اريد ما
هو مصطلح الفلاسفة لم يصح الرد عليهم قوله والحاصل اى
حاصل جواب المصنف بعد تزييف ما يق فى الجواب قوله فلا
يندفع ما استدلوا به على حدوث التكوين فاشار الى تزييف
جواب آخر بعد تحقيق جواب المصنف تقريره ان ازلية
التكوين لايستلزم ازلية المكون لانه لما كان ازليا مستمرا
الى وقت وجود المكون لم يكن هذا من قبيل تخلف الاثر
عن المؤثر ولم يكن كالضرب بلا مضروب وانما يلزم ذلك
لو كان التكوين من الاعراض الغير الباقية فحاصل الجوابين
منع الملازمة والتفاوت باعتبار السندين ووجه الدفع ان
القول بازلية التكوين بمعنى الاضافة مع القول بتحققها بدون

١ يعنى لما فرغ عن تحقيق جواب المصنف اشار الى ابطال جواب آخر (منه رحمه)

١ لعل لفظ قيل اشارة الى قول آخر وهو ان الثانى تفسير للاول وتحقيق ذلك ان الضرب هو جعل آلة الضرب متعلقا بالمضروب ملابسا له فبذلك يصل الالم الى المضروب (فوايد باقيه)
٢ وهذا توجيه من جانب الاشعرى بان معنى قولهم ان التكوين عين المكون اى الخلق عين المخلوق لان الخلق بالمعنى المصدرى عين المخلوق فيكون قولهم حقا لكن حينئذ يكون قول الماتريدى باطلا لقولهم بان الخلق غير المخلوق (سمع)

المكون مكابرة وانكار للضرورى قوله ووصول الالم قيل[1] عطف المسبب على السبب قوله اذ لو تأخر اى وجود المفعول قوله لانعدم هو اى الضرب فلم يحصل التعلق والوصول المذكور لعدم بقاء العرض فى زمانين قوله بخلاف فعل البارى تعالى قد عرفت ما فيه قوله عندنا خلافا للشيخ الاشعرى اذ التأثير عين الاثر والتكوين عين المكون والذى[2] يشعر به كلام بعض الاصحاب ان معناه ان لفظ الخلق شائع فى المخلوق بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق غيره ولو مجازا مشتهرا من الخلق بمعنى المصدر وهذا لا يليق بالمباحث العلمية كذا فى شرح المقاصد ومحل[3] النزاع بين العلماء الراسخين قوله مخلوقا بنفسه صفة كاشفة بان يقتضى ذاته وجوده فيه ان المفروض كون التكوين عين المكون دون[4] المكون تأمل قوله قديما مستغنيا لاقتضاء ذاته وجوده قوله الا من قام به التكوين هذا بحسب اللغة ولا يتم فى المباحث العلمية قوله وهذا كله تنبيه اذ المغايرة بحسب المفهوم ضرورى مستغن[6] عن الدليل بل عن التنبيه قيل هذا ميل

٣ قوله ومحل النزاع بين العلماء اى مسئلة الاتحاد بين التكوين والمكون دائرة بين العلماء الراسخين فابو حنفية واصحابه رضى الله عنهم قائلون بالتغاير وغيرهم من المتكلمين قائلون بعدم التغاير فلا بد من تفسير كلام الفريقين على وجه يناسب قواعد العلم العقلى ليصح الاسناد الى الكبراء العظام (فوايد باقيه)
٤ قوله دون المكون عطف على التكوين والمعنى ان المفروض ليس كون المكون عين المكون حتى يلزم ما ذكر اعنى يقتضى ذاته وجوده وليس معطوفا على المكون لانه لا يفهم الرد (سمع)
٥ قيل عليه ان هذا شئ قال به كل عاقل ولا ينكره اهل العلوم العقلية اذ لا وجه للقول بان الفعل لا يقوم بالفاعل (فوايد باقيه)

٦ قوله مستغن عن الدليل بل عن التنبيه اقول فهم المولوى ان التغاير فى كلام الشارح هذا بمعنى التغاير بحسب المفهوم بقرينة قوله فيما بعد ولم يردان مفهوم التكوين آه فلعل اختيار لفظ التنبيه على الدليل حيث قال هذا كله تنبيه الخ ولم يقل كله دليل على كون الحكم الخ لبداهة هذا الحكم ثم استبعد الحاجة الى التنبيه بقوله بل عن التنبيه (فوايد باقيه)

من الشارح الى مذهب الاشعرى وتعريض[1] للمصنف ره فانه
لما قال عندنا فكانه نسب القول بان التكوين عين المكون
بحسب المفهوم الى الاشعرى وليس كذلك اذ عدم العينية
بهذا المعنى متفق عليه ولا يصلح محل النزاع وانت تعلم
ان حمل الغير فى عبارة المصنف ره على ما يقابل العين
بحسب الهوية فى الخارج محتمل غير مقطوع[2] به فى الحمل على
ما يقابل العين بحسب المفهوم **قوله** فان من قال تعليل
الحكم الضمنى **قوله** ارادان الفاعل اه قال فى شرح المقاصد
ويمكن ان يكون معناه ان الشئ اذا آثر فى شئ واحد
بعد ما لم يكن مؤثرا فالذى حصل فى الخارج هو الاثر لا
غير واما حقيقة الاحداث والايجاد فاعتبار عقلى لا تحقق له
فى الاعيان وقد ثبت ذلك فى بحث الامور العامة **قوله**[3] الا الفاعل
والمفعول فالحصر المستفاد من كلمة الاضافى **قوله** واما المعنى
الذى يعبر عنه يعنى حقيقة التكوين والايجاد ليس مغائرا
للمفعول فى الخارج بحسب الهوية والوجود فيكون عين المكون
ويرد عليه انه ان اريد بالعين العينية بحسب الهوية والفرد فلا
يلزم ما ذكر وكذا الحال اذا اريد به الاتحاد فى الوجود
وايضا يلزم ان يكون الامر الاعتبارى متحدا بهوية الموجود
الخارجى فيكون موجودا خارجيا متاصلا فى الوجود كالمفعول
وان اريد معنى آخر فلا بد من تصويره اولا حتى يتكلم[4]
عليه ثانيا وايضا ان العينية بهذا المعنى جار فى جميع الامور
العدمية فما الوجه فى تخصيص البحث به وجعله محل النزاع حينئذ
بل النزاع فى الحقيقة راجع الى ان التاثير والايجاد امرى اعتبارى

ام

١ قوله وتعريض للمصنف التعريض ان يذكر حال شئ ويراد بيان حال غير ذلك الشئ فيضيف القول بعدم التغاير والميل عنه بيان لحال الاشعرى انه اخطاء فى ذلك القول والمقصود بيان حال المصنف فى القول بالتغاير انه اصاب فى ذلك القول (فوايد باقيه)

٢ قوله غير مقطوع به خبر مبتداء محذوف اى عبارة المصنف غير مقطوع به ويحتمل الحال (فوايد باقيه)

٣ اى ليس ههنا الا الفاعل والمفعول باعتبار هذه النسبة اى نسبة الفعل الى المفعول فهذا لا ينافى انيكون ههنا اشياء اخر ايضا غيرهما فيصح الحصر حينئذ وبالجملة ان الحصر اضافى (عبد)

٤ اقول هذا الايراد لا يرد لانه قد صور المعنى الاخر بطريق الاشارة بقوله ليس امرا محققا يعنى ان مراد الاشعرى بالعينية عدم الغيرية فى الخارج لكن المولوى غفل من ذلك الاشارة تأمل (فوايد باقيه)

ام لا وقد ثبت ذلك فى الامور العامة فلا وجه لجعله مبحثا آخر وايضا ان التكوين فكما انه عين المفعول كذلك عين الفاعل بهذا المعنى فجعله نفس المفعول دون[1] الفاعل ترجيح بلا مرجح فلا بد من بيان المرجح ونوقض بسائر الصفات الحقيقية بان العالم اذا علم شيئا فليس ههنا فى الخارج الا العالم والمعلوم واما العلم امر اعتبارى يحصل آه وكذا القدرة فيلزم منه انكار جميع الصفات الازلية فليتأمل قوله وهذا كما يق آه وقد يق ان هذا النزاع فى الحقيقة راجع الى النزاع فى ان الوجود هل هو نفس الموجود ام زائد عليه حاصله ان الافعال التى هى غير التكوين والايجاد حالة حادثة فى المتعلق كالقطع والصبغ والكتابة فان الاثر المترتب عليها حالة حادثة فى متعلقاتها وجودية كانت او[2] عدمية بخلاف التكوين والايجاد ونحو ذلك فان اثره نفس المفعول لا حالة حادثة فيه لان وجود[3] الشئ عند الشيخ الاشعرى عينه ولما اراد التنبيه على هذه الدقيقة قال التكوين عين المكون ولم يرد بالتكوين نفس الاحداث بل ما يترتب عليه من الاثر فان اطلاق المصادر على الحاصل بها شائع ولما كان وجود الاشياء زائدا عليها عند غيره لم يكن الاثر المترتب على التكوين نفس المكون بل اتصافه بالوجود وفيه[4] مثل ما مر من ان هذا قد ثبت فى الامور العامة وايضا ان النزاع فى زيادة الوجود عند صاحب المواقف راجع الى النزاع فى الوجود الذهنى فمن لم يثبت الوجود الذهنى كالشيخ قال ان الوجود الخارجى عين المهية مطلقا ومن اثبته قال الوجود الخارجى زائد على

١ فنقول وجه التخصيص بالمفعول ان كلام الخصم قد وقع فى حق المفعول حيث قال التكوين عين المكون فالتكلم فى مقابله هو المرجح ونقول ايضا لا وجه للنقض بسائر الصفات لان النقض انما يصح بالتعليم لا بالعام والصفة الحقيقية انما هو العلم دون التعليم (فوايد باقيه)

٢ كالاعمى فانه احدث فى شخص الاعمى حالة عدمية وهى العمى اى عدم البصر (سمع)

٣ قوله لان وجود الشئ عند الاشعرى الخ متعلق بقوله راجع الى النزاع الخ وبيان للمرجوع (فوايد باقيه)

٤ قوله وفيه مثل ما مر المجرور يرجع الى القول بالرجوع ومعنى الاعراض ان مسئلة الخلاف فى زيادة الوجود على المهية وعينيته قد ذكر فى مباحث الامور العامة ولا وجه لتكرارها فى الالهيات والجواب ان هذا الحصر لم يذكر فى مباحث الامور العامة فلا تكرار فيه (فوايد باقيه)

١ قوله فمن ادعى الغيرية آه يريد ان القائلين بالتكوين من جملة المتكلمين فكانوا منكرين للوجود الذهنى فلا يصح منهم القول بزيادة الوجود فلا يصح تفسير قولهم التكوين غير المكون بان الوجود زائد على المهية والجواب ان القائلين بالتكوين ليسوا بقائلين بما قال صاحب المواقف ولم يبنوا زيادة الوجود على الوجود الذهنى فيصح منهم القول بزيادة الوجود مع انكارهم للوجود الذهنى فيصح تفسير قولهم التكوين غير المكون بان الوجود زائد على المهية (فوايد باقيه)

المهية فى الذهن فمن[١] ادعى الغيرية مع انه ناف للوجود الذهنى لم يكن على بصيرة فى دعواه هذه وفساده غير خفى لمن له ادنى تميز فلا[٢] بد ان لا ينسب الى الراسخين من علماء الاصول بل يطلب للكلام محملا يصلح محل النزاع للعلماء تأمل قوله والتحقيق هذا ميل من الشارح الى مذهب الاشعرى بانه امر اعتبارى قوله وفيه تكثير للقدماء جدا[٣] فيه نوع ايماء الى ان اصل التكثير ليس امرا مستحسنا قوله والاقرب الى التحقيق من مذهب البعض قوله منهم علماء ماوراء النهر قوله مرجع الكل بمعنى ان مبدأ الكل وما يتوقف عليه صفة حقيقية او بمعنى ان مآل الكل ويؤيد الثانى قوله فالكل تكوين قوله والنجارية من المعتزلة هذا احد قولى النجارية والآخر مامر من ان كونه مريدا انه ليس بمكره فى فعله[٤] ولا بساه ولا مغلوب ولم يتعرض له الشارح لما نقل عنه رحمه الله من ان هذا موافق للفلاسفة فى نفى كونه فاعلا بالاختيار مع انه ظاهر الفساد فى نفسه وكذا لم يتعرض لما ذهب اليه الكعبى من ان ارادته بفعله هو علمه تعالى به وبفعل غيره امره به ولا لما ذهب اليه جمهور المعتزلة من

٢ قوله فلا بد ان لا ينسب آه اى لا بد ان لا يفسر قول القائلين بان التكوين غير المكون بان الوجود زائد على المهية اذ نسبتهم الى القول بزيادة الوجود مع انكارهم ما يبنى عليه من القول بالوجود الذهنى انما هى بالتفسير المذكور (فوايد باقيه)

٣ الجد بالكسر القصد ضد الهزل وجاء بمعنى الزيادة فى السعى فى تحصيل امر فالمراد زيادة التكثير فالنصب على المصدرية كانه قيل فيه تكثير للقدماء زائدا على تكثير المحققين القائلين بالتكوين مع السبع المتفق عليها عند اهل السنة والجماعة (فوايد باقيه)

٤ يعنى ان الفعل يصدر عن الذات مع عدم كونه مكرها وساهيا ومغلوبا فى ذلك فهو قول بان الواجب موجب فى افعاله لكون الافعال حينئذ مقتضى ذاته من غير ان يكون بتوسط صفة بها يصح الفعل والترك (ملا عبد الحكيم)

١ فى المواقف ان الخياط من المعتزلة قالوا ان ارادة الله تعالى كونه قادرا غير مكره ولا كاره وهى فى افعال نفسه الخلق وفى افعال عباده الامر بها وفى شرح المواقف ان الكعبى كان من معتزلة بغداد وتلميذ الخياط فقال اصحاب الكعبى فعل الذات واقع بغير ارادته فاذا قيل انه تعالى مريد لافعاله اريد انه خالق لها واذا قيل مريد لافعال غيره اريد انه آمر بها ولايرى نفسه ولا غيره الا بمعنى انه يعلمه لما ذهب اليه الخياط وقول المولى لايصلح قول المصنف ردا لهما لان قول المصنف ساكت عن مغايرة الارادة لغيرها من صفاته تعالى ولوكان ناطقا بالمغايرة لكان ردا لقول من قال بارادته تعالى ان ليس بمكره ولاساه ولا مغلوبا لان مرجعه ان الارادة هى القدرة كما صرح به الخياط (فوايد)

من انها علمه تعالى بنفع فى الفعل اذلا يصلح قول المصنف ره ردا لهما قوله لزم قد،، نوقش بان صحة الملازمة مبنية على بطلان التسلسل فى جانب العرض كما مرت الاشارة تأمل قوله بمعنى الانكشاف اشارة الى ان الرؤية مصدر مبنى للمفعول لان الانكشاف صفة المرئى والمصدر المبنى للفاعل صفة الرائى وانما حمل على الاول مع ان العبارة يحتمل الثانى ايضا لتبادره من غير تقدير فى العبارة ولانه المتنازع فيه وانكان كل واحد منهما لازما للاخر قوله وهو معنى اثبات الشئ وانت خبير بان المتبادر منه المصدر المبنى للفاعل وللاثبات معان ايجاد الشئ وتسكين الشئ عن الحركة والوجود والبيان بالدليل قوله حالة

٢ اذ الانتهاء طولا ينافى التسلسل عرضا كما فى الاوضاع والحركات الفلكية فانها غير متناهية مع انتهاء العلل فى الواجب (منه رحمه)

٣ قوله كمامر الاشارة اراد ما ذكره الشارح فى برهان التطبيق من قوله وهذا التطبيق انما يكون فيما دخل تحت الوجود فيتناول الاجسام والاعراض فاذا جرى التطبيق فى سلسلة الاعراض يلزم بطلان التسلسل فى الاعراض وهى الموجودات القائمة بالغير المسبوق بالعدم ثم قول صاحب المناقشة مبنية على بطلان التسلسل فى الاعراض يقتضى مقدمة اخرى وهى ان التسلسل فى الاعراض غير باطل بدليل ان حركات الافلاك متسلسلة الى ما لايتناهى والجواب ان هذا قول الفلاسفة وعند المتكلمين هى متناهية قال الله تعالى يوم نطوى السماء كطى السجل للكتب (فوايد باقيه)

ع قال الشارح ملا جلال انكشاف بليغ انت تعلم الانكشاف صفة الرائى فلا وجه لتفسيره به نعم تفسيره به تفسير بلازمه لان لازم الابصار والادراك التام هو الانكشاف فتأمل بعد لان الانكشاف التام لازم غير حملى للابصار والتفسير انما يصح باللازم الحملى لا باللازم الحقيقى فتدبر ولا تغفل (آخوند شيخ) ع قال قدس سره فى شرح المواقف والاثبات قد يستعمل بمعنى العلم مجازا (منه رحمه) ع اقول المناسب ان يكون الاثبات ههنا بمعنى الوجد ان (عبد الحكيم)

١ ونحن نقول ان مراد الشارح هو ان العقل اذا خلى ونفسه لم يحكم بامتناع رؤيته بل بجوازها ما لم يقم برهان على الامتناع اما قولنا بل حكم بجوازه فقد اشار اليه بقوله مع ان الاصل عدمه اى عدم الامتناع ثم ان هذا القدر من الجواز العقلى يكفى ههنا لان المقصود ان تفرع عليه ما بعده من قوله واجبة بالنقل واما النقض بالجسمية ونحوها فجوابه هو انا سلمنا ان العقل اذا خلى ونفسه يحكم بامتناع جسميته تعالى بخلاف رؤيته تعالى اذ لم يقم برهان على امتناع رؤيته تعالى فيبقى على الجواز الاصلى وهو يكفى هناك كما عرفت (مولوى قره كمال)

٢ قوله اى اذا خلى عن الشواغل لا يستقيم على قانون اللغة لان التخلية بمعنى الترك على ما نقلت عن تاج المصادر البيهقى وفى الصراح خليت سبيله رها كردم او را وليست بمعنى جعل الشئ خاليا (فوايد باقيه)

٣ ونفسه عطف على المقدر اى عطف على الضمير المستتر تحت اذا خلى وقوله عطف على المقدر اى عطف على المستتر بواسطة الضمير المقدر اعنى هو (مولانا ميرك خواجه رحمه)

٤ قوله عطف على المقدر وهو الضمير المستكن فى خلى الراجع الى العقل واطلاق المقدر على الضمير المنوى وان كان خلاف الاصطلاح لان المقدر لفظ حقيقة والمنوى ليس بلفظ الا ان المراد بالمقدر ههنا ما ليس بمذكور فى العبارة فيصح اطلاقه بهذا المعنى على المنوى لكن يرد ان فى العطف على الضمير المرفوع المتصل يجب تأكيده بالمنفصل وهو ههنا منتف تدبر (تحرير)

مخصوصة وهى الزيادة فى الانكشاف اعنى الانكشاف التام كما يقتضيه سابق كلامه لكنه يأباه قوله ولنا بالنسبة آه اذ ذلك يدل على ان الرؤية المصدر المبنىّ للفاعل وهى الحالة الادراكية لا بتأثير الحاسة كما زعمت الفلاسفة ويؤيده مافى شرح المقاصد انا اذا عرفنا الشمس بحد اورسم كان نوعا من المعرفة ثم اذا ابصرنا وغمضنا العين كان نوعا آخر من الادراك فوق الاول ثم اذا فتحنا العين حصل نوع آخر من الادراك فوق الاولين نسميها الرؤية تأمل قوله[١] بمعنى ان العقل آه اى اذا[٢] خلى عن الشواغل اى من التوجه ومداخلة الوهم قوله ونفسه[٣] عطف على[٤] المقدر ولو قال بمعنى ان العقل اذا خلى ونفسه يحكم بعدم امتناع رؤيته تعالى وهو الامكان الذاتى[٥] ولو بالنظر من غير احتياج الى الادلة

٥ اى ولو كان الحكم بعدم الامتناع بالنظر اى بواسطة الدليل فهو الامكان الذاتى هذا بالنظر الى جنس امكان الذاتى وقوله من غير احتياج بالنسبة الى الحكم بعدم امتناع الرؤية فلا منافاة بين قول المحشى وفى بعض النسخ من غير احتياج الى الادلة السمعية والنقلية فعلى هذه النسخة عدم المنافاة ظاهر (سمع)

١ يعنى عدم الحكم بامتناعها بعد التخلية هو الامكان الذهنى المفسر بتجويز الذهن وفرضه مع عدم ملاحظة المانع الشامل للممتنع الذى يكون العلم بامتناعه كسبيا او يصدق عليه ان العقل بعد التخلية وعدم ملاحظة الدليل لا يحكم بامتناعه وهو ليس بمحل النزاع لان الخصم قائل بامكان الرؤية بهذا المعنى فالقول ان العقل بعد التخلية لا يحكم بامتناعها لكن بعد ملاحظة الدليل من كونه تعالى مجردا عن المكان آه يحكم بامتناعها (سمع)

الادلة السمعية والعقل لكان اسلم عما قاله الفاضل المحشى هذا هو[١] الامكان الذهنى وليس بمحل النزاع اذ الخصم[٢] قائل به تم كلامه بل محل النزاع هو الامكان الذاتى الذى هو جهة القضية على ان اعتراف الخصم بالامكان الذهنى محل بحث كيف وان الخصم حاكم بامتناع الرؤية الا ان يقال ان الخصم حاكم به بالاستدلال ولاشك ان ذلك فرع الامكان الذهنى وايضا[٣] ان المقصود بهذا الكلام بيان ما يتوقف عليه الاستدلال بالنقل والسمع دون وضع المسئلة المتنازع فيها ردا لما يتوهم من ان الموقوف عليه هو الحكم بالامكان وعدم امتناع الرؤية وقد يقال ان الظاهر من شرح المقاصد ان الموقوف عليه هو بيان الامكان حيث قال لم يقتصر الاصحاب على ادلة الوقوع مع انها تفيد الامكان ايضا لان السمعيات ربما[٤] يدفعها الخصم بمنع امكان المطلوب فاحتاجوا الى بيان الامكان اولا والوقوع ثانيا تم كلامه وقد يقال ان المقصود بهذا الكلام بيان ان الظاهر معنا وان المحتاج الى البيان هو مذهب الخصم وماذكر فى البيان تنبيهات فالقدح فى شئ من مقدمات ادلتنا لايضرنا بخلاف ما ذكره الخصم الان هذا

٢ وقد يقال ان محل النزاع هو الامكان مع بقائه على صرافته بدون اقامة الدليل على الامتناع (منه رحمه الله)

٣ وليس الغرض من هذا الكلام تحرير محل النزاع بل بيان ما يتوقف عليه الاستدلال بالعقل وتمهيد لقوله واجبة تدبر (منه رحمه)

٣ قوله وايضا ان المقصود جواب اخر عن اعتراض المولى الخيالى بقوله وليس بمحل النزاع (فوايد باقيه)

٤ قوله يدفعها الخصم بمنع امكان المطلوب وهو الرؤية فلا بد من تأويل الادلة السمعية كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى لعدم امكان الجسمية وحقيقة الاستواء وهو الانتصاب فانها لا يتصور فى غير الاجسام (فوايد باقيه)

١ قوله هل يحصل ما ذكر اى من قول المصنف جائزة فى العقل او اى من التنبيهات (فوايد باقيه)
٢ وانت خبير بانه اذا لم يحكم العقل الصرف بالامتناع فالظاهر عدمه وذكر ان الاصل ايضا عدم الامتناع فظهر من كلامه ان الظاهر معنا فيلزم أن يكون بديهيا فما ذكر تنبيه لا محالة فلا تردد فى حصول هذا المقصود مما ذكر فافهم (مولوى قاسم رحمه)
٣ قوله مع ان الاصل عدمه لان الابصار فعل العبد وهو من الحوادث والاصل فيها العدم (فوايد باقيه)

المقصود هل هو يحصل[1] ما ذكره وفيه[2] تردد قوله مع[3] ان الاصل عدمه سيما[4] فيما ورد به الشرع قوله وقد استدل اهل الحق اى المتقدمون من اهل السنة على امكان الرؤية وههنا مقامان الوقوع والامكان والعقل مستقل فى اثبات الامكان من غير احتياج الى السمع والنقل بخلاف الوقوع والفعل فانه ليس كذلك ولهذا استدلوا على الامكان بالعقل والنقل وعدم الاقتصار على ادلة الوقوع مع انها تفيد الامكان ايضا بل هى ادل دليل الامكان لما[5] نقلناه من شرح المقاصد والظاهر ان عدم حكم العقل بامتناع الرؤية كاف فى الاستدلال بالدليل النقلى من غير احتياج الى حكم العقل بالامكان ولعل[6] هذا منشأ حمل الامكان ههنا على الامكان الذهنى فليتأمل قوله انا نفرق بالبصر آه اى ندرك بالبصر خصوصية كل منهما ونميز كلا منهما من الآخر ولعل هذا من قبيل التنبيه لازالة الخفاء اذ الشئ قد يكون مرئيا بالذات وقد يكون مرئيا بالعرض والمرئى حقيقة هو الاول[7] وقد يشتبه الحال بينهما وليس من قبيل الاستدلال

٤ قوله سيما فيما ورد به الشرع لعله اراد ما لا يدرك لولا خطاب الشارع لا مطلق ما ورد به الشرع والا فالسماء والارض مما ورد به الشرع وليس لهما زيادة اختصاص باصالة العدم (فوايد باقيه)
٥ من انها سمعيات يدفعها الخصم بمنع امكان المطلق فاحتاجوا الى بيان الامكان اولا والوقوع ثانيا كما نقل فى الحاشية السابقة من هذه الحاشية (منه رحمه)
٦ قوله ولعل هذا آه انت خبير ان هذا الكلام يشعر بان المقصود من كلام المستدل التنبيه على الفرق بين المبصر بالذات والمبصر بالعرض وفى حصول هذا المقصود من كلامه تأمل (سمع)
٧ والجواب عنه بان الشارح ادعى ذلك اى كون الاعيان والاعراض مرئيين بديهيا واليه يشعر قوله انا قاطعون ولهذا قال ضرورة انا نفرق آه فان الضرورة بمعنى البديهة فيكون قوله ضرورة انا نفرق آه منبها ومثل هذا النقض فى المنبهات ليس من دأب المناظرة لانه يصح اذا كان قوله ضرورة انا نفرق آه استدلالا فالجواب اختيار الشق الاول واجاب عنه بعض المحشيين بان الدليل فى الحقيقة تفصيل للمدعى والتفصيل يصح جعله دليلا او جزء الدليل كما يقال هذا انسان لانه هذا حيوان ناطق (مولوى عبد الرحمن)

الاستدلال حتى يلزم المصادرة لو اريد به الفرق برؤية البصر كما توهمه الفاضل المحشى وقال يرد عليه انه لو اريد به الفرق برؤية البصر فمصادرة وان اريد باستعمال البصر فلا يفيد لانا نفرق بالبصر بين الاعمى والاقطع والتحقيق ان الفرق بمدخلية البصر لايقتضى كون المفروق مبصرا تم كلامه والجواب عنه بان المراد هو التميز بمجرد الاستعمال من غير ان يكون لامر آخر مدخل وتميز الاعمى والاقطع من حيث هو كذلك يحتاج الى معاونة العقل وراء الاحساسية ليس بتام اذ الاحتياج الى معاونة العقل عام والتخصيص بالبعض دون البعض تحكم وايضا عدم مدخلية الامر الآخر فى الامور الوجودية التى كلامنا فيها غير معلوم الا ان يقال ان الكلام فى الامور المقطوعة بعدم المدخلية والامور المحتملة فى المدخلية فمما لا ثبت له تأمل قوله ولا بد للحكم المشترك وهو الرؤية بل صلاحية الرؤية ولعله اراد بالحكم ههنا المحكوم به قوله اذ لا رابع يشترك بينهما ويصلح ويتوهم عليته لصحة الرؤية فلا يتجه المنع بمطلق التحيز وغير ذلك من الامور الشاملة على ان ذلك داخل فى قوله ولا مدخل للعدم آه لان المراد بالعدم الامور العدمية فلا وجه لما قاله الفاضل المحشى ويرد عليه ان التحيز المطلق ووجوب الوجود بالغير والمقابلة بل الامور العامة مشترك تم كلامه لكن بقى ان الوجود ايضا من الامور العدمية والقول بان المراد بالوجود الموجود لايجدى نفعا فليتأمل قوله ولا مدخل للعدم الخ بان يكون نفسها او جزء منها ولا تمنع

١ بجعل المدعى جزء الدليل اذ يصير الكلام هكذا انا قاطعون برؤية الاعيان والاعراض لانا نفرق بالرؤية بين جسم وجسم وعرض وعرض وكلما كان مفروقين برؤية البصر فهما مرئيان ولا يخفى فساده (عبد الحكيم رحمه)

٢ مع عدم كونهما مرئيين لدخول العدم فى مفهومهما لانهما عبارتان عن عديم البصر وعديم اليد (ملا عبد الرحمن)

٣ حاصله تسليم عدم معاونة العقل فى الصورة المذكورة ومنع عدم مدخلية امر آخر غير العقل فيكون مغايرا لسابقه فقوله الا ان يقال جواب عن هذا لا عن سابقه (سمع)

٤ اى الهوية الموجودة المشتركة بين الموجودين دون الوجود كما هو المتبادر فلا يرد ان الوجود مشترك بالاشتراك اللفظى وانه امر اعتبارى كالحدوث (منه رحمه)

٥ كانه اشار الى ان مثله يجرى فى الامكان والحدوث ايضا فلا يكونان عدميين (سمع)

مدخلية العدم بطريق الشرطية واليه اشار قدس سره فى شرح المواقف حيث قال اذ التأثير صفة اثبات فلا يتصف به العدم ولا ما هو مركب منه فلا يتجه ما قاله الفاضل المحشى على ما فى شرح المواقف ويرد عليه[٢] انه لا يمنع الشرطية فلا يتم المقصود تم كلامه اذ المقصود نفى المدخلية على الوجه المذكور دون نفى المدخلية مطلقا فيرد ما ذكر فى شرح المواقف على المقصود ويتم به المطلوب فلا يرد ما اورده عليه لكن بقى انه قدس سره حمل العلة على ما فهمه الاكثر اعنى المؤثر والتحقيق ان المراد بها ما يصلح متعلق الرؤية لا المؤثر كما سيصرح الشارح فى جواب الاعتراض من قوله ان المراد آه انشاء الله تعالى تأمل[٣] قوله ويتوقف امتناعها آه اى الرؤية وفى[٤] بعض النسخ امتناعه اى امتناع ان يرى على ما هو مدعى الخصم كانه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو ان يقال لا يلزم من كون الوجود مشتركا بين الواجب وغيره ان يصح الرؤية لجواز ان يكون شئ من خواص الممكن شرطا او خواص الواجب مانعا فاجاب بقوله ويتوقف آه حاصله ان الامتناع موقوف على ثبوت وتحقق شئ من الخواص شرطا او مانعا ولم يثبت شئ منها على ان امتناع وقوع الرؤية بواسطة الامر الخارج من الشرط والمانع لا ينافى صحتها فى نفسها والمدعى[٥] هو الصحة فى حد ذاتها تأمل قوله لا بناء على امتناع رؤيتها على ما مر فى شرح قوله وبكل حاسة منها يوقف على ما وضعت هى[٦] له والحق الجواز لما ان ذلك بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير للحواس فلا يمتنع ان يخلق عقيب صرف الباصرة

ادراك

[١] قال فى شرح المقاصد ثم الشرطية والمانعية انما يتصور لتحقق الرؤية لا لصحتها (منه رحمه)

[٢] يعنى ان الدليل المذكور انما يدل على انه لا يمكن ان يكون العدم نفس العلة الفاعلية او جزءها ولا يدل على انه لا يمكن ان يكون شرطا لها فيجوز ان يكون الوجود بشرط الحدوث او الامكان علة للرؤية فلا يثبت صحة رؤية الواجب (عبد الحكم)

[٣] لعله اشارة الى مخالفة بين ما هو التحقيق وبين ما سيصرح الشارح لان عبارة الشارح ان العلة متعلق الرؤية وكلام التحقيق ان العلة ما يصلح متعلق الرؤية (فوائد باقيه)

[٤] وعلى الاول يرجع الضمير الى الرؤية بلا تكلف وعلى الثانى لكونه مصدرا لا يجب الالتفات الى تأنيثها ولكونه مرادفا للانكشاف (اخوند شيخ)

[٥] وايضا ان امكان الشئ لا يعلل بالامر الخارجى لامتناع الامكان بالغير على ما بين فى موضعه (منه رحمه)

[٦] وكذا ما روى عنه عليه السلام كل ميسر لما خلق الله له على جرى العادة (منه رحمه)

١ وفيه ان خلق الرؤية بدون خلق المرئي ممتنع فالله تعالى انما هو قادر على الممكنات فقط (سمع) ٢ لان مدار قوله لان ما لا يتحقق فى الاعيان وقوله لزوم كون متعلق الرؤية موجودا خارجيا غير خفي وقد استدل باحدهما على الاخر (سمع)

ادراك الاصوات مثلا كما هو اصل الشيخ الاشعرى اذلاتوقف فى خلق الله على شئ حقيقة بل بطريق جرى العادة ولهذا يتجه صحة رؤية الامور العدمية من غير ان يتوقف صحة الرؤية على الوجود قوله والقابل لها لا العلة المؤثرة قوله وجوديا اى موجودا خارجيا قال ره لان مالايتحقق فى الاعيان لايكون متعلقا للرؤية بالضرورة والا لزم صحة رؤية المعدوم فاندفع به الاعتراضان الاولان وفيه شائبة الدور[٢] تدبر قوله فمتعلق الرؤية آه اعترض عليه بان الهوية المطلقة امر اعتبارى فكيف يكون متعلق الرؤية بل متعقلها خصوصيات المرئيات ولا يلزم ان يكون كل ادراك صالحا بان يتوصل به الى تفصيل المدرك الى ما هو عليه اذ قد يكون اجماليا متعلقا بجملة المدرك من حيث[٣] هى مدرك قال الشارح وهذا الدليل منقوض[٤] بالملموسية فان[٥] متعلق الملموسية ليس الا الوجود بمثل مامر مع ان صحتها مخصوصة بالاجسام وبعض عوارضها لكن[٦] الانسب بمذهب الشيخ التزام صحة الملموسية بالنسبة الى كل موجود وبالجملة قد اتفق المحققون على ان اثبات صحة الرؤية بالادلة العقلية لاتخلو عن شبهة[٧] والمعتمد فى ذلك هو السمع على ما

٣ قوله من حيث هى مدرك كلمة حيث للمكان والجار متعلق بالتعلق والضمير يرجع الى المدرك بكسر الراء فيدرك بالكسر او الى المدرك بالفتح فيدرك بالفتح والمراد ان الادراك اجمالى اذا كان من بعيد وانما النقض فى القريب (فوايد باقيه)

٤ قوله منقوض بالملموسية فيقال انا قاطعون بلمس الاعيان وبعض الاعراض ولابد للحكم المشترك من علة مشتركة بينهما وهى اما الوجود او الحدوث او الامكان اذ لا رابع مشترك بينهما والحدوث عبارة عن الوجود بعد العدم آه فيلزم ان يصح لمس الله تعالى هف والظاهر ان النقض يجرى فى المذوقية فيقال انا قاطعون بذوق الطعام وكيفية الحلو والحموضة والمرارة الى غير ذلك ولابد للحكم المشترك من علة مشتركة (فوايد باقيه)

٥ قوله قال متعلق الملموسية آه وكذا متعلق المسموعية والذوقية ليس الا الوجود بمثل مامر (فوايد باقية) ٦ قوله لكن الانسب بمذهب الشيخ وهو انه يصح ان يدرك بالكل ما يدرك بالاخرى فيمكن ادراك المبصرات بالسمع والذوق والشم واللمس وبالعكس لكن عادة الله تعالى جرى بان يخلق ادراك المبصرات بالبصر فقط وادراك المسموعات بالسمع فقط وهلم جرا (فوايد باقيه) ٧ قوله عن شبهة اى ثبوت خلل لما فيه من المنوع (فوايد باقيه)

اختاره الشيخ ابومنصور الماتريدى تأمل قوله يجوز ان يكون آه يرد عليه ان متعلق الرؤية فى بادى الرأى لايزيد على مطلق الهوية وفيه ما عرفت فليتأمل قوله وتقرير الثانى اى الاستدلال بالدليل السمعى وقد يناقش فيه بان صحة الاستدلال بالنقل موقوف على الحكم بامكان المدعى فكيف يصح الاستدلال بالنقل على الامكان والجواب ان التحقيق ان الموقوف عليه عدم حكم العقل بالامتناع لا الحكم والجزم بالامكان[1] على ما اشاربه الشارح فى صدر القول فليتأمل قوله لكان طلبه جهلا وفيه مساهلة كما لايخفى قوله والمعلق بالممكن ممكن قال الفاضل المحشى يرد عليه انه يصح[2] ان يقال ان انعدم المعلول انعدم العلة والعلة قد يمتنع عدمه والسر فيه ان الارتباط بحسب الوقوع دون الامكان تم كلامه وتفصيل كلامه ان الارتباط[3] بين الشرط والجزاء بحسب الوقوع والتحقق لا الامكان لان امكان الشىء ذاتى متعلق على شىء ذاتى غير متعلق على غيره وما بالذات لايكون بالغير والجواب ان المراد بالممكن المعلق[4] عليه هو الامكان الصرف الخالى عن الامتناع مطلقا ولاشك ان امكان عدم المعلول فيما امتنع عدم علته ليس كذلك بخلاف استقرار الجبل فانه ممكن صرف غير ممتنع لابالذات ولا بالغير ورد بان المعلق عليه هو استقرار الجبل فى المستقبل وعقيب النظر فيه بدليل الفاء وان وحين تعلقت ارادة الله تعالى بعدم استقراره عقيب النظر فاستحال استقراره لذلك وان كان استحالته بالغير والاولى فى الجواب عن اصل الشبهة

[1] وقد يقال كيف الاعتماد على السمع بان الاستدلال موقوف على امكان مدلوله اذ لو امتنع يصرف عن ظاهره اللهم ان يقال ان الموقوف عليه عدم حكم العقل بامتناعه بداهة والاستدلال على الجزم بامكانه فيمكن الاستدلال بالسمع على الجزم بالامكان بل على الوقوع تدبر (منه رحمه)

[2] مثل ان انعدم المعلول انعدم المبدأ الاول مع ان عدم المبدأ الاول ممتنع لذاته وعدم المعلول الاول ممكن (منه رحمه)

[3] وقد يقال ان الارتباط بحسب الوقوع مسلم لكنه بحسب الوقوع المفروض فاذا فرض الوقوع المعلق به لامكانه لزم وقوع المعلق والا لزم الكذب فظهر ان الدال على الارتباط بحسب الوقوع يدل على انه يجب ان لا يكون المرتبط ممكنا (منه رحمه)

[4] اعنى قوله ان انعدم المعلول انعدم العلة (منه رحمه)

منع صحة ذلك والتمسك بما عليه العرف واللغة فليتامل[1] قوله
وقد اعترض المنكر عليه بوجوه منها[2] ان الرؤية مجاز من
العلم الضرورى لانه لازمها واطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم
شايع فصار معنى قوله ارنى انظر اليك اجعلنى عالما بك علما
ضروريا اجيب بان[3] النظر الموصول بالى نص فى الرؤية فلا يترك
بالاحتمال مع ان طلب العلم الضرورى لمن يخاطبه تعالى ويناجيه
غير معقول[4] كذا فى شرح المواقف قال الفاضل المحشى ويرد
عليه ان المراد هو العلم بهويته الخاصة والخطاب لا يقتضى الا العلم
بوجه كمن يخاطبنا من وراء الجدار تم كلامه ورد بانه ان اريد بالعلم
بهويته الخاصة انكشاف هوية الله تعالى عند موسى عليه السلام
بمعنى انكشاف المشاهد فهو الرؤية بعينها لا بمعنى العلم
وان اريد به نوع آخر من الانكشاف فلا بد من تصويره
وبيان امكانه فى حقه تعالى ولزومه[5] لرؤيته وعدم لزومه
لخطابه حتى يحمل كلام المؤل عليه ان ارتضاه قوله واجيب قيل
حاصل الجواب الترديد تأمل قوله[6] بان كلا من ذلك آه
اما الاول فلان الظاهر ان السؤال لتحصيل المسئول واما

١ وقد يقال ان الارتباط بحسب الوقوع مسلم لكن بحسب الوقوع المفروض فاذا فرض وقوع المعلق به الامكان لزم وقوع المعلق والا لزم الكذب فظهر ان الدال على الارتباط بحسب الوقوع يدل على انه يجب ان يكون المرتبط ممكنا (منه رحمه) ٢ ومنها ان موسى عليه السلام سألها وان علم استحالتها ليتأكد دليل العقل بدليل السمع كما قال ابراهيم عليه السلام رب ارنى كيف تحيى الموتى قال اولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبى ومنها انه لا يعلم الامتناع قبل اعلامه تعالى بالامتناع ولا استحالة فيه اذ الانبياء عليهم السلام لا يعلمون كل الامور بل يعلمون ما علمهم الله تعالى ومنها انه يحتمل ان يكون صيغة ارنى فى الاية للتمنى لا للطلب ولا يلزم فى التمنى الامكان (وهذا الوجه مسموع من الاستاد المدقق)

٣ يعنى انظر اليك معناه اراك وابصرك وليس معناه اعلم بك علما ضروريا فح قوله ارنى معناه اجعلنى رائيا مبصرا لا اجعلنى عالما علما ضروريا لان النظر بهذا المعنى لا يترتب على العلم الضرورى (فوايد باقيه)

٤ وايضا لا يطابقه قوله تعالى فى الجواب لن ترانى اذ المراد نفى الرؤية اتفاقا (منه رحمه)

٥ وايضا الوجوب الشرعى ما يكون تاركه آثما ويستحق العقاب بتركه وترك الرؤية كذلك (منه رحمه) ٦ قال الشارح بان كلا من ذلك خلاف الظاهر قال المولوى الجندى اما الاول فلان الظاهر آه فيه ان المتبادر من التعليق عدم المعلق به حين التعليق على ان المعلق به لو كان موجودا ههنا يلزم تحقق الرؤية لكن الواقع انها لم يقع فى هذه النشأة فيكون حين التعليق متحركا وضم الواقعة يؤيد ما قلنا فتأمل (آخوند شيخ)

الثانى فلان المذكور فى الآية تعليق الرؤية باستقرار الجبل
المطلق حيث قال انظر الى الجبل فان استقر مكانه قوله
وايما ما كان يعنى سواء كان مؤمنا او كافرا قوله واجبة
اى ثابتة واقعة اذ الكلام فيه وان الادلة النقلية المذكورة
لاتفيد الا الوقوع وايضا الوجوب الشرعى لايكون الا فى دار
التكليف ولا وجوب عندنا الا الشرعى قوله الى ربها ناظره
تقديم الجار للاهتمام ورعاية الفواصل ولايبعد حمله على الحصر
يعنى لاينظرون غير الرب قوله واما الاجماع اى قبل
ظهور المخالفين كالمعتزلة ويؤيده قوله ثم ظهرت آه قوله
ولا على جهة لعل الجهة بمعنى الوجه اى لا على وجه من
هذه الوجوه وليس الجهة بالمعنى المشهور قوله وقياس كانه
قيل هذه الامور شرط فى رؤية سائر الموجودات فكيف لا
يكون شرطا فى رويته تعالى قوله فيه نظر يريد ان رؤية
الله تعالى ايانا ليس بحاسة البصر ورؤيتنا اياه تعالى بحاسة
البصر ولا يلزم من عدم اشتراط هذه الاشياء فى رؤية
الله تعالى ايانا عدم اشتراطها فى رؤيتنا اياه قوله لان
الكلام فى الرؤية اى فى رؤيتنا اياه بحاسة البصر وقال بعضهم
ان الرؤية المتعلقة بذات الله غير رؤية سائر المبصرات بالمهية
ولهذا لم يشترط شرائطها ولم يكف فى ذلك المغايرة بالهوية كما
هو رأى البعض ولهذا قال الفاضل الحشى رحمه الله تعالى للمعتزلة
ان يقولوا نزاعنا انما هو فى هذا النوع المعلوم من الرؤية
لا فى الرؤية المخالفة لها بالحقيقة المسماة عندكم بالانكشاف
التام وعندنا بالعلم الضرورى ومن ههنا قال من قال ان

١ اى من اجله السوال لا الى القوم والا لكان المناسب ان يقول سواء كانوا بضمير الجمع وان كان من لاجله السؤال هو القوم (سمع)

٢ وفى بعض النسخ لا فى جهة وحينئذ فالجهة بمعنى المشهور (منه رحمه)

٣ اى لم يشترط فى رؤية الله تعالى شرايط سائر المبصرات (فوايد باقيه)

٤ اى فى عدم اشتراط عدم الرؤية فى سائر المبصرات فى رؤية الله تعالى (فوايد باقيه)

٥ وهو الرؤية فى المكان وفى الجهة وما يقابله والمسافة واتصال الشعاع (فوايد باقيه)

٦ وهى الرؤية بحاسة البصر لو لم يكن بين الرؤيتين اختلاف فى المهية لكان المشروط فى سائر المبصرات مشروطا فى شأنه تعالى ولايتصور رؤية الله تعالى بدون تلك الشرايط فلايصح منهم القول برؤية الله بالحاسة الباصرة (فوايد باقيه)

المراد

١ لان الشيخ الاشعرى جوز ادراك كل من المحسوسات بحاسة اخرى (فوايد باقيه)
٢ لا يبعد ان يراد بالكيفية واحد من الشرايط فى سائر المبصرات او يراد الكيفية الجسمية مطلقا وهى اعم من الشرايط المذكورة (فوايد باقيه)

المراد من العلم الضرورى فى تأويلات بعض المعتزلة هو العلم المتعلق بالهوية الخاصة ثم الجواب الحق ان الحالة المسماة بالرؤية والانكشاف التام وان امكن حصولها بدون حاسة البصر عندنا لكن المدعى ان ذاته تعالى ينكشف لنا بحاسة البصر بلا كيف واما عند الفلاسفة فلا يمكن حصول ذلك الا بحاسة البصر وظاهر كلام المعتزلة يدل على انهم يوافقونهم فى ذلك كما يوافقونهم فى كثير من الاصول والاحكام قيل لعل النزاع لفظى فليتأمل قوله لايجب عند اجتماع الشرايط اذلا يخرج بوجود الشرايط عن تحت القدرة التامة فلا يجب عليه تعالى شئ وحديث احتمال الجبال الشاهقة يندفع بحكم العادة بعدمها كما فى العلوم العادية تأمل قوله ومن السمعيات عطف على قوله من العقليات يعنى واقوى شبههم من السمعيات قوله والجواب بعد تسليم كون الابصار يريد انا لانسلم ان تعريف الابصار للاستغراق لجواز ان يكون للعهد الخارجى او للجنس والمقصود نفى ادراك ابصار الكفار ولو سلم فيحتمل ان يكون المراد سلب الاستغراق بان يعتبر تعلق الادراك بجميع الابصار ثم يعتبر ورود النفى عليه فيكون رفع الايجاب الكلى ولو سلم عموم السلب بان يعتبر ورود النفى على الادراك ثم يعتبر تعلقه بالابصار فالمعنى هو الرؤية على وجه الاحاطة بجوانب

٣ فنحن نسمى تلك الحالة رؤية وهم يسمونها علما ضروريا (فوايد باقيه)
٤ قوله اذ لا يخرج الخ هذا لايدل على ان وجود الشئ عند اجتماع الشرايط غير واجب لان هذا الوجوب لا ينافى اختيار الله تعالى لانه قادر عند وجود جميع ماله مدخل فى الوجود على اختيار كلها او بعضها (فوايد باقيه)
٥ قوله فلا يجب عليه تعالى شئ المناسب ان يذكر فى مقام التفريع على الدليل مضمون المدعى اوما يستلزمه وعدم وجوب شئ على الله تعالى ليس عين عدم وجوبه عند اجتماع شرايطه ولا ما يستلزمه اذ يجوز ان يوجد الله تعالى شيئا بقدرته واختياره ولا يجب عليه تعالى ذلك الشئ وما يوجده الله تعالى يجب وجوده عند الايجاد (فوايد باقيه)

٦ قوله فى العلوم العادية اى الباحثة عن احوال الموجودات على حسب عادة الله تعالى بايجادها (فوايد باقيه)
٧ لان الالف واللام فى الاصل انيكون للعهد ثم الجنس ثم الاستغراق (عبد الرحمن)

المرئى ولو سلم كونه بمعنى مطلق الرؤية فيجوز ان يكون هذا
السلب مخصوصا ببعض الاوقات فانه تعالى لايرى قبل الحشر
اتفاقا او ببعض الاحوال بان يكون الرؤية مواجهة وانطباعا
مثلا فمع قيام هذه الاحتمالات لايتم الاحتجاج بها بل يجب
حملها على احدها جمعا بين الادلة فليتأمل **قوله** وقد
يستدل بالآية آه فح ينقلب الدليل على المستدل فيكون
معارضة قلبية **قوله** وهذا اى عدم منع موسى عليه السلام اياهم
ويحتمل ان يكون اشارة الى قوله ان ذلك لتعنتهم آه
قوله ولهذا اى لاجل ان امكان الرؤية فى الدنيا **قوله**
فقد حكيت[2] اشارة الى رد ما ذهب اليه جماعة من الذين اثبتوا
الرؤية من ان رؤيته تعالى فى المنام محال[3] لانه لو جازت لجاز
ان يرى بصورة ومثال وكيفية والله تعالى منزه عنها **قوله**
عن كثير من السلف كابى حنيفة وعن ابى يزيد رأيت
ربى فى المنام فقلت كيف الوصول اليك فقال اترك نفسك ثم
تعال وروى ان حمزة القارى قرأ على الله القرآن من
اوله فى المنام حتى اذ بلغ قوله وهو القاهر فوق عباده قال
الله تعالى قل ياحمزة وانت القاهر قيل هذا انما يدل على
كونه كليم الله لا على رؤيته وانت خبير بان ايراد انت يدل
هو ناظر الى الرؤية **قوله** ولا خفاء فى انها آه وقد يناقش
فيه ان النوم ضد[4] الادراك والمشاهدة نوع منه فكيف يتصور
فيه

١ اى لا يدرك الابصار على وجه الاحاطة بجوانب المرئى فجاز ان يراه تعالى على وجه من الوجوه (عبد الرحمن)

٢ قال الشيخ محمد بن على بن حكيم الترمذى رأيت ربى فى المنام الف مرة فقلت يا ربى انى اخاف من زوال الايمان فامرنى ربى فى كل يوم مرة بهذا التسبيح بين سنة الفجر وفرضه ياحى ياقيوم يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا لا اله الا انت اسئلك ان تحيى قلبى بنور معرفتك يا الله يا الله يا الله (نقل من المبسوط)

٣ ولعله لهذا اشار الى تزييف جعل ما وقع فى المنام من قبيل الرؤية (منه رحمه)

٤ اقول الجواب ان الضد هو الابصار بعين السر ولا يخفى ان النائم يدرك الحر والبرد وهذا ادراك باللمس ويدرك الصوت وان لم يفهم معنى اللفظ المسموع قال الشارح فى شرح التلخيص فى بيان باب الفصل والوصل من القوى المدركة المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها من بعض وهى دائما لا يسكن نوما ولا يقظة وهل هذا فى النوم بدون الادراك (فوايد باقيه)

١ قوله عد الكفر من الافعال التى تعلق بها الخلق الى قوله كما قيل مثل صاحب التلخيص التضاد بالسواد والبياض والايمان والكفر وقال الشارح والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هوتصديق النبى عليه السلام فى جميع ماعلم مجيئه به بالضرورة والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون ايمانا ومعنى التأويل ان المراد بالكفر الافعال التى تدل على الكفر اوالمراد كف النفس عن التصديق او المعنى ان خلق الكفر ازالة التصديق اوسد باب التصديق اوالخلق بمعنى التقدير قال الحجاج ما خلقت الا فريب وما وعدت الا وفيت (فوايد باقيه)

فيه قوله لافعال العباد اى الاختيارية اذ هى محل النزاع قوله من الكفر[١] عد الكفر من الافعال التى تعلق بها الخلق ليس الا بالتأويل ان كان عدميا كما قيل قوله عالما بتفاصيلها بحيث يقدر ويتمكن بالحكاية خصوصا[٢] قال الفاضل المحشى واما الكسب فيكفيه القصد والعلم اجمالا والحاصل انه فرق بين الخلق والكسب فان الاول افادة الوجود بخلاف الثانى فيكفيه العلم الاجمالى تم كلامه لان كل فعل جزئى يصدر عن الفاعل المختار فلا بد له من تصور جزئى ملايم وقصد مترتب عليه وانت خبير بان هذا جار فى الكسب[٣] ايضا والفرق تحكم وقد يناقش فى بطلان اللازم بانه لايلزم من الشعور الشعور بالشعور ولا دوامه والى دفعه اشار بقوله وليس هذ اذهولا آه قوله يشتمل على سكنات هذا هو المشهور فيما بين المتكلمين على اصلهم[٤] والتحقيق انه ليس هناك الاشخص واحد من الحركة مستمر[٥] الوجود من اول المسافة الى النهاية غير مستقر من حيث الاضافة

٢ قوله خصوصا تميز عن نسبة الحكاية الى الافعال فيكون المعنى حكاية خصوص الافعال باعتبار الاجزاء او الامكنة اوالازمنة او المحال والمتعلقات (فوايد باقيه)

٣ ولقائل ان يقول هذا الدليل منتقض بالكسب يعنى يجرى الدليل عليه ولكن الحكم يتخلف اما جريان الدليل فلانا نقول لوكان العبد كاسبا لافعاله لكان عالما بتفاصيلها ضرورة ان مباشرة الشىء بالقدرة والاختيار لايكون الا كذلك واللازم باطل فالملزوم مثله فيمتنع الكسب على العبد ايضا كالخلق واما تخلف الحكم فان العبد كاسب عندكم (لموى عبد الرحمن)

٤ اقول المراد من الاصل هو القول بالجواهر الفردة (فوايد باقيه) ٥ قوله مستمر الوجود من اول المسافة الى النهاية لو اريد الاستمرار بتجدد الامثال فيلزم التعدد ولو اريد استغراق احياز بين المبدأ والمنتهى بان يكون فى كل آن فى حيز آخر منه فيكون مركبا من الاكوان فى هذه الاحياز فيجرى على اصلهم تخلل السكنات بين الحركات (فوايد باقيه)

الى حدود المسافة متصور على وجه جزئى ملايم مع القصد المترتب عليه **قوله** العضلات جمع عضلة وهى لحمة مجتمعة مع العصب فى المفاصل **قوله** لئلا يحتاج اشارة الى وجه ترجيح هذا الوجه قال الفاضل المحشى ينبغى ان يجعل المصدر بمعنى المفعول ليصح تعلق الخلق به ثم يحمل الاضافة بمعونة المقام على الاستغراق والا فالمعمول يعم مثل السرير بالنسبة الى النجار فلا يتم المقصود واما الماء الموصولة فهى عامة وضعا وبالجملة حذف الضمير اقل تكلفا تم كلامه ولعل هذا منه اشارة الى ترجيح التوجيه الثانى من١ عدم الحذف الذى في التوجيه الاول

تمت

١ من عدم الحذف الذى فى التوجيه الاول (منه رحمه)





